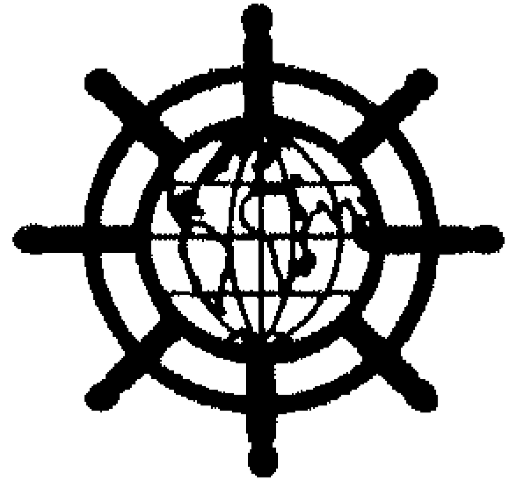




مركز دراسات الوحدة العربية

دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر

الوطن العربي بين قرنين

دروس من القرن العشرين
وأفكار للقرن الحادي والعشرين

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية

التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر

أحمد زك [illegible] ين

أحمد يوس [illegible] ود

جاسم ال [illegible] عالم

تحرير: عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة

الوطن العربي بين قرنين

دروس من القرن العشرين

وأفكار للقرن الحادي والعشرين

GIFTS 2006

The Swedish Institute

Alexandria





مركز دراسات الوحدة العربية

دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر

الوطن العربي بين قرنين

دروس من القرن العشرين
وأفكار للقرن الحادي والعشرين

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية

التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر

أحمد زكي يماني | السيّد يسين

أحمد يوسف أحمد | كلوفيس مقصود

جاسم المناعي | محمود أمين العالم

محمود عبد الفضيل

تحرير: عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
الوطن العربي بين قرنين: دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر/ أحمد زكي يماني... [وآخ.]؛ تحرير عبد الخالق عبد الله ومعتز سلامة.
٣٠٣ ص.
يشتمل على فهرس.
١. السياسة العالمية. ٢. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. ٣. البلدان العربية ـ الظروف الاقتصادية. ٤. النفط ـ البلدان العربية. ٥. الثقافة العربية. أ. يماني، أحمد زكي. ب. عبد الله، عبد الخالق (محرر). ج. سلامة، معتز (محرر). د. ندوة الوطن العربي بين قرنين (٢٠٠٠ : أبو ظبي).
320.956

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت ـ فاكس: ٨٦٥٥٤٨(٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر

ص.ب.: ٣٠ الشارقة ـ أ.ع.م.
هاتف: ٥٥٩٨٧٧٧ـ٦ـ٩٧١+
فاكس: ٥٥٩٩٣٣٦ـ٦ـ٩٧١+
e-mail: rsu@alkhaleej.co.ae
http://www.alkhaleej.co.ae

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠

المحتويات

المشاركون(*)

أ. إبراهيم الباكر	كاتب ـ قطر.
أ. أحمد الجمال	صحافي ـ مصر.
د. أحمد الخطيب	طبيب ونائب سابق ـ الكويت.
د. أحمد زكي يماني	وزير سابق، ورئيس مركز دراسات الطاقة العالمي ـ بريطانيا.
أ. أحمد عبيدات	محام ورئيس وزراء سابق ـ الأردن.
د. أحمد علي المشيخي	مفكر وكاتب ـ سلطنة عمان.
أ. أحمد المدفع	رئيس غرفة تجارة وصناعة الشارقة ـ الإمارات العربية المتحدة.
د. أحمد يوسف أحمد	مدير معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة.
أ. أنيس حسن يحيى	كاتب/ نائب رئيس الوزراء باليمن الجنوبي سابقاً.
أ. بلال الحسن	صحافي ـ فلسطين.
أ. تريم عمران	رئيس مجلس إدارة دار الخليج ـ الإمارات العربية المتحدة.
د. جابر عصفور	الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة ـ القاهرة.
أ. جاسم السعدون	مؤسسة الشال للاستشارات المالية ـ الكويت.
أ. جاسم عبد العزيز القطامي	رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان ـ الكويت.
د. جاسم عبد الغني الخلوفي	وزارة الخارجية ـ الإمارات العربية المتحدة.
أ. جاسم محمد مراد	رجل أعمال ـ البحرين.
د. جاسم المناعي	رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في صندوق النقد العربي ـ أبو ظبي.

(*) رتبت الأسماء بحسب الحروف الهجائية.

أ. جميل مطر	مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل ـ مصر.
أ. جوزيف سماحة	صحافي في جريدة الحياة ـ لبنان.
أ. حسن قائد	أستاذ جامعي ـ الإمارات العربية المتحدة.
أ. حسين حمية	مدير مكتب دار الخليج في لبنان.
د. حمد عبد العزيز الكواري	وزير سابق ـ قطر.
أ. خالد البسام	كاتب ـ قطر.
د. خلدون حسن النقيب	أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب ـ جامعة الكويت.
أ. خليفة بخيت	سفير الإمارات في أستراليا.
د. خير الدين حسيب	مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.
أ. خيري منصور	كاتب صحافي ـ الأردن.
د. رغيد الصلح	باحث ـ لندن.
أ. رياض نجيب الريس	صحافي وناشر ـ لبنان.
د. ريما صبان	كلية العلوم التطبيقية ـ الإمارات العربية المتحدة.
د. زينب شلهوب	الجامعة الأميركية ـ الإمارات العربية المتحدة.
أ. سامي أحمد المنيّس	نائب في مجلس الأمة ـ الكويت.
أ. سعد أمين محيو	صحافي ـ لبنان.
د. سعيد حارب	نائب مدير جامعة الإمارات.
أ. سعيد غباش	وزير الاقتصاد سابقاً ـ الإمارات العربية المتحدة.
أ. السيد يسين	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة.
أ. سيف بن هاشل المسكري	أمين عام مساعد في مجلس التعاون سابقاً ـ سلطنة عمان.
أ. سيف علي الجروان	وزير سابق ـ الإمارات العربية المتحدة.
أ. شاكر الجوهري	مدير مكتب دار الخليج في الأردن.
أ. صلاح الدين حافظ	نائب رئيس التحرير في جريدة الأهرام ـ القاهرة.
أ. طلال سلمان	رئيس تحرير جريدة السفير ـ لبنان.
أ. عاصم رشوان	مدير مكتب دار الخليج في سلطنة عمان.
د. عبد الله عمران	نائب رئيس مجلس إدارة دار الخليج ـ الإمارات العربية المتحدة.

أ. عبد الله محمد صالح	المدير التنفيذي ـ بنك دبي الوطني.
أ. عبد الله النيباري	نائب في مجلس الأمة ـ الكويت.
د. عبد الخالق عبد الله	رئيس وحدة الدراسات في دار الخليج، وأستاذ في جامعة العين ـ الإمارات العربية المتحدة.
أ. عبد الرحمن الجروان	مستشار بديوان حاكم الشارقة ـ الامارات العربية المتحدة.
أ. عبد العزيز اسماعيل	تلفزيون الإمارات العربية المتحدة.
أ. عبد الغفار حسين	مشاريع الساحل الأخضر ـ الإمارات العربية المتحدة.
أ. عبد المنعم المشاط	أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة.
د. عصام بن علي الرواس	جامعة السلطان قابوس ـ سلطنة عمان.
د. علي خليفة الكواري	جامعة قطر ـ الدوحة.
د. علي فخرو	وزير التربية والتعليم سابقاً ـ البحرين.
أ. علي قاسم ربيعة	مؤسسة ربيعة لخدمات التأمين ـ البحرين.
أ. عوني فرسخ	باحث عربي ـ الإمارات العربية المتحدة.
أ. غسان طهبوب	مدير التحرير العام لجريدة الخليج ـ الإمارات العربية المتحدة.
أ. غيث أرمنازي	رئيس بعثة جامعة الدول العربية ـ لندن.
أ. فهمي هويدي	كاتب ـ مؤسسة الأهرام ـ القاهرة.
أ. كامل زهيري	كاتب وصحافي ـ جريدة الجمهورية ـ مصر.
د. كلوفيس مقصود	مركز دراسات الجنوب ـ الجامعة الأمريكية ـ واشنطن.
د. كمال حمدان	رئيس القسم الاقتصادي في مؤسسة البحوث والاستشارات الاقتصادية ـ بيروت.
أ. ليلى العثمان	أديبة ـ الكويت.
أ. محمد بن حسين الشعالي	سفير الإمارات العربية المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية سابقاً.
أ. محمد خالد	صحافي ـ الإمارات العربية المتحدة.
د. محمد السعيد إدريس	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة.

أ. محمد سيد أحمد	كاتب وصحافي ـ جريدة الأهرام ـ القاهرة.
د. محمد عبد الملك المتوكل	المنسق العام للمؤتمر القومي والإسلامي ـ أستاذ جامعي ـ اليمن.
أ. محمد عطية محفوظ	صحافي ـ فلسطين.
د. محمد المحمود	أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الإمارات العربية المتحدة.
أ. محمد المر	كاتب وأديب ـ الإمارات العربية المتحدة.
أ. محمود أمين العالم	كاتب ومفكر مصري.
د. محمود عبد الفضيل	رئيس قسم الاقتصاد ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
أ. معتز سلامة	باحث في وحدة الدراسات في دار الخليج ـ الإمارات العربية المتحدة.
أ. معروف سويد	صحافي ـ لبنان.
أ. منح الصلح	مفكر ـ لبنان.
أ. ناصر العثمان	رئيس تحرير جريدة الرأي ـ قطر.
د. نيفين عبد المنعم مسعد	أستاذة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
د. هدى جمال عبد الناصر	أستاذة جامعية ورئيس وحدة دراسة الثورة المصرية ـ مؤسسة الأهرام.
د. وليد خدوري	رئيس تحرير مجلة ميس ـ قبرص.
أ. وليد النصف	جريدة القبس ـ الكويت.
د. يوسف الحسن	رئيس مجلس الإدارة ـ مركز الدراسات الإنمائية والاستراتيجية ـ الإمارات العربية المتحدة.

مقدمة

عبد الخالق عبد الله(*)
معتز سلامة(**)

أخيراً انسدل ستار القرن العشرين وبدأ قرن جديد وألفية جديدة. وعلى رغم أن الفارق بين قرن وقرن هو كالفارق بين لحظة ولحظة، إلا أن الإحساس بلحظة الانتقال وبالفترة الفارقة بين قرنين يخلق تساؤلات وإلهامات في الفكر والوجدان. وذلك بالتحديد هو ما نستشعره ونحن على أعتاب القرن الجديد. وفي هذه اللحظة نحن أحوج ما نكون إلى وقفة مع الذات، نحدد فيها وضعنا في هذا العالم ونستشرف صورة المستقبل الذي نأمله وننشده ونسعى للإسهام في تشكيله.

لقد شهد القرن العشرون ثورات حقيقية في مجالات الحياة كافة وفي أفرع العلم المختلفة؛ سقطت نظريات وفلسفات سادت سنوات طويلة، وازدهرت نظريات وأفكار جديدة، وبرزت أنماط حياتية وسلوكية مختلفة. ويلاحظ أن ما تحقق خلال هذا القرن وحده يفوق ما حققته الإنسانية منذ أن دبت الحياة على الأرض.

وكما أن القرن العشرين هو صورة مصغرة للتطور البشري منذ فجر التاريخ، فإن ما شهده عقده الأخير هو صورة مصغرة ومختزلة لما تحقق خلال العقود السابقة من القرن نفسه. وذلك يبين حجم ما سيقبل عليه العالم في العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين؛ ناهيك عما يمكن أن يبشر به هذا القرن بأكمله من تحولات ومفاجآت وتطورات.

على المستوى العالمي شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظواهر عدة:

(*) رئيس وحدة الدراسات في دار الخليج، وأستاذ في جامعة العين ـ الإمارات العربية المتحدة.
(**) باحث في وحدة الدراسات في دار الخليج ـ الإمارات العربية المتحدة.

ففي الجانب السياسي، برزت القطبية الأحادية الأمريكية بوجه خاص والأطلسية بوجه عام، وبدأ تطبيق مبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وازدادت الفجوة الحضارية والتقانية والمادية بين الشمال الغني الذي يزداد غنىً والجنوب الفقير الذي يزداد فقراً، وانتشرت الأفكار الليبرالية والقيم الديمقراطية ومبادىء حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، كما تفاقمت الصراعات والحروب الأهلية ذات الأبعاد الطائفية والعرقية والدينية والإثنية. ولم ينته القرن العشرون من دون وقوع عدد من الكوارث والنكبات الطبيعية، التي تحتاج إلى تفسير عما إذا كانت من فعل التقدم العلمي أو أنها نتاج لتحولات طبيعية لا دخل فيها للإنسان أو التقانة. علاوة على ذلك، شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين بروز «العولمة» كواقع معيش، وكهدف يربطه البعض بمجموعة من القيم التي على الإنسان أن يتجه إليها مهما كانت انتماءاته وأوضاعه وبيئته، وشهدت بروز مفاهيم: «صدام الحضارات»، و«نهاية التاريخ» و«نهاية السياسة» ومجموعة أخرى من «النهايات» كان أهمها «نهاية قرن ونهاية ألفية في التاريخ البشري».

وفي الجانب الاقتصادي، شهدت نهاية القرن تكوين تكتلات تجارية واقتصادية عملاقة أبرزها «الوحدة الاقتصادية الأوروبية» وتسارع عمليات الاندماج المدهشة بين الشركات دولية النشاط والعابرة للأوطان. وتمكنت المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية وبنك التسويات من توسيع نطاق سيطرتها وإدارتها لحركة المال والأعمال على الصعيد العالمي عبر التأكيد على مقولات «حرية التجارة» و«الاقتصاد الحر»، و«الخصخصة»، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وإفساح المجال للأسواق المالية والبورصات العالمية والتجارة الإلكترونية، الأمر الذي أدى إلى انتعاش الاقتصاد العالمي من ناحية، وبروز الأفراد الذين تتعدى ثرواتهم الشخصية الدخول القومية لدول أعضاء في الأمم المتحدة من ناحية أخرى.

وفي الجانب العلمي والمعلوماتي، شهدت نهاية القرن ثورات علمية، وابتكارات تقانية، واكتشافات في الهندسة الوراثية، تمثلت تجلياتها الأولى في تقانة المعلومات وثورة الاتصالات التي جعلت العالم قرية صغيرة مترابطة أشد الترابط، كما توصلت الثورة البيولوجية إلى إمكانية استنساخ خلايا الكائنات الحية بما في ذلك خلق كائنات حيوانية مختبرية، كمقدمة لتطبيق كل ذلك على الإنسان. لقد فتحت نهاية القرن الباب لتطورات لا نهائية في بنية العلوم والتقانة والمعرفة، بلغ فيها العقل البشري آفاقاً غير معهودة كانت من قبل في عداد المستحيلات، حتى أصبح الواقع يسابق الخيال. وجسد كل ذلك شعور الإنسان عند كل لحظة أن من

سيعيش بعده سيكون أوفر حظاً منه؛ سيشاهد أكثر مما شاهد، وستكون المخترعات التي في أيدينا اليوم مجرد ألعاب وأدوات بدائية في يد إنسان نهاية القرن الجديد.

ولم يكن الوطن العربي غائباً من تحولات القرن العشرين؛ بالطبع كانت قضايا الوطن العربي مختلفة، ولكنها كانت تدور في المحيط العالمي نفسه الذي تأثرت به وأثرت فيه. كانت قضية الاستقلال على رأس القضايا العربية في النصف الأول وفي جزء من النصف الثاني لهذا القرن، وكانت قضية التنمية وإنجاز المشروع الحضاري العربي هي القضية المتجددة والمتعثرة رغم كل الإمكانات المتاحة للأمة، وكانت قضايا العروبة وأفكار الوحدة والصراع مع الكيان الصهيوني من أجل قضية فلسطين، وكانت قضايا علاقات العرب بالعالم وبالقوى الكبرى وبدول الجوار، ثم كانت قضايا العلاقات العربية ـ العربية، والتحديث السياسي الداخلي في اتجاه التحول الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات. وفي الفكر العربي المعاصر ثارت جدالات حول: الهوية العربية، والأمن القومي، والمشروع الوحدوي العربي، وكيفية الجمع بين الأصالة وروح العصر، وتحقيق المشروع الحضاري العربي الذي طال انتظاره.

كان حلم جيل الرواد ممن كتبوا في الفكر العربي والقومية العربية في مطلع القرن العشرين هو الوصول بالعرب إلى الوحدة، لكن الأوضاع العربية شهدت الانقسام ورسخت التجزئة؛ كان حلمهم التنوير والاستقلال، لكن الأوطان العربية ما زالت تعاني الجهل والأمية والتأخر العلمي والتخلف التقني وعدم الاستقرار الفكري. وأمام التحولات الهائلة في العالم، فإن الوطن العربي هو الآن أمام مفترق طرق ويواجه خيارات صعبة ويقف أمام تحديات ومخاطر أصعب.

فكيف نواكب تحولات العالم بمسؤولية حضارية؟ كيف نواجه القرن الجديد برؤية عربية موحدة؟ كيف نضيق الفجوة بيننا وبين الأمم المتقدمة والتي تزداد تقدماً؟ وكيف نتعلم من دروس الماضي ونستعد لفرص المستقبل ومخاطره؟ هذه التساؤلات تطرح مجدداً أمام الفكر العربي المسؤول وهو على عتبة قرن جديد. وليس المطلوب من طرح هذه التساؤلات وضع خطة أو مشروع عمل عربي وإنما خوض مناقشات، واستلهام أفكار، وتحديد مواقع الأقدام، وطرح رؤى وتصورات مستفيدين من اللحظة النادرة بين القرنين، بما يطلع من يأتي بعدنا على أفكارنا، مثلما اطّلعنا نحن على أفكار رواد حركة النهضة العربية الذين كتبوا في نهاية القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، وصياغة اجتهادات يمكن أن تفيد صناع القرار ومن يعكفون على وضع خطط وتصورات للمستقبل العربي.

من وحي هذه الأطروحات والتساؤلات، عقدت وحدة الدراسات في دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر ندوة بعنوان: «الوطن العربي بين قرنين: دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين». ويتضمن هذا الكتاب حصاد ما دار من حديث مطول في هذه الندوة الفكرية، التي عقدت في دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر: الشارقة ـ دولة الإمارات العربية المتحدة في يومي ٢٣ و٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

تعرضت الندوة لوصف المشاهد السياسية والاقتصادية والفكرية العالمية ورصدها وتحليلها، حيث طرحت تساؤلات حول طبيعة اللحظة السياسية العالمية الراهنة، وإلى أين يتجه العالم سياسياً، وكيف يمكن التعامل مع المشهد السياسي العالمي عربياً؟ كما شخصت الندوة طبيعة المشهد الاقتصادي العالمي ٢٠٠٠، بكل مؤشراته ومؤسساته وتجلياته، بما في ذلك فرص ومخاطر العولمة الاقتصادية. واستعرضت الندوة أيضاً المشهد الثقافي والفكري العالمي، بكل روافده واتجاهاته، وإلى أين تتجه البشرية فكرياً وحضارياً وقيمياً خلال السنوات القليلة المقبلة؟ وأخيراً عقدت الندوة مقارنة معمقة بين هذه المشاهد السياسية والاقتصادية والثقافية العالمية والمشاهد السياسية والاقتصادية والفكرية العربية. فما هي نقاط الالتقاء والافتراق والتقاطع بين المشهدين العالمي والعربي؟ كيف يبدو المشهد السياسي العربي مقارنة بالمشهد السياسي العالمي؟ كيف يختلف المشهد الاقتصادي العربي عن مثيله العالمي؟ وما هو المشترك بين المشهد الفكري والثقافي العالمي والمشهد الفكري والثقافي العربي ٢٠٠٠؟

لقد التقى أكثر من ٧٠ باحثاً ومفكراً من أرجاء الوطن العربي كله في ندوة «الوطن العربي بين قرنين» لتناول هذه الموضوعات في حوار اتسم بالعقلانية والواقعية والهدوء، بهدف تشخيص اللحظة الحضارية العربية والعالمية بكل تداخلاتها السياسية والاقتصادية والفكرية. ويأتي هذا الكتاب ليحمل للقارىء العربي هذا التشخيص الذي نأمل أن يسهم في تعزيز مسيرة التنمية والديمقراطية والوحدة العربية.

كلمة الافتتاح

تريم عمران(*)

الإخوة والأخوات الكرام
الزملاء والزميلات الأعزاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أرحب بكم في صحيفتكم الخليج وبلدكم الإمارات . .
وأشكركم جزيل الشكر لتفضلكم بتلبية دعوتنا إلى هذه الندوة . .

إن حضوركم بين إخوانكم، ومشاركتكم احتفالنا بالذكرى الثلاثين لتأسيس الخليج يعطي المناسبة مضامينها الحقيقية. فموضوع ندوتكم هو من صميم مشاغلنا . . بل هو شغلنا الشاغل في تفاصيل عملنا اليومي. وبوجودكم معنا، نتطلع إلى مساهمة إضافية في اتجاه البحث عن إجابات عن أسئلة عربية شتى.

أعلم أيها الإخوة وتعلمون أن موضوع ندوتنا كان محل دراسات وندوات وكتابات ومؤتمرات عدة.

واعلم أن كثيرين يسحبون حال اليأس من إصلاح الوضع العربي على مؤتمرات تتناول شؤوناً قومية، بما في ذلك المؤتمرات الأهلية.

وتعلمون أيضاً أن كثيرين يحمّلون المثقفين العرب نصيباً من مسؤولية الإخفاقات، مما يلقي عندهم ظلالاً على جدوى جهود هذه النخب.

لكن هذا وذاك، وهو قليل من كثير لا يتسع المجال لعرضه، يشكل حوافز

(*) رئيس مجلس إدارة دار الخليج ـ الإمارات العربية المتحدة.

إضافية للتجويد في مؤتمرات المفكرين والمثقفين العرب، وهو مدعاة لمزيد من الحوارات والنقاشات والدراسة والبحث.

ومدعاة لقدح زناد العقول لكي تبتكر وتبدع.

وما أحوج أمتنا إلى الإبداع والتجديد.

الإبداع في تقويم واقعنا، وفي الكشف عن كل ما يستتر خلف هذا الواقع..

والإبداع في رؤيتنا للعالم وما يزخر فيه من فرص وتحديات. وأحسب أن الفكر القومي.. العروبي بحاجة أكثر من غيره لمثل هذا الإبداع وهذا التجديد.. خصوصاً بعدما أثخنته بالجراح حراب أعدائه وحراب المتسترين به، ممن ورطوا الأمة في معارك جانبية، وقادوها إلى الاحتراب الداخلي، واستنزفوا خيراتها وسنوات ثمينة من عمرها.

وأؤكد لكم أيها الإخوة، ومن واقع الخبرة العملية، أن قطاعات واسعة من الرأي العام العربي ونخبه وفاعلياته تنتظر بلهفة الأعمال الفكرية الجادة. وقد فوجئت في نهاية العام الماضي من حجم الإقبال والاهتمام بنموذج من هذه الأعمال، تمثل في «ملفات القرن العشرين»، وهي إصدارات يومية لمدة شهرين ضمَّنّاها شهادات شخصيات عربية من واقع تجربتها الشخصية في ميادين العمل الوطني والقومي، ودراسات رصينة لأهم قضايا القرن وأحداثه وظواهره.

كان الاستقبال الحار لهذه الملفات تأكيداً للاهتمام العام بقضايا الأمة، والاهتمام بمعرفة ما جرى وكيف جرى.. ولماذا.. وإلى أين؟

وهذا الاهتمام، كان حافزاً إضافياً لاختيار موضوع ومحاور ندوتنا هذه.

* * *

أيتها الأخوات

أيها الإخوة والزملاء

مع إدراكي الكامل لواقع ضعف وانكشاف النظام العربي، ولحجم الفشل الذي لحق بالمشروع القومي الحضاري في القرن العشرين..

ومع ملاحظة المفارقة المؤلمة الماثلة في أن أسئلة كانت مطروحة في بداية القرن العشرين ما زالت تبحث عن إجابات في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ومع كل الفرص التاريخية التي تسربت من دون أن تخلف النتائج الممكنة والمأمولة.

ومع ازدياد المخاطر والتحديات إن على مستوى النجاحات التي حققها المشروع الصهيوني. . أو على مستوى الهيمنة التي حققتها أمريكا والنموذج الغربي، أو على مستوى الانهيار الذي يعيشه النظام العربي.

مع ذلك كله فإن الصورة ليست سوداء تماماً وإن كانت المساحات البيضاء فيها محدودة وقليلة.

نعم ليست سوداء تماماً والكأس لم تفرغ من الماء بعد. . لا بل فيها ماء ليس قليلاً.

ما زالت نسبة الأمية مرتفعة في وطننا العربي لكن ماء التعليم تضاعف مرات ومرات خلال السنوات الخمسين الماضية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يكن في عام ١٩٥٠ في هذه المنطقة من الكويت إلى مسقط أكثر من عشرين مدرسة وبضعة آلاف طالب. . واليوم يوجد بضعة آلاف مدرسة ونحو ٣٠٠ جامعة ومعهد ومئات آلاف الطلاب.

والأمر نفسه في وطننا العربي، وإن بدرجات متفاوتة، بخصوص كم طالب يتوجه كل صباح إلى المدارس في مصر والسعودية واليمن وسوريا والمغرب. أما مستوى التعليم ومحتواه فهو الشغل الشاغل اليوم لكل الأقطار العربية.

هناك ماء المعرفة. . وبغض النظر عما إذا عاد الفضل كله أو بعضه إلى ثورة الاتصالات. . فإن الوطن العربي، أو نسبة مهمة منه، باتت تعرف أكثر. . تعرف في كل شيء. . باتت تسأل وتقارن وتطالب.

وهناك ماء المقاومة في جنوب لبنان. . والنموذج اللبناني ـ السوري في إدارة صراع مختل الموازين، وهناك نبع انتفاضة الحجارة الذي دفنته تسويات ظالمة.

وهناك ماء جادت به التجربة الاستقلالية العربية من حيث لا تريد. . لقد أعطت هذه التجربة كل ما عندها. . ومارست الحكومات ما شاءت من السياسات واتخذت ما شاءت من القرارات، وأخذت تجربتها مداها. . فماذا كانت النتيجة؟

وهناك ماء من تجربة المفاوضات مع إسرائيل والتطبيع، وكانت سنوات ما بعد مدريد كافية لتلقي بأثقالها وأحمالها. .

* * *

الأخوات والإخوة

وطننا العربي حافل بالمستجدات تتسارع الأحداث فيه ومن حوله فيما النظام العربي وجامعته في حال ركود وجمود.

ووطننا العربي يعيش متغيراً سكانياً ضخماً سواء في الزيادة في عدد السكان أو التركيبة الشبابية للمجتمعات العربية، حيث يزيد عدد العرب تحت سن العشرين على ٦٠ بالمئة من السكان وفي بعض التقديرات على ٧٠ بالمئة.

ودخلت معظم الأقطار العربية في سياسات السوق وبات جديراً بالمتمعن.. هذا التسارع العربي نحو الخصخصة.. ما هي الاستحقاقات التي ستصاحب انحسار دور «دولة الرعاية» العربية وقد سادت نحو نصف قرن وبغض النظر عن أساليب الرعاية ومستوياتها؟

وما هي أبعاد ونتائج التزاوج بين سياسات الخصخصة ومساعي جذب الاستثمارات الأجنبية؟! في وقت يشتد فيه الانزياح الاجتماعي إلى قلة في قمة الهرم وغالبية في قاعدته؟! وتتقلص الطبقة الوسطى أو تكاد تختفي، وتتزايد مساحات الفساد وتتنوع أساليبه وألوانه، ويزيد الاختراق الأجنبي وعلى مستويات عدة؟

ثم ماذا عن العولمة؟! نحن نعيش في وسطها فعلاً ولا مهرب لنا من التفاعل معها، ونقرأ ونسمع عن ضرورة اغتنام فرصها ومواجهة سلبياتها. كيف سيتم ذلك.. ولصالح من.. وانطلاقاً من أي قاعدة.. وما هي طبيعة الأرض التي نقف عليها؟

هل تستطيع الحكومات العربية أن تضمن لشعوبها تعاملاً كفوءاً.. وهي لم تغير من جوهر أدواتها وأساليبها.. ولم تزل مواقفها من الديمقراطية والتعددية تتحرك في إطار الشكليات والتجميل؟!

لا شك في أن ندوتكم وحواراتكم ستساهم في الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها الكثير. وسنعمل على إيصال جهدكم إلى المهتمين وإلى المهمومين بأوضاع أمتنا العربية من قراء صحيفتكم، وستصدر أعمال ندوتكم في كتاب يتاح للنخب العربية في كل مكان.

أرحب بكم مرة أخرى.. وأرجو أن تعذرونا إذا حدث أي تقصير في ترتيبات الاستقبال والضيافة.. وأهلاً وسهلاً بكم في بلدكم وبين إخوانكم.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القسم الأول

المشهد العالمي ٢٠٠٠

الفصل الأول

المشهد السياسي العالمي ٢٠٠٠

كلوفيس مقصود(*)

ما قد ينقذني من المحاسبة الفكرية الجادة هو ما ورد في البند الأول من الموضوع الذي كلفني به القائمون على هذا المؤتمر. فالمطلوب هو «طبيعة اللحظة السياسية العالمية القائمة». وإذ أركز على كلمة «اللحظة» ربما لميل في اللاوعي لأن أسجل وأصف ما هو حاصل الآن، حيث إن فرص الخطأ ضئيلة ووصف اللحظة الراهنة إلى حد كبير سهل في حيز التداول العام. لكن سرعان ما بدأت أشعر بالارتياح حتى دهمني البند الثاني من موضوع دعوتي إلى هذا اللقاء المميز بحدوثه ومغزاه، إذ عليّ أن أعتبر اللحظة نقطة انطلاق لا كما كنت أتصور نهاية المطاف.

وهكذا تحولت «طبيعة اللحظة» إلى مصيدة لن أستطيع الخروج منها إلا من خلال إجابتي ـ أو بالأحرى محاولة الإجابة ـ عن السؤال الأكثر تعقيداً والأصعب: «إلى أين يتجه العالم؟» عندئذ أدركت أن الاستهلال باللحظة هو استدراج إلى القيام بعملية استشراف وجهة سير العالم ومحاولة تحديدها بدقة، وإن بدا أنه أمر مشكوك به ـ لكن على الأقل رسم التصور العام لها. وعلى رغم ترددي في الغوص ببحر من التكهنات التي ترافق ممارسة كهذه، إلا أن نسبة الوقوع في الخطأ هي النسبة نفسها في تحقيق الصواب. إذ ذاك قررت المغامرة وقبلت دعوة الصديقين العزيزين تريم وعبد الله وزملائهما، على رغم قلق راودني ولا يزال.

لكن عندما وصلت إلى البند الثالث، الذي يطرح السؤال الثاني عليّ «كيف

(*) مركز دراسات الجنوب ـ الجامعة الأمريكية ـ واشنطن.

يمكـن التعامل مع المشهد السياسي العالمي عربياً؟» عندئذ وضح لي أني لست بصدد تلبية دعـوة كريمـة مـن مؤسسة الخليج الرائـدة، كمـا اعتقدت، بل إنني أستجيب لاستدعاء إلى محاكمة يبـدو أن حكمـاً مسبقاً قد صـدر خلالهـا بأنني عنـد الامتحان كنـت مرتبكـاً، ومتردداً، وخائفـاً وعاجزاً؛ فإذا امتنعت عن الإجابـة اعتبرت نفسي جباناً وتوجست خوفاً من أن تأتي إجابـاتي ـ إن قررت الإجابة ـ انفجاراً بدلاً من أن تكون، كما يجـب أن تكـون، حصيلة بحـث وتحليـل وتوجه متميز بالالتزام، وإن أمكن بالتفاؤل.

وتأرجـح القرار بين حالة كبت من شأنه أن يولد انفجاراً، وهذا وضـع، وإن تفهمه البعض أو شـارك الكثيرون في الغضب السائد مـن الحـالات الراهنـة، إلا أن السماح بالانفجار تعبير عـن يأس غير جائز له أن يستبق الأمل ويبتر علاقة الأجيال المقبلة مع المستقبل.

ثم تأرجح القرار من جهة ثانية حيال رغبة ملحة في الامتناع عن صياغة نظرة مستقبلية تستوعب تجربـة أجيال عايشناها ورسخت فينـا ثوابت وقناعـات عن كيف يجب أن ينظم المجتمع العالمي ويتم ـ وإن كان بالتدريج ـ تحقيق تعادليـة بين الشمال الأغنى والجنوب الأفقر، وداخل مجتمعات الأمم ودولها.

في هذا السياق عنى الالتزام بهذا التوجه إلى تأكيد وترسيخ قيم مناقبية وإيمان كامل بحقوق غير قابلـة للتصرف للشعـوب وللإنسـان، ممـا يجعـل الحرية والمساواة والمشاركة في صنع القرار والرأي مجرد لافتات تختبيء وراءها دول تهدف للسيطرة أو نخب قامعة تسعى إلى إدامة سلطانها متلبسة بنبل هذه الأهداف وعموميتها. من هنا جاءت رغبتي في الامتناع عن طرح تصور لمستقبل مضيء وممكن خشية أن يتحول إلى آمال مغلوطة لدى شعبنا الذي طالما انتشى بخطط واعدة، ومن ثم أحبط بعد انهيار الوعود وانحسار التصورات والبدائل. وشعبنا العربي في معظم أقطاره أصيب بإرهاق شديد من كثرة التنقل بين النشوة والإحباط.

قد يبدو أن المقدمة أخذت تطول أكثر مما يجب، وقد يعزو البعض ذلك، وربما هو على حق، إلى أني راغب في تأجيل البحث الموكول اليّ عرضه أو اجتناب عرضه وتحليله أو تقديم اقتراحات من شأنها أن تكون عرضة للتهميش أو أن تؤخذ بأكثر مما يجب على محمل الجد عندما لا تتوافر لإنضاجها أو إنجازها أو تحقيقها المؤسسات الناجعة والظروف المتاحة.

راودتني هذه المحاذير لأنه في عالمنا الراهن أصبحت الكلمة إما أن تكون أداة

للإنـارة أو للإثـارة، وبالتالي ارتبطت الكلمة أكثر من أي وقـت مضى بأنهـا تستتبع بالفعل. ونحن إذ نجتمع في هذا الملتقى المميز نجتمع كطليعة لا كنخبة، لأن النخبة تفصل نفسها عن غيرها من شرائح المجتمع، بينما الطليعة مسؤولة لأنها منبثقة عن معاناة ومنطلقة من ثوابت أفرزتها تجارب غنية ومستمرة، وهي بالتالي في موقع يفترض بها أن تعبر عن تطلعات الجماهير. والطليعة تبقى في مخاض مستمر متواصل ما دامت آمال تلك الجماهير لم تصل إلى صيرورة حيث إن الطليعة مسؤولة عن بلورتها وصقلها وتشذيبها.

لأجـل ذلـك راودتني هذه المحاذير، لأننـا، نحن المسؤولين عن الكلمـة، لا يجوز لنا أن نكون منكفئين ولا نستطيع أن نكون هكذا، خصوصاً أننا نعيش إطلالة القرن الواحد والعشرين، الذي يعج بمتغيرات تطـرح نفسها وكأنها بدائـل للثوابت والقناعات. من هنا توجب على المفكر أن يجعل الثوابت التي نؤمن بها قابلة للتكيف مع تلك المتغيرات، وجعل هذه الأخيرة خادمة للقيم التي أكدت هذه الثوابت، وليس أن تصبح المتغيرات بالوعة للثوابت وإلغاء لها، مما يؤدي بدوره إلى التسيب لا التقدم. ومن هذا المنطلق فإن طبيعـة اللحظة السياسية العالمية القائمة تعيش حالة غريبة تتمثل بما سلم به المجتمع الدولي مـن أن المعادلة التي تتحكم به الآن هي أحادية القطب وأنه مكتوب للولايات المتحدة الأمريكية إما الهيمنة المطلقة علـى العالم أو السيطـرة علـى دولـه، وأن التعامـل مع الوضع العالمـي الجديد يستوجب الرضـوخ لما تمليه الولايات المتحدة الذي يؤدي بالتالي إلى التبعية أو التسليم بحتمية سيادة الإرادة الأمريكية في القرارات المصيرية القادمة.

يستتبع هذا الوصف أن العولمة غدت عملية حتمية ومفروضة، ولا مجال بالتالي للخروج على الطاعة الأمريكية ولو بمستويات متعددة.

إن سيادة هذا التقويم للدور الأمريكي المركزي في تحديد التوجه العام للعالم ولّـد تخلياً، وإن كـان بدرجـات متفاوتة، عـن الالتزام الحقيقي بحـق تقريـر المصير للدول. هذا الانطباع السائد عن طبيعة مركزية الولايات المتحدة ولّد أيضاً مستويات مختلفة من الاستياء ومقاومة السيطرة. كما برز داخل الولايات المتحدة نفسها فريق أخـذ يتحسس ثقـل وخطورة هذه المركزية، فارتفعت أصوات تحذر من مغبة تبعاتها وثقل مسؤولياتها، على الأقل بالنسبة للمصالح الأمريكية. وانعكس ذلك على كيفية التعامل الأمريكي مع القضايا العالمية وبدأت الازدواجيات والتناقضات تظهر بشكل صارخ مما خفّف، نوعاً ما، من وهم عملقة ونزاهة هذه السطوة المنفردة.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، باغت المجتمع العالمي فقدان التوازن الذي أملى على دول العالم استنباط وسائل وآليات التعامل مع ما سمي بالنظام العالمي الجديد. وبرزت عوامل متعددة أكدت ورسخت الهزة التي ضربت المجتمع الدولي، فكان منها ونتيجتها سقوط الاتحاد السوفياتي. كما أن الفجوة التي ظهرت إثر اجتياح النظام العراقي لدولة الكويت أتاحت للولايات المتحدة فرصة نادرة لتوظيف اختلال التوازن العالمي في جعل أزمة الغزو العراقي المدخل لصياغة ما سماه جورج بوش «النظام العالمي الجديد». وهو في الواقع ليس إلا مدخلاً للسيطرة أكثر مما هو مدخل للهيمنة، وهو ليس أكثر من عنوان رنان لحقيقة واحدة هي محاولة أمريكا تعميم وترسيخ القناعة بأنها، مثلما وصفتها وزيرة خارجيتها مادلين أولبرايت، «دولة لا يمكن لأحد أن يستغني عنها إطلاقاً».

إن سوء قراءة واستيعاب إفرازات الخلل الذي أصاب العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ودوله الشيوعية والذي تمثل بتوقيت غزو الكويت من قبل النظام العراقي أوحى لأمريكا بإمكانية التفرد بهندسة النظام العالمي الجديد. إلاّ أن هذا الاعتقاد لم يمتلك اللغة العملية الكاملة ولم يستطع أن يفرض ديمومة وأمراً واقعاً ملزماً، حيث إن قطاعات كبيرة من المجتمع الدولي بدأت تدرك أن أحادية القطب التي تتبوأ قيادتها واشنطن تفرض إقراراً بتمييزها إنما ليس بحقها في الاستئثار بالقرار. وهذا ما دفعها إلى استدراك ضرورة استرجاع حقها في المشاركة في صنع القرارات الدولية، مع الإقرار طبعاً بدور أمريكي متميز.

في الولايات المتحدة بالذات، وكما أشرت، ظهر توجه يتمثل في ضرورة إدراك أمريكا لحدود طاقتها في السيطرة والإملاء. إلا أن هذا التوجه وقع في ارتباك وتناقض وازدواجية؛ فقد بقي تبني الشعار القائل بأن واشنطن هي قائدة العالم إنما ليست شرطيه. وهذا ما جعل التدخل الأمريكي في القضايا العالمية، إن كان عن طريق الأمم المتحدة أو بشكل انفرادي، تدخلاً انتقائياً مرتبطاً بما سمته وزيرة خارجية أمريكا أولبرايت بالمصلحة القومية. وهو واضح جداً في تفسيرها لقرارات مجلس الأمن بما يتلاءم وسياستها في العراق وأيضاً بما تقوم به من التفرد بالقرارات المتعلقة بفرض الحصار على شعبه وإصرارها على استمرار العقوبات عليه، وإن أبدت أخيراً قليلاً من المرونة، تلك العقوبات التي أدت إلى وفاة ما يزيد على نصف مليون طفل. كما ظهر هذا واضحاً في رفضها الكامل السماح للأمم المتحدة بإرسال قوات حفظ سلام إلى رواندا مما أدى إلى مجازر تجاوزت ضحاياها ٥٠٠٠٠٠ إنسان.

ولقد نبّه الارتباك الحاصل داخل المجتمع الأمريكي بين الرغبة في قيادة العالم

بشكل مطلق ومسيطر والانتقائية وفق المصلحة القومية الأمريكية، إلى تحركات دولية سارت باتجاه تخفيف الانبهار بالسطوة الأمريكية والإبقاء على الإقرار والاعتراف بدورها المركزي، كما حدث في تحرك دول المجموعة الأوروبية لايجاد نوع من المناعة ومحاولة الحيلولة دون استفراد واشنطن بالهيمنة غير المقبولة عليها.

والأكثر أهمية هو ما أخذ يبرز خلال العقد الأخير الذي سبق إطلالة الألفية الثالثة من الإدراك بل القناعة بأن التسليم بالقوة والإرادة الأمريكية لا يعني بالضرورة الاستسلام لها أو التسليم بمراعاة المصلحة الأمريكية المطلقة، وأنه قد يجوز التصدي لها. وهذا لا يعني بالضرورة افتعال الأزمات كما فعل النظام العراقي بغزوه للكويت، بل من خلال العديد من الوسائل التي يمكن الضغط على الولايات المتحدة من خلالها. ومن هنا يتبين خطأ تسويق مفهوم دعاة العولمة المطلقة والخصخصة واقتصاد السوق والواقعية والتطبيع مع اسرائيل على أيدي وكلاء النظام العالمي الجديد في منطقتنا، والذي يتمثل في الانصياع الكامل للإرادة الأمريكية وليس التعامل معها، الاستسلام للقيادة الأمريكية وليس التسليم بدور متميز لها.

وعلى الصعيد الأمريكي الداخلي نرى تمرداً يأخذ شكلاً مغايراً للمنحى الدولي، على الأقل نتيجة لخصوصيته المحلية، إنما يرسل مؤشرات لا تقل أهمية عما يحدث خارج الحدود الأمريكية. هذا التمرد تمثل في مسيرات الغضب احتجاجاً على ما يجري ضد الدول والشعوب الفقيرة من غبن وظلم من خلال مؤسسات المال العالمية الضخمة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التجارة العالمية، التي تهيمن عليها الدول الغنية ذات الحصص الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية طبعاً على رأس قائمة تلك الدول. هذه المسيرات الغاضبة التي حدثت في سياتل وفي واشنطن ليست سوى تعبير عن التمرد على محاولات ترجمة مفهوم «نهاية التاريخ» على أنه إلغاء لإرادة الشعوب ومصالحها، وأن العولمة واقتصاد السوق والواقعية والخصخصة وما إلى ذلك من طروحات رنانة ذات مغاز متشابهة تقريباً أصبحت في حالة من الاكتساح والنجاح بحيث لا مجال ولا فرص للتفاوض من أجل كبح هذا التمادي في تعميم المفاهيم التي رافقت العولمة.

هنا وجب القول إن ظاهرة التمرد كانت عملية استرجاع الشعوب لممارسة حقها في تقرير المصير. وقد يقول وكلاء النظام العالمي الجديد إنها طفرة تمرد من دون بصمات، لكن الواقع يستوجب عدم الاستخفاف بها وعدم التقليل من شأنها، حيث جاءت تعبيراً شعبياً عفوياً لا مصلحة له إلا التجاوب مع معاناة كثير من شعوب العالم، ومن عقر دار من تدعي حمل راية قيادتهم. إنها أقل ما يمكن صحوة

ضمير انبثقت من الزهو المرتبط بالعولمة المطلقة التي جاءت على حساب قيم وحقوق شرائح كبرى من الدول ومن المجتمع الأمريكي ذاته، والذي عبرت عنه قطاعات كبيرة في هذا التمرد الذي حصل في سياتل وواشنطن. إنها أقل ما يمكن تعبير عن إدراك جديد وجدي بأنه مهما كانت هناك من إيجابيات وإسهامات من المؤسسات المالية العالمية الكبرى فلا يجوز أن تستمر في عولمتها وفلسفتها وسلوكياتها لصالح ازدياد الهوة بين الأثرياء والفقراء، خاصة عندما ندرك أن أكثر من ٩٠٠ مليون نسمة في عالم الجنوب الفقير يعانون الجوع وأن ٨٠ في المائة من التعامل المالي على الانترنت يتم في دول عالم الشمال، وبه يتم التعامل مع أكثر من تريليون ونصف التريليون دولار يومياً، مقابل حالة فقر تعيشها معظم دول العالم، التي لا يصل فيها دخل الفرد إلى دولار واحد في اليوم. وخاصة عندما ندرك أيضاً أن ما يقارب ٨٥ في المائة من ثروات العالم تتمركز في أقل من ٢٠ في المائة من شعوبه، وأن هناك أكثر من ٤٠ دولة في العالم ميزانيتها أقل بكثير مما قد تملكه مجموعة من الأثرياء في العالم لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، وأن ١٥ مليون نسمة في إثيوبيا مرشحون للموت جوعاً.

إن حجم هذه المعضلة فرض هلعه وقباحته على العديد من زعماء العالم المعنيين باتخاذ دور للتوعية أو الحث أو التنبيه، فكانت منهم دعوات البابا وكوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة ومانديلا وغيرهم في محاولة لاستدراك هذا الانهيار المرعب في التعامل الانساني، ولعل هذه الصرخات بشائر خير لتنامي الواقعية البانية مقابل الواقعية الهادمة.

كما أدركت دول عالم الجنوب المسماة مجموعة الـ ٧٧، والتي اجتمعت أخيراً في هافانا، أنه آن الأوان لتنشيط نظام عمليات التنمية المستديمة وأن يكون لها، كما للدول النامية، دور في قرارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأن هناك ضرورة ملحّة للتلاؤم بين عالمية الأمم المتحدة ومواثيقها وتركيزها على الإنسان وعولمة المؤسسات المالية العالمية والشركات الدولية ومركزيتها وتركيزها على قوى السوق. ولا بد هنا من الإشارة والتساؤل: هل من رابط بين الهزة الكبرى التي حدثت في أسواق المال الأمريكية واجتماعات هاتين المؤسستين في واشنطن ومسيرات التمرد التي رافقتها؟

هذا الفلتان الناتج من هيجان العولمة لا بد من ضبطه بقيم مناقبية وثقافات البشر. يضاف إلى ذلك أن ظاهرة هذا الفلتان قد عمت عالم الشمال بما يسمونه الثورة المعلوماتية، بينما بقي عالم الجنوب وكثير من بقاع العالم الفقيرة بعيدة كل البعد عن وهج هذه الثورة. وهي، أي الثورة المعلوماتية، رغم أهميتها وإيجابياتها

تجعلنا أكثر إلماماً على حساب المعرفة. لأن سرعة المعلومات تكون أحياناً على حساب تحليلها وتعليلها والاستفادة العميقة منها وتحويلها إلى معرفة إضافية مفيدة.

إن فقدان التنسيق بين عالم الجنوب وعالم الشمال أفقد المناعة لمواجهة الإملاءات السياسية والصناعية والمالية التي تعرضها العولمة، كما ضيّع إمكانية الدول الصناعية، رغم التناقضات الحاصلة في ما بينها، في أن تستوعب وتهضم وتتلقف بالشكل المطلوب حقيقة معاناة وطموحات شعوب عالم الجنوب وباقي دول العالم الفقيرة والإفقار المتزايد الذي تشير إليه أرقام الإحصائيات المعروفة.

إذن يشهد العالم بدايات الإدراك والتمرد بحركات قد لا ترقى إلى المستوى الذي وصلت إليه ثورة العولمة إنما هي بداية مبشرة لمخاض قد يطول وقد تتعدد سبله وسلوكياته إلى أساليب قد لا تكون مضمونة النتائج، ولكنها في نهاية الأمر صرخة مسموعة على أن قيادة العالم ذات القطب الأحادي وطروحات اقتصاد السوق والخصخصة على حساب الحق العام لم يرس عليها مزاد العالم ولم تبلور بشكل انفرادي ومطلق شكل الخريطة الإنسانية والسياسية والاقتصادية والجغرافية للعالم، وهي بالتالي ليست الميزة الطاغية للقرن الواحد والعشرين. وهذا ما يستوجب البحث عن صيغ جديدة، بدأت معالمها تظهر على شكل بداية للإحاطة الكاملة بعملية هذه الطروحات التي توهمت بأنها حققت الانتصار النهائي، عملية إحاطة كاملة بما لها وما عليها، وليس ما لها فقط.

هناك بدايات لانعطاف مهم في المشهد السياسي العالمي. بداية إدراك لدخول «الأنسنة» في العلاقات البشرية، بالإضافة إلى العلاقات الدولية والرسمية. وهنا تجدر الإشارة إلى دور الجمعيات الأهلية في كثير من دول العالم حيث بدأت تهتم وتدرك أنه ليس من واجبها البحث والسعي والعمل والدفاع في مجالات حقوق المرأة والإنسان والبيئة فقط، بل عليها أن تقوم بعملية مراجعة كاملة ومحاسبة لما بعد الانبهار المعمي الذي رافق عملية العولمة والذي طغى على جزء كبير من العالم، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وكاد يعتبر كل ما أفرزته هذه العولمة مسلمات راسخة.

إذن المراجعة والمحاسبة والإدراك والمساءلة والتمرد ظواهر تبرز يومياً وتكاد تكون في كل أنحاء العالم. هذا يفرض سؤالاً مهماً وملحاً وهو: إلى أين يتجه العالم وما هو المطلوب لتقويم مقوده وجعل مركبته تحمل شرائح مختلفة منه وتتوزع القيادة أو تتقاسمها وصولاً إلى الهدف الإنساني الذي تطمح إليه الغالبية الساحقة من العالم.

لا بد أولاً من تحديد سلم الأولويات، وليكن على رأسها إعادة تنشيط آليات وأجهزة الأمم المتحدة بحيث لا تخضع لهيمنة دول قوية على حساب الدول الضعيفة، وأن تتحرر من الانصياع الآلي أو الإغرائي أو الترهيبي في اتخاذها القرارات المصيرية، وبحيث يجري تطبيقها بشكل حازم، خدمة للهدف الذي صدرت من أجله. إن أي تمييع لقرارات الأمم المتحدة عبارة عن إقرار بشللها وعدم جدوى وجودها. أما في ما يتعلق بمجلس الأمن فإنه من الضروري إعادة ترتيب كيفية اتخاذ القرارات المصيرية فيه وتنفيذها أيضاً، فإن لم يكن هناك إمكانية لإلغاء حق النقض فليكن على الأقل مشاركة بين دولتين أو ثلاث مجتمعة ليصبح النقض قائماً، وعندها لا تستطيع دولة واحدة الاستفراد بهذا الحق وشل الإرادة الدولية.

كما يجب التركيز على كيفية استصدار قرارات المؤسسات المالية العالمية العملاقة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بحيث لا يكون للدول الصناعية الكبرى المقدرة على تحديد أو رسم السياسات الاقتصادية والتنموية والمالية من دون الأخذ بعين الاعتبار المصالح والحقوق الرئيسية لشعوب عالم الجنوب الفقيرة الساعية لتحقيق التنمية.

لا بد من توسيع رقعة القدرة على اتخاذ القرارات الدولية المصيرية، ولا بد من كسر الطوق، الذي يبدو وكأنه شأن مقدس لا يجوز المساس به، والذي تفرضه الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة حول شعوب العالم بوسائل مختلفة ومتنوعة، وهو ما سوف يؤدي إلى عملية إصلاح في الهيئات المعنية، كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار ضرورة اتخاذ خطوات مدروسة متواصلة للتوصل إلى وضعية تعادلية مقبولة بين دول العالم. وهذا بدوره سوف يرسخ القناعة بأنه من الممكن تقوية الحوافز التي تفرض الحوار والإقناع أو الاقتناع في العلاقة مع الولايات المتحدة بدلاً من الانصياع الكامل لإملاءاتها، وسوف يعيد لدول العالم بعضاً من كرامة شعوبها المستباحة في فرض وصفها وفق مكانتها ودورها وأدائها تجاه القضايا العالمية، بدلاً من الوقوف أمام واشنطن كي تربت على الأكتاف وتعطي أوصاف الدول بحسب توصيفها، فيكون هذا معتدلاً وذلك متطرفاً انطلاقاً مما تراه مصالحها القومية، وبدلاً من أن تحرك أمريكا العالم كيفما شاءت من دون الاستعداد لتقديم أي خسارة كانت، حيث تقوم بدور المحرك والمتفرج والقابض في النهاية بغض النظر عمن ربح وعمن خسر.

إن التركيز على إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات المالية وهيئات التنمية العالمية أمر غاية في الأهمية للتخلص من العقائد الجامدة المكبلة والإملاءات

المشروطة التي تلغي المبادرات الذاتية والأولويات الوطنية والإقليمية في العديد من بقاع العالم.

وإذا كان هذا هو التوجه العام المطلوب، فأين نقف نحن العرب من هذا كله؟

لا بد لنا من أن نتعامل مع هذه اللحظة ومع المشهد العالمي عرباً مجتمعين لا عرباً مشتتين تتنازعهم الولاءات والمصالح المتضاربة. هناك حقيقة لا بد لنا من استيعابها واستدراك عواقبها، وهي أنه مهما استفاد أحدنا من هذه اللحظة، وقد صدق من سماها لحظة، فإن المستقبل لا يستطيع الانفراد بنفسه عن الماضي الذي شهد وقائع ومصائر ومعاناة مشتركة بين الشعوب العربية. ولهذا فسيعيد كرته ليجمعنا بمستجدات سوف تكون شبه مطلقة التشابه لكوننا هدفاً واحداً في المعادلة الدولية. وبمعنى آخر إذا كان لا بد للأمة العربية من التعامل مع المشهد العالمي، وهذا أمر حتمي، فيجب عليها أن تعيد إلى ذاتها الحد الأدنى من التنسيق والتوافق كي تستقيم مفاهيم التعامل مع هذا المشهد ومع المخاض الدوليين. إذ إن بقاء البعثرة التي تسود الحالة العربية الراهنة يحول دون رؤية واضحة تمكننا من تخطيط أو تحديد خطوات هذا التعامل بشكل مثمر. أي لا بد من تحديد أولويات مطالبنا من العالم الذي لا مفر من التعامل معه. إن موقعنا السياسي والجغرافي والاقتصادي والاستراتيجي يعطينا مركزاً أساسياً للتعامل مع العالم من جهة، وبعضنا مع بعض من جهة ثانية.

إذا كان لا بد من إسهام عربي في ما يحدث في العالم، فإنه لا بد أيضاً من التشديد على أن يكون هذا الإسهام مثمراً لناحية الحقوق الوطنية والقومية العربية، إن كان على مستوى التحدي الصهيوني لهذه الأمة أو على مستوى ما تتطلبه أمتنا من إرساء لقواعد الانطلاق لسياسات التنمية المستديمة. ولعل أول ما يجب إدراكه هو أن غالبية قضايانا المصيرية، أكان منها ما هو ناشىء عن هذين المستويين أم ما هو متعلق بالمستوى النفطي الاقتصادي أو بالموقع المميز لأقطارنا العربية، لها بعد عالمي. والسؤال المطروح هنا: هل عندنا موقف توافقي يؤهلنا للتعامل مع هذه القضايا محلياً ودولياً؟ هل نمتلك موقفاً موحداً نستطيع بموجبه توظيف ثرواتنا النفطية لصالح قضايانا القومية؟ وأهم من ذلك: هل ندرك الحقيقة المرة التي بقيت ترافقنا منذ اعتلاء النفط سدة المداخيل وهي أننا أقطار غنية ـ كما يتم وصفنا أو التعامل معنا ـ لشعوب فقيرة؟ أليس من المطلوب، في الحد الأدنى على الأقل، توظيف بعض هذه الثروة وبشكل دائم وجدي وحقيقي وملتزم لرفع مستوى

شعوبنا الحياتي؟ هل نمتلك سياسة محددة أو قناعة موحدة لمعنى الموقع الاستراتيجي لمهم وكيفية استثماره لصالح قضايانا؟

أسئلة تبحث عن أجوبة ضرورية قبل البت في البحث عن الجواب المتعلق بسؤال: أين نقف نحن العرب من المشهد العالمي وكيف نتعامل معه؟ لقد تسرع البعض منا كثيراً في التعامل مع العالم مدفوعاً بانبهار متغيراته، وقد قاد بعض هذا التسرع إلى اتفاقات كامب ديفيد وما استتبعها من اتفاقات لم ترق إلى تطلعات العرب وحقوقهم، كل هذا مدفوع بهذا الانبهار المعمي وبقناعة خاطئة أيضاً هي اعتبار إسرائيل مدخل التعامل مع الولايات المتحدة، وفي كثير من الأحوال كسب ودها. وارتبط هذا التعامل وبشكل خاطىء أيضاً بمفهوم الواقعية. من ناحية أخرى، اجتر بعضنا مواقف صدامية من دون قراءة متأنية للخارطة العالمية بكل أبعادها وتضاريسها السياسية والاقتصادية والجغرافية، ومن دون الأخذ بعين الاعتبار الموازين، فوقع وأوقع معه آخرين ضحية التهور.

إن التوصل إلى وضعية توافقية بين الانبهار المعمي، وما يستتبعه من إملاءات وإذلال في كثير من الأحيان، والتهور القاتل نتيجة الغرور والغطرسة والمجابهات غير المدروسة والفاقدة لبوصلة الهدف، أمر حيوي في اللحظة الراهنة.

علينا نحن العرب أن نتعامل مع العالم كجزء مشارك للهم والوجدان الإنساني العالمي، لا كضحايا ظلم ليس في حوزتنا لإنهائه سوى الشكوى والتباكي، ولا كمتفرجين إذا كانت القضية الإنسانية خارجة عن حدودنا الجغرافية. علينا مشاركة العالم همومه كي يشاركنا همومنا. لا بد من استرجاع دور أمتنا ـ رغم ما اعترى العالم من متغيرات ومستجدات خطأت كثيراً من الطروحات وأحياناً القيم والإيديولوجيات ـ لما كان عليه تقريباً في الستينيات، حيث كان لها موقع ودور كواحد من المؤثرين في صناعة القرارات أو على الأقل المشاركة في صياغتها أو تعديلها. علينا أن نعمل على استرجاع ثقة العالم بنا كدول لها مصداقيتها ولها مواقفها المحددة من قضاياها وقضايا الآخرين. علينا أن نعمل على استرجاع احترام الآخرين لنا، والأهم من ذلك احترامنا لأنفسنا واحترام شعوبنا لحكامها.

ولعل أول الطريق في المرحلة الراهنة هو استرجاع جامعة الدول العربية لدورها في خدمة مصالح الأمة العربية من جهة، وبناء جسر للتعامل بين هذه الأمة والعالم. إن تفعيل دور الجامعة العربية، بغض النظر عما يعتريها من وهن وتهميش وضعف، يعتبر نقطة بداية لاستهلال حركة التصحيح، إذ إنها تبقى المؤسسة التي تؤكد الهوية العربية والتي يمكن من خلال آلياتها العمل باتجاه خطوات أولية فاعلة

في التضامن والتعاون ومن ثم التنسيق لاثبات وجودنا تجاه أنفسنا لتمكيننا من مشاركة دولية بناءة. وهي لن تستطيع القيام بهذا الدور الأولي ما دامت تصر على أنها إطار للدول فقط ومرآة للحالة الكئيبة التي نعيشها. لا بد للجامعة من أن تكون ساحة تلاقح فكري وعملي للعلاقة الجدلية بين الدول العربية ومجتمعاتها. هذا التلاقح الذي يجب أن يبدأ فوراً، بحيث يتفاعل الرأي مع القرار والدول مع المجتمع. يجب أن تتميز العلاقة بين الفكر والقرار بالجدلية البناءة وليس بالفجوة الحاصلة الآن.

إن مقاومة إغراءات «الواقعيين الجدد» والالتزام بما لهذه الأمة من رصيد يمنحها المناعة ضد السقوط، أمر مطلوب للتعامل مع الجديد بحيث لا نتحجر ضمن بعض المفاهيم التي تدخل مبالغةً في تصنيف التراث، ولا نذوب كلياً في هذا الانصهار المخيف بما يسمى العولمة.

إن اكتساب المعرفة ومواكبة مستجدات العصر وابداعاته ومخترعاته بما يخدم الإنسانية مسيرة طبيعية لحال البشرية لا يقوى أحد على تحديها، أما أن نصبح عبيداً لهذه المخترعات ومستهلكين آليين وآنيين لها فهو الانتحار الطوعي.

وحتى نستطيع مشاركة العالم همومه وأخذ دورنا في صياغة قرارات حل هذه الهموم لا بد للأمة العربية من خلق كيان متميز يجعل منها رقماً يحسب له حساب في فك رموز المعادلات الدولية. وسيصبح هذا الكيان الخاص، إذا ما تم، كفيلاً بفرضها على خريطة العالم بدلاً من وجودها على هامشه الآن. ومن يدري، فقد يشهد القرن الجديد بلورة لمفردات جديدة تدخل قواميس الصراعات البشرية منطلقة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي على أنه صراع بين العنصرية الصهيونية والإنسانية العربية، ومثالٌ تذكره الأجيال على مدى القرون!

تعقيـــب

عبد الخالق عبد الله

واضح أن مهمتي صعبة لأنها تتلخص في تفكيك «الكلفسة»، كما ذكر رئيس الجلسة، بمعنى أنه لا بد من تبسيط التعقيد الذي ورد في ورقة د. كلوفيس، وأقوم بهذا التبسيط من خلال إعطاء قراءة مكملة، وليس بالضرورة قراءة مختلفة للمشهد السياسي العالمي، كما يبدو لي من الإمارات وليس من واشنطن.

وأوجز رؤيتي وقراءتي للمشهد السياسي العالمي في أربع سمات رئيسية، وأحب أن أتوقف بشكل خاص عند السمة الرابعة، التي أعتقد أنها هي السمة الأكثر وضوحاً والأكثر تأثيراً والأكثر مدعاة للفهم، ومن ثم كيفية التعامل مع المشهد السياسي العالمي.

السمة الأولى، للمشهد السياسي العالمي في بداية هذا القرن الجديد، أنه لم يعد في حالة سيولة كما كان عليه في بداية التسعينيات. فالمشهد السياسي العالمي تجاوز حالة التحولات الفجائية الزلزالية التي هزت أسس وقواعد ومسلمات ومؤسسات النظام العالمي القديم الذي عرف بنظام الحرب الباردة. ويبدو لي أن المشهد السياسي العالمي يتجه نحو الاستقرار النسبي، وأعتقد أننا قد انتهينا من سلسلة التحولات السياسية الفجائية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، ونحن اليوم أمام مشهد سياسي عالمي أكثر وضوحاً من حيث قواه ومؤسساته وقواعده ومسلماته. وأعتقد أن الاتجاه المستقبلي هو نحو المزيد من الاستقرار.

السمة الثانية المهمة التي تبدو لي من المشهد السياسي العالمي، هي أن العالم على الصعيد السياسي، قد تجاوز أيضاً حالة الصراعات الكونية، فأكثر ما يلاحظ في المشهد السياسي العالمي في بداية القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى استقراره النسبي، هو غياب الصراع الكوني، مقارنة بما كان قائماً قبل العام ١٩٩٠. وهذه

الحالة (حالة غياب الصراع الكوني) لافتة للنظر. فلا يوجد في المشهد السياسي العالمي حالياً صراع نووي أو أيديولوجي ذو طابع كوني، مثلما كان الصراع بين القوى العظمى خلال الخمسين سنة الماضية.

بالتالي نستطيع أن نقول، ونتيجة لغياب الصراع عن المشهد السياسي العالمي، إن المشهد السياسي العالمي الراهن هو من ناحية أكثر استقراراً، لكنه نتيجة لغياب حالة الصراع هو أيضاً ربما أكثر أمناً من أي وقت مضى، بمعنى أننا إزاء مشهد انتفى فيه الخطر النووي تقريباً، وانتفى فيه الصراع بين القوى العظمى إلى حد ما، وانتهى فيه الصراع الأيديولوجي الطاحن الذي كان سائداً في ظل النظام العالمي القديم.

ولكن غياب الصراع لا يعني انتفاء الحرائق، فما زالت هناك حرائق مشتعلة، وحرائق أخرى ستشتعل، وإن كانت هذه الحرائق ستشتعل سريعاً وستنطفىء بالسرعة نفسها. ربما هناك حرائق بين الهند وباكستان وفي الشيشان وفي الكونغو وفي السودان.. وفي مناطق كثيرة. بيد أن هذه الحالات هي مجرد حرائق محدودة ونزاعات صغيرة لا ترقى إلى مستوى الصراع السياسي والنووي والأيديولوجي الضخم الذي يمكن أن يدفع إلى حالة عدم استقرار في العالم.

السمة الثالثة للمشهد السياسي العالمي، هي أنه ليس أكثر أمناً واستقراراً نسبياً وحسب، وإنما هو أيضاً أكثر أحادية. ونقصد بالأحادية الاستفراد الأمريكي بالشأن العالمي. وبالتالي تحول النظام السياسي العالمي إلى عالم بقطب واحد أو بقرن واحد أو «عالم وحيد القرن» كما أطلق عليه البعض. فلم يكن العالم في أي وقت من الأوقات، على الأقل خلال الخمسين سنة الماضية بهذه «الأحادية» التي أصبح عليها في بداية القرن الحادي والعشرين، فالاستفراد الأمريكي بالشأن العالمي واضح كل الوضوح، وهذا الاستفراد مطلق في كل جوانبه الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والعسكرية والثقافية، ولا توجد دولة أخرى لديها مثل هذه المعطيات من الانتشار العالمي أو الانتشار الكوني، بحيث نستطيع أن نقول إن العالم يعيش «اللحظة الأمريكية». وأود أن أؤكد مرة أخرى مفهوم «اللحظة الأمريكية». فاللحظة مهما طالت فإنها لن تدوم طويلاً.

وبالطبع هناك بعض القوى الآسيوية والأوروبية التي تحاول أن تنافس الولايات المتحدة، لكن هذه المنافسة تبدو ضعيفة، فقدرات هذه الدول وإمكاناتها لا توازي على الإطلاق ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر من معطيات استراتيجية أو سياسية أو علمية أو مؤسساتية. ونتوقع أن تستمر هذه

«الأحادية» على الأقل على امتداد العشر سنوات أو العشرين سنة المقبلة، فالمشهد العالمي سيكون خلال فترة السنوات العشر المقبلة أكثر أحادية وسيتجه نحو الاستقرار النسبي وأيضاً نحو الأمن النسبي.

السمة الرابعة والأكثر أهمية، والتي أحب أن أتوقف عندها، هي أن المشهد السياسي العالمي لا يتسم بـ «غياب الصراع»، أو بـ «تجاوز حالة السيولة»، أو بـ «أحاديته» وحسب، وإنما يتجه نحو «المزيد من العولمة»، وهذا المشهد يبدو حالياً أنه قد أصبح أكثر عولمة من أي وقت آخر، وهذ السمة تستحق التوقف. فالاتجاه العالمي نحو عالم بلا حدود اقتصادية، وهو الاتجاه الذي قطع شوطاً طويلاً، والاتجاه العالمي نحو عالم بلا حدود ثقافية، وهو الاتجاه الذي لا يزال في طور التبلور، هذان الاتجاهان يشيران أيضاً إلى بروز عالم بلا حدود سياسية، وهذا العالم أصبح اليوم أكثر احتمالاً من أي وقت آخر. و«عالم بلا حدود سياسية» هو عالم «العولمة السياسية».

وأحب أن أتوقف عند معطيات هذا العالم ومؤشراته قليلاً، وبعد ذلك نطرح السؤال حول كيفية التعامل معه.

يتضمن «عالم بلا حدود سياسية»، أو «عالم العولمة السياسية»، الأمور التالية:

أولاً: إن هذا العالم يعني بلوغ البشرية مرحلة الانتقال الحر للقرارات والتشريعات والسياسات والتفاعلات عبر المجتمعات والقارات والدول، وبأقل قدر من القيود والضوابط. فالتشريعات والسياسات والأفكار أصبحت تتدفق، ومن دون توقف بسبب الحدود الجغرافية أو السياسية، وهذا معطى جديد في المشهد السياسي العالمي، وهو أن العالم يتجه نحو مزيد من تفكيك الحدود وإزالة الفواصل خاصة في ما يتعلق بتدفق السياسات والتشريعات.

تتضمن «العولمة السياسية» أيضاً، زيادة غير مسبوقة في روابط الدول على نسق الزيادة غير المسبوقة في الروابط الاقتصادية وبين اقتصادات العالم. فحجم الترابط وحجم العلاقات وحجم الارتباطات السياسية بين الدول وبين التكتلات والمنظمات الدولية بلغ درجات قصوى غير مسبوقة.

وتعني «العولمة السياسية» كذلك بروز المجال السياسي العالمي الذي أخذ يحل تدريجياً محل المجال السياسي المحلي أو الوطني، الذي أخذ ينحسر ويتضاءل، في حين أخذ المجال السياسي العالمي يزداد حضوراً واتساعاً وتغلغلاً في المجال السياسي المحلي. بمعنى آخر، فإن المجال السياسي المحلي الذي كان يتركز حول الدولة

القومية في طريقه إلى الانحسار، وإن لم ينحسر كلياً بعد، وفي محله نجد بروز المجال السياسي العالمي، الذي يتركز حول العالم كوحدة سياسية، وليس حول الدولة كوحدة سياسية، ضمن شبكة من الوحدات السياسية في عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم.

وتتضمن «العولمة السياسية» أيضاً أنه أصبح ـ ولأول مرة ـ من الممكن الحديث عن أن السياسة في كل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة في كل أرجاء العالم، فالسياسة في شرق الأرض أصبحت مرتبطة بالسياسة في غرب الأرض، والسياسة في شمال الأرض أصبحت مرتبطة بالسياسة في جنوب الأرض... وهكذا، بمعنى أن القرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم سرعان ما تنساب إلى كل العواصم العالمية، والتشريعات التي تخص دولة تستحوذ على اهتمام كل الدول، والسياسات التي تستهدف شريحة أو فئة من الفئات في مجتمع من المجتمعات سرعان ما تؤثر في كل الشرائح وفي كل المجتمعات في العالم، أما الأخبار والأحداث فإنها تنتقل بسرعة الضوء من شرق الأرض إلى غربها، ومن دون الحاجة إلى ترخيص.

علاوة على ذلك، فإن «العولمة السياسية» تعني أيضاً بروز مجموعة من القوى السياسية الجديدة التي أخذت تنافس الدولة في سيادتها المطلقة، ونتحدث هنا بالطبع عن قوى مثل الاتحاد الاوروبي والسوق الأوروبية المشتركة. و«الأوربة» بهذا المعنى يقصد بها النموذج الاندماجي الاقتصادي الأوروبي، والنموذج الاندماجي السياسي الأوروبي الذي هو في طور التشكل، وانبهار العالم بهذا النموذج الأوروبي ورغبته في تطبيق «الأوربة» في آسيا وأمريكا ومناطق أخرى من العالم. فأوروبا التي صدّرت في يوم من الأيام مفهوم الدولة القومية ومحدداتها تصدّر اليوم مفهوم التراجع عن الدولة القومية وعن السيادة الوطنية.

وبالإضافة إلى مشاريع وتكتلات مثل الوحدة الأوروبية، هناك بروز للمنظمات التجارية والاقتصادية والمالية العالمية التي أخذت تلغي تدريجياً مفهوم السيادة المطلقة، وهناك أيضاً الشركات العالمية التي لها حضورها وتأثيرها في الشأن العالمي. بمعنى آخر، فإن الاتجاه العام هو نحو أن تأخذ القوى الجديدة في منافسة «الدولة» في مجال تحكمها التقليدي، وبالتالي نحن في بدايات مرحلة نجد فيها أن الدولة القومية ـ بما فيها الدول الضخمة والكبرى والعظمى وبينها الولايات المتحدة والدول الأوروبية ـ أخذت طوعاً أو قهراً تتنازل تدريجياً عن السيادة المطلقة وعن الاستقلالية المطلقة في تقرير أمورها الداخلية والخارجية.

الاتجاه إذن، في المشهد السياسي العالمي ـ كما أراه ـ هو نحو «عالم بلا حدود سياسية» أو «عالم العولمة السياسية»، وهذه العولمة السياسية توحي ببدايات بروز إدارة جديدة للشأن العالمي، وهذه الإدارة الجديدة ـ التي هي في طور التشكل ـ للموارد والقضايا والمشكلات العالمية يحتمل أن تأخذ مساراً من هذه المسارات الأربعة. فما هو متوقع من المسار الأول أو **السيناريو الأول** هو «سيناريو السوقنة»، بمعنى وضع الثقة في السوق وحرية الأسواق، والاعتقاد بأنه من المهم للبشرية، ومن المهم للأمن والاستقرار العالميين عدم تدخل الدول في الشأن الاقتصادي والسياسي، ومن ثم نحن نتجه نحو نموذج «السوقنة».

المسار أو السيناريو الثاني، هو «سيناريو الدولنة»، وهذا السيناريو يتضمن أن الدولة ستظل صامدة في وجه كل هذه المتغيرات الدولية، وستحافظ على دورها، ولن تنجح العولمة في تفكيك الدولة أو تحجيمها. وبالتالي نرى أن الدولة ستظل صامدة، وستظل هي التي تدير الشأن العالمي كما أدارته خلال الـ ٢٠٠ سنة الأخيرة.

السيناريو الثالث، هو سيناريو «الوحدنة»، وفي هذا السيناريو، فإن الاتجاه هو نحو بروز قدر من التنسيق بين القوى الاقليمية والمؤسسات العالمية والمنظمات الحكومية والهيئات الأهلية، فجميع هذه القوى بالإضافة إلى الدول سوف تنسق وتتعاون في إدارة الشأن العالمي، وسوف تتجه هذه القوى نحو التوحيد في إدارة موارد العالم وفي مواجهة القضايا الملحة وفي تطبيق التشريعات والسياسات وفي تحمل مسؤوليات الأمن والاستقرار العالمي بشكل عام.

لكن بالإضافة إلى سيناريوهات «السوقنة» و«الدولنة» و«الوحدنة»، هناك **السيناريو الرابع** الذي تحقق على أرض الواقع وهو سيناريو «الأمركة» ويبدو أننا ـ على الأقل حالياً وخلال المستقبل القريب ـ أمام مشهد أمركة السياسة العالمية، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الآن الدولة المهيمنة الوحيدة على العالم سياسياً، وستقوم الولايات المتحدة بدور شرطي العالم وبدور إطفاء أو إشعال الحرائق في العالم، وسيظل هذا الدور قائماً ربما لفترة قريبة، وعليه سيتصرف الرئيس المنتخب في أمريكا وكأنه رئيس العالم كله، وستكون التشريعات الأمريكية التي تصدر عن الكونغرس والأجهزة التشريعية الأمريكية ملزمة لكل دول العالم، وربما سيكون النموذج الحياتي الأمريكي هو المغري وهو الذي سيجتاح كل العالم، وربما سيكون صالحاً لكل الثقافات ولكل الحضارات.

جميع هذه السيناريوهات قائمة حالياً، فهناك سيناريو «الدولنة» وسيناريو

«السوقنة»، وسيناريـو «الوحدنة»، ولكن أهم من كل ذلـك، سيناريـو «الأمركة»، وأعتقـد أن المشهد السياسي العالمـي يتجـه حاليـاً نحـو تعايش هـذه السيناريوهـات الأربعة، أمـا أي سيناريو من هذه السيناريوهات سيكون له الغلبة خـلال المستقبل، فهذا أمر متروك لكثير من الاحتمالات.

هكذا يبدو لي المشهد السياسي العالمـي أكثر استقراراً وأكثر أمناً، وأكثر هيمنة فـي الوقت الحاضر، ولكن يبدو لي أيضاً أنه أكثـر عولمة، والسؤال بعد ذلـك، هو: كيف ينبغي لنا نحن العرب وكيف ينبغي للمجتمعات والدول التعامل مع هذا المشهد؟ أعتقد أنه يمكن إجمال هذا المشهد باختصار في التالي: المشهد الراهن يتضمن فرصاً كثيرة واعدة، ولكنه يتضمن أيضاً مخاطر كثيرة، هناك جوانب مظلمة في هذا المشهد، وهنـاك أيضاً جوانـب مضيئة، وعلينا أن نستوعب هذا المشهد، أن نتعامـل معه وليس بالضرورة أن نتواجه معه، أن نفهمه وليس بالضرورة أن نعاديه، أن نفهمه عربياً وبقراءة عربية، وأعتقد أن هذه هي مهمة هذه الندوة.

المناقشات

١ ـ خير الدين حسيب

إننا في الحقيقة أمام ورقتين وليس ورقة واحدة، والورقة المثيرة هي ورقة د. عبد الخالق عبد الله. فلم أكن أتصور أن د. عبد الخالق قد حصلت لديه هذه التحولات الفكرية بهذه الدرجة، ويبدو أن ورقته تحاول إسقاط الوضع في الخليج على الوضعين العربي والعالمي، وتصوره أن استسلام الخليج هو صورة لاستسلام العالم.

أعتقد أن هناك سمة أساسية في المشهد السياسي العالمي، لم يتطرق لها لا د. كلوفيس مقصود ولا د. عبد الخالق عبد الله. فمنذ انتهاء الحرب الباردة تغيرت مقاييس الدول العظمى في العالم. قبل زوال الحرب الباردة وقبل تفكك الاتحاد السوفياتي، كان المقياس الأساسي للدولة العظمى هو القوة العسكرية، وعلى ذلك كانت هناك قوتان عظميان، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولكن بعد زوال الاتحاد السوفياتي بدأ المعيار الاقتصادي يحتل أهمية متزايدة في قياس قوة الدولة العظمى. وهذا هو أحد الأسباب وراء محاولة أمريكا السيطرة على مصادر النفط.

الولايات المتحدة لم تعد ـ من الناحية الاقتصادية ـ تحتل المكانة التي كانت عليها في السابق، فقد زاد ارتباطها بالاقتصاد العالمي عما كان سابقاً، وتحولت إلى أكبر دولة مدينة في العالم، بديون تتجاوز ٣ تريليونات دولار. وبعد أن كانت الولايات المتحدة تحصل على دخل كبير من استثماراتها في الخارج أصبح صافي الاستثمارات يخرج منها. فالاستثمارات العالمية في أمريكا أكثر من الاستثمارات الأمريكية في الخارج. والعامل الأهم، أن الولايات المتحدة تحولت إلى دولة مستوردة للنفط، حيث يأتي نصف استهلاكها من النفط من الخارج، وهذا الاتجاه يزداد.

إذن في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فإن الولايات المتحدة أضعف مما كانت سابقاً. وهذا الضعف سيزداد مع الزمن مع وجود قوى أخرى في العالم، مثل أوروبا الغربية واليابان والصين وجنوب شرق آسيا. وبالتالي، فأمام الدول الأخرى في العالم ـ في ما يتعلق بازدياد أهمية العامل الاقتصادي في قياس الدول العظمى ـ فرصة لحدوث تعدد أقطاب اقتصادي. وهنا فرصة الوطن العربي بإمكاناته الاقتصادية الكبيرة التي تتيح له أن يلعب دوراً، وأن لا يستسلم لا إلى «السوقنة» ولا إلى «الدولنة» ولا إلى «الوحدنة». أمامنا فرص كثيرة تعتمد على إمكاناتنا في إعادة تنظيم البيت العربي والاستفادة من الإمكانات المتاحة. فلم تمر فترة في التاريخ وكانت الامكانات العربية على نحو ما هو قائم حالياً أو كان الضعف العربي بهذا الشكل القائم.

٢ ـ محمد سيد أحمد

بلا شك، فإن ظاهرة العصر هي العولمة، والعولمة ـ في المقام الأول ـ هي نتاج تقاني، تعني انكماش الكوكب وتسارع الوقت، وتعني موقعاً أضيق للكل. ولكنها تعني أيضاً أننا أصبحنا في عالم «أينشتايني» ـ منسوباً إلى أينشتين ـ في حجم أصغر بعدت فيه المسافات، فالإحساس بالقرب يؤدي أيضاً إلى الإحساس بالبعد. ما أريد قوله، انه صحيح لم يعد هناك شرق وغرب أو شمال وجنوب، ولكن العالم أصبح موزعاً بين «فوق» و«تحت»، وهذا التقسيم خطير جداً، لأنه من الممكن، وهذه نقطة جوهرية أؤكدها، أن تحول التقانة والإنسان ثلاثة أرباع البشرية إلى قرود أو عبيد أو إلى كيانات خارج البشرية، وأن تصبح البشرية للصفوة، وأن تكون الغالبية العظمى عرضة للبشاعات.

نحن في عصر «نيو ـ دارويني»، البقاء فيه للأصلح، و«الأصلح» يقرره المال وتقرره قوى السيطرة، وتقرره قوى معينة في مواجهة البشرية الحقيقية. الإنسان يُلفظ من الساحة من أجل أن تهيمن الآلة والاستنساخ والآلة المفتعلة والمصطنعة بحكم قوة المال. نحن بصدد خطر أعظم من أي خطر شاهدناه من قبل في تاريخ البشرية.

لا ألغي إمكانية أن تتطور الأمور على غير هذا النحو، ولكن لو استمر العالم على ما هو عليه الآن فنحن ننتهي بهذه البشاعات لا العكس. والعكس يتطلب تغييراً جوهرياً في النظام القائم وفي الاتجاه القائم. وهذه هي مهمتنا، وهي أن نركز على ما يجب تغييره، لا أن نرصد فقط ما يجري حدوثه ضدنا كبشر.

٣ ـ جميل مطر

سأكون موجزاً للغاية مثل محمد سيد أحمد، فقد نسي د. كلوفيس أشياء كثيرة، عندما تحدث عن أمور ثلاثة ولم يوفها حقها: الديمقراطية، والمنظمات غير الحكومية، والدولة.

الأمر الأول، بشأن الديمقراطية أتصور أن د. كلوفيس أدرى منا بما حدث للفرد داخل المجتمع الأمريكي، حيث عاد الانسان الأمريكي مرة أخرى كوضع آدم عليه السلام، شخصاً عرّته العولمة من جميع خصوصياته سوى ورقة توت تضعها الحكومة عليه وقتما تشاء ووقتما تريد، ليس بالضرورة هو دائماً عارٍ وليس بالضرورة مكسواً. هذا الشخص (آدم الجديد) عاجز عن أن يقيم ديمقراطيّة في المستقبل، ولذلك، فإن أول شيء في المشهد المقبل هو مشكلات للديمقراطية، عكس ما يقال.

الأمر الثاني، بشأن المنظمات غير الحكومية، فإن الإشارة يجب أن تكون واضحة، وهي أن ليست كل الجهات غير الحكومية هي جمعيات «ذاتية» أو «تطوعية». نحن نعلم أن الشركات الكبرى تقيم جمعيات غير حكومية، منها شركة مايكروسوفت، ومنها دول مثل أمريكا نفسها، وهناك جمعيات كثيرة في العالم ممولة حكومياً، ولذلك فإن بعض ما حدث في سياتل وفي واشنطن ليس بالضرورة عملاً تطوعياً بريئاً ضد العولمة.

الأمر الثالث، يخص «الدولة» فالدولة سوف تبقى دائماً صيغة من الصيغ المطروحة للتعامل، لسبب بسيط، وهي أنها هي الجهاز الوحيد والأداة الوحيدة التي تستطيع أن تشتري ما لا يستطيع أن يشتريه قطاع خاص مهما كان غنياً، وتستطيع أن تشتري ما لا تستطيع أن تشتريه أي شركات كبرى. فالدولة لها دور حتى في ظل «الدولة بلا حدود» أو «المجتمع الدولي بلا حدود» الذي تحدث عنه د. عبد الخالق. فلا غنى عن الدولة التي تستطيع أن تقوم بالتزامات لا يستطيع أن يقوم بها الفرد العادي.

أثار د. عبد الخالق نقاطاً مثيرة للجدل حقيقة، ويجب أن نأخذها بروح متفتحة، فقد تحدث عن قضية «غياب الصراع الكوني»، وأنا أختلف معه حول ذلك، فالصراع الكوني تغير ولم يختف. وأتفق مع محمد سيد أحمد، ولكن على مستوى ثانٍ تماماً، فنحن اليوم إزاء صراعات من نوع غريب، هناك صراعات بين شركات كونية تتفوق على أي صراعات بين الدول في التاريخ. إذ نجد شركات

بترولية تحتل شركات بترولية أخرى، وهذه عمليات لـم يسبق أن حصلت في التاريخ؛ أن تحتل شركات بهذا الحجم شركات أخرى، مـا يسمى في الأدب الاقتصادي الحديث أو أدب العولـة بالاندماج (Merger)، وهـذا الاندماج ما هو الا عمليات غزو تقوم بها شركات، وهذا هو جوهر الصراع الكوني الحديث.

مـا يحدث في المجال السياسي من تفتيت الـدول وتفكيكها يحـدث أيضـاً فـي الشركـات الكـبرى، واليـوم تتعرض شركـة مايكـروسوفـت لما تعرض لـه الاتحـاد السوفياتي، وهي ليست أفقر من الاتحاد السوفياتي، فهي من أغنى الكيانات العالمية، أياً كانت سياسية أو غير سياسيـة، وهي اليوم تتعرض لحالـة تفتيت وانفراط، وهذا أيضاً جزء من الصراع الكوني.

استعمل د. عبد الخالق كلمة مثيرة جداً، وهي أن المشهد السياسي العالمي المقبل سيشهد انتقال القرارات من دون حدود. ماذا يختلف هذا الوضع عن وضع انتقال القرارات في العصر الاستعماري البريطاني وفي زمن الامبراطورية الرومانية؟ الشيء هو الشيء نفسه، القـرارات تنتقل بـلا قيود لأنها قرارات من أعلى إلى أسفل، متجهـة بـلا حـدود سياسية فـي الدولـة الاستعمارية وجميع الأوصاف التـي ذكرهـا د. عبد الخالق بلا استثناء هي أوصاف وضع استعماري، ولكن من دون استعمال كلمة «استعمار» أو «امبراطورية»، وأستطيع أن أذكر عشرات الأمثلة على أمور تمثل وضعاً استعمارياً جديداً أو امتداداً لوضع استعماري قديم، ولكن باسم العولمة.

أخيراً، تحدث د. عبد الخالق عن أن العالـم يزداد انكماشـاً، وهذا صحيح، ولكـن ليس بدرجـة الانكمـاش في الامبراطورية البريطانية، حيث كـان العالم أشـد انكماشاً مما هو عليه الآن، وبالتالـي، فإن ما حدث من تغير هو في نوعية المعلومات وفي نوعيـة الثـورة التقانيـة التـي جعلـت العالـم أكثر انكماشاً، ولكن من الناحيـة السياسيـة، فـإن انكمـاش العالـم هـو بسبـب الوضع الامبراطوري والاستعمـاري الجديد.

٤ ـ نيفين مسعد

أريد أن أناقش د. عبد الخالق عبد الله من واقع ورقته والمقولات التي طرحها كمبررات لوضـع آمن ومستقـر للمشهد العالمي. لقـد ذكـر د. عبد الخالق متغيرات تصور أنها ستقودنـا إلـى عالم أكثر أمناً وأكثر استقراراً، ثـم انتهى بسؤال ما العمل؟ وكيف نتعامل نحن العرب مع هذا الوضع؟

المتغير الأول الذي تحدث عنه، هـو انكماش الصراعـات بين الـدول، وذكـر

عرضاً أن هناك تفجيرات نووية في باكستان والهند، مسمياً إياها حرائق، وأنا غير متأكدة من المعيار الذي اعتمد عليه، أو من تصوره لكيف يمكن احتواء هذه التفجيرات وكيف يمكن أن لا تؤثر وأن لا تتداعى تأثيراتها في عموم القارة الآسيوية.

المتغير الثاني، الذي ذكره د. عبد الخالق حول تداول التشريعات والسياسات، وفي ظل ما تحدث عنه من هيمنة الولايات المتحدة، فإنه لن يكون «تداولاً» في واقع الأمر، وإنما سيكون فرضاً للسياسات، فما أثر هذا في الاستقرار؟ ما أثر فرض السياسات المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والسياسات الاقتصادية في التجاذبات بين المثقفين، ونحن نشهد تجاذبات واسعة بين قطاعات المثقفين في مختلف أنحاء الوطن العربي، في ظل عالم يؤكد د. عبد الخالق أنه لا فصل فيه بين «الداخل» و«الخارج»؟ ما هو تأثير الصراعات الداخلية في الاستقرار العالمي؟ وهذا التفاعل بين الدول والمنظمات الإقليمية الذي اعتبره مؤشراً آخر من مؤشرات استقرار النظام العالمي، أليس ما حدث في سياتل ـ والذي أشار إليه د. كلوفيس مقصود هو مظهر من مظاهر هذا التفاعل؟ وهو ليس تفاعلاً ذا شقين ولكنه فرض لشكل معين من أشكال السياسات ـ أليس ما حدث في سياتل هو نوع من التعبير عن ثمرة هذا التفاعل؟

أخيراً، وأهم عنصر، هو أن د. عبد الخالق تحدث عن غياب دور الدولة، وأن المجال السياسي العالمي في اتساع مستمر ليتآكل معه دور الدولة، ألم يتصور قط أنه في ظل الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، وبين من يعلمون ومن لا يعلمون، وبين الأقليات والإثنيات المختلفة، ستكون هناك حاجة إلى التخلي عن الدولة؟ السؤال الذي يختم به د. عبد الخالق هو: كيف نتعامل نحن العرب مع هذا الوضع؟ ولكن بعد ما عرضه د. عبد الخالق، لا نجد أن هناك فرصة متاحة لنا كعرب، فإذا كانت العولمة واقعاً معيشاً، واذا كانت «الأمركة» قادمة، فكيف نتعامل نحن العرب مع هذا الواقع؟ بالطبع سيكون شأننا شأن غيرنا وسنتقبل الأمر الواقع شئنا أو أبينا.

٥ ـ هدى جمال عبد الناصر

أتفق مع د. كلوفيس مقصود حول ضرورة الوحدة العربية أو العمل العربي المشترك على الأقل، ولكن أقول: لنكن عمليين، فيمكن قطع شوط كبير في الوحدة على مستويات أخرى غير المستوى السياسي، المستويات الاقتصادية والثقافية

والاجتماعية مثلاً، وهنا أتصور أن يكون للمؤسسات الأهلية ـ أقصد المؤسسات التطوعية البريئة والتي تعبر فعلاً عن الهدف القومي الأسمى وهو التضامن العربي ـ دور أساسي وقائد في عصر العولمة الذي يضغط لتحجيم دور الدولة. لقد تأخرت الوحدة العربية وتراجعت في الثلاثين عاماً الماضية. وحين أقرأ في وثائق الفترة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٧٠، أجد أنه في سنة ١٩٧٠ كانت نواة السوق العربية المشتركة قد أقيمت فعلاً، وانضمت ست أقطار عربية، منها مصر وسوريا والكويت إلى هذه السوق المشتركة انتظاراً لانضمام باقي الدول العربية، والآن بعد ٣٠ سنة هناك تراجع حتى في هذا المجال.

لقد كانت المصلحة المشتركة هي الدافع للوحدة الأوروبية، فعالم القرن الحادي والعشرين هو عالم الكيانات الكبيرة، وفي هذا العالم لن يكون هناك مكان للدول الصغيرة منفردة. ونحن لا تجمعنا المصلحة المشتركة فقط، وإنما أيضاً التاريخ الواحد واللغة والثقافة والموقع الاستراتيجي المميز... الخ.

ألاحظ أنه في جميع الندوات التي أحضرها هناك دائماً الدعوة إلى الوحدة العربية، أو على الأقل نوع من التضامن أو العمل العربي المشترك. وأنتهز الفرصة هنا كي أثير قضية أعتقد أنها مهمة جداً، وقد بدأ بالفعل يجري تحرك بشأنها في الجزائر، هذا التحرك تقوده «جمعية الدفاع عن اللغة العربية»، ضد قرار تدريس اللغة العربية في فرنسا بالحروف اللاتينية في الوقت الذي لم تحظ فيه هذه القضية بالقدر نفسه من الاهتمام في باقي الدول العربية.

إن لغتنا العربية هي عماد ثقافتنا القومية، لذا ينبغي اتخاذ موقف موحد وقوي تجاه هذا القرار الصادر من الحكومة الفرنسية. ففرنسا دولة صديقة للعرب، ويمكن البدء بمنهج ودي لإقناعها بالتراجع عن هذا القرار الذي ينتهك لغة القرآن، فنحن نحترم اللغة الفرنسية ونطالب بالمثل باحترام لغتنا العربية، ثم بعد ذلك يمكن التدرج في أساليب المواجهة مع فرنسا تجاه هذا القرار العدواني على الثقافة العربية، وهذا العمل يمكن أن تبادر به المؤسسات الأهلية في جميع الدول العربية. وهنا يجب أن يكون للأقطار العربية موقف موحد وحركة واحدة. ولذلك فإنني أدعو جميع المؤسسات والجمعيات المهتمة بموضوع مستقبل اللغة العربية والثقافة العربية أن يتصل بعضها ببعض، وأن تعقد اجتماعاً تحدد فيه خطوات التحرك بشأن هذه القضية الخطيرة. وإنني أدعو صحيفة الخليج بما لها من مكانة واحترام في الوطن العربي، أن تتبنى هذه القضية وأن تعمل على التنسيق بين الجمعيات الأهلية في الوطن العربي في هذا الشأن، وأن تقوم بعملية توعية لكشف

هذه المؤامرة على اللغة والثقافة العربيتين، بعد أن اتفق الباحثون على صدارة الصراع الثقافي والحضـاري في القرن الحادي والعشرين، فالهـدف الأساسي للقطب الواحـد المهيمن هو سيطرة الثقافة الأمريكية وتهميش باقي الثقافات ومنها الثقافة العربية.

٦ ـ أحمد يوسف أحمد

لـدي ثـلاث ملاحظـات، أحـاول تناولهـا بسرعة، اثنتـان منها على تعقيب د. عبد الخالق عبد الله والثالثة مشتركة بين الرؤيتين اللتين قدمتا لنا في هذه الجلسة:

الملاحظـة الأولى، خاصة بهيكل القيادة في النظام العالمي الحالي، فأنـا لا أعتقد أنـه سيكون بيننا اختلاف كبير حـول توصيف هـذا الهيكل في اللحظـة الراهنة بأنـه يتميز بأحادية أمريكية أو بهيمنة أمريكية، لكني أود الإشارة هنا إلـى أمريـن: الأمر الأول، هو ضرورة فك الاشتباك بين أن يكون هيكل النظام الـدولي أحادي القطبية وأن يكون هناك احتكار أمريكي مطلق للسيطرة على الشؤون الدولية، ولدينا عديد من الأمثلة على أن الولايات المتحدة لا تقـول للشيء كن فيكون في الشؤون العالمية. ولدينا مثـال الصين، فالولايات المتحـدة لا تستطيع أن تأمـر الصين، ولدينـا مثـال التفجـيرات النوويـة الهنديـة والباكستانيـة، فلـم تستطـع الولايـات المتحـدة إلـزام الدولتين بالتقيد بمعاهدة حظر الانتشار النووي، بل إن الولايات المتحدة لم تستطع أن تكـرر في روسيا نمـوذج تصرفها بالنسبـة ليوغسلافيا في كوسوفـو مع أن حالتـي كوسوفو والشيشان حالتان متطابقتان تماماً. وأختم هذه النماذج بنموذج المقاومة في الجنـوب اللبنانـي. فنحـن إزاء مجموعة صغيرة العـدد استطاعت أن تفـرض معايير حركات التحرر الوطني رغم القوة الإسرائيلية المدعومـة بدعم أمريكي مطلق. إذن أريد أن أفض الاشتباك بين أحاديـة القطب الأمريكي والهيمنة المطلقة علـى الشؤون العالمية.

الملاحظـة الثانية، وهي ملاحظة مشتركة بين الورقتين، وباعتباري أحد الذين كلفوا بكتابة ورقة، فقد طلب منا أن نتحرك من اللحظة الحالية وما بعدها. وأتصور أن الحديث عن المشهد العالمي كان يتطلب إعمال النظر في اتجاه حركة تشكيل القوى العالمية خـلال عقد أو عقدين أو ربع قـرن، لأن ثمة مؤشرات على أن قـوى معينة، منها الصين والاتحاد الأوروبي وقوى أخرى، ربما تكون في طريقها، لا أقول إلى أن تتساوى بالضرورة مع الولايات المتحدة، ولكن على الأقل لأن تتقارب معها، بحيث تكون في مدى لا يزيد على عقدين أو ربع قرن أقرب إلى نمط تعددي.

الملاحظـة الثالثة، عن طبيعة التفاعلات في الوضع العالمي الجديد، فقد خرج

د. عبد الخالق عبد الله بمقولة شديدة الأهمية، وهي أن هذا الوضع العالمي يتميز بأنه أقل صراعاً وأكثر أمناً. وليسمح لي أن أقول إن هذه المقولة سليمة لو كنت أنا مثلاً مواطناً أمريكياً؛ في هذه الحالة سأشعر بأن العالم من حولي أصبح أقل صراعاً وأكثر أمناً، لكن لو أنني مواطن صومالي أو سوداني أو فلسطيني، أو من أي بلد آخر يعاني من احتمالات التفكك والتغلغل والاحتلال والظلم والهيمنة، فإنني سأشعر أنني في عالم أكثر صراعاً وأقل أمناً.

وبالتالي، أعتقد أنني أستطيع وبالمنطق نفسه أن أقول إن نظام القطبية الثنائية كان أقل صراعاً وأكثر أمناً، لأنه كان هناك بالفعل صراع على الهيمنة على الشؤون العالمية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، ولكن كان هناك توازن يكاد يكون محكماً على قمة النظام وكانت هناك صراعات محكومة إلى حد بعيد. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي، فإن ما حدث في الواقع هو أن الآلية التي كانت تحكم الصراعات العالمية والإقليمية تفككت وأصبحنا إزاء قطب لا تعنيه بعض الصراعات. هناك صراعات قد تؤثر فيه وهناك صراعات لا تؤثر فيه، ومن ثم يمكن أن تتفكك أقطار كالصومال، وأن يستمر الاحتلال الإسرائيلي وأن تحدث المجاعات في افريقيا ولا يعنيه ذلك. ومن ثم أختلف مع فرضية أن العالم أصبح أقل صراعاً وأكثر أمناً. وأدعو د. عبد الخالق إلى أن يضع تعريفاً إجرائياً محدداً لمفهوم «الصراع» ومفهوم «الحريقة»، لأنني أتصور أننا لو وضعنا مفهوماً محدداً نستطيع أن نتفهم أكثر وجهة النظر التي أتى بها.

ملاحظتي الأخيرة، أنني أعتقد أن موضوع ما يسمى بـ «التدخل الإنساني» لم يأخذ حقه في الورقتين، لأن التدخل الإنساني مطروح من قبل الولايات المتحدة ومن يظاهرها من الدول، وإساءة التطبيق هذه مستنا من قبل أكثر من غيرنا، وأنا كمواطن مصري مثلاً معرض في أي لحظة لأن يقال لي إن ثمة انتهاكاً لحقوق المواطن المصري القبطي، وبالتالي أكون موضوعاً للتدخل الانساني. لذا أعتقد أن هذا من الموضوعات التي ينبغي أن تأخذ نصيبها من الاهتمام ونحن نتحدث عن المشهد السياسي العالمي.

٧ ـ كامل زهيري

سأحاول أن أختلف مع الميل للتشاؤم، والسبب في ذلك أنني «متفائل محترف»، ولا أوافق على ما يقال عن «الداروينية الجديدة» وغير ذلك من التحذيرات. أختلف أيضاً مع هذه الصياغة، فقد قرأت ورقة د. كلوفيس مقصود

واستمعت إليه، ولـم أجد فيها من هـذا الوصف شيئاً، بل أعتقد أنه اعتمد منهجاً وصفياً نقدياً، واقترح عـدة اقتراحات عملية فـي مـا يتصل بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بل كانـت ورقتـه مصحوبـة بالإحصائيـات عن الوضـع الاقتصادي العالمي وعن الفوارق بين الشمـال والجنوب، ثم تحدث بأمانة عن هذا الانبهار، أو ما سماه بـ «الواقعيين الجدد». وأنا أسميهم «الوقوعيين الجدد»، وحذر د. كلوفيس من هذا الانبهار أو هذه «الوقوعيـة» ودعـا إلـى حلول عملية، من أهمهـا ـ وأوافقه فيها ـ إعادة صياغة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وإن كنت أتوقف عند حديثه المهم عن أهمية المؤسسات الأهلية.

وكـان المفترض أن يكمـل بالحديـث عـن أن تجمـد الجامعـة العربيـة في أنهـا أصبحـت ضيقة الأفق أو محبوسة في الحكومات وفي لائحتهـا، وأنـا أؤمن دائماً بمـا يسمى المؤسسـات الأهلية. وأعتقد أن من يقرأ تاريخ مصر يجد أن فكرة تأميم قنـاة السويس بدأت سنـة ١٩١٠، علـى يد محمـد فريد في جريدة اللـواء، ويجد أيضاً أن الجامعة الأهلية في مصر بدأت سنة ١٩١١. لذلك أنا أؤمن بـ «سلطان الكلمة» أكثر مـن «كلمـة السلطـان»، وأعتقد أننا طالبنا منـذ ربـع قـرن بميثاق حقـوق الانسـان العربي، ولكـن حتى الآن لم يتحقق، وطالبنا أيضاً بمحكمة عدل عربية، والدكتور كلوفيس يعرف تفاصيل ذلك.

إذا تحدثنـا عن المؤسسـات الأهليـة، فأنا أؤمن بأنه لن يحدث تغير في الوطـن العربي مـا لـم تتحقق الديمقراطيـة، ومـا لـم تنشط المؤسسات الأهلية، وما لم يعـد المثقفون إلـى المبـادرة، لأن أعظـم الأفكار قد تبدأ بمقال أو بحلم. وقد يكون هذا اللقاء الذي جمعني مع كلوفيس مقصود منذ أن كنـا في الهند أو مع مُنح الصلح منذ ١٩٥٧ في المؤتمـر الآسيـوي ـ الإفريقي في القاهرة، قـد تكون هذه بدايـة تؤكد أنـه يمكن لجريـدة أو لمؤسسـة صحفيـة أن تحـرك وأن تجمـع، لأن هناك شوقاً لمواجهـة الواقـع المتردي ولمواجهـة مـا يسمـى العولـمة أو الكوكبـة، وأنـا أسميها من تجربتي «الكوكلة».

وقد شاءت الظروف أن أعيش في باريس سنة ١٩٥٠ وأن أحضر معركة دخول الكوكاكولا إلى باريس، ولأول مرة انضم اليمين إلى اليسار دفاعاً عن النبيذ بـاعتباره صناعـة وطنيـة، وصممت أمريكـا على إدخـال الكوكاكولا، وانتهـى الأمـر بصلح بمقتضاه يكون كأس النبيذ بـ ١٥ فرنكاً قديماً والكوكاكولا بـ ٥٠ فرنكـاً قديمـاً. وتشـاء المقادير أن أكـون في رحلتي عـام ١٩٧٤ في موسكـو، فأجـد أيضـاً معركـة الكوكاكولا ورغبة أمريكا في أن تدخل الكوكاكولا إلى الاتحاد السوفياتي، ثـم ذهبت

إلى الصين عام ١٩٨٣، فوجدت معركة أخرى وصممت الولايات المتحدة أيضاً. ولكن أذكر أن الهند طلبت من شركة الكوكاكولا العالمية إعطاءها العلامة التجارية (Formula) الخاصة بالكوكاكولا فرفضت الشركة، ثم رفضت الهند إدخال الكوكاكولا وصنّعت ما سمته مشروب الـ ٧٧ تخليداً للسنة التي واجهت فيها الهند الكوكاكولا.

فأنا لا أعتقد أنه في مجال الثقافة يمكن لدولة واحدة أو لحضارة واحدة أن تدّعي أنها تمثل الحضارة الانسانية كلها، هذا لا يمكن ولم يحدث في التاريخ. ولذلك فأنا ما زلت متفائلاً حتى في مواجهة «الداروينية الجديدة» و «الكوكلة».

٨ ـ رغيد الصلح

عندي ملاحظتان:

الملاحظة الأولى، أن د. كلوفيس مقصود ود. عبد الخالق عبد الله أغفلا الإشارة إلى حركة «الإقليمية» في العالم. فقد أشارا إلى توجهات عالمية ودولية كثيرة، ولكنهما لم يشيرا إلى مسألة «الإقليمية»، وهي في اعتقادي توجه مهم وخطير ومؤثر في المستويين الدولي والعربي. «الإقليمية» لا تتعارض مع «العولمة»، وبالعكس قد تسرع العولمة، ولكنها قطعاً تتعارض مع «الأمركة». هذا ما يقوله عدد من المفكرين والعلماء الأمريكيين أنفسهم، مثل هانتنغتون وتشارلز كوكشن وبول كينيدي، الذين يعتقدون أن العالم سوف يكون أكثر أماناً وأوفر سلاماً وأعظم فائدة للولايات المتحدة نفسها والشعوب الأخرى، إذا قام على أساس أقاليم متعاونة في إطار الأمم المتحدة أو كيان دولي.

لقد حاولت الولايات المتحدة جاهدة أن تصادر عملية «الإقليمية»، حاولت مثلاً احتواء سوق أمريكا اللاتينية المشتركة عبر «النافتا»، أرادت أن تدخل «ميركسور» في النافتا، ولكنها فشلت ولم تستطع أن تحتوي أو أن تصادر عملية «الإقليمية» في أمريكا اللاتينية، كما حاولت أن تصادر عملية الإقليمية في أوروبا، ولكنها فشلت، بدليل أنه في آخر قمة أوروبية قررت أوروبا تشكيل قوات عسكرية أوروبية مستقلة عن الناتو. وحاولت الولايات المتحدة أن تحتوي عملية «الإقليمية» في جنوب شرق آسيا، ولكنها فشلت، والآن هناك قرار في شرق آسيا بإقامة سوق شرق آسيوية مشتركة، ومن المهم هنا التوقف عند هذه المسألة، وهي أن اليابان والصين سوف تشتركان في هذه السوق مما يمهد لقيام محور دولي مهم جداً سوف يؤثر تأثيراً استراتيجياً في المصالح الأمريكية وفي الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية في

العالم. لذا أعتقد أن عدم الإشارة إلى عملية «الإقليمية» لا تساعد على الإطلاق على فهم المشهد الدولي كما هو حالياً.

الملاحظة الأخرى، هي أن معظم المناقشات تتجه إلى اعتبار أن الهيمنة الأمريكية أو الزعامة الأمريكية هي وحدها التحدي الكبير الذي يواجه العرب. وأعتقد أن هذا خطأ، إذ يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن هناك تحدياً أوروبياً أيضاً، وعلينا أن نبحث في كيفية مواجهته، لأن أوروبا هي في عملية صيرورة اتحادية، وهي لها مصالح مهمة في المنطقة ولها سياسات قد لا تنسجم مع مصالح المنطقة. إذن نحن لا نواجه فقط تحدياً أمريكياً وإنما أيضاً تحدياً أوروبياً، نواجه قوتين كبيرتين مهمتين ولهما مصالح قد تكون متناقضة ولكن ليس بالضرورة، فأحياناً يتشكل «موقف أطلسي واحد»، وهذا يحدث حالياً. وهذا الموقف الأطلسي الموحد يؤثر تأثيراً سلبياً في كثير من الأحيان في المصالح العربية وغير العربية، لذا عندما نتحدث عن التحديات الدولية يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التحدي الأوروبي أيضاً، وألا يكون هذا إغفالاً لجزء مهم من المشهد الدولي الراهن.

٩ ـ ريما الصبان

سأكمل من حيث انتهى د. رغيد، بأن المشهد العالمي ربما يكون مشهداً متألقاً وبه نقاط مضيئة وربما تكون به نقاط مظلمة، ولكن بالتأكيد أن الواقع العربي ضمن هذا المشهد العالمي هو واقع مأزقي ومتأزم من نواحٍ عديدة. وهنا أحاول أن أطرح السؤال عليكم: نعرف أن دول العالم الثالث كانت كلها قبل التسعينيات في مواقع مشابهة لموقع الوطن العربي وتعاني من مآزق، ولكن معظم هذه الدول بدأت تخرج من مآزقها. وهنا أذكر دولاً لم تكن أقوى من بعض الأقطار العربية قبل نهاية الحرب الباردة، مثل الهند أو البرازيل وبعض دول شرق آسيا، ولكنها استطاعت بعد نهاية الحرب الباردة أن تلملم أوراقها وأن تعيد مواقعها وأن تأخذ دوراً عالمياً وتشكل بالنسبة للوطن العربي نقاط تحديات إقليمية، من هنا ألتقي مع د. رغيد.

لو أخذنا مثلاً الهند كنموذج، هي التي انتقلت من دولة فقيرة متخلفة إلى دولة تشكل تحدياً كبيراً وريادية في المجال التقني والإلكتروني، لو قارنا أنفسنا بالهند، ولا أقول بالصين أو بعض دول شرق آسيا التي لها خصوصيات أخرى، أو البرازيل على سبيل المثال والتي كنا معها في تكتل واحد هو تكتل دول عدم الانحياز، سنجد أن كل هذه الدول تتقدم ونحن نتخلف. وربما سيؤدي بنا تخلفنا هذا بعد مرحلة لأن نكون في وضع تشكل فيه هذه الدول (التي كانت ضمن العالم الثالث) تحديات لنا على صعد إقليمية متعددة، وأذكر هنا تركيا والهند.. وغيرهما.

ما هي أسباب هذا المأزق العربي؟ هل النفط هو السبب، إذا قدرنا أن من خصوصية الوطن العربي أنه يملك ثروة نفطية؟ هل السبب ـ مثلما يقول البعض ـ هو الإسلام كأحد خصوصياتنا العربية؟ أم هل هو ما طرحه البعض حول غياب الديمقراطية؟ لا أقول إن غياب الديمقراطية هو الذي يؤدي إلى قمع تجمعات المجتمع المدني، أعتقد أن المجتمع المدني مسؤول، فهل السبب هو غياب المجتمع المدني وضعفه وليس فقط غياب الديمقراطية؟

١٠ ـ محمد عبد الملك المتوكل

ألخص مداخلتي في أربع ملاحظات:

أولاً: حين نتحدث عن العولمة مقرونة بالهيمنة الدولية للقطب الأوحد وتقبل الدول العربية لهذه الهيمنة لا بد من أن نفرق بين الطرفين الشعبي والرسمي. فالأنظمة هي التي هرولت بفعل فقدانها الشرعية المنبثقة من رضاء الشعب وقناعته وذهبت للبحث عن شرعية لها من رضاء المتحكمين في البيت الأبيض. والأنظمة بذلك تقوم بالهروب إلى الأمام، فبدلاً من أن تقيم علاقة سليمة بينها وبين شعبها وبدلاً من أن تتنازل لمواطنيها تنازلت للقوى الخارجية وفضلت أن تسعى للحماية من الدول المهيمنة.

ثانياً: جاء في حديث د. عبد الخالق عبد الله أن الشأن الدولي قد تغلب على الشأن المحلي، أي أن القطرية قد تراجعت لصالح العولمة.. وهذا الكلام يؤكد أن نظرية الدولة القطرية التي تبناها عدد من مثقفي الجزيرة والخليج بعد حرب الخليج الثانية قد سقطت، وأثبتت الأيام أنها غير واقعية بل مستحيلة، والسؤال هو: هل بالضرورة لا خيار لنا إلا الارتباط بالعشيرة أو الارتباط بدول الهيمنة الدولية؟ وهل بالإمكان أن ننتقل إلى مرحلة العولمة من خلال التضامن الإقليمي أولاً حتى يكون للأمة العربية موقع مؤثر في العولمة بدلاً من أن نكون فسيفساءات تعيش في ذيل العالم؟

ثالثاً: بشأن ما عقب به د. أحمد يوسف على ما قاله د. عبد الخالق عن أن العالم سوف يكون أكثر أماناً وأقل مشاكل في ظل القطب الواحد.. ولعل هذا جزء من ثقافتنا الشمولية التي ترى أن الأمور لا تنضبط ولا تصلح إلا في ظل الرجل الواحد أو الحزب الواحد أو القطب الواحد.. وهذا ولا شك لا يتفق مع سنّة الله في الكون التي تؤكد أن نظام التدافع القائم على التعدد هو الذي يحمي المجتمعات

من الفساد والظلم. يقول الله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض﴾[1].

وأخيراً، إذا كان لنا أن ندعم العالم الواحد فليكن عالم العدل الذي تتبناه اليوم الحركة الشعبية العالمية التي ترفع شعار حقوق الانسان، وتؤكد عالم المساواة والعدل والتنمية.

١١ ـ أنيس يحيى

من خلال متابعتي لورقة د. كلوفيس مقصود، أجد أن فيها تلخيصاً جيداً للمشهد السياسي العالمي، وأنها خلصت إلى اقتراحات أعتبرها جديرة بالنقاش لأنها جيدة. ولكن لم أستطع أن أتبين من خلال الورقة أن ثمة إشارة إلى انهيار الاتحاد السوفياتي وما خلفه لنا ولشعوب الدول النامية من عبء كبير في مواجهة الدولة المتجبرة والمسيطرة على العالم. وأتفق على أن بعض الأفكار التي عرضتها الورقة يمكن مناقشتها في المشهد الخاص بمنطقتنا العربية، ولكن أطرح بعض التساؤلات، يمكن أن يناقشها الإخوة في الورقة الخاصة بالمشهد السياسي العربي. فهناك إجماع على ما يبدو في أوساط المثقفين على أن هناك أزمة تعيشها منطقتنا العربية، ولكن هل هذا الإجماع كاف؟ هل هي أزمة أنظمة أم أزمة شعوب، وإذا كانت الشعوب مقموعة، ومهمشة، فأزمة من إذن؟

١٢ ـ وليد النصف

شيئان أحترمهما: الفكر والسن، ولكن من أراهم من مفكرين هم سبب فشلنا، وما وصلنا إليه الآن من حال هو بسبب ما قدمه هؤلاء المفكرون من أفكار منذ الستينيات، فالدكتور كلوفيس مقصود لم يتحدث عن الديمقراطية، وأعتقد أن سبب فشلنا هو تركيز المفكرين على النظم العسكرية وإهمالهم للديمقراطية ولأهمية السوق والاقتصاد. أجد في نفسي صعوبة كبيرة في أن أستمع إلى بعض الموجودين، هم يتحدثون الآن عما يحدث في العام ٢٠٠٠ ونحن نتابعهم من الستينيات وكانوا مع كل انقلاب. أعتقد أن سبب مشاكلنا هو انعدام الديمقراطية وانعدام التوازن بين النمو السياسي والنمو الاقتصادي. إن هؤلاء المفكرين عجزوا عن أن يتكلموا على الديمقراطية، فهل يفهموننا الآن «المعلوماتية»؟ آسف إن كنت صريحاً.

---

(١) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية ٢٥١.

١٣ ـ علي خليفة الكواري

عندي نقطتان:

الأولى، أن د. عبد الملك المتوكل سحب رأي د. عبد الخالق على كل الخليج، هو قال إن الخليج انتقل من القبلية إلى أمريكا، وفي اعتقادي أن كل واحد منا يعبر عن رأيه، ولا أحد منا يعبر عن اليمن أو عن الخليج، أو عن مصر. وبالتالي فإن رأي د. عبد الخالق يمثله هو فقط، ولا داعي لإدانة منطقة أو شعب كامل برأي يطرحه فرد فيها، لأنه قد يكون هناك شطط، أو خطأ في القراءة، ولكنها ليست قراءة خاصة بالمنطقة ككل.

والثانية، أن د. عبد الخالق طرح نقطة لم يمسها أحد من الإخوان، وهي أن العمل السياسي في البلدان العربية لن يكون عملاً محلياً، وإنما عمل خارجي، فالعمل الأهلي حتى يكون فاعلاً في الداخل عليه أن يمد جذوره وروابطه بالخارج، وهذا يقتضي أول ما يقتضي أن ينسجم مع القيم المطروحة من الخارج حتى يتم تبنيه وتمويله ودعمه وفرضه على الداخل. ومن هنا نجد أن كثيراً من منظماتنا سواء تلك التي تطرح قضايا حقوق الإنسان أو قضايا المرأة أصبحت في الحقيقة تطرح قيماً غير مقبولة إلى حد كبير في الداخل، ولكنها مع ذلك تجد صدى ودعماً من الخارج وتفرض علينا في الداخل. وفي اعتقادي أن هذا هو أخطر ما يمكن، لأنه يسد المنافذ على العمل السياسي الداخلي، وبالتالي فإن أي عمل سياسي وطني ينطلق من القيم الداخلية ومن المصالح الداخلية لن يجد التأييد ولا التبني ولا التمويل، ويضطر إما لأن ينتهي أو لأن يتحول إلى إرهاب، وهذه من أخطر الظواهر، ومن الخطورة أن نقبلها أو أن نعتبر أن العمل في الداخل يبدأ من الخارج بما يحقق الصيغة التي يقبلها الخارج ويتبناها.

١٤ ـ كلوفيس مقصود (يرد)

كنا في ما مضى نتحدى إمبراطوريات، ربما كانت هناك بعض المبالغة، لكن ذلك على الأقل هو أفضل بكثير من أن نمارس التطبيع ونقيم علاقات مع المشروع الصهيوني، الذي لا يزال يحرم الشعب الفلسطيني والشعوب العربية من حقوقها المشروعة في النضال والتنمية والاستقلال. نحن نريد حواراً بين الأجيال، وندرك أن الأجيال الجديدة ارتبط بذهنها أننا فشلنا كجيل أمام المشروع الصهيوني وأننا ارتبطنا بأنظمة القمع العربية، ولكن هذا لا يحول دون أن يبدأ الفكر العربي بإعادة النظر وأن يتبنى خطاباً يناصر حقوق المرأة وحقوق الانسان والتنمية المستديمة

والوحدة؛ ليس بمعناها الاندماجي أو الانصهاري وإنما على الأقل اللملمة في هذه المرحلة والتعاون والتضامن والتنسيق. لذلك، أريد أن أقول لـ د. خير الدين حسيب أن هذا ضمن المشهد السياسي العالمي، ولم نحاول أن نتغاضى عن العلاقة الجدلية بين المشهد الاقتصادي والمشهد السياسي، ولكن تركنا الأمر للمختصين في هذا الموضوع في الندوة.

أما في ما يتعلق بالجمعيات الأهلية التي تمت الإشارة إليها، فأنا لم أذكر الجمعيات غير الحكومية (NGOs)، لأن من بين هذه الجمعيات من هو مخترق، أما الجمعيات الأهلية المنبثقة من المعاناة والدعوة لحقوق الانسان أو من المطالب الاجتماعية والخدمية والصحية وغيرها، فهذا النوع من النشاط هو الذي يضع الأسس للمشاركة الفعلية من قبل الجماهير في صناعة القرار. ولكن المشكلة هي أن صناع القرار في واد وصناع الرأي في واد آخر، ولا بد من تجسير الفجوة بينهما.

أما في ما يتعلق بالجامعة العربية، فلم أقل إن الجامعة العربية هي مثل يحتذى، وإنما قلت إن هذه هي الهيئة الوحيدة في الوقت الحالي التي تؤكد هوية الانتماء العربي، هذه الهوية التي تتهدد اليوم بالتفكك. هناك صراع بين الأنظمة، ولكن هذا الصراع بدأ ينساب إلى صراعات بين الشعوب العربية وتكريهها بعضها ببعض. في الكويت مثلاً هناك مثل التمرد، يقولون «نحن لم نعد عرباً لأنهم هاجمونا»، وأهل العراق الذين يعانون من الجوع نتيجة العقوبات يقولون «إن العرب لا يهتمون بنا»، وكذلك اللبنانيون والفلسطينيون.. وغيرهم. يجب أن نعيد وحدة المصير العربي كخطوة بداية من أجل اللملمة ومن ثم التعاون والتنسيق. كيف نستطيع أن نواجه العالم، وعندنا مقاومة في جنوب لبنان وفي الوقت نفسه هناك سفارات عربية في تل أبيب؟ هذا هو الوضع الذي وقعنا فيه، نحن كنا نرفض مثل هذه الأمور، وآمل أن تتضامن الأجيال العربية الجديدة وأن تحقق الكرامة العربية من خلال الوحدة، لأن الشعوب العربية المثقفة والمتعلمة هي التي بإمكانها أن تواجه كل التحديات من الصهيونية إلى العولمة. نحن لسنا ضد العولمة، ولكن ضد أن تكون هذه العولمة محكومة من قبل دول عالم الشمال وخاصة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا على دول عالم الجنوب، حيث إن ٨٤ بالمئة من شعوب العالم لا تنال إلاّ أقل من ٢٠ بالمئة من ثروات العالم.

١٥ ـ عبد الخالق عبد الله (يرد)

أحب أن أوضح بعض الأمور، وأعتقد أن ما كان ينبغي أن يفهم من التعقيب هو أنني لا أدعو للاستسلام لا للعولمة ولا للأمركة ولا للأحادية، ولا للواقع

السياسي العالمي الجديد، ومن فهم التعقيب والتحليل والقراءة وكأنها دعوة للاستسلام فقد فهم خطأ. ليس هناك دعوة للاستسلام لا لأمريكا ولا للعولمة، ولا داعي للقول بأن هذا الاستسلام «خليجي»، فليس هناك في الخليج مستسلم كما ذكر د. علي الكواري، ونحن هنا في «دار الخليج»، ومثل هذه اللغة أو هذا الفهم لا صلة له بالتعقيب الذي طرحته ولا يقربنا من فهم الأمور فهماً موضوعياً.

وليكن من الواضح عند الحديث عن «الأحادية» وعن «الأمركة» والهيمنة الأمريكية على الشأن العالمي، أن الأغلبية هنا ـ وأنا شخصياً ـ نكره أمريكا، لأنني أدرك إدراكاً كاملاً المواقف الأمريكية تجاه قضايانا العادلة والمصيرية مثل القضية الفلسطينية والوحدة العربية والتنمية العربية. فأمريكا وقفت ولا تزال تقف ضد هذه الأهداف العربية، ومن ثم لا يمكن لأي انسان عربي ـ أكان من الخليج أم من المغرب أم من الشام أم من اليمن عندما يتحدث عن هذه الأمور ـ الاّ أن يكون دائم العداء للولايات المتحدة، لكن العداء لأمريكا ينبغي ألاّ يمنعنا من قراءة الأمور قراءة موضوعية وعلمية وتحليلية. وأنا كنت معنياً بقراءة المشهد السياسي العالمي قراءة علمية وموضوعية وتحليلية، بغض النظر عن الشعارات التي كنا نرفعها في الستينيات، وبغض النظر عن المواقف الأيديولوجية، وبغض النظر عن كل الانفعالات التي أعمتنا عن قراءة الوقائع وأدخلتنا في مواجهات كان أحد نماذجها الرئيسية ما حدث للعراق الذي فشلت قيادته في قراءة الواقع قراءة علمية وموضوعية، فأدخلت البلد في مصادمات أثرت في الأمة وفي قدراتها وفي مصيرها.

فلا بد من القراءة الهادئة والمتزنة لتحولات العالم، وأنا أؤمن بأن هناك أكثر من قراءة، ومن حق كل إنسان أن يقرأ الأمور قراءة مختلفة. وما قدمته لم يكن سوى قراءة واحدة، والقراءة تعتمد على قوة البصر وعلى قوة البصيرة، وعندما نشاهد المشهد السياسي العالمي، ربما هناك تفاوت في قوة البصر وفي قوة البصيرة أيضاً.

أولاً: لم أقل في أي وقت من الأوقات إن الصراع قد انتفى من العالم، فالصراع قائم وهو أزلي يتجدد ويتحور إلى أشكال كثيرة، لكني أرى أنه لم يعد هناك صراع سياسي أيديولوجي نووي مخيم على العالم كما كان الأمر خلال الـ ٥٠ سنة الماضية؛ صراع بين الشرق والغرب، بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، بين القدرات النووية والأيديولوجية المؤثرة، فمثل هذا الصراع لا أشاهده. صحيح أن هناك صراعاً اقتصادياً بين شركات عملاقة وبين تكتلات ضخمة، وهو صراع تجاري ومالي وأيديولوجي. وهذه النوعيات من الصراعات لا تزال قائمة ولن تنتفي، لكن الصراع النووي بين قوى تمتلك قدرات نووية لا أراه في هذا المشهد السياسي

العالمـي، وبالتالـي، يبدو لي أن الصراع بالمعنى الكوني العالمي قد انتفى، لكن هناك صراعـات في أقاليـم مختلفـة، أنـا أسمـي هـذه الصراعـات المحدودة «حرائق» لأنهـا ـ مقارنة بهذا الصراع الكوني ـ لا ترقى إلى مستوى الصراع.

ثانياً: عندما أقول إن العالم قد اتجه نحو الاستقرار، فإني أقارنه بما كان عليه الوضع في فترة الاضطراب والمخاض بعد انهيار الاتحـاد السوفياتي وبعد انتهاء صراع الشرق والغرب والحـرب الباردة والأحداث الفجائية في أوروبا الشرقية وفي الاتحـاد السوفياتي وفي العديـد من مناطق العالـم. نحن الآن وبعـد عشر سنوات من تلـك «الحالات الزلزالية» في وضع به قدر من الاستقرار. هذه قراءة من القراءات وليست دعوة للاستسلام وكأن الأمن قد حلّ على البشرية.

ثالثاً: في ما يتعلق بالعولمة، فإنها تعني أن «الداخل» و«الخارج» أصبحا ولأول مرة ليس فقط متداخلين، وإنما أيضاً متلاحمين، ولا يمكن اليوم الحديث عن الشأن المحلـي بمعزل عن الشـأن العالمـي، ولا يمكـن الحديث عن الشـأن الوطني أو عن الثقافـة الوطنيـة أو السياسـة الوطنيـة أو الاقتصـاد الوطنـي كمـا كـان الحـال قبـل التسعينيات، حيـث أصبـح الداخـل والخـارج في أشد درجات التلاحم والتقارب، وينبغي أن نعي هذه الحقيقة على صعيد السياسة والاقتصاد والثقافة وعلى كل الصعد الحياتية حتى نفهم كيف نتعامل مع العالم، وكيف نأخذ منه ونعطيه.

لذلك، فالسؤال المطروح هو: ما الجديد في المشهد السياسي العالمي، بعيداً عن المواقف والشعارات؟ هناك أشياء جديدة كثيرة وعلينا أن نفهم هذا الجديد، وهذا ما دعت إليه الورقة ليس أكثر.

الفصل الثاني

المشهد الاقتصادي العالمي ٢٠٠٠

جاسم المناعي(*)

تقديم

إن المعطيات الاقتصادية الجديدة والتي أخذت بوادرها في الظهور منذ العقدين الماضيين تبرز بشكل لا يحتمل الاختلاف أن العالم يعيش مرحلة جديدة من الترتيبات الاقتصادية التي تختلف عما عهدناه خلال معظم سنوات القرن الماضي. إن كثيراً من المفاهيم والمعطيات قد تغيرت مع بداية هذا القرن بشكل كبير إلى الدرجة التي تجعلنا اليوم نخضع للبحث والتفكير ما كان لفترة طويلة ضرباً من المسلمات.

إن مجريات الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية بدأت تنسف كثيراً من المفاهيم الاقتصادية التي درجنا عليها خلال عقود من الزمن مثل نظريات الدورات الاقتصادية والتضخم ونظريات اقتصادات الحجم والمزايا النسبية، وغيرها من كلاسيكيات الأدب الاقتصادي. هذا وقد تعدى الأمر التحول في المجال الاقتصادي إلى مجالات التاريخ والسياسة الجغرافية (Geopolitics) وجغرافية المكان، وغيرها من هذه الأمور.

ضمن هذه المعطيات سوف نحاول استعراض المشهد الاقتصادي العالمي في بداية القرن الجديد محاولين التطرق إلى وضع الاقتصاد العالمي في كل من

(*) رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في صندوق النقد العربي ـ أبو ظبي.

الولايـات المتحدة وأوروبا واليابان ووضع الدول النامية وعلاقة هذه الأوضاع بمـا يجري على صعيد الاقتصادات العربية، كذلك سنحاول الإشارة إلى أهم المتغيرات الدولية وأهم المؤسسات الدولية التي أضحـت تلعب دوراً مهماً في هندسة النظـام الاقتصادي العالمي الجديد.

ولا بـد، ونحـن بصدد التطرق إلـى النظام الاقتصادي العالمـي الجديد، من التحدث عن العولمة الاقتصادية، وبالتحديد الإشارة إلى الفرص التي توفرها للدول النامية والمخاطر والتحديات التي ترتبط بهذه الظاهرة.

وبتشخيص المشهد الاقتصادي العالمـي واستعراضه بمـا يتضمنه من مظاهـر النظام الاقتصادي العالمي الجديد وعولمة الأنشطة الاقتصادية، سنحاول قراءة التوجه الاقتصادي العالمـي خلال المرحلة المقبلة والإشـارة إلى المؤثـرات المتوقعة في مسيرة اقتصادات العالـم.

سنحـاول فـي نهايـة المطـاف التطـرق إلـى مواقـف دولنـا العربيـة مـن هـذه المعطيـات، كيـف تفـاعلـت معهـا حتـى الآن، وكيـف يمكـن زيـادة كفـاءة أداء الاقتصادات العربية ضمن مجريات العولمة وفي مواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟

استعراض المشهد الاقتصادي العالمي

يتصف المشهـد الاقتصادي العالمي اليوم بتفـاؤل استثنائي يعـم جميـع دول العالم تقريبـاً، وتكـاد مختلـف دول العالـم ـ ولـو بـدرجات متفاوتـة ـ تعيش جواً اقتصاديـاً متفائـلاً تشيع فيه موجـة من الانتعـاش والنمـو الاقتصادي. ويبدو وفقـاً لذلك أن جميع دول العالـم مستفيدة من هذا الانتعاش ولا يبدو ـ كما تكون عليه الأوضـاع فـي بعض الحالات ـ أن الازدهـار فـي منطقة هـو علـى حسـاب مناطق أخرى.

وينعكس هذا المشهد المتفائـل بشكـل واضح في استمرار النمو الاقتصادي الذي تعرفه الولايات المتحدة، التي تعيش أطول دورة اقتصادية عرفتها، وبالتحديد منذ بداية التسعينيات حتـى بدأنـا نشكك في نظريـة الدورات الاقتصادية، ومـا إذا كانـت قد انتهت هذه النظرية أم أنهـا ستثبت وجودهـا من جديد في وقـت لاحق. لكن حتى الآن يعيش الاقتصاد الأمريكي عصره الذهبي، فمعدل النمو الاقتصادي مستمـر في الارتفـاع ويقدر بأن يحقق مـا يزيد على ٣,٤ بالمئة هذا العام، كمـا أن

معـدل البطالـة فـي أدنى مستوياته وبما لا يتجاوز حوالـى ٤ بالمئة. هذا كما أن استمرار النمو الاقتصادي ينعكس في مستويات أسواق الأوراق المالية التي تشهد أداءات غير معهودة بل تدعو إلى الاستغراب، حيث لم تعد المقاييس التقليدية تصلح لتفسير ما وصلت اليه سوق الأوراق المالية في نيويورك من أداء وارتفاع غير مسبوقين.

ونظراً لأهمية الاقتصاد الأمريكي بالنسبة لاقتصادات العالم، حيث يشكل الناتج الإجمالي الأمريكي ٧٩٢١ مليار دولار، أي حوالى ٣٠ بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي، فقد انعكس الانتعاش الذي يعيشه الاقتصاد الأمريكي إيجابياً على اقتصادات بقية دول العالم بدءاً باقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وبالذات الاقتصاد الأوروبي والاقتصاد الياباني، كما انعكس ذلك إيجابياً على اقتصادات الأسواق الناشئة في كل من أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق آسيا. وقد انسحب هذا المد الاقتصادي الايجابي حتى على الدول العربية التي بدأت اقتصاداتها تتناغم أكثر مع وقع الاقتصاد العالمي.

على صعيد الاقتصاد الأوروبي، لا شـك فـي أن المـؤشرات الحالية تظهر دلائـل واضحـة علـى تسـارع معـدلات النمو التي تقـدر الآن بمستـوى يقـارب ٣ بالمئـة، الأمر الذي جعل البنك المركزي الأوروبي متيقظاً تخوفاً من احتمالات ارتفاع مستوى التضخم، واتخذ اجراءات احترازية من خلال رفع أسعار الفائدة على اليورو كمحصلة لسخونة الاقتصاد. وحسبما يبدو فإن انخفاض سعر صرف اليورو بمعدل زاد على ١٠ بالمئة من سعره الأصلي قد ساعد منطقة اليورو في رفع معدلات التصدير والإنتاج وبالتالي ارتفاع معدلات النمو في هذه المنطقة بشكل عام.

وعلى صعيـد آخـر، فإن الاقتصـاد اليابانـي أيضـاً يبـدو مقدماً علـى مرحلة انتعاش جديدة بعد فترة من الركود التي استمرت منذ العام ١٩٨٩. هذا وتظهر المؤشرات أن النشاط الاقتصادي في اليابان بدأ يتحسن باعثاً الأمل في مرحلة جديدة من الازدهار الاقتصادي لكل دول منطقة جنوب شرق آسيا التي ترتبط اقتصاداتها بشكل وثيق بالاقتصاد الياباني.

وبالنسبة للاقتصادات الناشئة بشكل عام سواء في أمريكا اللاتينية أو دول جنـوب شرق آسيـا، فكما تدل عليه المؤشرات كافة فإن هذه الدول بدأت تنهض من كبوتها على أثر الأزمات التي تعرضت لها خلال العام ١٩٩٧ والعام ١٩٩٨.

كذلك على صعيد اقتصاداتنا العربية فإن الأوضاع حسبما يبدو تدعو إلى التفاؤل من ناحية معدلات النمو الاقتصادي التي قد تصل في المتوسط إلى حوالى ٤ بالمئة مقارنة بـ ٣,٥ بالمئة العام ١٩٩٩ وأقل من ٣ بالمئة العام ١٩٩٨. هذا ولا شك في أن الانتعاش الاقتصادي الذي تعرفه دول العالم سواء المتقدم منها أو النامي كان وما زال يؤثر بشكل إيجابي في اقتصادات النفط، حيث إن التحسن الذي عرفته أسعار البترول خلال النصف الثاني من العام الماضي وبداية هذا العام يرجع ـ حسبما يبدو ـ إلى زيادة الطلب نتيجة للتوسع الاقتصادي العالمي أكثر منه نتيجة لخفض الإنتاج المطبق من قبل الدول المصدرة للبترول.

دور المؤسسات الدولية في تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي

إن المتغيرات الاقتصادية على صعيد العالم أتت، في جانب منها، نتيجة لتفاعل سياسات اقتصادية وترتيبات دولية، يتم تنظيمها من خلال مؤسسات اقتصادية متخصصة تعمل على انسجام أكثر للمناهج والممارسات الاقتصادية بين دول العالم. وسواء تعلق الأمر بمؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو منظمة التجارة العالمية أو بنك التسويات الدولية، أو تعلق الأمر بالمؤسسات المالية والبنوك المركزية في دول العالم المؤثرة في الساحة الاقتصادية الدولية، فإن السياسات والقرارات تأخذ بشكل متزايد البعد العالمي نظراً لتشابك وترابط مصالح دول العالم ونظراً لتأثر أي منطقة من مناطق العالم بما يحدث وما يصيب المناطق الأخرى. ومن هذا المنطلق نرى أن المؤسسات الدولية المتخصصة تلعب دوراً مهماً في تحقيق الانسجام بين الممارسات الاقتصادية على صعيد دول العالم. وهذا يتضح من خلال الدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية كل في مجال تخصصها، فصندوق النقد الدولي يعمل على المساهمة في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها الدول النامية، والتي تهدف إلى معالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق استقرار الاقتصاد وضمان تحقيق معدلات نمو اقتصادي مطلوبة ومستدامة. كذلك فإن البنك الدولي ومن خلال مؤسساته يقوم بمحاولة تحسين مستويات المعيشة في الدول النامية، من خلال تمويل المشاريع وبخاصة مشاريع البنية التحتية والتصدي لمعالجة ظاهرة الفقر.

من ناحية أخرى، نجد أن دور منظمة التجارة العالمية آخذ في التزايد مؤخراً في ضوء إقبال دول العالم على تحرير تجارتها وتشجيع الصادرات والتعامل بشكل متزايد في مجال التجارة الدولية. وقد تم وفقاً لذلك الاتفاق على ترتيبات وقوانين

تحكم التجارة الدولية وتسمح بالمنافسة وبحرية أكبر في تحرك وانتقال السلع والخدمات وأنشطة الانتاج والاستثمار بشكل جعل اقتصادات العالم تعمل ضمن منظومة مترابطة المصالح ومتفاعلة بعضها مع بعض بشكل لم يعد فيه مجال أو هامش كبير للمناورة بشكل منفرد، حتى من قبل الدول التي كثيراً ما نعتقد بإمكانية استقلاليتها وصعوبة إخضاعها للقوانين والتشريعات الدولية.

كذلك نلحظ دوراً مهماً ومتزايداً وإن كان على درجة من التخصص في المجال المالي والمصرفي، تلعبه لجنة بازل للرقابة المصرفية المنبثقة عن بنك التسويات الدولية. وكما كان دور هذه اللجنة مؤثراً في مجال كفاية رأس المال الذي اتبعته المصارف على صعيد عالمي، نجد هذه اللجنة تأتي مجدداً بتطوير مهم لمعيار كفاية رأس المال في شكل تشريع محدث مطروح حتى الآن للتشاور بين السلطات والمؤسسات المعنية في دول العالم، ويتوقع بأن يتم الاتفاق عليه والأخذ به من قبل مختلف المؤسسات المصرفية على صعيد العالم خلال هذا العام.

والأمر في الواقع لا يتوقف عند هذه المؤسسات الدولية في وضع التشريعات واقتراح السياسات التي من شأنها ربط المصالح المشتركة وتحقيق الانسجام بين الممارسات الاقتصادية في دول العالم، بل إن الدول الكبرى المؤثرة في الساحة تعمل من خلال مؤسساتها المتخصصة على أخذ البعد العالمي في قراراتها، وذلك نظراً للتبعات التي تترتب من خلال سياساتها على صعيد دول العالم. وقد شاهدنا مثل هذه الاعتبارات واضحة في قرار بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال الأزمات التي تعرضت لها الأسواق الناشئة في العامين ١٩٩٧ و١٩٩٨، عندما أقدم ألن غرينسبان على خفض أسعار الفائدة على الدولار، وذلك للمساهمة في التخفيف من تلك الأزمات، من دون أن تكون الظروف الاقتصادية في داخل أمريكا تستدعي ذلك. ولا بد من أن نوضح بأن مثل هذه الإجراءات وإن كانت لا ترتبط مباشرة بالأوضاع الأمريكية الداخلية، إلا أنها بشكل غير مباشر تعكس التخوف من التأثيرات المحتملة لاستمرار تلك الأزمات في الاقتصاد الأمريكي نتيجة الترابط المتزايد لاقتصادات العالم والتفاعل المتبادل، وإلى حد ما الشعور بالمصير المشترك. هذا التفاعل والتشابك يؤكدان بشكل متزايد عولمة اقتصادات مختلف الدول التي أصبحت حقيقة واقعة بإيجابياتها وسلبياتها. وإذا آمنا بهذه الحقيقة المتمثلة في عولمة الاقتصاد فيبقى السؤال: ما هي الفرص وما هي التحديات التي ينبغي أن نلم بها ونحن نتعامل مع ظاهرة العولمة الاقتصادية؟

فرص ومخاطر عولمة الاقتصاد

مع القناعة التامة بأن العولمة أصبحت حقيقة لا مفر منها، لم يعد السؤال إذا كنا في وضع يسمح لنا بقبول العولمة أو رفضها، ولكن المطلوب في مثل هذا الوضع هو البحث في كيفية تحقيق أقصى استفادة من العولمة، والعمل على مواجهة تحدياتها وتجنب مخاطرها والتقليل أقصى ما يمكن من سلبياتها المحتملة.

وحتى نكون على بينة من طبيعة هذه الجوانب التي تكتنف التعامل مع العولمة على الصعيد الاقتصادي، لا بد من أن نتوقف بعض الشيء عند أهم الفرص والتحديات التي تثيرها عولمة الاقتصاد. في اعتقادي أن أهم الفرص التي تتيحها العولمة للاقتصادات النامية هي إمكانية تحقيق معدلات مرغوبة من النمو الاقتصادي القائم على تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية واقتناء التقانة والمعرفة، بالإضافة إلى إمكانية اجتذاب رؤوس الأموال والتمويل اللازم لمشاريع التنمية الاقتصادية. إن العولمة الاقتصادية قد ساعدت على تطور التجارة التي سجلت نمواً بمعدل يزيد على ٦ بالمئة، أي ما يقارب ضعف معدل النمو الاقتصادي العالمي، كما أن العولمة الاقتصادية وفرت من خلال أسواق رأس المال مبالغ مهمة من الأموال للدول التي استطاعت أن تجتذب هذه الأموال.

إن تحرير التجارة قد مكن من زيادة معدلات النمو القائمة على التصدير. وقد ساعدت هذه الظروف الدول الصغيرة ذات الأسواق المحدودة على تجاوز مشكلة اقتصادات الحجم وذلك بالاعتماد على الأسواق العالمية. إن تجربة الثلاثين سنة الماضية قد أظهرت أن الدول التي استمرت في تحقيق معدلات نمو تفوق في بعض الأحيان ٨ بالمئة سنوياً قد اعتمدت على نمو قوي لصادراتها بشكل زاد كثيراً حتى على معدل نمو ناتجها الاجمالي المحلي. وهذه كانت حالات دول جنوب شرق آسيا منذ الستينيات وحتى الأزمة المالية التي مرت بها في العام ١٩٩٧ وحالات كل من الصين منذ السبعينيات وتشيلي منذ الثمانينيات.

إن من مزايا العولمة أيضاً أنها أتاحت الفرصة لكثير من الدول النامية للاستيراد بأسعار أرخص نتيجة للخيارات المتعددة والمنافسة. هذا ينطبق على التعرف إلى عدة أفكار ومعارف والتمكن من استنباط نماذج مختلفة ومتعددة للتقانة القائمة على آخر وأحدث ما توصل إليه العالم. إن العولمة أعطت الفرصة لتحقيق نجاحات ليست قائمة بالضرورة على الموقع الجغرافي أكثر من اعتمادها على نجاعة السياسات الاقتصادية. كذلك فإن النجاح الاقتصادي أصبح مع

العولمة يعتمد بدرجة أقل على امتلاك الموارد الطبيعية مقارنة باعتمادها على الموارد البشرية المؤهلة.

ولا يمكن التقليل أيضاً ضمن مزايا العولمة من الانضباط الذي تفرضه على السياسات الاقتصادية في دول العالم، حيث مع تطور مظاهر العولمة وتوسعها وبخاصة على الصعيد الاقتصادي لم يعد بمقدور دولة بمفردها تجاهل الأسواق المالية العالمية وردة فعلها تجاه أي سياسة اقتصادية غير سليمة وغير قابلة للاستمرار. ضمن عولمة الاقتصاد تقوم الأسواق المالية العالمية بمعاقبة الدول التي تتبع سياسات اقتصادية غير منضبطة إما في شكل الامتناع أو التردد في التجاوب مع حاجة هذه الدول إلى التمويل، أو على الأقل رفع تكلفة الاقتراض الذي تحتاج إليه هذه الدول. ووفقاً لذلك فإن العولمة تشجع على الانضباط الاقتصادي ولا تتيح للدول الاستفراد بسياستها الاقتصادية من دون أن تكون مثل هذه السياسات متطابقة مع المعايير الدولية المقبولة، الأمر الذي يشجع على الشفافية والسعي لإجراء الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة.

لكن كل هذه المزايا التي توفرها العولمة لا تتأتى تلقائياً لأي دولة، بل تحتاج جهداً وسعياً متواصلاً لاقتناص مثل هذه الفرص التي أصبحت اليوم هي الفاصل بين الدول التي تحقق تقدماً واضحاً وتلك التي ظل أداؤها الاقتصادي دون المستوى المرغوب.

وفي مقابل الفرص التي توفرها العولمة، هناك أيضاً المخاطر والتحديات التي تنتج منها. إن أول التحديات المترتبة على العولمة والناتجة من ترابط العالم وتشابكه هي إمكانية وسهولة انتشار عدوى الأزمات التي تصيب بعض دول العالم وانتقالها إلى مناطق أخرى. هذا ما حدث في منطقة جنوب شرق آسيا في العام ١٩٩٧ عندما بدأت الأزمة بتايلند وانتشرت عدواها إلى جيرانها في كوريا الجنوبية وإندونيسيا وماليزيا والفليبين. ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية في البرازيل وكذلك إلى روسيا خلال العام الذي تلاه.

من تحديات العولمة الأخرى تأثيراتها الاجتماعية خاصة على صعيد العمالة وتوزيع الدخل. ففي ما يتعلق بالعمالة فإن العولمة لا تبدو بالضرورة سلبية، بل إن انتقال رؤوس الأموال إلى الدول النامية بمبالغ واستثمارات كبيرة قد وفر لكثير من الدول فرص عمالة هي في أشد الحاجة إليها، خاصة في الدول ذات معدلات السكان والبطالة المرتفعة. الإشكالية التي تثيرها العولمة في مجال العمالة هي عدم الاستقرار، حيث يثور في حالات كثيرة الاضطراب والتململ الاجتماعي.

وفي ما يخص توزيع الدخل، فإن المواقف تبدو متباينة، فمن ناحية نجد أن العولمة قد ساعدت في بعض الحالات على تحسين مستويات المعيشة في الدول النامية وقربها إلى مستويات تصل أو تفوق مثيلتها في الدول المتقدمة. في الواقع فإن مستوى دخل الفرد في هونغ كونغ وسنغافورة يتجاوز مثيله في دولة غربية صناعية كبريطانيا. لكن بالرغم من ذلك، نجد أن العولمة قد زادت من ناحية أخرى من الفوارق بين المتعلمين والمؤهلين القادرين على التعامل مع معطيات العولمة من جهة، وغيرهم من الذين لم يحالفهم الحظ في التعليم والتأهيل بالمستوى نفسه من جهة أخرى.

ويبقى التحدي الأكبر للعولمة بالنسبة للدول النامية في احتمال التهميش، وهو حسبما يبدو على الأقل بالنسبة لبعض الدول احتمال غير مستبعد على الإطلاق. إن ما يعزز هذا الاحتمال، هو أن بعض الدول إما نتيجة لمواقف سياسية نجدها غير متحمسة للانفتاح على العولمة، أو أنه في حالات دول أخرى نجدها غير مستعدة ولم تتطور فيها التشريعات والبنية الأساسية اللازمة بالشكل الذي يسمح لها بالتعامل مع العولمة والاستفادة منها بالشكل المطلوب. وإذا تصورنا السرعة المذهلة التي تسير بها العولمة، فإنه يمكننا أن ندرك مدى جدية مخاطر التهميش الذي يمكن أن تتعرض له الدول، سواء غير المتحمسة أو تلك التي لم تتهيأ بعد حتى الآن للتفاعل والاستفادة مما توفره العولمة من فرص.

إلى أين يتجه العالم اقتصادياً؟

إن المشهد الاقتصادي العالمي الذي حاولنا وصفه بما يتضمنه من اتجاهات اقتصادية حديثة تعكسها عدة مؤشرات في كل من اقتصادات أمريكا وأوروبا واليابان، بالإضافة إلى الأوضاع في البلدان الناشئة، يؤكد ويعزز المعطيات الجديدة لاقتصادات القرن الواحد والعشرين. وبالطبع لا بد ـ ونحن في هذا الصدد ـ من أن نتذكر كذلك عولمة الاقتصاد والدور المتزايد للشركات والمؤسسات إضافة إلى المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبنك التسويات الدولية، وغيرها من المنظمات التي تعمل لمزيد من الترابط بين مصالح دول العالم وتسعى إلى تبني دول العالم تشريعات وممارسات متقاربة ومنسجمة، سواء في مجال السياسات الاقتصادية أو في مجال التجارة الدولية أو في المجال المالي والاستثماري أو غيرها من الأمور.

إن التفهم لهذه المعطيات يساعد بلا شك على قراءة المستقبل المنظور على

الأقل لاقتصادات دول العالم. إن كثيراً من المفاهيم والمعطيات الاقتصادية بدأت تتشكل بطرق مغايرة لما تعودنا عليه في العقود الماضية. إن العولمة والتطور الهائل في وسائل الاتصال سوف تؤدي إلى ممارسات جديدة في الانتاج وأنماط العمل المتعارف عليها. وكما أدى إجماع دول العالم تقريباً على تبني اقتصادات السوق الحرة والمناداة بالنظام الديمقراطي كأفضل ترتيب اقتصادي وسياسي لدول العالم، إلى درجة تصريح بعض المفكرين مثل فوكوياما بنهاية التاريخ، فإن العولمة وتقدم الاتصالات يشيران بشكل متزايد إلى نهاية مفهوم الجغرافيا. وفي الواقع تنبني مثل هذه التغيرات المهمة على توجهات جديدة لدول العالم في مجال الإنتاج والعمل والتجارة والاستثمار، وما يترتب على ذلك من سياسات اقتصادية تعكسها مثل هذه التوجهات الجديدة.

إن نظريات اقتصادات الحجم والمزايا النسبية آخذة في التغير وفقاً للتطورات التي عرفها العالم مؤخراً. فلم تعد الدول الصغيرة في ضوء تحرير التجارة وفتح أسواق العالم محرومة من تحقيق اقتصادات الحجم الذي كانت تحكمه في السابق محدودية هذه الدول وقدراتها الشرائية. كذلك فإن مفهوم المزايا النسبية القائم على توافر الموارد الطبيعية لم يعد حسبما يبدو يؤثر كثيراً في توطين المشاريع والاستثمار بقدر ما يؤثر في ذلك تطور التشريعات الاستثمارية ووضوحها وتوافر العناصر البشرية المؤهلة.

إن العالم أيضاً يتجه إلى تعزيز اقتصادات الخدمات على حساب القطاعات الاقتصادية التقليدية مثل الصناعة والزراعة. وسواء استخدمنا مؤشرات المساهمة في الناتج الاجمالي المحلي أو المساهمة في توفير فرص العمل فإن قطاع الخدمات يتجه إلى تعزيز موقعه خلال السنوات المقبلة. وسوف تلعب الأنشطة المالية وأنشطة السفر والمواصلات والاتصالات دوراً متزايداً في مساهمة قطاع الخدمات. ولا بد من أن نشير في هذا المجال إلى أن أنشطة المعرفة والمعلومات ستأخذ حيزاً متزايداً في قطاع الخدمات، وذلك على أثر ازدياد أهمية استخدامات الكمبيوتر والإنترنت وتقانة المعلومات التي بدأت تتخذ تدريجياً مصطلح الاقتصاد الجديد.

كذلك فإن العالم يتجه وفقاً للمتغيرات الحديثة إلى انعطاف كبير في ممارسة العمل. فمن ناحية نجد أن تطور التقانة وخاصة في مجال الاتصالات يعمل في اتجاه لامركزية العمل، أو بمعنى آخر إمكانية ممارسة العمل عن بعد، وقد وفر هذا الاتجاه إمكانية ممارسة الأعمال من غير ضرورة الوجود في مقار هذه

الأعمال، حيث أمكن تأدية بعض هذه الأعمال من المنازل، وهو توجه أصبح حسبما يبدو آخذاً في الازدياد. كذلك فإن مفهوم العمل التقليدي القائم على ساعات عمل وعقد ثابت بدأ في التغيير بشكل زاد من عدد العاملين وفقاً لعقود عمل وساعات مرنة، كما أن هذا التوجه زاد في الفترة الأخيرة من العاملين لحسابهم. وقد وجدنا ضمن هذا الاتجاه كثيراً من الشركات توكل تنفيذ أجزاء من أعمالها إلى شركات ومؤسسات أخرى ضمن عقود عمل مرنة تتفق أكثر مع طبيعة الفترة الزمنية المطلوبة لهذه الأعمال، وبالتالي لا تحتاج مثل هذه الشركات بالضرورة إلى الاحتفاظ بجهاز وظيفي كبير بشكل دائم، كما أن توكيل تنفيذ بعض أعمال هذه الشركات إلى مؤسسات أخرى يجنبها كثيراً من التكاليف الثابتة.

من ناحية أخرى، يبدو العالم متجهاً إلى مرحلة اقتصادية جديدة لا يمثل فيها التضخم الهاجس الأكبر للسلطات النقدية، وكما يبدو فإن متوسط معدل التضخم وصل إلى أدنى مستوى له منذ أربعين عاماً. ولا شك في أن العولمة وما يصحبها من منافسة لم تسمح بارتفاع في الاسعار، كما أن الانضباط في السياسات المالية والنقدية التي كانت أحد مقومات الإصلاح الاقتصادي قد ساعد في كبح جماح التضخم بشكل مهم. هذا في الوقت الذي بدأ فيه اهتمام السلطات النقدية يتجه إلى التخوف من تضخم أسعار الأوراق المالية، وفيما إذا استدعى مثل هذا الأمر تحرك هذه السلطات على جبهة أسعار الأوراق المالية حتى لا يؤثر أي اضطراب أو انتكاسة في هذه الجبهة في سلامة السياسات النقدية بوجه خاص، والسياسات الاقتصادية بوجه عام.

من التوجهات الاقتصادية التي يمكن رصدها تقلص سلطات الحكومات المحلية في ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الدولية، التي أصبحت تحكمها معايير وتشريعات دولية لا تترك الكثير لحكومات دول العالم. وقد بدا هذا الأمر واضحاً سواء في مجال التجارة الدولية أو الاستثمار أو الأنشطة المصرفية التي أصبحت تدريجياً تعمل وفقاً لقوانين وتشريعات دولية أكثر منها قوانين ولوائح محلية وطنية. هذا التوجه سوف يزداد مع العولمة بشكل سيقلل إلى حد كبير من التباين المتبقي في سياسات الدول المالية والاستثمارية والتجارية والمصرفية. ولئن كان في مثل هذا التوجه تقليص لسيادة الحكومات في هذه المجالات، إلا أنه من الناحية الإيجابية سيدفع الدول إلى الارتقاء بممارساتها الاقتصادية والاقتراب بها إلى مستوى الإجماع الدولي.

كيف ينبغي التعامل مع المشهد الاقتصادي العالمي عربياً؟

يمثل الوطن العربي بلا شك جزءاً من العالم ولا يمكن وفقاً لذلك اعتبار اقتصاداتنا بمعزل عن المتغيرات التي يمكن رصدها على صعيد المشهد الاقتصادي العالمي. هـذا ومما يزيـد من أهمية انعكاس المعطيات الدولية على اقتصادات الوطن العربي الانكشـاف الكبير لمعظـم الاقتصـادات العربية علـى الاقتصاد العالمـي. إن مستوى انكشاف الاقتصادات العربية ـ ممثـلاً في نسبة التجارة الخارجية إلـى الناتـج الاجمالي المحلي ـ يصل في بعض الحالات إلى حوالى ٨٤ بالمئة في المتوسط وهو مستوى مرتفع بالمقاييس الدولية.

كذلك فإن اقتصادات البلدان العربية تعتمد على تصدير سلع أولية محدودة تتعرض لتقلبات وتتأثر كثيراً بالمعطيات الاقتصادية على الساحة الدولية. فضلاً عن ذلك، فإن أداء الاقتصادات العربية في المتوسط يعتبر متواضعاً، وأقل بكثير من أداء اقتصادات الدول الناميـة، الأمـر الذي لا يساعـد كثيراً علـى اللحاق بقطار التقـدم الذي تسير به الدول الغربية.

إن التحولات والتوجهات الاقتصادية العالمية الجديدة تحتـاج إلى جهود أكبر حتى يمكن للوطن العربي مجاراتها والاستفادة من ايجابياتها من ناحية، وتجنب مخاطرها وسلبياتها من ناحية أخرى. وعلى الوطن العربي العمل اقتصادياً على عدة جبهات حتى يستطيع التعامل بشكل مفيد وايجابي مع المشهد الاقتصادي العالمي.

إن أول الأمور التي تحتاج أن نوليها الاهتمام اللازم هو العمل على التقدم في مجال الاصلاحات الاقتصادية، لكي نضمن حسن توظيف الموارد وتحقيق معدلات النمـو التي تتناسـب وحجـم التحديـات الاقتصاديـة التـي تواجههـا معظم بلداننـا العربية. لا شك في أن أقطاراً عربية عديدة قد انتهجت طريق الإصلاح الاقتصادي وحققت من خلاله نتائج مشجعة، خاصة في جانب الطلـب من هذه الاقتصادات، ممثلة في تقليص عجز الموازنات والتحكم في معدلات التضخم ومباشرة خصخصة مؤسسات القطاع العام، بالإضافة إلى تطوير السياسات النقدية وتحقيق استقرار العملة وقابليتها للتحويل. إلا أنه من جانب آخر، وبالإضافة إلى تأخر بعض الاقطار عن إجراء مثل هذه الإصلاحات الأولية، هناك الجانب الأصعب من هذه الإصلاحـات التي تتعلـق بجانـب العرض في الاقتصـادات العربيـة، والمتمثلـة في الحاجة إلى زيادة معدلات النمو ورفع معدلات الادخار والاستثمار وتوفير مزيد من فرص العمل وخفض مستويات المديونية، وبشكل أخص توسيع القاعدة الانتاجية.

كما أن الاقتصادات العربية تحتاج إلى مزيد من الترشيد وإعادة النظر في هيكل الإنفاق حتى نضمن تقدم مستوى الأنشطة الاقتصادية وعملية التنمية بشكل قابل للاستمرار.

في هذا الجانب ساهم صندوق النقد العربي ولو بشكل متواضع في زيادة مساعداته لدولنا العربية لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث أخذت تشكل قروض الصندوق في هذا المجال حوالى ٨٦ بالمئة من إجمالي القروض التي وفرها لدوله الأعضاء حتى الآن. هذا وقد فتح الصندوق مؤخراً نوافذ جديدة من التسهيلات المخصصة لإصلاح قطاعات محددة مثل القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة، ويكون الصندوق بذلك قد شارك في تمويل وتصميم أكثر من ٣٠ برنامج إصلاح مالياً واقتصادياً في ١٠ دول عربية، وتصل حتى الآن قروض الصندوق إلى ١١٠ قروض بقيمة تزيد على ٣٣٠٠ مليون دولار.

ثاني الأمور التي نحتاج إلى إعطائها الأهمية اللازمة والتي ترتبط أيضاً بعملية الإصلاح الاقتصادي هي الحاجة إلى مزيد من الإفصاح والشفافية والسعي إلى تحرير كثير من الأنشطة الاقتصادية، وذلك لتشجيع المنافسة واكتساب المهارات وتعزيز ثقة المتعاملين في أنشطة الاقتصاد العربي من مواطنين وأجانب. إن عدم تكامل الاقتصادات العربية مع الاقتصاد العالمي بشكل كافٍ وعدم تمكن اقتصادات الوطن العربي من جذب الاستثمارات الأجنبية بحجم مطلوب ترجع إلى جهل كثير من المستثمرين محليين وأجانب بالأمور التي تحيط بممارسات الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية، بالإضافة إلى البيروقراطية و«الروتين»، وكذلك التردد في فسح مزيد من المجال للمنافسة، الأمر الذي لم يوفر للكثير من الأنشطة الاقتصادية العربية الظروف والبيئة الصحية المؤاتية التي من شأنها تعزيز القدرة على التعامل مع المعطيات العالمية بالشكل الذي يتيح الاستفادة من الفرص المتوافرة على الساحة الدولية، كما أن من شأنها زيادة مناعة اقتصاداتنا تجاه عدوى الأزمات وتحديات العولمة الاقتصادية. هذه الأمور تنطبق بشكل خاص على قطاع التجارة والقطاع المالي من أنشطة مصرفية وأسواق رأس المال التي لا تزال تعيش في جانب مهم منها تحت مظلة الحماية الحكومية وتفتقد درجة أكبر من الشفافية والإفصاح.

في مجال الإفصاح والشفافية، عمل صندوق النقد العربي على إنشاء أول مشروع عربي باسم الشركة العربية لتقويم الملاءة الائتمانية بالاشتراك مع مؤسسة «Fitch IBCA» ثالث أكبر شركة تصنيف ائتماني في العالم، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي. والهدف من أعمال هذه الشركة هو تحسين ملاءة

ومصداقية مؤسساتنا العربية وزيادة التوجه نحو الإفصاح والشفافية بهدف تعزيز ثقة المستثمرين وتطوير الأسواق المالية في الوطن العربي.

من الأمور المهمة الأخرى التي نحتاج لمعالجتها لمواجهة المشهد الاقتصادي العالمي حسم موقفنا من العولمة. فحسبما يبدو، هناك تباين وبلبلة في موقفنا من العولمة. إن الكتابة والحديث عن العولمة في الوطن العربي يأخذان في غالب الأحيان شكل الحساسية والعداء لهذه الظاهرة وربطها بالمواقف السياسية للدول الغربية من قضايا الوطن العربي. إن الأمر ليس بهذه الصورة من التبسيط، كما أنه ينبغي بالضرورة عدم ربط العولمة بالمشاعر التي خلفها لنا الاستعمار تجاه الأجانب والغرب. نحن نعيش في عالم جديد نحتاج أن نتعامل معه بعقلية جديدة غير مكبلة بإرث الماضي. ولا بد من أن ندرك وفقاً لأوضاعنا المتواضعة بأننا نحتاج إلى الاستفادة من العالم أكثر من حاجة العالم إلى الاستفادة منا.

إن اسهاماتنا الحالية على الصعيد العلمي أو الثقافي أو الاقتصادي متواضعة ويمكن للعالم أن يتقدم من دون مثل هذه الإسهامات. على العكس من ذلك لا يمكن تصور مستقبل أوضاعنا من دون إمكانية الاستفادة من الإسهامات العالمية على الصعيد العلمي أو الثقافي أو الاقتصادي. إن مصير العزلة والتقوقع هو من دون شك التهميش الذي ينبغي ألا نرتضيه، بل لا بد من العمل على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص التي توفرها العولمة، كما عملت على تحقيقها كثير من الدول النامية من خلال تحسين مستوى معيشة مواطنيها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. هذا لا يقلل من أهمية الصعاب والتحديات التي ترتبط بالعولمة والتي يجب ألا تثنينا عن تثبيت مواقعنا وتعزيزها على الخارطة الدولية.

من الأمور الأخرى التي يجب ألا نغفلها أيضاً في مواجهتنا للمعطيات الاقتصادية العالمية المستجدة الالتفات أكثر إلى العنصر البشري، وتوفير كل ما من شأنه العمل على تأهيل الموارد البشرية بالعلم والتدريب بالشكل الذي يحقق الاندماج المطلوب لهذه الموارد في عملية التنمية وضمان مشاركتها وتفاعلها، حتى نحقق أفضل استثمار لمواردنا الاقتصادية، وفي الوقت نفسه تعزيز وتطوير النسيج الاجتماعي بشكل فعال. إن العنصر البشري في الأقطار العربية يعاني من إرهاصات العولمة أكثر من أي جانب آخر في اقتصاداتنا العربية. إن الانسان العربي يبدو مشوشاً تجاه العولمة كما أن إمكاناته حتى الآن لا تبدو مستثمرة بالشكل الأمثل. إن مستوى البطالة في الاقطار العربية يعتبر الأعلى بين دول العالم في حدود ١٥ بالمئة في المتوسط، بما يتضمنه ذلك من احباطات وظروف نفسية ومعيشية مزرية. هذا

بالإضافة إلى استمرار ارتفاع نسبة الأمية التي لا تزال تفوق ٤٠ بالمئة في عصر الإنترنت واقتصاد المعلومات. ولا أحتاج أيضاً إلى التذكير بأوضاع المرأة في وطننا العربي حيث تعاني أكثر من تفشي الأمية وتواجه صعوبات اجتماعية تحد كثيراً من استخدام طاقاتها المكبوتة التي كان يمكن توظيفها واستثمارها لصالح تقدم وتنمية اقتصاداتنا العربية.

ولا يقل أهمية ـ ضمن مشاكل العنصر البشري في الاقطار العربية ـ تباين توزيع الدخل، حيث إن الانفتاح مع عدم تطور التشريعات بشكل كاف قد مكن بعض فئات المجتمع من الاغتناء بشكل سريع من دون أن تتمكن بقية الفئات الأخرى من الحصول على المزايا نفسها، الأمر الذي زاد من الهوة الاقتصادية التي تفصل بين طبقات المجتمع بشكل أضعف من تراص النسيج الاجتماعي وتماسكه في كثير من اقطارنا العربية.

في مجال التدريب والاستثمار في العنصر البشري يعمل صندوق النقد العربي من خلال معهد السياسات الاقتصادية على تنظيم دورات مالية واقتصادية في مجالات إدارة الاقتصاد تغطي جوانب مثل المالية العامة وبرامج الإصلاح والرقابة المصرفية والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف وسياسات القطاع الخارجي، وغيرها من الجوانب التي تستهدف الارتقاء بمهارات «الكوادر» العربية العاملة في المؤسسات المالية الحكومية والبنوك المركزية. وقد وفر الصندوق حتى الآن ٧٨ دورة استفاد منها ٢٢٨٩ مشاركاً من الدول العربية.

أخيراً وليس آخراً، من الأمور المهمة التي من شأنها زيادة مناعة اقتصادات الدول العربية في تعاملها مع المشهد الاقتصادي العالمي، ضرورة زيادة درجة التنسيق وتعزيز التعاون والتضامن الاقتصادي العربي. إن التباين بين المدارس الاقتصادية التي تتبعها الاقطار العربية، وإن بدأ يتضاءل مع سياسات الإصلاح الاقتصادي، إلا أنه لا يزال هناك حتى ضمن توجه اقتصاد السوق، تفاوت في الفلسفة الاقتصادية ينعكس في جوانب عدة مثل السياسات النقدية والمصرفية ودرجة تطور القطاعات المرتبطة بالمصارف وأسواق رأس المال. كما يتضح مثل هذا التفاوت في السياسات التجارية والجمركية بالإضافة إلى سياسات أسعار الصرف وقابلية العملة للتحويل، وغيرها من هذه الأمور التي تؤثر بشكل لا يمكن تجاهله في امكانات ودرجة التنسيق والتكامل الذي يمكن تحقيقه على مستوى الاقتصادات العربية. وقد تفسر هذه الأمور تواضع الانجازات على صعيد التكامل الاقتصادي العربي بالرغم من مقومات تكاملية مهمة مثل التاريخ المشترك واللغة والدين والجغرافيا

والإمكانات الطبيعية والبشرية التي كان ينبغي أن توظف بشكل أفضل من أجل تحقيق مستوى أكثر تقدماً في مجال التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي.

لا شك في أن في سياسات الإصلاح الاقتصادي توجهاً من شأنه زيادة التقارب في المناهج والفلسفة الاقتصادية بين الدول العربية، الأمر الذي يؤدي إلى سهولة الترابط والتعاون بما يشمل سهولة حركة عناصر الانتاج وانتقالها على صعيد الوطن العربي. كذلك فإن من شأن مشروع منطقة التجارة العربية الحرة إزالة كثير من القيود والعقبات أمام انتقال السلع بين الأقطار العربية. هذا وقد قطعت الأقطار العربية حتى الآن شوطاً لا بأس به في هذا المشروع حيث وصل تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع العربية إلى ٣٠ بالمئة، إلا أننا نأمل في مزيد من التقدم في هذا المجال، كما نأمل ألا تكون الاستثناءات المطلوبة والاختلاف في موضوع الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل عقبات كبيرة في وجه تحقيق منطقة التجارة العربية الحرة وفقاً للجدول المتفق عليه. كذلك فإننا نأمل أن تتمكن منطقة التجارة العربية الحرة من إدراج قطاع الخدمات بالإضافة إلى السلع ضمن الأنشطة التي يشملها التحرير بين الاقطار العربية. والأمل ما زال معقوداً أيضاً بأن نتقدم إلى مستوى الاتحاد الجمركي الذي يمثل مرحلة متقدمة من التعاون الاقتصادي العربي.

من جانبه يعمل الصندوق في هذا المجال ومن خلال مؤسسته التابعة ـ برنامج تمويل التجارة العربية ـ على تقديم التمويل للتجارة العربية بأسعار وشروط ميسرة، كما يعمل على توفير المعلومات حول فرص التجارة في الأسواق العربية، ويعمل على الترويج للبضائع العربية من خلال لقاءات المصدرين والمستوردين. كذلك يقوم صندوق النقد العربي بتقديم الدراسات المتخصصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبخاصة في مجال تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة.

تعقيب (١)

علي خليفة الكواري(*)

استمعت إلى الورقة القيمة التي قدمها الصديق د. جاسم المناعي من عرضه في هذه الجلسة، ولم يتح لي أن أقرأها قبل ذلك. وقد ترددت كثيراً في التعقيب على ورقة لم تصلني في وقت يسمح لي بإيفائها حقها من الدراسة، وإلى جانب ذلك أبديت للجنة المنظمة حرجي من كوني غير مختص في الاقتصاد العالمي، كي أقدم الأرقام والحقائق التي ترسم المشهد الاقتصادي العالمي وانعكاساته على دول العالم الثالث وبيان موقع الدول العربية فيه. لذلك تمنيت على منظمي الندوة أن يقبل الصديق جاسم السعدون إكمال هذا الجانب من التعقيب، لما أعرفه عنه من دقة وسعة اطلاع ومن متابعته لشؤون الاقتصاد العالمي، إلى جانب قدرته على التحليل العميق والمركز. ولم أتشجع على القيام بهذا التعقيب إلا بعد أن وافق الأخ جاسم السعدون على أن أتناول الجانب العام منه، وأن يتناول هو الجوانب الأخرى التي تثيرها الورقة في ضوء ما يستمع إليه من عرض المحاضر.

ولعل المنهج الذي اتبعه د. عبد الخالق عبد الله، في تعقيبه على ورقة المشهد السياسي العالمي في الجلسة السابقة، بحيث يكون التعقيب إضافة إلى الورقة أكثر من كونه نقداً لها، قد أزاح عن كاهلي حملاً ثقيلاً.

بعد هذه المقدمة، فإنني أرى أن أبلغ ما يعبر عن المشهد الاقتصادي العالمي اليوم، مقارنة بما كان عليه حال المشهد في بداية القرن العشرين، هو بروز العولمة الاقتصادية وما تفرضه من منافسة غير متكافئة في مجال الإنتاج والتجارة والاستثمار بين القوي والضعيف والغني والفقير والشمال المتقدم تقانياً والمستقر سياسياً والغني

(*) جامعة قطر ـ الدوحة.

اقتصادياً والجنوب المتخلف بشكل عام. والعولمة كظاهرة ليس هناك مجال لأحد في قبولهـا أو رفضها، وإنمـا خيار الجميع هـو العمل الإيجابي المتفاعل معها من أجـل اغتنام فرصها ومواجهة تحدياتها. وفي هذا الصدد، أتفق مع المحاضر، في أن السؤال ليس أن نقبل العولمة أو نرفضهـا، فالكل معولم والعرب معولمون أكثـر من غيرهـم والشواهد على ذلـك كثيرة، بل إن منطقتنا أصبحت أداة من أدوات العولمـة. إن الوجود الأجنبي في المنطقة والسيطـرة على النفط، فضلاً عن الاستثمارات الخارجية وخلل التركيبة السكانية، قد جعل من إمكانات المنطقة وموقعها الاستراتيجي أداة من أدوات العولمة، وورقة في يد قوى الهيمنة من حكومات عظمى وشركات أعظم تتفاوض عليها مع الآخرين وتضغط بها على المنطقة نفسها.

ولعل أبرز أدوات العولمة الاقتصادية وأهمها تتمثل في منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى الصندوق والبنك الدوليين، وركائز النظام الاقتصادي العالمي «الجديد». كمـا أن القمة الاقتصادية للـدول الثماني، إلى جانـب اندماجـات الشركات عابـرة القارات، ومـا يربط بين الحكومـات والشركـات من حبـل سري ينطلق مـن فكـر اقتصادي رأسمالي ومركزيـة حضاريـة أمريكيـة استطاعـت إخضـاع الأمم المتحـدة لمصالحها على حساب مصلحة الآخرين، تمثل اليوم أهم تجليات العولمة وتخلط بين وجهها المشرق ووجهها القبيح المتمثل في محاولة هيمنة القطب الواحد وحلفائه، وذلك من خلال محاولات تحويل العولمة إلى عقيدة، في حين أنها ظاهرة يصحبها الكثير مـن الفرص بسبب تزايـد معرفـة الإنسـان، واحتمـالات تفاهمـه مـع أخيـه الإنسان عبر الحدود، وإمكانية تعاونهما على الاستفادة من التقدم العلمي والتقاني لتحسين مستويات المعيشة وتوسيع خيارات جميع أمم الأرض وشعوبها. إن هناك محاولات لتحويل العولمة إلى عقيدة متحيزة لصالح القوي على حساب الضعيف في كـل مكـان، تقـوم على الإقصاء والتهميش حتى داخـل بلدانهـا ومـع أبنـاء جلدتها (مظاهرات سياتل ودافوس).

وفي تقديري أنه، إذا كنا لا نملك أن نقبل العولمة أو أن نرفضها كظاهرة ولا نريد ذلك، فإننا لسنا مجبرين على قبولها كعقيدة رأسمالية متوحشة ومتحيزة، تبرر الخضوع إلى قيم الغرب وعقائده والقبول بنهاية التاريخ وانتصار المركزية الحضارية للغرب، وإخضاع كـل شيء إلـى اعتبارات مصالح من يملك القوة الغاشمة لفرض مصالحه وقيمه وعقائده على حساب مصالح وقيم وعقائد الآخرين.

وفي ورقة قدمهـا د. تركـي الحمـد إلـى اللقـاء العشريـن لمنتـدى التنميـة في شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٠، عرف العولمة بأنها: «انكماش المكان، وتسارع

الزمان، واتساع علاقات الإنسان»، وقد أضفت إلى التعريف «وهيمنة الأمريكان»، لأعبر عن الطبعة الراهنة من العولمة التي نشهدها، وذلك عندما يبرز الوجه القبيح للعولمة ويتم الخلط بين العولمة كظاهرة تاريخية والعولمة كعقيدة نافية كل ما عداها من عقائد، وكذلك لأشير أيضاً إلى ضرورة الفصل بين ما هو من العولمة بالضرورة وما هو مفروض عليها، عندما يراد لها أن تكون أيديولوجية هيمنة وإقصاء وتهميش. وهذا هو الوجه القبيح للطبعة الراهنة من العولمة الذي علينا أن نقاومه كما تقاومه الأمم الحية، ومنها الصين والعديد من دول آسيا مثل الهند وربما اليابان وكوريا، هذا إضافة إلى مقاومة العولمة في أوروبا مثلما الحال في فرنسا والسوق الأوروبية للهيمنة الأمريكية. إن هذا الوجه القبيح ـ الذي ليس هو من العولمة كظاهرة تاريخية بالضرورة ـ إنما هو محاولة خبيثة لخلط الأوراق ووضع العولمة كظاهرة تاريخية في سلة واحدة مع العولمة كعقيدة نافية كل ما عداها من عقائد.

وجدير بالتأكيد، أن العولمة كعقيدة تقوم على تثبيت مصالح القوى المهيمنة ونفي مصالح غيرها، وتثبيت قيم الأولين ونفي قيم الأخيرين، هي التي يجري اليوم رفضها من دون رفض العولمة كظاهرة، والتي يتطلب أمر الاستفادة منها الكثير من التغييرات الهيكلية في النظام السياسي، كما يتطلب تغييرات جذرية في الإدارة العامة، بحيث يتغير دورها في ما يتعلق بالقيام بالإنتاج المباشر من دون أن تقل أهميتها، بل يعظم دورها من حيث القيام بالتخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وحماية المصلحة العامة من عبث المغامرين، وإعانة الضعفاء، وصيانة النسيج الوطني في عصر الانفتاح الاقتصادي. وكذلك يجب ترشيد إدارة الاقتصاد في القطاعات العام والخاص والمختلط، وتوظيف العلم والمعرفة واستخدام التقانة بعد تكييفها، تمهيداً للمشاركة في إنتاجها، بما يسمح للدول بتحويل ميزاتها النسبية إلى ميزات تنافسية تزيد من قدرتها على إنتاج السلع والخدمات بأسعار تنافسية. وهذا هو ما يجري اليوم في الدول التي تلتزم فيها الإرادة السياسية بالمصالح الوطنية، ومثال ذلك أوروبا ودائرتها الحضارية واليابان والصين والهند، وغيرها من المحاولات الجادة لاغتنام فرص العولمة ومواجهة تحدياتها.

فهل نحن كعرب في مطلع القرن الحادي والعشرين قادرون على أن نكون بين الأمم التي تستفيد من ظاهرة العولمة وتتجنب احتمالات الإقصاء والتهميش؟ هذا هو التحدي الرئيسي، وهذه هي القضية التي تطرحها علينا العولمة، والتي تتطلب إعادة النظر في أنظمتنا كافة والبدء بعملية إصلاح جذري شامل يطول النظم السياسية والإدارية والتربوية فضلاً عن الجوانب الاجتماعية والثقافية، وذلك تمهيداً لبناء اقتصاد قادر على المنافسة والاستفادة من الميزات النسبية.

إن التغيير من وضع غير مرغوب فيه إلى ما هو مرغوب فيه يتطلب «إرادة» و«إدارة». وإذا كانت الإدارة مسألة فنية يمكن اكتساب مهاراتها وتوظيف نظمها، فإن الإرادة المجتمعية التي تعبر عنها إرادة سياسية مسؤولة هي التي تقف حائلاً اليوم أمام استفادة العرب من فرص العولمة ومواجهة تحدياتها. وهذا ينذر بانخفاض مستمر لمستويات المعيشة وعلى الأخص بالنسبة للطبقة الوسطى، وتفشي البطالة وهي اليوم تتراوح بين ١٥ و٣٥ بالمئة في أغلب الأقطار العربية، وتصل بين الشباب إلى ما يزيد على ٥٠ بالمئة في أكثر من بلد.

يضاف إلى ذلك تفشي ظاهرة الفساد واستباحة المال العام، الأمر الذي أدى إلى تراكم ثروات خاصة أغلبها للحكام والمتنفذين فاقت ١٢٥٠ مليار دولار مستثمرة في الخارج، في حين ترزح الدول في ديون عامة متراكمة شلت قدرتها على التصرف أو الاقتراض، الأمر الذي أدى إلى الانكشاف على الخارج والخضوع لروشتات صندوق النقد والبنك الدوليين عندما تضطر الدول ـ نتيجة سوء إدارتها ـ إلى الدخول في غرفة الإنعاش، ويصبح في غير مقدورها أن ترفض نصيحة الطبيب المنقذ، حتى وإن كانت نصيحته على حساب السواد الأعظم من شعبها حالياً ومستقبلياً، حيث يكون التركيز على جانب الطلب من دون النظر إلى جانب العرض، كما أشار د. جاسم المناعي. فيتحول البلد إلى معوق عاجز يعيش على الصدقات، وتصبح المسألة بالنسبة للحكومة هي كيف توقف الدولة الدعم عن المحتاجين وتخفض الإنفاق العام، وتحول المشروعات العامة إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتلغي دورها التنموي المهم، من دون إعطاء اعتبار لوجود بديل قادر على توليد فرص عمل أو القيام بزيادة الإنتاج السلعي والخدمي وزيادة فرص العمل المجدية، مما يجعل الدولة التي تخضع لتلك الروشتة لا تغادر غرفة الإنعاش ولا يكون بإمكانها الخروج من وصاية البنك والصندوق.

إن دول العالم الثالث التي أفلتت من مصيدة البنك والصندوق الدوليين هي الدول التي قامت بالإصلاح الوقائي، ونفذت إصلاحات هيكلية في اقتصادها، وحسنت من آلياته وعلاقاته من تلقاء نفسها، فسبقت بذلك الحاجة إلى الدخول إلى غرفة الإنعاش. ولعل أبلغ مثال على ذلك الصين والهند وعدد محدود من دول العالم الثالث الأخرى التي حزمت أمرها وقامت بإصلاح اقتصادها قبل أن ينهار، فهل الاقطار العربية قادرة على ذلك؟ نعم إنها قادرة إذا توافرت الإرادة السياسية. إننا إذا نظرنا من ناحية الإمكانات نجد أن بعض الاقطار العربية قادر على تحقيق ذلك، على الأخص النفطية منها، وكذلك فإن الأقطار العربية قادرة إذا هي تكاملت بعضها مع بعض. ولكن تبقى القدرة إمكانية فقط تتطلب توفير شروط تحقيقها.

وفي تقديري، أن تردد إرادة التنفيذ في البلدان العربية وربما ارتهانها لمصالحها الذاتية الضيقة، هو الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه من أوضاع داخل المشهد الاقتصادي العالمي في نهاية القرن العشرين. وما لم تكن هناك كتلة مجتمعية حرجة في كل بلد قادرة على ضبط الإرادة السياسية، والضغط على إرادة التنفيذ لكي تنفذ ما يجب تنفيذه لتجنيب البلد مصير الإقصاء والتهميش وبئس المصير، فإن مكانة الاقتصاد العربي في المشهد الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين سوف تكون أدنى وأقل، وسوف تلتحق الكثير من الأقطار العربية بمجموعة العالم الرابع إذا لم يكن هناك عالم أقل مرتبة.

وقد كنت أتمنى أن أجد في عرض الأخ جاسم رؤية عربية للمنظمات الاقتصادية العربية، ومنها صندوق النقد العربي الذي يرأسه، تشير إلى إدراك الاقطار الأعضاء في هذه المنظمات لخطورة الوضع، وتبين سبل تصديها لمعالجة الأزمة الاقتصادية من خلال البحث عن حلول جذرية لأوجه الخلل الهيكلية في الاقتصادات العربية، ولكن ذلك لم يحدث. وفي هذا تعبير عن غياب إرادة التنفيذ أو عدم استيعاب متخذي القرار للحالة المتردية بعد.

تعقيب (٢)

جاسم السعدون(*)

سأقوم بمحاولة للقراءة السريعة تسعى لأن توازن بين ما ذكر من ايجابيات العولمة، في محاولة لذكر بعض الملاحظات التي تحمل قدراً كبيراً من الخطورة. وأعتقد أن هناك مشكلة حقيقية لدي هي أن شعوري بعدم فهم ما يدور يثير القلق داخلي. وأنا أذكر حين كنت أجلس مع زوجتي لنرى مسلسلاً عربياً أو فيلماً ولو أجنبياً، كنت أنسحب بعد ثلث المسلسل أو الفيلم، وكانت زوجتي تغضب لذلك، وكنت أقول لها إنه بمشاهدة الثلث الأول من هذا الفيلم أعمل إسقاطاً على النهاية، وبالتالي أتوقع النهاية قبل أن يكتمل الفيلم، ولذلك أنسحب وأنام أفضل.

وبالنسبة لما يتعلق بالعولمة، أعتقد أننا في حالة ضياع حقيقي في معرفة حقيقة المشهد كمشهد متحرك لمعرفة إلى أين نحن نسير، لذلك سأشرككم معي في التفكير بصوت عال وبشكل ديمقراطي، وأرجو أن تتسامحوا معي في ما أبديه من ملاحظات حول بعض القضايا:

القضية الأولى، التي أعتقد أنها من مواصفات العولمة في المقبل من الزمن وهو ما قد يطول، وهو كلام مخالف لـ د. خير الدين حسيب، هي أن البعد الأمريكي في العولمة سيزداد ولن ينقص، ربما بعد فترة من الزمن ينقص، ولكنه حتى الآن يزداد، والسؤال: لماذا؟

بحكم ما نعرفه جميعاً، فإن الولايات المتحدة الآن هي الأقوى سياسياً وعسكرياً، وهي توظف هذه القوة السياسية والعسكرية لمزيد من السيطرة على العالم، وهذه قضية مفروغ منها، لكن القضية الأخرى، أنه إذا كنا نؤمن أن العولمة

(*) مؤسسة الشال للاستشارات المالية ـ الكويت.

هي اضمحلال لدور الحكومات في «القول» داخلياً وخارجياً، مع زيادة في جرعة «القول» للشركات الكبرى في العالم تحديداً، فأعتقد أن هذا أيضاً يحسب لصالح الأمريكان، وعندي مثال بسيط، وهو أنه من بين أكبر ٥٠ شركة عالمية اليوم فإن للولايات المتحدة حوالى الثلثين، لكن في أكبر ٢٠٠ شركة تقل المساهمة الأمريكية إلى حوالى الثلث، ولكن حتى نعرف حجم التقدم الذي حدث في الاقتصاد الأمريكي في الثمانينيات وربما بداية التسعينيات، فإن مساهمة الشركات الأمريكية من أرباح أكبر ٢٠٠ شركة عالمية هي ٥٢ بالمئة، مما يعني أن حجمها كبير جداً، لأنها ثلثا الـ ٥٠ شركة، كما أن انتاجيتها عالية جداً حتى ان تكاليف الانتاج مقابل الشركات الأخرى ـ بما فيها الشركات التي كانت ضمن المعجزة اليابانية ـ هي الأكبر، وبالتالي فإن احتمال أن يكون «المستقبل» أيضاً للشركات ذات المراكز الأمريكية وأن يكون «القول» لها أيضاً بمرور الزمن مع التغيرات التي تحدثها العولمة أكبر بكثير من «قول» شركات الدول الأخرى، مما يعني أن القطاع الخاص والقطاع العام الأمريكي سيكونان القول الفصل في ما يتعلق بالعولمة.

القضية الثانية، والخطرة في تقديري، هي أن العولمة عبارة عن ثورة، ولكنها ثورة في بعد منها خير، وهو ثورة المعلومات، والنتيجة أن هناك صراعاً ما بين هذه الثورة وصناع الثروة، فعندما يكون هناك ثورة في مجال ما أو علم ما يقوم أصحاب الثروة بمحاولة المبالغة في تقدير هذه الثورة والحصول في الزمن القصير على أكبر عائد مالي منها، بغض النظر عمن يتضرر، والأمثلة كثيرة بدءاً من المكسيك وانتهاء بالبرازيل. والآن مثالنا الأخير في أسواق المال العالمية هو هذا الصراع أو المبالغة في تحويل الثورة ـ التي من المفترض أنها خيرة ـ إلى ثروة، وسيكون هناك عنصران فاعلان في هذا العالم: أصحاب العلم والمعرفة الذين يقومون بتكوين الأفكار وبيعها، والأخطر منهم هم من يتلقفون هذه الأفكار ويحولونها إلى السوق، وبالتالي يحولونها إلى مال.

وأذكر مثالاً رقمياً سريعاً جداً، في شباط/ فبراير من العام ١٩٩٩ كان مستوى الناسداك هو ٢٢٨٨ نقطة، ولكن في سنة واحدة، وفي شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٠، ارتفع إلى ٥٠٠٠٠ ثم إلى ٥٠١٠٠ في آذار/ مارس من العام نفسه. والمفارقة الثانية، أن هذا الارتفاع في القيمة أدى إلى ازدياد المعدل الشهري لدخول الشركات الجديدة، فقد كان هذا المعدل ٦٠ أو ٥٩ شركة تحديداً في الشهر الواحد، مما يعني أنه يفترض أنه خلال السنة زاد عدد الشركات على الأقل ٦٠٠ أو ١٠٠٠ شركة، نتيجة أن عدد الشركات المسجلة في الناسداك هبط حوالى ٢٠٠ شركة من ٥٠٠٠ إلى ٤٨٠٠. ماذا يعني ذلك؟ يعني أن كثيراً من الأفكار قد تحول إلى ثروات غير

حقيقية، وبالتالي مع مرور الزمن تسقط، ومجموع الخارج من هذه الشركات أكبر بكثير من مجموع الداخل، وبالتالي فإن بيع فكرة غير سليمة أصبح جزءاً من حقيقة هذا العالم.

الآن، معدل التداول في الناسداك الذي هو سوق واحد، كان في اليوم الواحد ٣٣ مليار دولار في شباط/فبراير من العام ١٩٩٩، وفي شباط/فبراير من العام ٢٠٠٠ كان ٨٣ مليار دولار، وهذا يعني أن كل دخل بلدان الخليج من النفط خلال سنة كاملة يوازي تعامل يوم واحد في الناسداك، تخيلوا كم الضرر الذي يحدث لو حدث خطأ هناك. وحدث خطأ في أكبر الأسواق مراقبة، وتذكرون التراجع الذي حدث فيه، والذي يمكن أن يحدث ثانية، والآن فإن الذين سيحكمون العالم هم أصحاب المال وأصحاب الأفكار، والمشكلة التي تواجهنا أن المدى الزمني لأصحاب الأفكار والمال هؤلاء قصير، هم يتكلمون على عمر مهني ما بين ثلاث سنوات إلى خمس، وهي فترة مناسبة لأن يؤمنوا حالهم ويخرجوا.

ماذا يحدث في حالة التناقض ما بين حساب الأرباح والخسائر لهؤلاء الناس كل ثلاثة شهور والأهداف العامة للدولة؟ الدولة تريد نمواً مستقراً ومستمراً وتريد عمالة ولا تريد تضخماً، والذي يحدث هو أن هؤلاء خلال عمر زمني محدد يبالغون في جلب المدخرات، وبعد ثلاث سنوات لا يكون عندهم حافز للعمل، فيأتي غيرهم ويتسلم المهمة. لكن ماذا يحدث للدول؟ الذي يحدث أن دولاً بكاملها قد تسقط نتيجة لخطأ من هذا النوع. ولا بأس عند صاحب المال في ذلك، لذا كان مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، محقاً حينما دعا المضارب الرأسمالي الشهير سوروس قائلاً إنه معتوه، يهدم في ساعات ما بنيناه خلال ٤٠ سنة. وصحيح ما قاله الرئيس الفرنسي جاك شيراك من أن أمثال هؤلاء البشر حكمهم حكم الإيدز في النظام المالي العالمي، وهذه أحكام كررها جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا السابق وكذا وزير الخارجية الايطالي... الخ. وبالتالي فإن هذه ليست أحكاماً ايديولوجية وإنما من أهل الحكم والاختصاص ممن اكتووا بالنار.

القضية الثالثة، التي تقلقني هي مشكلة البطالة، وأنه في ظل التنافس الشديد فإن هذه الشركات التي تريد أن تنتج بأقل سعر ممكن، مما يعني الذهاب إلى تكاليف الانتاج الدنيا، قد تكون في الهند وقد تكون في أمريكا أو أي مكان في العالم، ولذلك فإن جزءاً كبيراً مما نراه من تظاهرات في سياتل وديفوس كان سببه الأساسي هذا الشعور بالقلق الناتج من التطور إلى مزيد من البطالة. ولذلك فإن بريجنسكي يقول إن على الدول أن تتحول إلى حاضنات أو مرضعات صناعية، بمعنى أن يكبر

القطاع العام ولكن يتحول إلى دور الرعاية الاجتماعية بدلاً من أن يكون قطاعاً عاماً منتجاً. ونتيجة لذلك، فإن مشكلة البطالة ستزداد، ونحن نعرف أن البطالة العربية هي أكثر بكثير مما ذكره الأخ جاسم المناعي تأدباً بأنها ١٥ بالمئة.

القضية الرابعة، إن ما يقلقني هو جمعنا هذا، فمهما اختلفنا ـ وأعتقد أنه أمر طبيعي أن نختلف ـ إلاّ أنه يجب أن تكون هناك أرضية مشتركة تجمعنا، وقيم ومبادىء نلتقي عليها، أخشى أن نكتشف أننا نتكلم بمعزل عن بقية الوطن العربي. أعتقد أن ٦٠ بالمئة من هذا الجيل الأقل من ٢٠ سنة لا يتكلم لغتنا، هناك سعي لتحويل الإنسان إلى مستهلك لكل منتجات العالم. أعطي مثالاً، هو أن مساهمة العالم المتقدم، والذي يمثل ٢٨ دولة، في الناتج المحلي الإجمالي العالمي هي ٥٧ أو ٥٨ بالمئة، لكن انتاجه السلعي والخدمي هو ٧٧ بالمئة من إنتاج العالم. هذه الأمور التي نستقبلها من خدمات وسلع تحول هذا الجيل، الذي يمثل الأغلبية الآن، إلى تابع لمن يشبع حاجاته وليس تابعاً لأفكارنا وقيمنا. لذلك أتمنى على مثل هذا الجمع أن يبدأ بتعلم لغة جديدة في العالم وأن يحاول أن يتواصل مع ذاك الجيل، إذا أردنا أن نحافظ على سلامة هذا الكيان العربي الذي يفترض أننا نتكلم عليه ككيان موحد، وهو في الحقيقة غير ذلك.

النقطة الأخيرة، عن أثر خطر هجرة رؤوس الأموال غير المباشرة. ذكر د. جاسم أن التقرير الأخير لصندوق النقد العربي أورد أن القيمة السوقية لـ ٩ بورصات عربية هي فقط ١٥٠ مليار دولار، وأن حجم التداول فيها هو ٣٥,٥ مليار دولار. اليوم هناك دعوة فعلية إلى فتح الوطن العربي على الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وهذا صحيح وسيحدث، لكن حجم التداول لمدة سنة في الوطن العربي لكل الأسهم يساوي أقل من نصف يوم حجم تداول الناسداك. والآن لو ذهبت هذه الأموال من دون أن نفكر بشكل حقيقي، فإن الاقطار العربية كلها تثبت أسعار صرفها وكلها ليس عندها قاعدة جيدة للمعلومات.

والمشكلة أنه إذا كانت العولمة في النهاية هي حسن ادارة، فإننا نفتقد هذه الادارة، وتعرفون أن عندنا، سواء في أقطار الملكيات أو الجمهوريات، أصبح الأنجال علماء في قطاع الأعمال وفي الثقافة وفي الإعلام وفي الرياضة، وأصبحوا هم الذين يديرون البلاد. والآن في ظل محاولة الوعي بهذه الإسقاطات، وفي ظل هذا النمط من الإدارة، هل يستطيع الوطن العربي الصغير جداً في اقتصاداته وأسواقه المالية أن يصمد أمام هذه الهجمة؟ عندي شك في ذلك.

تعقيب (٣)

سيف علي الجروان(*)

إن مدلولات كلمة (العولمة) بنطاقها الواسع ومجالاتها المتعددة، سياسية أكانت أم عسكرية أم اقتصادية أم قومية، تعني كسر الحواجز الإقليمية ورفع الحدود أمام التجارة والمعاملات الاقتصادية، وكذلك تغيير المفاهيم القومية والوطنية إلى مفهوم واسع يجرد الشعوب من شخصياتها العرقية ويذيبها في خلطة عالمية عامة وغير محددة.

فإذا رجعنا إلى بدايات التوجه نحو العولمة، من قبل الدول الكبرى ولمصلحتها، لوجدنا أن أول هذا التوجه كان إقامة الاتفاقية الأوروبية المعروفة باسم كوكلند الشمالية، والتي ركزت على موضوع الحريات (حرية تنقل البشر/ حرية تنقل المال/ حرية تنقل الخدمات/ حرية تنقل البضائع).

وكان الدافع لهذا التوجه هو ما أصاب أوروبا والعالم عامة من فوضى وكساد قبيل الحرب العالمية الثانية، بسبب الصراعات التجارية والنقدية التي شهدها العالم في الثلاثينيات من القرن العشرين، وقد كانت الآثار المباشرة التي خلفتها الحرب في اقتصادات دول أوروبا من العوامل الرئيسية أيضاً التي دفعت هذه الدول إلى التكتل والتعاون في ما بينها لبعث الحياة في اقتصاداتها واعادة تعمير بلادها متناسية ما بينها من مشكلات وصراعات تاريخية.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية قرر الحلفاء، في اجتماع وفروا له كل الوسائل اللازمة، إقامة ثلاث منظمات عالمية تعتبر نموذجاً حياً لما يسمى بالعولمة، وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واختيارهما عملية التعامل بالعملات لتسهيل

(*) وزير سابق ـ الإمارات العربية المتحدة.

مهمة إقراض الدول. أما المنظمة الثالثة (الغات) فلم تر النور في تلك الفترة، لأن الكونغرس الأمريكي الذي يملك سلطة إقامة مثل هذه المنظمات بحسب المادة الأولى للدستور الأمريكي، والتي تختص بالتجارة الخارجية، رفض إقامة مثل هذه المنظمة، وأصر على أن تدخل العملية في ما يسمى بالحوارات أو الجولات الثلاث، والمعروفة بالأوروغوية التي استمرت عشر سنوات، وانتهت بإقامة المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع ما يسمى باتفاقية الغات سنة ١٩٩٥.

واعتقدنا نحن العرب أن هذا الموضوع لا يعنينا بشيء، وكأنه يخص الأوروغوية فقط، في حين أنه مرتبط بنا وبمستقبلنا كأمة عربية يعنيها ما يعني الأمم الأخرى. ومع الأسف لم يشارك العرب في هذه الجولات، ولم يكن لحضور قطر أو قطرين عربيين جانباً من هذه الاجتماعات الأوروغوية تأثير لأن هذه الدول لا تملك القوة الاقتصادية لكي تؤثر في صياغة الاتفاقيات، وهي مجموعة اتفاقيات مقسمة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، بدأت الاتفاقية بالسلع ثم توسع مداها ليشمل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وهذه هي الدعائم الثلاث للاتفاقيات الأساسية التي تفرعت عنها عدة اتفاقيات.

وإذا تكلمنا على هذه الاتفاقية، نلاحظ أن انضمام الدول إليها ليس بمنظور أو بشرط واحد، إذ تختلف شروط انضمام كل دولة عن الدولة الأخرى. وهناك تشكل فريق عمل لدراسة قبول أية دولة تتقدم للعضوية، ومن خلال المفاوضات يفرض فريق العمل المكون من الدول الأعضاء شروطه لقبول العضوية، وقد كنا كما قلت غائبين كعرب أو بعيدين عن ذلك التحرك، وأصبحنا نقف فقط كالمتفرجين. ويقول الخبير الاقتصادي العربي المعروف طلال أبو غزالة: «إن اجتماعاً قد انعقد لخبراء الأمم المتحدة حول العملية الاقتصادية في موضوع العولمة، وتناول مفاوضات الغات المتوقعة سنة ٢٠٠٠، إذ إنه في عام ٢٠٠٠ ستبدأ دورة تعاملية جديدة كالدورة الخمسينية التي مرت سابقاً، وستبحث هذه الدورة مواضيع جديدة وخطيرة جداً حول عولمة التجارة وتحريرها، وهي عملية لن تنتهي بسهولة».

وتشكل المنظمة العالمية للتجارة الإطار التفاوضي لاتفاقيات عولمة التجارة، وما تم إنجازه حتى الآن في نطاق هذه الاتفاقيات ينحصر في الجزء المتعلق بالبضائع في العالم باستثناء النفط. أما الجولة المقبلة فهي جولة خطيرة لأنها ستتناول مواضيع الخدمات والبيئة والاستثمار، وستفرض اتفاقيات جديدة تتعلق بالاستثمار وتنظيمه في العالم، وذلك بقصد تحرير الاستثمار من قوانين ونظم الدول النامية. وستفتح

هـذه الاتفاقية الأبـواب لكـل دول المنظمـة لأن تتعامـل في كـل قطـاع من قطاعات الاقتصاد بحسب رغبتها من دون قيود، مما دفع إلى المزيد من الصراع الخفي بين الدول المتقدمة بقيادة أمريكا والتي يطلق عليها دول الشمال، والدول النامية بقيادة الهند ويطلق عليها دول الجنوب.

لا شك في أننا الآن، وأمام هذا التحدي، علينا أن نرجع إلى ما اتفقنا عليه في الماضي كعرب، وما صدقت عليه الأقطار العربية من مواثيق واتفاقيات في المجال الاقتصادي، وصولاً إلى تكامل اقتصادي عربي وفي مقدمته اتفاقية السوق العربية المشتركة. إن الشروع في تطبيق هذه الاتفاقية أصبح أمراً ملحاً لأنها هي القدر الذي لا مفر منه، وذلك لأن المبادىء الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة تتركز في النقاط الثلاث التالية:

١ ـ معاملة الدولة الأولى بالرعاية: فعلينا أن نعامل جميع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة المعاملة نفسها، أي أن تعامل منتجات وخدمات الدول الأجنبية كالمنتجات الوطنية.

٢ ـ إزالة أي حواجز أمام الحركة الاقتصادية، والاستثناء الوحيد على هذه المبادىء في المنظمة العالمية للتجارة هو إنشاء سوق تجارية عربية حرة مثلاً كالسوق الأوروبية التي تمثل سوقاً مشتركة بين جميع الدول الأوروبية، ونحن العرب نفتقر إلى مثل هذه السوق.

٣ ـ مـا يشيـر إليـه دليـل المنظمـة العالميـة للتجـارة، الـذي يتضمـن طرحـاً للاتفاقيات وينص على أن أي اتفاقية ثنائية عربية يجب أن تعطي كل ما فيها من معاملة تفضيلية لكل الدول الأعضاء في المنظمة بما فيها اسرائيل، لأنها عضو في الاتفاقية.

وهذا ما يحتم علينا دراسة موقفنا نحن العرب. نريد أن يكون لنا دور مستقل في هذا العالم وليس دور تابع، بأن نتلمس في دراستنا ما يتوجب علينا اتخاذه من إجـراءات لتجـاوز أخطـار العولـمة الاقتصاديـة والسياسيـة والاجتماعيـة والثقافية. فوجود علاقات اقتصادية بين بلدين عربيين مع الكيان الصهيوني يتيح لإسرائيل التسلل إلى الاقتصاد العربي والسيطرة عليه، بما لإسرائيل من إمكانات ذاتية وبما تحظى به من دعم أمريكي وغربي غير محدود. ولا سبيل لنا في مواجهة ذلك الواقع إلا بإقامة سوق عربية مشتركة وموحدة، وهذا التكتل المأمول يلغي بإقامته استثناء العلاقة الفردية التي تمثلها العلاقات بين هذين البلدين العربيين وإسرائيل.

إذن الواقع يجعل قيام التكتل الاقتصادي العربي أمراً ملحاً وفي غاية الضرورة، بصرف النظر عما تمر به البلدان العربية من خلافات وانقسامات سياسية لا دور للأمة العربية كشعوب وأفراد فيها ولا مصلحة. فعلى حكوماتنا أن تتخذ من الدول الأوروبية مثلاً يحتذى في العقلانية، وتغليب المصالح الكلية على المصالح المحلية الضيقة، فالدول الأوروبية قد تجاوزت ما بينها من أحقاد وخلافات ومشكلات، ومن بينها ملايين القتلى والخسائر، فأقامت كياناً اقتصادياً وتعاوناً إقليمياً وثيقاً شمل كل الدول الأوروبية وكأنها أمة واحدة ودولة واحدة. وعلى حكومات الأقطار العربية جميعاً أن تدرك أن مصير ازدهارها وتقدمها مرهون بتعاونها بعضها مع بعض، وأن مصلحة الأمة العربية ووجودها يقتضيان قيام تعاون تجاري واقتصادي يرتقي إلى الوحدة الاقتصادية في سوق بينية مفتوحة.

مقومات التكتل الاقتصادي

التكتل الاقتصادي هو عملية انسانية لا بد من توافر ظروف معينة حتى يمكن تحقيقها، وأهم الظروف المطلوبة:

١ ـ التجاور الإقليمي.

٢ ـ حد أدنى من الانسجام بين الأنظمة السياسية في الدول المعنية واتفاق الأسس المذهبية والفلسفية.

٣ ـ انسجام مكونات البنيان الاقتصادي في الدول المعنية.

٤ ـ وجود عوامل تكاملية بين هذه الاقتصادات.

أشكال التكتلات الاقتصادية

١ ـ الوحدة الاقتصادية: وهي أعلى مراحل التكتل الاقتصادي، وتنصهر بموجبها الاقتصادات المعنية في بوتقة واحدة مكونة اقتصاداً واحداً يخضع للفلسفة والتشريعات والسياسات والنظم نفسها.

٢ ـ السوق المشتركة: وبموجب هذا فإن الاقتصادات المعنية تشكل سوقاً واحدة، حيث تلغى الحواجز والأفراد ورؤوس الأموال، ويتم تنسيق السياسات التجارية تجاه العالم الخارجي وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والصناعية والزراعية، وأنجح مثال على ذلك السوق الأوروبية المشتركة.

٣ ـ الاتحاد الجمركي: وبمقتضاه يتم توحيد التعريفة الجمركية والقيود

النوعية والكمية الأخرى في مواجهة العالم الخارجي، في الوقت نفسه الذي تتم فيه إزالة الحواجز التي تعترض التجارة بين الدول الأعضاء.

٤ ـ منطقة التجارة الحرة: وبمقتضى هذا التنظيم تلغي الدول الأعضاء القيود الكمية النوعية على التبادل السلعي في ما بين الدول، من دون الالتزام بتوحيد السياج الجمركي تجاه العالم الخارجي.

مزايا التكتل الاقتصادي

لا شك في أن للتكتل الاقتصادي مزايا عدة أهمها: توسيع السوق، التنسيق الصناعي، الاستفادة من اقتصادات الحجم الكبير، الاستفادة من التقدم التقاني لتشجيع إنشاء المؤسسات المالية، جذب الاستثمارات الأجنبية، تدعيم المنافسة في العلاقات الدولية، حرية انتقال العالم وخفض الأسعار.

تجربة التكامل الاقتصادي العربي

كان إنشاء الجامعة العربية حصيلة لتفاعل عدد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، ودارت مشاورات عربية أسفرت عن بروتوكول الاسكندرية الصادر في ٧/ ١٠/ ١٩٤٥ حيث أعلن قيام الجامعة العربية.

وقد أصدر ميثاق الجامعة الذي يمثل النظام الأساسي للجامعة كمنظمة إقليمية عربية، ولم يحظ الجانب الاقتصادي بدرجة الاهتمام نفسها التي نالتها القضايا السياسية، وقد انعكس ذلك في تواضع الأهداف الاقتصادية وعموميتها في الوثيقتين الدستوريتين المنشئتين للجامعة العربية. فقد وردت الإشارة إلى التعاون الاقتصادي والثقافي في القرار الثاني لبروتوكول الإسكندرية، أما في الميثاق فقد عالجت المادتان الثانية والرابعة الجوانب الاقتصادية. وباستقراء النصوص المشار إليها، يتضح أن الأهداف الاقتصادية في الميثاق لا تتجاوز فكرة تعزيز التعاون الاقتصادي بحسب نظم كل قطر وأهدافه من دون الإشارة إلى أسلوب هذا التعاون أو أنماطه أو مراحله.

ثم عقدت اتفاقية الدفاع المشترك بين بلدان الجامعة العربية عام ١٩٥٠، ونصت المادة الثامنة من هذه الاتفاقية على إنشاء المجلس الاقتصادي العربي. وقد تخلت البلدان العربية لأول مرة عن مبدأ الإجماع لتقر الالتزام الجماعي بأكثرية الثلثين في الميدان العسكري، كما أقرت إنشاء مجلس الدفاع المشترك واللجان الملحقة به.

ولكن يلاحظ أن هذه الاتفاقية لم تشر إلى أهداف التكامل الاقتصادي العربي، وإن كان التطور الواقعي قد تخطى الأهداف المكتوبة في الميثاق والمعاهدة وقام بإرساء تعاون مشترك في شتى المراحل، ثم شهدت الجامعة العربية منذ مطلع الخمسينيات إنشاء منظمات وهيئات واتحادات انطلاقاً من مبدأ الوظيفة والتخصص. ونقلاً عن تجربة الأمم المتحدة، فقد شجعت الجامعة نفسها على قيام بعض هذه المنظمات وساهمت في إنشائها، إلا أن الذي حصل هو غياب الصفة القانونية للعلاقة بين المنظمة الأم والمنظمات المتخصصة، فاعتصمت هذه المنظمات الفرعية بمواثيقها الخاصة، مما أدى إلى الازدواج في العمل العربي المشترك، ما حدا مجلس الجامعة العربية على أن يصدر قراره رقم ٣٢٧٥ في ٢١/ ١٠/ ١٩٧٥ بتشكيل لجنة لبحث أوضاع المنظمة العربية بهدف إزالة الازدواج والتضارب الحاصل بين أعمال المنظمات العربية المتخصصة، وانتهت اللجنة المشار اليها إلى اقتراح أن:

- ينشأ في جامعة الدول العربية مجلس يسمى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يضم وزراء الدول المتخصصين ووزراء الخارجية أو من ينوب عن هؤلاء، تكون مهمته تحقيق أهداف الجامعة الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها مما نص عليه ميثاق الجامعة العربية.

- يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي مهمة الموافقة على إنشاء أية منظمة عربية متخصصة، كما يشرف على حسن قيام المنظمات الحالية بمهامها المبينة في مواثيقها، وذلك وفقاً للأحكام التي يقررها لذلك.

وقد أصدر مجلس الجامعة العربية القرار رقم ٣٥٥٢ في ٢٧/ ٣/ ١٩٧١ بالإجماع متضمناً الموافقة على تقرير اللجنة المشار إليها، وخرج المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى حيز الوجود، كما تم تصديق الدول الأعضاء على تعديل المادة الثانية من اتفاقية الدفاع المشترك بما يتضمن التوجيهات المشار إليها.

وكما يلاحظ، فإن التعديل الجديد لمعاهدة الدفاع المشترك لم يتجاوز في نصه القانوني ترديد الأهداف التقليدية التي تضمنها الميثاق ومعاهدة الدفاع المشترك، على الرغم من العديد من الاتفاقيات الجماعية التي عقدت خلال أكثر من أربعين عاماً مضت تقريباً، ومن أهم هذه الاتفاقيات التي عقدت في نظام الجامعة العربية «الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية» و«اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري». ولعل عرضاً سريعاً للوثائق الاقتصادية التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، ولا سيما وثيقتي

«استراتيجية العمل العربي المشترك» و«ميثاق العمل الاقتصادي»، يوضح أن الواقع العملي قد تجاوز ما ورد في ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك.

ويلاحظ أن مشروع ميثاق الجامعة العربية الجديد، الذي لم يكتسب الصيغة القانونية لإقراره بعد، قد تضمن الكثير من الجوانب الاقتصادية التي تتفق مع الواقع العملي لتطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك وصولاً إلى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، وتؤكد أهمها:

- اعتماد مبدأ التخطيط القومي المتفاوت.
- ضمان التنسيق الفعلي بين مؤسسات العمل العربي المشترك.

- تجاوز قاعدة الإجماع مع السعي لوضع قواعد موحدة لجميع هيئات الجامعة والتفرقة بين القرارات الموضوعية والمسائل الإجرائية حيث يشترط توافر أغلبية الثلثين بالنسبة للقضايا الموضوعية والأغلبية بالنسبة للمسائل الإجرائية والتوصيات.

ومن ناحية أخرى، فقد جاءت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤ لتشكل مرحلة متقدمة في العمل العربي المشترك، إذ نصت هذه الاتفاقية على: حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية، حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات الحديثة، حرية التملك والإرث.. إلى آخره. وتم وضع خطط لتطبيق عدة برامج لوضع الأهداف المشار إليها موضع التنفيذ، وقد انضمت إلى قرار السوق العربية المشتركة كل من: الجمهورية العراقية، الجمهورية العربية السورية، المملكة الأردنية الهاشمية، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية، جمهورية اليمن الديمقراطية سابقاً، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية مصر العربية.

وقد اتخذ المجلس منذ قيامه مداخل عدة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وأوجز هنا ذكر هذه المداخل بتناول عناوينها: مدخل المشروعات المشتركة، ومدخل التخطيط الإنمائي، ومدخل التكامل المالي والنقدي، ومدخل التكامل البشري.

وعلى رغم أن مواثيق واتفاقيات العمل الاقتصادي العربي وأدبياته ومؤسساته قد صدرت عن جامعة الدول العربية، إلاّ أنها لم تترجم إلى واقع ملموس يحقق الأهداف التي من أجلها صدرت، نستثني من ذلك بلدان السوق العربية المشتركة التي حققت من خلال تطبيقها لاتفاقية السوق العربية المشتركة تقدماً ملحوظاً يتضح مما يلي:

١ ـ التجارة الخارجية

بلغت قيمة الصادرات العربية الإجمالية ١٣٠,٣ مليار دولار في العام ١٩٩٤، بينما بلغت الواردات العربية الإجمالية ١١٧,٧ مليار دولار في العام ١٩٩٤. ويلاحظ أن ٤٣ بالمئة من إجمالي هذه الصادرات تتجه إلى آسيا، بينما ٤١ بالمئة منها فقط تتجه إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مجتمعة، ويرجع ذلك إلى النمو الملحوظ الذي تشهده الدول الآسيوية. وتتشكل معظم صادرات البلدان العربية من النفط حيث يشكل ما يقارب ثلاثة أرباع هذه الصادرات، بالإضافة إلى بعض المنتجات الزراعية والكيماويات والمنسوجات والملابس الجاهزة، في حين تتشكل واردات البلدان العربية في معظمها من الآلات ومعدات النقل والمنسوجات وبعض السلع الغذائية والمشروبات والوقود. وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي واليابان وأمريكا الشمالية هي المصدر الرئيسي لواردات البلدان العربية.

٢ ـ التجارة البينية

أما بالنسبة للتجارة العربية البينية فقد بلغت الصادرات العربية البينية للعام ١٩٩٤ قيمة ١٣,٧ مليار دولار، وبلغ إجمالي قيمة الواردات ١٠,٦ مليار دولار، ولا تزال التجارة البينية العربية تمثل نسبة متواضعة تتراوح بين ٨ إلى ٩ بالمئة في المتوسط من إجمالي التجارة الخارجية للأقطار العربية.

ويتشكل الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية في معظمه من الوقود والمواد الغذائية والمنتجات الكيماوية وبعض السلع المصنعة، ويعتبر أقل اختلالاً من الهيكل السلعي للتجارة العربية الخارجية حيث تزداد أهمية السلع المصنعة منه، إذ يصل نصيبها في الصادرات العربية البينية إلى ٢٩ بالمئة تقريباً، بينما لا تتجاوز أهمية هذه السلع المصنعة ٧ بالمئة من الصادرات العربية الإجمالية.

٣ ـ التجارة البينية لبلدان السوق العربية المشتركة

أما بالنسبة للبلدان الأعضاء التي انضمت إلى السوق العربية المشتركة، فيلاحظ أن صادراتها البينية قد حققت نمواً بلغت نسبته ١٣,٥٩ بالمئة في السنوات العشر الأولى من اكتمال مراحل تطبيقها، حيث ارتفعت من ٩٧,٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ إلى ١٣٢٥,٦ مليون دولار عام ١٩٧٥، رغم محدودية هياكلها الإنتاجية في ذلك الوقت، ثم انخفض هذا الرقم تدريجياً حتى وصل إلى ٦٨١,٦ مليون دولار عام ١٩٨٩، وكان من أهم أسباب ذلك تجميد عضوية جمهورية مصر العربية في

السوق، وبالتالي خروج أكبر سوق من حيث الحجم بين الدول الأطراف من نطاق التجارة المحررة، بالإضافة إلى تعثر تنفيذ أحكام السوق أو ضعف الالتزام بها.

ثم عادت معدلات التجارة البينية لبلدان السوق إلى النمو من جديد خلال حقبة التسعينيات لتصل إلى ٧٧٢,٥ مليون دولار عام ١٩٩١، و١٠٨٤,٦ مليون دولار عام ١٩٩٤، ثم إلى ١١٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٥، ويلاحظ أن الرقم الأخير يمثل نسبة مهمة في التجارة البينية العربية تصل إلى حوالى ٤٥ بالمئة.

ويرجع التطور الطردي للتجارة البينية العربية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات إلى تنوع ونمو الهياكل الإنتاجية لبلدان السوق، بالإضافة إلى تنامي وتنظيم العلاقات الاقتصادية الثنائية في ما بينها بوجه عام، وتطور قنوات الاتصال التجارية المختلفة، وانفتاح أنظمتها الاقتصادية بفعل سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي وعودة جمهورية مصر العربية إلى السوق.

ولا بد من أن تحظى التجارة البينية للبلدان العربية بالمعاملة التفضيلية مما يسهل انسيابها وانتقالها ونموها. وعلى الرغم من تطلعات القيادات السياسية والجماهير العربية المؤمنة بضرورة التعاون العربي، وما تحاول أن تحققه من خلال قرارات القمة العربية حول التحرك نحو السوق العربية المشتركة وإنشاء المناطق الحرة بين الأقطار العربية، إلا أن هناك عدداً من المعوقات على المستوى العربي التي تحول دون تحقيق هذه التطلعات والآمال.

أما أهم التحديات التي يواجهها التكامل العربي، بحسب ما يرى د. عبد العزيز حجازي، فتتركز في: ضرورة توافر الإرادة السياسية للمواجهة، والاهتمام بالإنسان العربي باعتباره ركيزة التعاون بين الأقطار العربية، وتعظيم قدرات الأمة العربية الاقتصادية والثقافية.

ولا شك في أن هناك تحدياً للأمن الغذائي العربي مما يوجب على الأقطار العربية أن تعطي هذا الأمر اهتماماً كبيراً، فمخاطره أصبحت معروفة. والمفكرون الاستراتيجيون يتوقعون أن تكون أزمة الأمن الغذائي سبباً في نشوب صراعات في المستقبل قد تأخذ أبعاداً تفوق التصور. فإسرائيل تتطلع إلى المياه اللبنانية والأردنية، والعراق وسوريا يعانيان من مشاريع المياه التركية التي تترك لهما جزءاً يسيراً من مياه الفرات، وربما تنفذ تركيا في المستقبل مشاريع مياه جديدة على منابع أخرى مثل الخابور ودجلة. ويبدو أن ما تحجزه تركيا من مياه الفرات منذ سنوات قد حاولت، وما زالت تحاول، بيعه لمن يرغب في شرائه من البلدان العربية بواسطة

أنابيب أطلقت عليها خدعة أنابيب السلام، وهو مشروع جرى الترويج له بتأييد واعد من دول أخرى. والأهم من ذلك أن تعاظم وزيادة احتياجات البلاد العربية للمياه تلقي بأعبائها الثقيلة على الحكومات والشعوب العربية معاً، فموارد المياه محدودة، والقوى الأجنبية تحاول أخذ ما تزعم أنه حصتها، والخبراء الاستراتيجيون العرب يحذرون من أزمة مياه مع بداية هذا القرن، إذا لم تعالج الأمور من الآن من خلال تقنيي الموارد المائية والتوصل إلى حلول عادلة تكفل للمنطقة حاجتها وحقوقها من المياه المشتركة مع دول الجوار.

إننا نعيش الآن عصر ثورة الاتصالات، وقد باتت التقانة المتقدمة تتحكم بمصائر الشعوب وأمنها وإرادتها وثرواتها، وما زلنا مجرد مستهلكين للتقانة المسموح لنا بالحصول عليها، أي أننا لم نصبح شركاء بعد في هذا التقدم المذهل والمتنامي بسرعة كبيرة، ولم تستغل العقول العربية المهاجرة والمتمرسة في هذا المجال، والتي يفترض دعوتها للعودة إلى عشها، خاصة ونحن الآن بحاجة إلى تلك الطاقات لتقف في وطننا العربي في مواجهة التكتلات العالمية والمشاريع الاقتصادية العملاقة.

إن قيام تكتل كبير راسخ، مثل السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من التكتلات الإقلمية، يشكل تحدياً كبيراً للوطن العربي كله، فكيف يمكن لأقطار متفرقة ومتخلفة أن تقف أمام قوة عملاقة بشكل متكافىء!؟ إن قيام التكتلات الإقليمية يزيد من احتمالات التحدي ويلح علينا كأمة عربية حكومات وشعوباً للإسراع في إيجاد الوسائل الكفيلة لمواجهة هذا التحدي، باعتبار أننا أمة ذات حضارة وتاريخ، خصها الله دون غيرها من الأمم بنزول القرآن الكريم عليها، وحباها بمقومات التكافل الاقتصادي، من موقع مشترك وأرض خصبة وقوى عاملة مدربة وعقول وخبراء تقنيين يمكن أن يسهموا بشكل إيجابي إذا ما أتيحت لهم الفرصة في المجالات المختلفة ومنها المجال الاقتصادي.

إن ما يجري على الساحة العالمية وضع الأقطار العربية أمام اختبار لا مناص منه، وهو تطوير نظام عربي جماعي جديد أكثر استجابة لمجريات الأحداث الدولية، ودعم الجامعة العربية لكي تتحرك في إطار الاتفاقيات والآليات التي تقع ضمن مسؤولياتها ووفق إمكاناتها.

ونعود إلى ضرورة إقامة سوق عربية مشتركة، وإلى الإمكانات المتاحة لنجاحها بما يخدم الواقع العربي الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وسط ذلك الزخم والتكتل السياسي والاقتصادي للدول الكبرى، فنشير بداية إلى عناصر التطوير وأهمية إنشاء السوق المشتركة والتنمية الاقتصادية المرجوة.

أ ـ عناصر التطور الاقتصادي

أما مـن الناحيـة الاقتصاديـة، فيظهـر أن المرحلة الراهنة من تطور الاقتصـاد الدولي لا تجد فيها أغلب دول العالم، بما فيها دول العالم الثالث ومن ضمنها الأقطار العربيـة، خيارات كثيرة أمامهـا، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوطن العربي هزيلة، والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أيضاً هزيلة جداً، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن أغلب البورصات المالية العربية ما زالت إلى حد ما في مرحلة الطفولـة، فالوطـن العربي هو مصـدر للاستثمـارات والتوظيفـات للخـارج وليـس مستورداً لها.

ب ـ أهمية إنشاء سوق عربية مشتركة

تستند أهمية إنشاء سوق عربية مشتركة إلى ثلاثة اعتبارات:

الأول، الهويـة العربيـة والانتماء العربي، فنحن أمـة عربيـة واحدة. **الثاني**، ضرورة دعم الأمن العربي بغض النظر عن فائدة بعض الأقطار أكثر من غيرها من هـذه السـوق. **الثـالـث**، المصلحة الاقتصادية المشتركة لأن تعزيز الأمن الاقتصادي العربي هو تعزيز للأمن العربي.

ومن المنافع الاقتصاديـة للسوق تدعيـم الاستقلاليـة العربيـة، وذلك بإقامـة صناعات ثقيلة وصناعات حربية، والتخفيف من حدة التبعية للخارج، وتحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي، ودعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن والمؤلف من التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتحسين مركزنا التفاوضي تجاه اتفاقية الغات.

كـل ذلـك يتحقـق في حـال توافرت الإرادة السياسيـة لدى الأقطـار العربيـة الأخرى، التي لم تنضم حتى الآن إلى السوق العربية المشتركة، والتي تضمن حرية انتقال قوة العمل البشرية بسهولة بين تلك الأقطار، إضافة إلى المزايا الأخرى في الاتفاقية التي تشكل عامل جذب لبقية الأقطار.

ومن الواجب دعم السوق العربية بإقامة مشاريع مشتركة بهدف خلق درجة أعلى من التكامل في الاقتصاد العربي، كإقامة مشاريع تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في تأمين الغذاء والدواء والصناعات الأساسية، وأرى أنه من الضروري أن تتضمن السوق العربية المشتركة الإجراءات الفعالة لحماية المنتجات الوطنية أمام الصناعات الأجنبية.

وإذا تكلمنـا على التبعيـة فهـي ناجمـة عـن بنية الاقتصاد العربي ونظامـه، وقد

تمثلت هذه التبعية في شكل مديونية رسمية للخارج وخاصة للغرب ومؤسساته المالية، وقد بلغت هذه المديونية عام ١٩٩٥ حوالى ٢٢٠ بليون دولار، متضمنة مديونية العراق، بينما تقدر رؤوس الأموال العربية الخاصة والموظفة والمستثمرة في الخارج بحدود ٧٥٠ مليار دولار. كما تمثلت هذه التبعية أيضاً في شكل تبعية غذائية كانت ٣٠ بالمئة عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، بينما بلغت عام ١٩٨٨ ـ ١٩٩٠ نحو ٥٢ بالمئة، هذا فضلاً عن تبعية أمنية ناجمة عن التمزق والتشرذم العربي، وهذه التبعية متمثلة في استيراد الأمن من الخارج ومن أمريكا بالذات لقاء ثمن مادي كبير.

لهذا كله فإن من الضرورة والوجوب معالجة الوضع الاقتصادي العربي المتردي، والتحرر من التبعية الاقتصادية للقوى الكبرى. وكم أتمنى لو أعطينا التنمية في القطاع العام حقها، شريطة إخضاعها للمراقبة والمحاسبة، لأن القطاع العام قادر على تجهيز جزء كبير من الفائض الاقتصادي في المجتمع ووضعه تحت تصرف الدولة لاستعماله بحسب الأولوية، وكذلك تأمين درجة أعلى من التشغيل لوسائل الإنتاج ومنها قوة العمل البشري، وتشييد البنية التحتية للاقتصاد، والقيام باستثمارات لبناء قاعدة صناعية وخاصة في مجالات الصناعات الثقيلة لبناء القوة العربية، وتنفيذ الاستثمارات ذات الربح الخاص المنخفض، أو التي من دون ربح خاص وتكون ذات عائد اجتماعي جيد، كالاستثمارات في مجال تحسين البنية وتجميل المدن. وأخيراً، إشباع بعض الحاجات الأساسية للناس كتأمين المنازل الرخيصة الأجر أو الثمن، والعناية الصحية المجانية أو شبه المجانية، والتعليم المجاني أو شبه المجاني، وكذلك تأمين المواصلات العامة الرخيصة.

وإلى جانب ذلك، التقليل قدر الإمكان من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتضمن زيادة في الطاقات الإنتاجية، والسماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تضمن نقل التقنية العالية إلى الوطن العربي. وكذلك تعريض الصناعة المحلية لقدر بسيط من المنافسة الأجنبية، مع الحيلولة دون نزوح رؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج. وأخيراً، لا بد من القيام بحملة عربية واسعة لمحاربة ومقاومة الفساد والرشوة، والعمل لإصلاح الإدارة والأداء الحكوميين، وكذلك تحصين الأقطار العربية من محاولات الاختراق الأجنبية لتفادي الانهيارات الاقتصادية التي شهدتها بعض الدول في جنوب شرق آسيا.

المناقشات

١ ـ كمال حمدان

قد اتفق مع المتحدث حول أن التعامل مع العولمة بات إلى حد كبير ينطلق من واقع موضوعي، والهدف هو البحث عن كيفية العمل كي نحسن شروط التفاعل أو التكيف أو الحد من الآثار السلبية وتعظيم ما سماه بالمنافع المتأتية من هذه الظاهرة. وفي هذا السياق، لي ملاحظتان:

الملاحظة الأولى، هي أن العولمة كظاهرة لم تستقر بعد، فقد بان وجهها الأكثر فجاجة في عام ١٩٩٧، عندما اصطدمت بتجربة بلدان شرق آسيا. وإذا رجعنا إلى النصف الثاني من التسعينيات نجد أن بعض ردود الفعل تؤشر في اتجاهات مختلفة، من ذلك: نمو التيارات الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا بعد تعاظم ظاهرة العولمة إثر انتهاء التجربة الاشتراكية، ثم مجيء أحداث ١٩٩٧ في آسيا ثم في سياتل ٢٠٠٠، ثم قبل قليل في صندوق النقد الدولي. وتقديري أن التاريخ هذه المرة سيعود ليقف على قدميه، فالاحتجاج يتضح بأبرز صوره في دول المركز الرأسمالي وليس في دول الأطراف.

الملاحظة الثانية، إنني قد لا أتفق مع د. جاسم بشأن الصورة الوردية التي قدمها لهذا التزامن (Correlation) بين العولمة وتحسن معدلات النمو، وذلك لسببين: أولاً، إذا أخذنا تجربة البلدان النامية، نجد أن التحسن في معدلات النمو لم يكن ظاهرة عامة، وما تؤكده النماذج الاقتصادية القياسية التي طبقت في عشرات البلدان النامية في السنوات الأخيرة هو أن التصحيح الهيكلي أعطى آثاراً إيجابية أكثر في القدرة على ضبط عجز ميزان المدفوعات خصوصاً الحساب الجاري والتضخم، ولكن لم تبرز علمياً ورياضياً علاقة تؤكد أن هذا التصحيح

الهيكلي، وهذه الخصخصة، وهذه «اللبرلة»، أو هذا التحرير للمبادلات، قد انطوى على ايجابيات بالنسبة لمعدلات النمو في البلدان النامية.

وحتى لو كان ذلك صحيحاً في المؤشرات الإحصائية لمجموعة البلدان النامية، فعندما ندخل في الموضوع ونرى تشتت هذا المؤشر العام حول الواقع الملموس لغالبية البلدان النامية، فإن هذا يثير لدينا تحفظات أكبر على هذا التصميم للصورة الوردية لانعكاسات العولمة على البلدان النامية. كما لا أتفق مع د. جاسم المناعي حول ما ذكره عن منطق الدورة الاقتصادية في ظل ما تحدث عنه حول إيجابيات العولمة.

٢ ـ محمود عبد الفضيل

إن التناقضات بين «المالي» و«العيني» هي أخطر تناقضات العولمة، ولا يمكن أن يستقيم نظام عالمي مفقود فيه النسبة والتناسب بين الإنتاج والتجارة المرتبطة بالسلع والدورة المالية القائمة على التكاثر المالي والمضاربة، التي أسماها كينز «اقتصاد الكازينو» في النظرية العامة. أعتقد أن هذه قضايا جديرة بالتأمل، حتى لا يفقد الناس ثروات بين يوم وليلة ويخلقوا ثروات بين يوم وليلة.

وما يحدث من طفرات في البورصة ـ صعوداً وهبوطاً ـ لا شك يقلق عدداً كبيراً جداً من الناس، ولا بد من ضبط ذلك، بحسب لغة جورج سوروس، الذي يقول ـ وهو المضارب الأول في العالم ـ إن النظام سيحطم نفسه بنفسه إذا استمر بهذا الشكل. إذن لا بد من آليات جديدة، وأعتقد أن القول بأن الآليات الحالية للنظام المالي العالمي تؤدي إلى توازن مستقر في دورة الاقتصاد هو ضرب من الوهم. الأزمة في آسيا أعطتنا بلا شك درساً مهماً جداً، وكل الكتابات تجمع على أن التحرير المالي المبكر والقسري للدول النامية التي لم يشتد عودها الاقتصادي سيؤدي إلى أزمة، ولكن لماذا لم تحدث أزمة في هونغ كونغ رغم المضاربة؟ والإجابة هي أن النظام المالي في هونغ كونغ لديه خبرة تمتد لأكثر من ١٠٠ سنة من العراقة في هذا النوع من الاقتصاد. ولماذا حدثت الأزمة في بلاد أخرى ولم تحدث في تايوان مثلاً؟ لأن تايوان لم تفتح بورصتها للاستثمارات الحافظة رغم أنها بلد منفتح.

إن توقيت ودرجات الانفتاح والتكيف هي قرار سياسي وطني، وإذا فرض مبكراً، كما فرض على آسيا في بداية التسعينيات، تكون النتيجة هي ما رأيناه، وهذه نتيجة مستقرة. فقد ارتفعت أسعار النفط، لكن حين انخفضت لم يدافع أحد

عن حد أدنى من سعر النفط حتى تحافظ هذه البلاد على إمكانات النمو والاستمرار؟ لماذا لم يدافع أحد عن الحد الأدنى؟ هل أسعار النفط تحددها السوق أم أنها أسعار سياسية؟ هذا جانب مقلق للمشهد العالمي، وبالذات للبلاد النفطية وبلاد الخليج، فالتجربة الآسيوية ـ طبقاً لكل الكتابات ـ تؤكد أن السوق لم يلعب الدور الأساسي في النمو الآسيوي، وفي كتابه الشهير المسمى **الحكومة والسوق** *(Government and Market)* يقول روبرت ويد، وهو الخبير في البنك الدولي، إن السوق حكم بسياسات الدولة، وثمة فرق بين أن يحكم السوق الدولة وأن تحكم الدولة السوق. وهذه دراسة علمية. ثانياً، في كوريا تدخلت الدولة كثيراً في مسيرة السياسة الاقتصادية، ولم تفرط في عمليات الحماية إلا في ظل برنامج صندوق النقد الدولي الذي فرض على كوريا بعد الأزمة.

هناك التأديب، ودائماً هناك من يلوح بأنه اذا خرجت أي دولة عن قواعد النظام الاقتصادي العالمي الجديد سوف يتم تأديبها اقتصادياً، وسوف تُمنع عنها الأموال في أسواق المال العالمية. نعم، هذا يتردد، ويذكر توماس فريدمان هذا في كتابه. ولكن ماذا عن تجربة ماليزيا؟ ماليزيا تمردت بوضوح على قواعد العولمة بقرارات أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، فهُددت وأُدبت بكل الطرق، ولم تلجأ لصندوق النقد الدولي، وحرمت من أسواق المال العالمية تأديباً لها. فماذا كانت النتيجة؟ النتيجة هي نجاح ماليزيا وحدها في مقاومة ضغوط العولمة، رغم أنها لا تعمل ضمن تجمع اقتصادي مثلما الحال في الوطن العربي، ويعلم الجميع أنها نجحت أكثر من البلاد التي طبقت برنامج الصندوق، والآن تعود الاستثمارات بقوة إلى ماليزيا، وفقاً للتقارير الصحفية في **الهيرالد تريبيون** وغيرها.

إذن هناك إمكانية للمقاومة، وأؤكد أن هناك دوراً يابانياً خفياً في دعم ماليزيا، ولكن هناك أشكالاً مهمة من التضامن وآليات متعددة في مقاومة العولمة الكاسحة التي تهدد ولا تنمي، وهذه حقيقة مهمة للعرب، وأعتقد أن سياسة التأديب قد فشلت مع ماليزيا. إذن، الأسواق تعاقب، ولكن الدول تستطيع المواجهة.

أخيراً، حول تعميق الإصلاحات الاقتصادية، أعتقد أنه مهما عمقت الإصلاحات الاقتصادية فإنها لن تسمح بالنمو، هناك فرق بين أن توفر بيئة اقتصادية مناسبة أو جاذبة للاستثمارات وأن يحدث نمو، وقد سألت كبير الاقتصاديين السابق جورج ستيغليتس حول: هل هناك برنامج لدى البنك والصندوق للانتقال من الإصلاح إلى النمو؟ قال لا، نحن ما زلنا نعمل في

الظلام. هو يملك وصفة للتثبيت الاقتصادي، ولا يستطيع أن يضمن نمو أي بلد بعد نجاح الخصخصة والإصلاح الاقتصادي. أما عن الخصخصة، وللأسف إن معظم القطاع المصرفي في يد الدولة، فإن البنوك التي أفلست في المنطقة العربية، سواء بنك الاعتماد والتجارة أو البنك الذي قامت امريكا بغسل أمواله، هي بنوك خاصة. فلا ضمانة إذا كان البنك خاصاً ويسير بأسس علمية سليمة.

خلاصة القول، هي أنه لا بد أن نعرف حدود التناقضات المقبلة، وأن تكون لنا رؤية عربية تختلف عن الرؤية الوردية، وأضيف مفارقة غريبة، أنه في الوقت الذي يتم فيه تمجيد المشهد الاقتصادي العولمي الراهن، فإن جورج ستيغليتس قال قبل أن يستقيل: إن هذه البلاد ليست مهيأة للخصخصة، وإن السوق ليس «زراً» يعمل بمجرد الضغط عليه، السوق كمؤسسة مختلفة عن عمل قرار اداري. وما قاله ستيغليتس يجب أن يكون وصية يقرأها الجميع لأنه صادر من المركز، وعلى المقيمين خارجه أن يراعوا فروق التوقيت.

٣ ـ وليد خدوري

عندي سؤال لـ د. المناعي: هل يمكن تلخيص مدى استفادة الأقطار العربية أو تضررها من النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟ وما هي التحديات المستقبلية التي يجب أن تأخذها هذه الأقطار بعين الاعتبار مع المعرفة بأوضاعنا الحالية في هذا المجال؟

٤ ـ محمد سيد أحمد

كيف نستطيع أن نتكلم على نجاح الاقتصاد العالمي أو المعولم ونحن نرى أن أهم آلية في هذا النظام، وهي آلية السوق أو آلية التجارة، ينعقد مؤتمر دولي بشأنها ويعجز عن أن يجتمع (سياتل)، أو على سبيل المثال: لقد تكلمنا على الفساد والبطالة ولم نتكلم على الفقر، وهو قد أصبح قضية مركزية في عالمنا، فلماذا وكيف؟ وخطر الانفلات في ظل المضاربات مع هذا كله، وتدفق الأموال الإلكتروني وما هي مخاطره. لقد رأينا ما حدث من مظاهرات ضد العولمة وهو ما تم تلافيه هذه المرة، لكن ما الضمانات أن يتم تلافي المخاطر نفسها في مرات مقبلة.

ولا بد من تفسير لظاهرة ارتفاع أسعار البترول، لأنها مسألة في حاجة لتفسير مدى متانتها وصمودها واستمراريتها. ثم هناك قضية ديون العالم الثالث،

هناك حديث متواصل عن إلغاء هذه الديون، ولكنني ما زلت أعتقد أنه ما زال جارياً حقيقة أنه مع كل دولار ينتقل من الشمال إلى الجنوب هناك دولاران ينتقلان من الجنوب إلى الشمال، فما هو تفسير ذلك في ظل العولمة الاقتصادية؟ وهل من الممكن استمرارية الديون حتى بالكوزماتيكس مع العمليات التجميلية التي تمت في الأيام الأخيرة.

٥ ـ علي فخرو

لديّ ملاحظة أود أن أضيفها، فأنا شخصياً راقبت مواجهة فرنسا لقضية العولمة ووجدت أن فرنسا في البداية كانت في موقف المدافع دائماً ضد موجة كبيرة آتية إليها، بالذات من الولايات المتحدة الأمريكية، ولكني وجدت أنها في النهاية، بدلاً من أن تستمر في موقف الدفاع يخيل لي أنها اتخذت قراراً بالانتقال من موقف الدفاع إلى موقف الهجوم، ولاحظنا في السنتين الأخيرتين كيف أن الوسائل التي تستعملها العولمة في العالم قد انتقلت إلى فرنسا واستعملتها أيضاً.

وعن قضية الاندماج بين الشركات، فقد كانت هناك شركات فرنسية كبيرة جداً، ومع ذلك إذا بالكثير منها إما تندمج بعضها مع بعض، فتصبح الأولى أو الثانية أو الثالثة في العالم، أو تندمج مع غيرها في بلدان ثانية. كذلك كان موضوع اللغة الفرنسية، في البداية، كانت هناك مقاومة شديدة من أجل حماية اللغة الفرنسية، ومع ذلك يخيل لي أنه قد اتخذ قرار بأنه بدلاً من الدفاع ضد اللغة الإنكليزية ينبغي الهجوم باللغة الفرنسية والانتشار بها خارج فرنسا وفي كل مكان.

وأود أن أتساءل مع الإخوان الذين يودون مناقشة الموضوع، هل باستطاعة المجتمع العربي أن ينتقل من موقف الدفاع إلى موقف الهجوم بالنسبة لهذا الموضوع، ونحن دائماً نتساءل! كيف ندافع عن أنفسنا؟ هذا سؤال يجب أن نطرحه، وسأعطي مثالاً واحداً في قضية «الهجوم». لماذا توجد اندماجات رهيبة وكبيرة في كل المجتمعات وبين شركات ضخمة جداً، ولا يوجد أي نوع من الاندماج بين الشركات العربية كخطوة انتقالية نحو «هجوم»، بدلاً من الاستمرار في الدفاع عن كيانات اقتصادية هزيلة وضعيفة وغير قادرة على الوقوف.

٦ ـ سيف علي الجروان

يعيش العالم اليوم تحولات عميقة نتيجة للتغيرات الهائلة التي حدثت مؤخراً على الساحتين الاقليمية والدولية، وذلك لأن المتغيرات السياسية

والاقتصادية الجديدة قد غيرت أسس العلاقات العامة العالمية، كما أخذت التوترات والمجابهات الدولية السابقة في الانحسار لتفسح المجال أمام روح جديدة من المناقشات البناءة والتعاون. ولعل إنشاء منظمة التجارة العالمية وظهور موجة الليبرالية الاقتصادية الداعية إلى الخصخصة والتحرر يبينان بوضوح أن هناك رؤية جديدة ينبغي عدم إغفالها.

٧ ـ خير الدين حسيب

لدي ملاحظتان:

الملاحظة الأولى، عن الصورة الزاهية التي قدمها لنا د. جاسم عن الوضع الاقتصادي العالمي، فقبل أكثر من سنة نشرت الانكتاد، وهي إحدى مؤسسات الأمم المتحدة، تقريراً عن التجارة والتنمية في العالم، وهي تعمل عدداً ملخصاً اسمه «*Over Review*». وفي حدود ما تسعفني الذاكرة، قارنت بين فترتين، الفترة من ١٩٨٥ إلى أواخر التسعينيات، وهي الفترة التي حدث فيها تحرير للمبادلات المالية ودرجة كبيرة من العولمة، والفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٥، ووصلت إلى الاستنتاج التالي: أن معدل النمو في العالم كله، ما بين ١٩٨٥ إلى أواخر التسعينيات، كان أقل من معدل النمو بين سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥، وفي الدول النامية والدول المتقدمة كان معدل النمو أقل من الفترة السابقة، وهذه استنتاجات الأنكتاد.

ثم تشير الانكتاد إلى موضوع التوزيع، فتقول إنه في سنة ١٩٦٠، كان معدل دخل الفرد الواحد في أغنى ٥ دول في العالم يعادل ٢٠ مرة معدل دخل الفرد الواحد في أفقر ٥ دول. وفي أواخر التسعينيات كان معدل أغنى ٥ دول في العالم يعادل ٣٩ مرة معدل أفقر الدول. ثم تكلمت على أمريكا، فقالت إنه في الدول الرأسمالية عموماً، خلال الفترة الثانية لتحرير المبادلات التجارية، ساء توزيع الدخل والثروة، وزادت نسبة حصة الأرباح أو رأس المال من الناتج القومي من القيمة المضافة على حصة العمل والأجور، وفي أمريكا بالذات حصل هذا أيضاً، إذ زادت حصة التباين ما بين الأرباح والأجور.

الملاحظة الثانية، أن د. جاسم أشار إلى تضاؤل أهمية حجم السوق بسبب العولمة، واستنتج من هذا أنه على المستوى العربي، فإن بلداً مثل الأردن أو تونس... الخ، هو ذا سوق صغير ولكنه يمكن أن يصدر للعالم. وهنا يثور التساؤل: إذا كان هذا صحيحاً، لماذا يتجه العالم إلى تكتلات اقتصادية كبرى،

ولماذا عملت الولايات المتحدة والمكسيك وكندا سوقاً حرة، ولماذا عملت دول أوروبا ـ التي هي دول متقدمة وكل واحدة منها يبلغ عدد سكانها ٥٠ مليوناً أو أكثر ـ تكتلات اقتصادية وانتهوا إلى اتحاد أوروبي، ولماذا عملت ذلك أيضاً دول جنوب شرق آسيا. . . الخ. كيف نتوقع أن أقطاراً نامية عربية بدأت بمصنع، لم يمض عليه إلاّ ٥ سنوات من العمل والانتاج، تنافس في الأسواق العالمية مصانع مضى عليها ٥٠ سنة و١٠٠ سنة أو أكثر؟ وكيف يمكن من دون التكتل الاقتصادي العربي أن ننافس في هذه السوق؟

٨ ـ علي خليفة الكواري

أثار د. علي فخرو نقطة جديرة بأن نقف عندها. فهو يتساءل: لماذا نصف ونحلل وننتقد من دون أن يكون لذلك تأثيره، أي كيف ننتقل من الكلام الهجومي إلى الفعل الفعال؟ وهذه هي مشكلة المشكلات، وهي الانفصام بين متخذي القرار والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات. وبالتأكيد ان هذا غير واضح تماماً لا في هذه الندوة ولا في غيرها. لكن قد يكون من الأفضل لو أن هناك امكانية لاقتطاع وقت معين لطرح هذه النقطة لأهميتها، فالمرحوم د. محمود رياض كان يرد حين يثار موضوع إعداد استراتيجية أو خطة قائلاً: كفى، الأدراج ملأى، فلنعدل ونصحح، ولكن نريد إرادة تنفيذ. كيف نستطيع أن نأتي بإرادة تنفيذ أو نخضعها لمصالحنا؟

٩ ـ جاسم المناعي (يرد)

أشكر الإخوان الذين أكملوا جوانب مهمة من الموضوع. وسوف أتوقف قليلاً عند بعض النقاط التي أعتقد أنها تحتاج إلى الرد والإيضاح. أولاً، في تعقيب د. علي الكواري، ذكر أن المؤسسات الاقتصادية العربية تابعة للمؤسسات الدولية، وأعتقد بحسب الممارسة الشخصية والمعايشة أن هذا حكم غير دقيق. وقد ذكرت في الورقة التي كتبتها أنها تعبر عن وجهة نظر شخصية وليس بالضرورة عن وجهة نظر المؤسسة التي أنتمي إليها. وذكر د. الكواري أيضاً أن الاصلاحات اقتصرت على جانب التوزيع وليس الانتاج، وأنا ذكرت أن الجانب الذي وصلنا اليه في الاصلاحات الاقتصادية هو جانب الطلب من الاقتصاد ولم نتعمق في جانب العرض، وأعتقد أن جانب العرض هو الذي يمكن أن نصل من خلاله إلى تعميق معدلات النمو وتحسينها وإعادة هيكلة القاعدة الاقتصادية للوطن العربي بشكل أفضل.

ذكر الأخ كمال حمدان ثلاث نقاط:

النقطة الأولى تتعلق بالارتباط بين النمو والعولمة، وما اذا كان هناك بالفعل معدلات نمو أكثر من العولمة أو أنه ليست هناك بالضرورة أي علاقة بينهما. أعتقد أن تجربة كثير من الدول في جنوب شرق آسيا التي اعتمدت على قطاع التصدير هي دليل على ذلك. ففي تجربة دول جنوب شرق آسيا، تم الاعتماد على التصدير كمحرك أساسي في تحقيق النمو، وكانت معدلات التصدير تتنامى بشكل كبير وسريع ربما أكبر من معدلات النمو. وأتذكر أنه في إحدى الزيارات التي قمت بها لكوريا، كنا في ذلك الوقت نبحث في جدوى إقامة مشروع إطارات سيارات في المنطقة العربية، وزرت أهم شركتين في كوريا في هذا المجال، شركة «كيمهو» وشركة «هانكو»، وعندما تفقدنا المصنع التقينا الرئيس، وسألناه: كم تنتجون من إطارات السيارات؟ ذكر ١٢ مليون وحدة إطارات سنوياً. وهذه إحدى الشركات فقط. وتذكرت أن سوق كوريا لا يستوعب هذه الكمية، فسألته: هل هذا الانتاج كله للسوق الكوري؟ قال: السوق الكوري يستوعب مليونين فقط، ونصدر ١٠ ملايين إلى الخارج يعتمد عليها اقتصادنا في النمو وتشغيل العمال. هذا مثال بسيط لمنطقة في العالم اعتمدت على التصدير وعلى الأسواق الخارجية وعلى العولمة لتحقيق معدلات نمو. وهذا حال دول جنوب شرق آسيا منذ الستينيات، وهو حال الصين منذ السبعينيات، وهو حال تشيلي أيضاً منذ الثمانينيات.

النقطة الثانية، بشأن موضوع استمرار الدورات الاقتصادية أو عدمه، فأعتقد أن ما ذكرته هو أن الدورة الاقتصادية الحالية للاقتصاد الأمريكي أطول مما تعودنا عليه، لكن هذا لا يعني أن نظرية الدورات الاقتصادية سوف تنتهي تماماً، فقد نشاهد مجدداً تعزيزاً لنظرية الدورات الاقتصادية.

النقطة الثالثة، في ما يتعلق بدور الدولة، ذكر د. كمال حمدان أن نهاية التاريخ ـ بحسب نظرية فوكوياما ـ تشير إلى انعدام دور الدولة، وأشار إلى أن دور الدولة ما زال باقياً، وأنا لم أتطرق إلى هذا الجانب بهذا التفصيل. وما أريد أن أقوله إن دور الدولة ـ في رأيي ـ لم ينته ولن ينتهي، ولكن هناك تغييراً كبيراً جداً في دور الدولة حالياً في المجال الاقتصادي.

ذكر د. محمود عبد الفضيل بأن المشهد الاقتصادي الإيجابي في أمريكا ليس دائماً بالضرورة، وأنا لم أذكر أن المشهد الاقتصادي الإيجابي حالياً في

أمريكا هو مشهد دائم، لكني حاولت أن أصف الوضع الحالي للاقتصاد الأمريكي وأداء النمو فيه، الذي يتغير بالطبع من فترة إلى أخرى.

ذكر د. محمود أيضاً أن الأزمة الآسيوية كانت بسبب الانفتاح، وأنا أعتقد أن أسباب الأزمة في الواقع أبعد من قضية الانفتاح، وقد كتبت ورقة في هذا الموضوع. ففي الواقع كانت هناك مجموعة من العوامل وراء الأزمة الآسيوية، منها: التهور في الاقتراض من الخارج، وموضوع سعر الصرف الثابت وعلاقته بالقدرة التنافسية لهذه الدول. . وغير ذلك.

استفسر الأخ د. وليد خدوري عن مدى استفادة الأقطار العربية والتحديات التي أمامها. أعتقد أن الأقطار العربية استفادت من خلال برامج الاصلاحات الاقتصادية ومن خلال التعامل مع الخارج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وأعتقد أن وضعنا في العالم العربي يحتم أن نكون منفتحين على الخارج، لأنه من الصعب علينا الانغلاق، فليس لدينا حتى الآن المقومات التي نستطيع من خلالها الاكتفاء أو الاستغناء تماماً عن الخارج، فإسهاماتنا سواء في المجال العلمي أو الاقتصادي أو الثقافي متواضعة حتى الآن، ويمكن العالم أن يسير من دون الاعتماد على هذه الإسهامات، وبالعكس فإننا بحاجة للاستفادة من الإسهامات العالمية بشكل لا نستطيع تجاهله. ولا أريد أن أطيل بشأن التحديات، ومنها: تعميق الاصلاحات والشفافية والافصاح، والاهتمام بتنمية الموارد البشرية، ومعالجة البطالة، والأمية، والمرأة، وكثير من التحديات نحن في حاجة لمواجهتها.

أما د. خير الدين حسيب، فقد ذكر أنني قد ركزت كثيراً على الصورة الزاهية للاقتصاد الأمريكي، وذلك لأن ثقل الاقتصاد الأمريكي وانعكاسه على مناطق كثيرة في العالم أديا إلى موجة إيجابية في النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر، لكن هذا لا يعني أبداً دعاية للاقتصاد الأمريكي، وأرجو ألاّ يفهم ذلك.

بشأن السؤال: لماذا لا يكون هناك تجمعات أو تكتلات اقتصادية عربية؟ أعتقد أنني في نهاية الورقة تطرقت إلى هذا الموضوع، فقد تحدثت عن القصور في الجهود والمحاولات التي بذلناها وما يمكن عمله بهذا الشأن. الآن أمام الدول الصغيرة مجالات كثيرة من خلال العولمة، لكن هذا لا يتنافى ولا يتعارض مع التوجه لخلق تكتلات وتجمعات اقتصادية، والدليل على ذلك أن تشريعات منظمة التجارة العالمية أكدت هذا الجانب وسمحت به أيضاً. فأرجو ألاّ يكون هناك لبس في هذا الموضوع من ناحية إمكانية تعارض هذا التوجه مع العولمة.

الفصل الثالث

المشهد الفكري والثقافي العالمي ٢٠٠٠

السيد يسين(*)

مقدمة

في محاولة لفهم التطورات العالمية البالغة الأهمية التي حدثت، وخصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة، قمت بنشر مجموعة من الدراسات تهدف إلى رسم خريطة معرفية لتحديد ملامح وقسمات ما أطلقت عليه الثورة الكونية. ومن بين أبرز هذه الدراسات ما نشرته بعنوان «الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمي: تحليل ثقافي».

وحين طلبت مني «دار الخليج» أن أعد بحثاً عن المشهد الثقافي العالمي الراهن، للاشتراك به في الندوة الفكرية التي عقدتها احتفالاً بمرور ثلاثين عاماً على إنشائها، كان لا بد لي من أن أعتمد على دراستي عن الثورة الكونية، التي هي عبارة في الواقع عن تزامن ثلاث ثورات فرعية، وهي الثورة السياسية والثورة القيمية والثورة المعرفية.

غير أن الوقوف عند هذه الدراسة وحدها كان يعني عدم الاستفادة من بحوثي اللاحقة التي حاولت من خلالها استكمال رسم ملامح الخريطة الفكرية والمعرفية للعالم المعاصر.

لكل ذلك آثرت أن يكون النص الرئيسي الذي اعتمد عليه في المحاضرة

(*) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة.

التي ألقيت في الندوة مصحوباً بهوامش أساسية تسبقه وتضيء الطريق إليه، إعلاناً عن أن عملية البحث العلمي لا تتوقف أبداً، وأن القراءة المنهجية لخريطة العالم الفكرية عملية مستمرة.

أولاً: أساطير نهاية القرن

انتهى القرن العشرون، الذي لعله سيسجل في تاريخ الإنسانية باعتباره أهم القرون قاطبة. ففيه تبلور المنهج العلمي في دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية والنفسية، وفيه حقق الانسان أعظم انتصاراته العلمية، حيث استطاع ـ لأول مرة في تاريخ البشرية ـ أن يتحرر من أسر قيوده الأرضية، ويحلق في الفضاء محاولاً استكشاف طبيعة الكون.

وفيه أيضاً كادت الثورة العلمية والتقانية أن تستكمل حلقات تطورها، بدخولنا عصر المعلومات الكوني، في ظل الثورة الاتصالية غير المسبوقة، والتي ستجعل الإنسان حاضراً في كل وقت، مهما اختلف الزمن، وبعدت المسافات.

غير أن نهاية قرن ما وبداية قرن جديد عادة ما تحفل بمجموعة من الأساطير والرؤى المستقبلية، التي قد تعوزها الموضوعية في كثير من الأحيان.

ذلك أن التقويم النهائي لحصاد القرن المنتهي قد يشوبه التطرف في تسجيل سلبياته وإيجابياته، وقد يميل عدد من الكتاب إلى ممارسة نقد صارخ لكل إخفاقات النظم السياسية المختلفة في تحقيق وعودها، متجاهلين النقاط المضيئة والإنجازات الحقيقية. وقد يميل آخرون إلى تقريظ كل ما حدث، في محاولة لتجاهل السلبيات والاخفاقات.

عادة في نهاية القرن تشتد المناقشات الايديولوجية وتحتد، وتتجاوز الخلافات السياسية أياً كان عمقها، لتصل إلى آفاق مناقشات فلسفية عن رؤى العالم المتضاربة.

ولو عرفنا مفهوم رؤية العالم بأنه وجهة النظر إزاء الكون والمجتمع والانسان، لأدركنا أي خصوبة في هذه المناقشات.

غير أنه إذا كانت مرحلة نهاية القرن تختلط فيها الحقائق بالأساطير، فإن الرؤى المستقبلية التي تصاغ عن مستقبل الإنسان والإنسانية في ظل تعمق الثورة العلمية والتقانية تبدو في كثير من الاحيان ـ لفرط غرابتها ـ أقرب ما تكون إلى الخيال العلمي منه إلى الحقائق المستقرة.

ولننظر إلى الانقلاب التاريخي الذي سيحدث في مجال تداول المعلومات والاتصال الانساني بين الخبراء من مختلف القارات والثقافات، والمواطنين العاديين.

إن شبكة إنترنت التي بدأت عملها فعلاً، ليست سوى الخطوة الأولى التي ستعقبها خطوات أعمق، والتي ستجعل الاتصال الانساني يتجاوز حدود الجغرافيا والثقافة، بل وحدود الزمن ذاته. ومعنى ذلك أن الانسانية على شفا مرحلة حاسمة من مراحلها، لن يصبح فيها الإنسان هو إنسان القرن العشرين، بل إننا سنشهد تخلق كائنات إنسانية تتسم بصفات غير مسبوقة.

ويكفي أن نطالع سجل انجازات الهندسة الوراثية في العقد الأخير، لندرك أننا في الأجل المتوسط قد نشهد ـ لأول مرة في تاريخ البشرية ـ تبلور القدرة التقانية والتحكم في إنتاج الجنس الانساني بكل ما يتضمنه ذلك من انقلابات أخلاقية وسياسية وثقافية.

ثانياً: مشكلات بداية القرن

بعد وداع القرن العشرين يتأهب العالم للدخول في القرن الحادي والعشرين. ويتخذ وداع القرن العشرين لدى الدول المتقدمة صوراً فكرية لافتة للنظر، لعل أهمها التأمل النقدي في حصاد القرن من ناحية، ورصد الظواهر والمشكلات الراهنة على الساحة الدولية والتي ستنتقل بالضرورة إلى القرن الحادي والعشرين من ناحية أخرى.

غير أن هذا الوعي بالتاريخ نفتقده كثيراً في الوطن العربي. فكثير من المجتمعات العربية مشغولة إلى حد كبير بالصراع حول الماضي، بل إن بعضها يحسب واهماً أنه يمكن استرجاع الممارسة القديمة في السياسة والاقتصاد والثقافة، لتكون هي المرجعية للحاضر المتغير الذي نعيش فيه، والذي تحكمه عوامل وظواهر لا علاقة لها بهذا الماضي البعيد. كما أن بعض المجتمعات العربية التي تسيطر عليها نخب سياسية حاكمة تقليدية تولي كل اهتمامها لتثبيت قواعد السلطة، مستخدمة في ذلك وسائل شتى، تتدرج من صور الديمقراطية المنقوصة والمزيفة، حتى تصل إلى حد الاستبداد الصريح والمكشوف. مثل هذه النظم لا تشغلها على وجه الإطلاق قضية المستقبل.

ولم يكن المؤرخ الأمريكي الشهير بول كينيدي بعيداً عن الموضوع

الأساسي الذي ينبغي أن يشغل الناس حكاماً ومحكومين في كل أرجاء المعمورة، حين أخرج كتابه **الإعداد للقرن الحادي والعشرين**. فهذه هي العملية التي ينبغي أن تركز عليها الجهود الفكرية من خلال تقويم ما فات، والبحوث العلمية للاستعداد لما هو قادم.

واذا حاولنا أن نحدد التناقضات التي تسود العالم اليوم لقلنا إنها: التناقض بين العولمة والانعزالية، والتناقض بين الأحادية القطبية التي تحتكرها الولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطية على المستوى الكوني، والتناقض بين حركات التوحد ـ على اختلاف أشكالها وصورها ـ وعمليات التفكك التي تحدث في عديد من المجتمعات، والتناقض بين الثورة الاتصالية ممثلة في الانترنت، واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، بما لا يسمح بالاستفادة من هذه الثورة.

ومما لا شك فيه أن التناقض الأول بين العولمة والانعزالية يثير عديداً من التساؤلات، وقد قمنا من قبل بتوصيف هذا التناقض حين قررنا أنه بالرغم من تدفق موجات العولمة، بكل تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاتصالية، وانتشار آثارها في مختلف بلاد العالم، إلا أنه لوحظ صعود تيارات انعزالية في مختلف المجتمعات الإنسانية المعاصرة. ومن بين مؤشرات هذه الانعزالية عدم اهتمام الشعوب في عديد من البلدان بالسياسة الخارجية، والسلبيات المتعددة في ما يتعلق بصلات الإنسان بغيره ممن يختلفون عنه لغة أو ديانة أو جنسية أو هوية.

غير أن الرصد والتوصيف لا يغنيان عن إثارة التساؤلات الحقيقية عن العولمة في ظل تطوراتها الأخيرة. ومما لا شك فيه أن أبرز سمات العولمة هو الاتجاه إلى توحيد العالم من خلال ربطه بشبكة اقتصادية واحدة تتمثل في وحدة السوق العالمية، من خلال توحيد الأسواق الاقتصادية والائتمانية، وذلك باتباع وسائل شتى لتخطي الحدود الجغرافية وعبور السياسات الوطنية. وهكذا أعد المسرح لتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات بغير حدود أو قيود، وبرزت مؤسسات كمنظمة التجارة العالمية لحراسة ممارسات حرية السوق والتدفق الحر للسلع والخدمات والمعلومات، وتقلص هامش المناورة أمام صانع القرار الاقتصادي الوطني نتيجة ثلاثة عوامل أساسية هي: سيطرة مؤسسات العولمة الاقتصادية، ونفوذ الشركات دولية النشاط، وهيمنة سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والاتجاه إلى الإقليمية الاقتصادية.

لقد سبق لنا في دراستنا عن العولمة، كمجموعة مترابطة من السياسات والإجراءات، وعن مذهب العولمة ذاته، بمعنى القيم التي تحكم الممارسات، أن

أكدنا أن سياسات وإجراءات العولمة ـ باعتبارها عملية تاريخية ـ غير قابلة للارتداد. غير أن هناك تطورات بالغة الأهمية حدثت على المسرح الدولي تجعلنا نعيد النظر في هذا الحكم، على أساس أن بعض هذه السياسات يمكن أن يرتد، أو بمعنى أدق يتم ضبطها (العولمة) وتعديل مسارها بما يغير من طبيعتها. ولعل أبرز هذه التطورات بروز أزمة الاقتصادات الأسيوية، وما أدت إليه من آثار كادت تدخل العالم في حقبة من الكساد الكبير، أشبه بالكساد الذي أصاب العالم في الثلاثينيات، ومن ناحية أخرى التحولات التي لحقت بفلسفة البنك الدولي والتي كانت توجه سياساته وخصوصاً إزاء الدول النامية.

العزلة والمشاركة

غير أنه يمكن القول إن صياغة التناقض بين العولمة والعزلة، بمعنى عدم اهتمام الشعوب بالتطورات العالمية والسياسية الدولية، قد لا يكون صحيحاً تماماً، ذلك أنه لا بد من إقامة تفرقة بين عدم اهتمام الشعوب بقضايا السياسة العالمية وتفصيلات السياسة الخارجية، واهتمام الشعوب الحقيقي بقضايا العولمة من خلال تفاعلات الواقع الاقتصادي نفسه. فبغض النظر عن النقد الذي وجه بأنه ليست هناك قياسات رأي مقارنة عن اهتمامات الشعوب لكي تؤكد عزلتها عن تطورات العالم، إلا أن العولمة بذاتها أصبحت لها ممارسات عملية تتصل بمستوى معيشة الشعوب بشكل عيني ومباشر. ولنضرب مثالاً لذلك، اتجاه العولمة الاقتصادية إلى التقنين العالمي لمستويات جودة السلع، الذي يمكن أن يترتب عليه رفض السلع القادمة من البلاد النامية.

وبناء على هذا الصراع الواقعي بين المنتجين والمستهلكين لا يمكن الزعم أن قضايا العولمة وما شابهها من قضايا السياسة الدولية بعيدة عن المواطن العادي.

وإذا أضفنا إلى ذلك تعمق آثار الثورة الاتصالية والمتمثلة أساساً في البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية، والتوسع المطرد في استخدام شبكة الانترنت، لأدركنا أننا بصدد تخلق ـ ما أطلقنا عليه في كتابنا **الوعي التاريخي والثورة الكونية** ـ وعي كوني بين أعضاء مختلف الطبقات في كل أرجاء العالم. بعبارة أخرى لم تعد هناك مشكلات لا تهتم بها إلا النخبة، ومشكلات لا تعني سوى الجماهير!

لقد اختلطت الأوراق الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأصبح من المستحيل الفصل بين اهتمامات النخبة ومصالح الجماهير.

إن إعادة النظر في العولمة باعتبارها عملية تاريخية، من زاوية مراجعة سياستها الاقتصادية وآثارها السلبية، ليست هي الظاهرة الوحيدة التي تحتاج إلى تأمل، ولكن التغير في فلسفة البنك الدولي باعتباره من أبرز المؤسسات المالية، وخصوصاً ممارسة قيادته للنقد الذاتي، ومحاولتها صياغة مفهوم متوازن للتنمية البشرية، يستحق دراسة مستقلة.

في ضوء هذا كله يمكن أن نخلص إلى حقيقة أساسية هي أنه ما إن بدأت العولمة الاقتصادية بالذات تؤتي ثمارها، حتى برزت سلبياتها الواضحة، الناجمة عن تبني نهج اقتصادي رأسمالي بحت، لا يولي الاعتبارات السياسية والثقافية الاهتمام الواجب. وهكذا تتم في الوقت الراهن مراجعات شتى لسياسات العولمة، هي في الوقت ذاته تعبير عن عالم ما بعد الحداثة، من زاوية سقوط الحتميات، واختفاء النظريات الكبرى، والمراجعة المستمرة للصياغات النظرية التي أصبحت أنساقاً مفتوحة بعدما كانت من قبل نظريات مغلقة.

ثالثاً: العبور إلى الحداثة العالمية

أصبح عبور المجتمعات المعاصرة إلى الحداثة العالمية ضرورة حتمية، لا فرق في ذلك بين مجتمعات متقدمة ومجتمعات نامية. وقد يبدو عبء العبور بكل تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيسر بالنسبة للمجتمعات المتقدمة التي خاضت اختبارات الحداثة منذ قرون، إذا ما قورنت بالمجتمعات النامية، ومع ذلك يمكن القول إن معركتها في سبيل تطوير مؤسساتها وتحديث قيمها لا تقل ضراوة عن المعركة التي قدر للمجتمعات النامية أن تخوضها. ومع هذا لا بد من تأكيد أن معركة المجتمعات النامية مزدوجة، فهي **أولاً** سعي حثيث لاستكمال الحداثة على الطريقة الغربية، وهي ثانية محاولة للعبور إلى العالمية في عصر العولمة، بكل ما تفرضه من شروط سياسية وقيود اقتصادية.

وإذا كان خط التطور العالمي الأول ـ كما حدد سماته الباحث المستقبلي نايسبت ـ هو الانتقال الحاسم من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، فإن خط التطور الثاني هو الانتقال من التقانة الصناعية إلى التقانة رفيعة المستوى.

والحقيقة أنه تكمن في هذه العبارات الموجزة حقيقة الانتقال الحاسم الذي تم من الثورة الصناعية إلى الثورة العلمية والتقانية.

لقد كانت الثورة الصناعية نقطة حاسمة من نقاط التطور الإنساني، وأصبحت الآلة بكل أنواعها، هي أداة التقدم التي سمحت للإنسان الحديث أن يوسع من دائرة قدرته على إشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة، بالإضافة إلى الثورة الكبرى في مجال النقل والمواصلات والاتصالات، مما سمح بتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مختلف أنحاء المعمورة.

ودار الزمن ووصلت الثورة الصناعية إلى منتهاها، وكان لا بد من الانتقال إلى طور جديد، وهكذا ظهرت الثورة العلمية والتقانية التي تقوم على أساس أن العلم أصبح أحد عوامل الإنتاج الحاسمة.

وفي هذا الإطار تم الانتقال من التقانة الصناعية التي سادت القرن التاسع عشر والقرن العشرين، إلى التقانة رفيعة المستوى، والتي تقوم أساساً على استحداث مواد جديدة، وعلى استخدام العلم والمعرفة للتعامل معها، مما أدى إلى توسيع دائرة الإنتاج، وتنويعه إلى غير ما حدود، ونشأة وتوسيع ما أطلق عليه المجتمع الاستهلاكي، الذي تجاوز إشباع الحاجات الأساسية، وعبر إلى إرضاء الأذواق المختلفة من خلال تنويع الإنتاج، بل وإلى ابتداع سلع ضرورية. وقد ساعد على هذا التطور ارتفاع مستوى الدخل القومي في عديد من البلدان، وتصاعد معدلات الدخل الفردي، وبروز أهمية ومفهوم «نوعية الحياة»، الذي يعني في المقام الأول الارتفاع المستمر في مستويات المعيشة كماً وكيفاً، وأهم من ذلك التمتع بثمار التقدم في مختلف الميادين.

من المحلية إلى العالمية

والتطورات التي ألمحنا إليها إذا كانت طوال القرن العشرين النموذج الذي حاولت الدول النامية ـ وخصوصاً بعد أن حصلت على استقلالها ـ أن تصبو إليه، وحاولت تحقيقه على أرض الواقع من خلال تطوير اقتصاداتها الوطنية، فإن هذه الدول اليوم مطالبة بالتكيف مع واقع جديد، وهو تحقيق انتقال الاقتصاد من المحلية إلى العالمية.

في الماضي كانت هذه الدول تعتمد في المقام الأول على نقل التقانة من البلاد المتقدمة بكل تكاليفها المالية وشروطها السياسية في بعض الأحيان، أما في

الحاضر، وخصوصاً بعد بداية عصر العولمة، بما يعنيه ذلك من فتح الستار أمام المنافسة العالمية، فإن الانتقال من المحلية إلى العالمية أصبحت له شروط سياسية واقتصادية وثقافية لا بد من الوفاء بها، حتى يستطيع كل بلد أن يدخل غمار التفاعلات العالمية الجديدة.

وقد برز في المجال الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، أهمية تطوير الاقتصاد وفتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات والأفكار من دون قيود، ولا شك في أن هذا الوضع الجديد سيفرض على البلاد النامية أن ترتفع بمستوى إنتاجها كماً وكيفاً حتى يرقى إلى المعايير الدولية، في سوق مفتوحة لن يسمح فيها باتباع سياسات حمائية للمنتجات الوطنية.

وقد يؤدي ذلك في المدى القصير والمتوسط إلى الإضرار بالصناعات الوطنية، إذا ما بقيت على حالها وعجزت عن تحديث نفسها للتنافس مع الصناعات الأجنبية.

ولن يتاح للدول النامية أن تخوض بنجاح هذا الاختبار العالمي في المنافسة الكونية، إلا إذا عدلت من نظرتها إلى التقانة، ولم تقنع بنقلها، وإنما سارت في طريق إبداع التقانة، باعتبارها ليست مجرد أدوات متطورة، بقدر ما هي نسق اجتماعي متكامل، ينبغي أن يركز على تطوير نظام التعليم، وتشجيع الابتكار والإبداع.

إن التطور الذي نشير إليه هو الذي يحتم تأكيد خط آخر من خطوط التطور العلمي، وهو الانتقال من التفكير على المدى القصير إلى التخطيط على المدى الطويل، وهو الذي اختصرناه منذ البداية في مفهوم الرؤية الاستراتيجية التي ينبغي صياغتها، في ضوء استشراف الآفاق والتخطيط للمجتمع على مدى ربع قرن من الزمان.

وهذه الرؤية الاستراتيجية ينبغي أن تكون متعددة الجوانب، فلا تقنع بالتركيز فقط على الجوانب الاقتصادية، بل إن الجوانب السياسية والثقافية لا تقل أهمية عنها.

ولعل أول المطالب السياسية هي التي تتعلق بطريقة إدارة الحكم. ونحن هنا لا نتحدث فقط عن ضرورة تطبيق الديمقراطية، والتركيز على التعددية السياسية والفكرية، واحترام حقوق الانسان، بل إننا نشير إلى ضرورة الانتقال من المركزية إلى اللامركزية. لقد أدت نظرية الحداثة التقليدية إلى تركيز سلطات

مطلقة في يد الدولة، حتى تستطيع إدارة العملية الكبرى التي تتعلق بالانتقال من المجتمع الزراعي القديم إلى المجتمع الصناعي الحديث.

غير أن اتجاهات ما بعد الحداثة في مجال السياسة، تدعو إلى تفتيت الكيانات الكبرى، والانتقال من المركزية إلى اللامركزية، والدعوة إلى إحياء المجتمعات المحلية وإعطائها الفرصة الكاملة لتشخيص مشكلاتها، والتخطيط لمستقبلها وتنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية.

ويترافق مع هذا الاتجاه، خط آخر من خطوط التطور العالمي، وهو تقليص الاعتماد على الدولة، وفتح الباب أمام نشوء مؤسسات أخرى غير الدولة، تقوم بأعباء اقتصادية وتقدم خدمات اجتماعية، وأبرز هذه المؤسسات على الإطلاق هي المنظمات الأهلية، التي أصبح نموها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية إحدى العلامات الفارقة في عصرنا.

إن نمو المنظمات الأهلية، والتي هي منظمات تطوعية غير حكومية على المستوى المحلي، هو علامة حاسمة على الانتقال ـ في عديد من البلاد النامية على وجه الخصوص ـ من السلطوية السياسية إلى الليبرالية بكل أبعادها، وخاصة التعددية السياسية والفكرية، وأصبح بزوغ ما يطلق عليه عادة «المجتمع المدني» واتساع آفاقه، وتنوع مؤسساته، رمزاً للانفتاح السياسي والتحديث الاجتماعي.

ويكتسب المجتمع المدني أهميته في الوقت الراهن، من حقيقة أن الدولة المعاصرة ـ بتأثير عوامل شتى ـ أخذت تنسحب بالتدريج من عديد من مجالات الرعاية الاجتماعية، مما ألقى بعبء عديد من سياسات الأمان الاجتماعي على عاتق المنظمات الأهلية.

والمجتمع المدني الذي يتم في الوقت الراهن إحياؤه في عديد من البلاد، وتوسيع مجالاته في بلاد أخرى، يثير قضايا متعددة، سياسية واقتصادية وثقافية، تستحق أن نقف أمامها بالتحليل في المستقبل. ولعل ما يدعو إلى ذلك ظهور اتجاهات جديدة في مجال الممارسة الديمقراطية، أهمها الدعوة إلى الانتقال من الديمقراطية التي تقوم على فكرة الإنابة والتمثيل، بمعنى أن ينوب نائب عن مجموعة من الناس ويمثلهم في البرلمان، إلى الديمقراطية التشاركية، وذلك في ضوء الانتقادات التي وجهت لفكرة التمثيل، وعدم كفايتها للتعبير عن الحاجات والمطالب الشعبية.

وتفرض ضرورة الانتقال من المحلية إلى العالمية تطبيق الأفكار المستحدثة

في مجالات السياسة والإدارة معاً. ولعل التطور اللافت للنظر حقاً هو الانتقال في التنظيم الاجتماعي من فكرة التدرجية الرأسية إلى طريقة التنظيم التي تقوم على الشبكات التفاعلية. في الماضي كانت الأمور في السياسة والإدارة، وحتى في بنية المصانع ذاتها، تقوم على أساس تدرجي، يبدأ بالرئيس المباشر أو المدير ويهبط إلى صغار العاملين، مما كان يفرض أسلوباً في إعطاء الأوامر وطريقة تنفيذها، ثبت من الخبرة أنه يؤدي إلى الجمود ويقضي على الابتكار. القضاء على هذا الأسلوب التدرجي الرأسي، وفتح الباب أمام تشكيل عديد من شبكات التفاعل على المستوى الأفقي، أتاح الفرصة لموجات متعددة من التجديد السياسي والإداري والمؤسسي.

ويصاحب هذا التطور ثورة في مجال التفكير. لقد سادت في القرن العشرين طريقة التفكير التي تقوم على الثنائيات، والتي تنهض على أساس الاختيار الجامد بين بديلين فقط، مثلاً في التخطيط الاقتصادي الاختيار بين التركيز على الزراعة أو الصناعة، وأصبحت الطريقة السائدة الآن تقوم على أساس تعدد الاختيارات بين بدائل متعددة. ولعل هذا التطور من أهم التطبيقات لأفكار ما بعد الحداثة، التي تنفر من الايديولوجيات الجامدة، وأنساق التفكير المغلقة، وتدعو إلى أنساق التفكير المفتوحة، التي تنطوي على عديد من البدائل، والتي من شأنها أن توسع اختيارات الناس، وتتيح الفرصة أمام الإرادة الإنسانية لكي تكون فاعلة، من خلال الاختيار الرشيد، وخصوصاً بعد أن سقطت الحتمية في العلم والمجتمع.

ولعل الخط الأخير من خطوط التطور العالمي، الذي ينبغي أن نأخذه في الحسبان، هو الانتقال من التركيز على الشمال إلى الاهتمام بمشكلات الجنوب. وإذا كان مهندسو العولمة المعاصرة قد ظنوا ـ نتيجة قصر نظر وعدم التعلم من الخبرة التاريخية ـ أن دول الشمال تستطيع أن تنمو وتتوسع وتزدهر على حساب دول الجنوب، فهذا وهم باطل. ولعل المراجعة النقدية لفكر العولمة، التي تتم الآن في ضوء الأزمات الاقتصادية الأخيرة، تثبت أن مستقبل العالم رهن بتطبيق نظام عالمي إنساني يتاح في ضوئه لكل الشعوب فرصة متكافئة في النمو والازدهار.

رابعاً: الانتقال الحضاري إلى القرن الجديد

نهاية قرن من الزمان وبداية قرن جديد تاريخ فاصل في مسيرة الإنسانية، من شأنه أن يشحذ الأذهان ويثير التفكير ويبعث على التأمل في ما فات، ويحرك

الخيـال لاستشراف المستقبـل. والقـرن العشرون ليس ككـل القـرون، ذلـك أننـا شهدنا فيه اندلاع الثورة الثالثة في تاريخ البشرية. كانت الثورة الأولى هي الثورة الزراعية التي استطاع الإنسان من خلالها أن يروض الطبيعة ويسوي التربة، ويزرع المحاصيـل المتعـددة، ويزيـد مـن الإنتـاج بطريقـة أنقـذت النـاس مـن الحاجـة والمجاعة، وتلتها الثورة الصناعية بعد قرون، التي فتحت أمام الإنسانية آفاقاً لا حدود لها في مجال المواصلات والصناعة.

وأخيراً، شهدت العقود الأخيـرة من القرن العشرين الثورة الثالثة، ونعنـي الثـورة العلمية والتقانية، حيـث أصبح العلم لأول مـرة عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، يضاف إلى العناصر التقليدية، وهي الموارد ورأس المال والعمل.

ولا بد لنا من أن نشير إلى بعد مهم من أبعاد هذه الصورة لم يتبلور إلا في العقود الأخيرة، ونعني الثورة الاتصالية العظمى، والتي تتمثل رموزها في عولمة البث التلفزيوني المباشر من خلال الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى شبكة الانترنت التي أحدثت ثورة في مجال الاتصال الإنساني وفي مجال المعرفة البشرية على السواء. ولا نبالغ إذا قلنا إن مؤرخ المستقبل سيقسم التاريخ إلى قسمين: ما قبل الانترنت، وما بعد الانترنت، للإشارة إلى الآثار البالغة العمق التي أحدثتها وما زالت تحدثها هذه الشبكة العنكبوتية التي أصبحت مصدراً للمعلومات والمعرفة، وفضاءً للاتصال الإنساني التفاعلي لأول مرة في التاريخ، الذي لا تحده لا حدود القومية، ولا قيود الجغرافيا، ولا عقبات اللغة.

الاستعداد للقرن الجديد

في ضوء ذلك كله، يمكننا تأكيد أن جميع المجتمعات المعاصرة، لا فرق في ذلك بين المجتمعات المتقدمة والنامية، منغمسة منذ عقد أو أكثر في عملية تاريخيـة بالغـة التعقيـد والتشابك، يمكن أن نطلق عليها بكل بساطة «الاستعـداد للقرن الحـادي والعشريـن»، وهذا هـو بالضبط عنوان الكتاب الـذي أخرجه منـذ سنوات المؤرخ الأمريكي البريطاني الأصل بول كينيدي، وقد استمد كينيدي شهرته العالمية من كتابه الشهير الذي أصدره قبل ذلك، وترجم إلى عديد من اللغات، وكان له دوي عالمي وهو **صعود وسقوط الدول العظمى من عام ٥٠٠ إلى عـام ٢٠٣٠**، وهـو الكتـاب الـذي استخلـص فيـه قـانـونـاً عـامـاً عـن سقـوط الامبراطوريـات والـدول العظمـى، يذهـب فيـه إلـى أنـه «إذا زادت الالتزامـات الاستراتيجية للدولة العظمى على قدراتها الاقتصادية، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى

سقوطها»، والسقوط هنا معناه الهبوط في ميزان القوة الشاملة وتدهور المكانة. وبناء على هذا القانون تنبأ في الفصول الأخيرة من كتابه بسقوط الولايات المتحدة الأمريكية، لأن القانون العام الذي استخلصه ينطبق عليها، ويحكي في كتابه الذي صدر عام ١٩٩٢، لماذا تحول من مؤرخ إلى باحث في العلم الاجتماعي، لا يقنع بتحليل الماضي وإنما يحاول أيضاً دراسة الحاضر واستشراف المستقبل.

يقول كينيدي: «جاءت فكرة هذا الكتاب في سياق نقاش جرى بيني وبين عدد كبير من الاقتصاديين في معهد بروكينغز بواشنطن في ربيع ١٩٨٨، حيث تركز النقاش على كتابي الذي كان قد نشر حديثاً آنذاك وهو **صعود وسقوط القوى العظمى**. وخلال مساء ثريّ بالنقاش أعلن ناقد، لا أعرفه، أنه لا يدري لماذا تثار ضجة بهذا الحجم حول ذلك الكتاب، فهو في المحصلة كتاب تقليدي إلى حد بعيد، يركز على الدولة القومية باعتبارها أداة الفعل المركزية في الشؤون العالمية، ولماذا لم أستفد من وقتي بصورة أفضل بأن أكتب حول قضايا أكثر أهمية وإثارة، حول قوى التغيير المتمثلة في النمو السكاني، وتأثير التقانة، والدمار البيئي، والهجرة ذات الطبيعة المتخطية للقوميات، والتي تهدد بالتأثير سلباً في حياتنا جميعاً، فلاحين أو رؤساء حكومات؟»[1].

ويستطرد كينيدي: «في ذلك المساء تركت للآخرين مهمة الإدلاء بآرائهم لتقويم الأهمية التي ينطوي عليها الكتاب. لكنني وجدت في ملاحظة الناقد ما يكفي من الإثارة للبدء بقراءات أولية حول موضوعات كانت غريبة عني تماماً (كالدفء الكوني، والسكان، وصناعة الإنسان الآلي، والتقانة الحيوية)».

تعمدت في الواقع أن أقف طويلاً أمام تجربة كينيدي لأستخلص منها عدة دروس: **أولها**، التواضع العلمي والقدرة على استقبال النقد من الآخرين، بل وتسجيله للإفادة منه. **والدرس الثاني**، والأهم أن التطورات العالمية سواء في مجال البيئة الطبيعية للكوكب، أو مجال الانجازات العلمية، أو المشكلات العالمية، أصبحت تفرض على الباحثين العلميين فرضاً الخروج من السجون الضيقة للتخصصات العلمية، سواء من خلال إيجاد وتأسيس فروع علمية جديدة، أو تبني نظرة شمولية للبحث العلمي، من شأنها أن تقضي على الحواجز الأكاديمية التي تمنع الاتصال بين تخصص علمي وآخر، أو عن طريق إعادة

---

(١) (انظر: پول كينيدي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازي مسعود (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

التعلم. بمعنى أن ينسى الباحث العلمي تخصصه الأصلي، وينتقل ليبحث في موضوعات جديدة لم يسبق له أن تدرب على البحث العلمي فيها. وها هو كينيدي المؤرخ الذي تلقى تدريبه الأكاديمي على التعامل مع الوثائق باستخدام المنهج التاريخي، يتحول طائعاً ليبحث في كتابه الجديد مشكلات الانفجار السكاني، وثورة الاتصالات، والمال، ونشوء الشركات المتعددة الجنسيات، والزراعة العالمية، وثورة التقانة الحيوية، والإنسان الآلي، والمخاطر على بيئتنا الطبيعية، ومستقبل الدولة القومية، بل إنه ليتجاوز ذلك كله وينطلق في مجال بحث التحولات في النظام الدولي ليرصد الأقطاب الصاعدة من منطلق ميزان قوة الدولة الشاملة، فيدرس اليابان والهند والصين، ويحدد الرابحين والخاسرين في العالم النامي، الاتحاد السوفياتي ومشاكله، ويدرس أيضاً مستقبل أوروبا ويتحدث عن المعضلة الأمريكية.

غير أنه والحق يقال، تتميز معالجة كينيدي المؤرخ لهذه الموضوعات التي لها باحثوها ومتخصصوها بالجدة، الناجمة عن تطبيق منهجه التاريخي بشكل خلاق في كل مشكلة، بالإضافة إلى نظرة الاندهاش التي تنتابه حين يعالج موضوعات جديدة لم يكن له بها سابق معرفة علمية. هي نظرة الوافد الجديد لحقول بحثية قديمة، وعادة ما تحمل هذه النظرة جدة في التأمل والتحليل.

أين نحن من المستقبل

في ضوء التطورات التي ألمحنا إليها بإيجاز، يحق لنا أن نتساءل: أين موضعنا من عملية الاستعداد للقرن الحادي والعشرين التي تنشغل بها المجتمعات المعاصرة جميعاً؟

تلزمنا الأمانة أن نقرر أن هناك وعياً صاعداً بأهمية الإعداد للمستقبل، وربما ترجم هذا الوعي عن نفسه منذ أكثر من عقد في ضوء ما اصطلح على تسميته في الخطاب الفكري والسياسي «دراسة وتحليل المتغيرات العالمية». كان هناك إحساس لدى النخبة السياسية في مصر والوطن العربي ولدى النخبة المثقفة أيضاً، أن العالم لم يعد كما كان، وأن هناك متغيرات كبرى قد أحدثت زلزالاً سواء في مجال موازين القوة العالمية، أو في مجال الثورات العلمية والاتصالية، أو في ميدان المشكلات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي من خلال تدفق موجات العولمة أصبحت مشكلات عالمية عابرة للحدود والقارات، تجابهها مختلف المجتمعات، وأبرزها موجات التطرف والإرهاب والفساد وانتشار تجارة

المخدرات، أضف إلى ذلك مشكلات صراعات الهوية، وتفتت المجتمعات والحروب الأهلية.

وقد اشتد اهتمام النخبة السياسية والمثقفة في كل المجتمعات بقضية المستقبل، خصوصاً بعد انهيار الكتلة الاشتراكية عام ١٩٨٩، والتحولات الخطيرة التي لحقت بموازين القوة العالمية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة العالمية، ومحاولاتها الدائبة فرض هيمنتها العسكرية والسياسية، بل والثقافية على العالم كله، تحت مقولة شهيرة مؤداها أن «أمريكا خلقت لتقود!» وهذه العبارة بالمناسبة عنوان كتاب معروف لعالم سياسة أمريكي شهير!

والسؤال هنا: كيف استجبنا في الوطن العربي لقضية المستقبل؟

قد تكون البداية الحقيقية هي المجهود الذي يبذله عدد من المثقفين والمؤسسات الثقافية والصحفية العربية لقراءة خريطة المجتمع الكوني البازغ، والخطوة الأولى لذلك هي تحليل المشهد الثقافي العالمي الراهن.

يمكننا القول إن ما أطلقنا عليه الثورة الكونية، للتعبير عن مجمل حركة الانقلاب في الأوضاع العالمية، ليست ثورة وحيدة البعد، ولكنها مثلثة الجوانب في الواقع. فهي أولاً ثورة سياسية شملت النظم السياسية المعاصرة والعلاقات الدولية على السواء ويمكن تلخيصها في عبارة واحدة، في أنها تحول من الشمولية والتسلطية إلى الليبرالية، ومن صراع الفناء إلى إرادة البقاء، وهي ثانياً ثورة في القيم، وتحول من القيم المادية إلى القيم المعنوية، وهي ثالثاً وأخيراً، ثورة معرفية تنطوي على الانتقال من الحداثة إلى عالم ما بعد الحداثة.

أ ـ الثورة السياسية

ليس هناك من شك في أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التي تجتاح العالم في مجال النظم السياسية، في عبارة واحدة مبناها أنها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية. والديمقراطية الحديثة التي تبلورت في القرن الثامن عشر، وطبقت جزئياً وفي عدد صغير من الأقطار، ظهر وكأنه قد تم اغتيالها في القرن العشرين. فقد ظهرت النازية والفاشية، وهي مذاهب سياسية وممارسة في الوقت نفسه قضت على القيم والممارسات الديمقراطية، كما أن الشيوعية التي قامت على أسسها نظم شمولية أدت أيضاً إلى الإضعاف الشديد للتيار الديمقراطي في العالم.

غير أنه فجأة، وحوالى منتصف الثمانينيات، حدث تحول ملحوظ لصالح

الديمقراطية، في مجال الأفكار وفي مجال الوقائع على السواء، في سياق الحساسيات الشعبية، وكذلك في نظر المفكرين والقادة السياسيين.

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة: كيف ولماذا حدث التغير؟ وهل مقدر له الدوام، وهل سيتاح له أن يعمق تيار الديمقراطية في العالم؟ وهل هو يستند إلى مفاهيم واضحة وهل ستطبق بجدية ونزاهة، أم أن الديمقراطية ترتكز على أفكار غامضة، غير متماسكة وزائفة، ليس من شأنها أن تكون سوى خدعة جديدة من شأنها أن توقع الإنسانية في حبائل عبودية من نوع جديد؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون، وهم يرصدون اتساع نطاق الديمقراطية في العالم، ليس فقط في بلاد أوروبا الشرقية، التي كانت ترزح تحت وطأة الشمولية، وتحررت منها تماماً، ولكن أيضاً في بلاد العالم الثالث، التي شرعت في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية بخطوات متدرجة. ومن بين القضايا المهمة التي تثار في هذا الصدد: هل يمكن تصدير الديمقراطية؟ إن بعض الباحثين الغربيين المحافظين ممن ما زالوا يعتقدون ـ تحت تأثير أفكار المركزية الأوروبية ـ أن الديمقراطية الغربية نظرية متكاملة، ويمكن تصديرها إلى مختلف الشعوب، يقعون في خطأ جسيم. ذلك أنه ليست هناك نظرية وحيدة للديمقراطية تتسم بالتناسق الداخلي، ويمكن بالتالي نقلها وتطبيقها كما هي في أي سياق اجتماعي وفي أي مرحلة تاريخية. ذلك أن الديمقراطية ـ كما نشأت تاريخياً في المجتمعات الغربية ـ تأثرت في نشأتها وممارستها تأثراً شديداً بالتاريخ الاجتماعي الفريد لكل قطر ظهرت فيه. فالديمقراطية الإنكليزية ـ على سبيل المثال ـ تختلف اختلافات جوهرية عن الديمقراطية الفرنسية، وهذه تختلف اختلافات جسيمة عن الديمقراطية الأمريكية.

ولذلك إذا اتفقنا على أن هناك مثالاً ديمقراطياً ينهض على مجموعة من القيم، أهمها: سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الفكر، وحرية التعبير وحرية التفكير، وحرية تكوين الأحزاب السياسية في إطار التعددية، والانتخابات الدورية كأساس للمشاركة الجماهيرية في اختيار ممثلي الشعب، وتداول السلطة، فإن هذا المثال بما يتضمنه من قيم، سيختلف تطبيقه من قطر إلى آخر، واضعين في الاعتبار التاريخ الاجتماعي والثقافة السياسية، ونوعية الطبقات الاجتماعية، واتجاهات النخبة السياسية.

ومن ثم نحتاج ـ في العالم الثالث بشكل عام، وفي الوطن العربي بوجه خاص ـ ونحن ما زلنا نمر الآن في مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، إلى

أن نفكر في النموذج الديمقراطي الذي علينا أن نتبناه، والذي يتفق مع الأوضاع الثقافية والاقتصادية والسياسية السائدة في الوطن العربي. وليس معنى ذلك الخضوع للواقع العربي بكل ما يتضمنه من تخلف، أو الاستنامة إلى حالة الركود السائدة، التي هي من خلق النظم السلطوية، التي جمدت المجتمع المدني العربي بمؤسساته المختلفة، ولكن ما نركز عليه هو ضرورة التفكير الإبداعي لصياغة نموذج ديمقراطي يستجيب إلى أقصى حد ممكن، إلى متطلبات المشاركة الجماهيرية الواسعة في اتخاذ القرار على كل المستويات.

ونجد في هذا الصدد اتجاهين رئيسيين: اتجاه الأنظمة السياسية العربية، واتجاه المثقفين العرب، الممثلين للتيارات السياسية المختلفة. أما اتجاه الأنظمة العربية ـ على وجه الإجمال ـ فهو الانتقال من السلطوية إلى التعددية المقيدة، وبخطى وئيدة ومتدرجة. وتساق في هذا السياق حجج شتى، سواء ما تعلق منها بضرورة الحفاظ على الأمن القومي، كما تعرِّفه هذه الأنظمة، أو بأهمية الحفاظ على السلام الاجتماعي، والاستقرار السياسي.

ومن ناحية أخرى، فإن اتجاه المثقفين العرب ـ على وجه الإجمال أيضاً ـ يميل إلى توسيع الدائرة، والوصول إلى تعددية مطلقة لا تحدها أي حدود، حيث يباح إنشاء الأحزاب السياسية بلا قيود، وتمارس الصحافة حريتها بغير رقابة، وتنشأ مؤسسات المجتمع المدني بغير تعقيدات بيروقراطية.

غير أن المشكلة الحقيقية في الوقت الراهن لا تكمن في الصراع بين الأنظمة السياسية وتيارات المعارضة، مع أهمية هذا الصراع، ولكنها تتمثل في الصراع العنيف داخل جنبات المجتمع المدني ذاته، بين رؤيتين متناقضتين: رؤية إسلامية احتجاجية متطرفة، تريد إلغاء الدولة العربية العلمانية، وتهدف إلى محو التشريعات الوضعية، وتسعى إلى إقامة دولة دينية لا تؤمن بالتعددية، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. أما الرؤية المضادة فهي الرؤية العلمانية بكل تفريعاتها، التي تؤمن بفصل الدين عن الدولة، وتعتقد أن التشريعات الوضعية ينبغي أن تكون هي أساس البنيان الدستوري والقانوني، مع الحرص على ألا تتعارض مع مبادىء الشريعة الإسلامية، كذلك في إطار التعددية السياسية، والتي ينبغي ألاّ تفرض عليها قيود.

وقد أثارت أحداث الجزائر خلافات شتى بين المثقفين والمفكرين العرب، حول خطأ أو صواب الإجراءات التي اتخذها النظام الجزائري بعد الجولة الأولى من الانتخابات، التي فازت فيها جبهة الإنقاذ بأغلبية ساحقة.

وذهب رأي إلى أنه في مجال الديمقراطية، ينبغي التفرقة بين إجراءات الديمقراطية وقيم الديمقراطية. وفي ضوء ذلك يصل هذا الرأي إلى نتيجة محددة، هي أن ما حدث في الجزائر، كان ممارسة لإجراءات الديمقراطية، تمثلت في إجراء انتخابات عامة، في غيبة إعمال حقيقي لقيم الديمقراطية وأهمها الإيمان بالتعددية السياسية. فإذا جاء تيار سياسي من خلال إجراءات ديمقراطية، سبق له أن أعلن أنه لا يؤمن بالتعددية، وأنه إذا تسلم الحكم، فإنه سيلغي التعددية، بما يعني إنشاء نظام سياسي شمولي ديني، محل نظام سلطوي علماني، فإن إتاحة الفرصة له لكي ينفذ مخططه في ذاته مخالفة واضحة للقيم الديمقراطية.

غير أن هذا الرأي لو أخذناه على علّاته، يمكن أن يوصلنا إلى نتائج خطيرة، مفادها أنه بغير ترسيخ القيم الديمقراطية فإن الإجراءات الديمقراطية، والتي تتمثل أساساً في الانتخابات العامة، تصبح عبثاً لا معنى له، وأخطر من هذا، إنها يمكن أن ترد المجتمع إلى الوراء في مجال الممارسة الديمقراطية. كيف الخروج إذن من هذه المشكلة؟

في تصورنا أنه في مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية، لا بد من إجراء حوار وطني واسع ومسؤول، بين الفصائل والتيارات السياسية كافة، للوصول إلى ميثاق يحدد قواعد العملية الديمقراطية، وينص على تراضي الأطراف كافة بالاحتكام، ليس فقط لإجراءات الديمقراطية، وإنما لقيمها أيضاً. غير أن هذا الميثاق لكي يطبق بصورة واقعية، ينبغي أن يتضمن من الآليات، ما يسمح بعدم الخروج على الشرعية الدستورية، إذا ما أتيح لتيار سياسي معين أن يحصل على أغلبية في الانتخابات. ويمكن التفكير في هذا الصدد، في إنشاء مجموعة من الأجهزة الدستورية التي تراقب العملية الديمقراطية، وتمنع الخروج على قواعدها، بل إن الجيش نفسه، والذي هو ـ بحسب التعريف ـ يحمي الشرعية الدستورية، يمكن أن يكون له دور في هذا الصدد، ينص عليه الدستور ويحدد نطاقه بكل دقة، حتى لا يتحول إلى مؤسسة عسكرية تتدخل في الحياة السياسية.

بعبارة مختصرة، نحتاج في الوطن العربي إلى إبداع فكري لصياغة نموذج ديمقراطي صالح للتطبيق، لا يكون نقلاً آلياً لقواعد الديمقراطية الغربية من ناحية، ولا يخضع من ناحية أخرى للمواضعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الناجمة عن التخلف السائد. نموذج ديمقراطي يتجه إلى المستقبل، بل ويعمل على تطوير الأوضاع القائمة، حتى نضمن أوسع مشاركة جماهيرية في عملية اتخاذ القرار.

الشق الأول من الثورة السياسية الراهنة، هو التحول من الشمولية إلى الديمقراطية، غير أن الشق الثاني الذي لا يقل عنه أهمية، هو الانتقال من صراع الفناء إلى إرادة البقاء في العلاقات الدولية.

ولسنا في حاجة إلى أن نفيض في التغيرات العميقة التي لحقت بالنظام الدولي، بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط العالم الثنائي القطبية، بكل ما يتضمنه من صراعات ايديولوجية، ومعارك سياسية، وتوازنات للقوى. غير أن النتيجة البارزة لكل هذه التطورات، هي بروز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الفاعل الرئيسي المهيمن على السياسة العالمية في الوقت الراهن. وفي ظل هذه التطورات الخطيرة، وفي سياق حرب الخليج، أعلن الرئيس بوش قيام «النظام العالمي الجديد»، واعتبر الممارسة الأمريكية في الحرب، التطبيق الأمثل لقواعد واتجاهات ومعايير هذا النظام.

ومن سوء الحظ، أن الدعوة الايديولوجية الأمريكية الصارخة لهذا «النظام العالمي الجديد»، والتي صاحبت حرب الخليج، أخفت حقيقة ثقافية واجتماعية بالغة الأهمية، هي أنه في العقود الأخيرة بدأ يتخلق مجتمع عالمي جديد، بتأثير تعمق آثار الثورة العلمية والتقانية في البلاد الصناعية الغربية المتقدمة بالإضافة إلى التغيرات الكبرى التي كانت تحدث بهدوء وعمق داخل بنية المجتمعات الاشتراكية، وكذلك التحولات البنائية في مجتمعات العالم الثالث.

ولعل سبب ذلك كله، الخطاب الذي أعلن من خلاله الرئيس بوش قيام «النظام العالمي الجديد»، والذي تضمن نوعاً من أنواع تصفية الحسابات التاريخية بين الرأسمالية والشيوعية، ودعوته إلى تسويد نسق من القيم، تؤمن به الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تركيزه على عصر المعلومات وتأثير تقانة الاتصال. وهذا النسق القيمي يمكن في الواقع أن يتم الاتفاق على كثير من مبادئه، ومن أهمها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، غير أن بعض المبادىء الأخرى مثل اعتبار الرأسمالية هي الطريق الأمثل لتطور البشرية، وخصوصاً الرأسمالية كما هي في المفهوم الأمريكي، قد لا يكون محل اتفاق حتى الآن. وأهم من ذلك أن انتداب الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، باعتبارها صاحبة الدعوة للنظام العالمي الجديد، والقادرة على فرضه وحمايته، مسألة خلافية، وخصوصاً في ظل سياق دولي تطمح فيه قوى كبرى مثل اليابان وألمانيا والصين، إلى أن تلعب دوراً أساسياً في النظام العالمي في الحقبة المقبلة. أما في ما يتعلق بعصر المعلومات وثورة الاتصالات فقد كان الرئيس بوش في الواقع يرد على

مطالب الجنوب بصدد إنشاء نظام إعلامي عالمي جديد، ويدعو إلى صيغة أكثر محافظة في ما يتعلق بالإعلام من أجل الإنسانية.

ويشهد على ما ذكرناه خطاب الرئيس بوش نفسه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١.

فقد جاء فيه، في معرض تصفية الحسابات التاريخية التي تحدثنا عنها: «لن أركز اليوم على تنافس الدول العظمى، ذلك التنافس الذي ميز السياسة الدولية لنصف قرن مضى. بدلاً من ذلك سأتحدث عن تحديات بناء السلام والازدهار في عالم يمر بنهاية الحرب الباردة واستئناف التاريخ. لقد احتجزت الشيوعية التاريخ لسنوات طويلة، وعلقت نزاعات قديمة وأخمدت تنافسات إثنية وقمعت طموحات قومية وتحيزات قديمة. بعد أن بدأت الشيوعية تتحلل، تبرعمت من جديد تلك الأحقاد القديمة، وبدأ الناس الذين حرموا من ماضيهم لسنوات، في البحث عن هوية لهم، وكان ذلك يحدث في الغالب عبر وسائل سلمية بناءة، رغم أن ذلك يحدث في أحيان أخرى، عبر صراعات تسيل فيها الدماء...».

وفي سياق دعوته لتسويد نسق القيم الرأسمالي قرر الرئيس بوش: «.. من جهة أخرى تعلم العالم أن السوق الحرة توفر مستويات من الازدهار والنمو تعجز الاقتصادات المخططة مركزياً عن توفيرها. وحتى أكثر التقويمات مراعاة لاقتصادات الدول الشيوعية، تشير إلى أن اقتصادات دول العالم الحر نمت بمعدل بلغ ضعفي نمو اقتصادات الدول الشيوعية سابقاً..»، وأضاف: «.. نسمع هنا في هذه القاعة أحاديث عن مشاكل الشمال والجنوب، غير أن التجارة الحرة المفتوحة، بما في ذلك حرية الوصول التي لا يعوقها عائق إلى الأسواق والقروض، توفر للدول النامية الوسائل والاكتفاء الذاتي والكرامة الاقتصادية».

وقرر الرئيس بوش، بصدد ثورة المعلومات والإعلام: «أن ثورة المعلومات أدت إلى تدمير أسلحة العزلة والجهل المفروضين بالقوة، لقد تغلبت التقانة في العديد من أنحاء العالم على الطغيان مثبتة بذلك أن عصر المعلومات يمكن أن يصبح عصر التحرر».

ويتحدث في نهاية الخطاب عن الدور الأمريكي، فيقرر: «وأخيراً، لعلكم تتساءلون عن دور أمريكا في العالم الجديد الذي وصفته. دعوني أؤكد لكم أن الولايات المتحدة لا تنوي النضال من أجل سلام يتحقق وفقاً للتصور الأمريكي، إلا أننا ننوي أن نبقى عاملين ولن نتقهقر وننسحب وننعزل. إننا سنقدم صداقة

وقيادة، ونسعى باختصار إلى سلام عالمي قائم على المسؤوليات والتطلعات المشتركة».

غير أنه، وبالرغم من تأكيد الرئيس بوش أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تفرض تصورها على العالم، وإن كانت ستتقدم لقيادته بصريح عباراته، إلا أن الرسالة أدركتها دول الجنوب بمعناها الحقيقي، المستتر وراء الصياغات الدبلوماسية، وهي أن النظام العالمي الجديد، يمكن أن يكون صورة جديدة من صور الهيمنة، مما سيؤدي إلى مزيد من تبعية الجنوب للشمال، وإخضاعه سياسياً بل وعسكرياً لتوجيهات الولايات المتحدة الأمريكية. ويدعم هذه المخاوف أمثلة بارزة من ازدواجية المعايير. ففي الوقت الذي مارست فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها القوة المسلحة الفائقة بأحدث تقانة السلاح ضد العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت، فإنه لوحظت معاملة مختلفة لإسرائيل الرافضة للسلام، والتي تتحدى قرارات الأمم المتحدة المتعددة، والتي تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتي لا يمكن التصرف بها. كل ذلك بالإضافة إلى تطبيق انتقائي لمعايير حقوق الإنسان، حيث يتم التركيز على مخالفتها في الدول التي تتعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي يتم تجاهل خرقها في دول أخرى لا ترى السياسة الأمريكية ـ وفقاً لتقديرها لمصالحها ـ ضرورة أو مصلحة في إدانتها.

وقد عبرت دول الجنوب عن اتجاهاتها ومطالبها في السابع من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، في بيان أكرا الصادر عن دول عدم الانحياز، الذي يحمل عنوان «عالم يتحول من انحسار المواجهة إلى تنامي التعاون»، حيث ورد في البند الثاني عشر من البيان هذه الفقرة ذات الدلالة:

«إن حركة عدم الانحياز تحيي وتؤازر المطالبة بالديمقراطية وبإشاعة التعددية السياسية. فنحن نشهد اهتماماً متزايداً بحقوق الإنسان في العالم كله. وقد آلينا على أنفسنا أن نحترم هذه الحقوق. إلا أننا نؤكد من جديد أنها يمكن أن تصان على نحو أكمل في مناخ من العدالة الاقتصادية والاجتماعية، التي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حدث تغير جوهري في شروط التبادل الاقتصادي في النظام العالمي، وهي الدعوة القديمة للجنوب إلى إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد، والتي تعثرت، ثم تجمدت نتيجة مقاومة ورفض الدول الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية».

ومن ناحية أخرى أبرزت دول عدم الانحياز رفضها لانفراد الولايات

المتحدة الأمريكية بصياغة توجهات النظام العالمي الجديد وفرضها بالقوة، في البند الخامس عشر من بيان أكرا حيث قرر البيان:

«وفي هذا السياق، يتعين على حركة عدم الانحياز التي تمثل أغلبية دول العالم، وأغلبية شعوبها، أن تضطلع بدور أكثر أهمية وفاعلية في تشكيل النظام الدولي الجديد، إذا ما أريد لهذا النظام أن يتمتع بالشرعية أو القبول».

وبالرغم من أن الرئيس بوش لم يطنب في تحليل البعد الإعلامي، إلا أن عدداً من الملاحظين والاختصاصيين الأمريكيين ـ على ما يرى د. مصطفى المصمودي في بحث مهم له غير منشور عن البعد الإعلامي للنظام العالمي الجديد ـ يرون أن اللائحة التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان «الإعلام في خدمة الإنسانية»، في أواسط كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، تتماشى تماماً مع رأي الرئيس الأمريكي، ويمكن اعتبارها امتداداً طبيعياً للفقرة التي خص بها موضوع تدفق المعلومات وتطور تقانة الاتصال، في الخطاب الذي قمنا بتحليله.

والخلاصة أن هذا البيان الخاص بالإعلام في خدمة الإنسانية هو ـ في رأي المصمودي ـ الرد على دعوة الجنوب لإنشاء نظام إعلامي عالمي جديد، لأنه يتضمن تخفيفاً من حدة لهجة هذه الدعوة، ورفضاً لبعض توجهاتها التي كانت تهدف أساساً إلى التوازن في الإعلام العالمي لصالح دول الجنوب.

ومجمل القول، إن الثورة السياسية التي تجري في العالم الآن، والتي تدور حول محور الديمقراطية تحمل في طياتها صراعات بالغة الحدة والضراوة بين النظم السياسية والسلطوية وتيارات المعارضة من ناحية، والتيارات الايديولوجية المتصارعة داخل كل مجتمع مدني من ناحية أخرى. أما النظام العالمي الجديد الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأت بوادر التحفظات التي أبدتها إزاء صياغته وتوجهاته بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل اليابان وألمانيا. أما دول الجنوب فقد أحست مبكراً في الواقع باحتمالات الأخطار التي يمكن أن تلحق مصالحها الأساسية من جراء تطبيقه، ومن هنا الأهمية الكبرى لبيان أكرا في بلورة وعي نقدي إزاءه.

وهو يمثل دعوة جادة ليس فقط لدراسته وتحليله، وإنما في المطالبة بأن يكون لها دور في صياغته، حتى يصبح نظاماً عالمياً جديداً، يقوم على المشاركة وليس على الهيمنة، وعلى الرضاء وليس على الفرض بالقوة.

ب ـ الثورة القيمية

هناك اتفاق بين الباحثين على أنه حدثت في بنية المجتمعات الصناعية المتقدمة «ثورة هادئة» في القيم، لو استخدمنا تعبير الباحث الأمريكي البارز «انغلهارت». وهذه الثورة لها شقان: **الأول** يتعلق بالانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية. **والثاني** يتعلق بالتحول الجوهري في العلاقة بين النخب السياسية والجماهير، من صياغة النخب لاتجاهات الجماهير وتعبئتها سياسياً لتحقيق الأهداف السياسية التي ترسم لها، إلى تحدي الجماهير للنخب السياسية، من خلال المطالبة بالمزيد من المشاركة السياسية، والتدخل في عملية صنع القرار.

لقد أدت هذه الثورة، التي يطلق عليها انغلهارت في كتابه الذي صدر حديثاً **التحول الثقافي**، إلى تغيير جوهري، ليس فقط في «أجندة» الموضوعات السياسية التي يدور حولها الجدل السياسي بين الحكومة والمعارضة في فترة الانتخابات الدورية، ولكن أيضاً في بلورة اتجاهات جماهيرية واسعة المدى أثرت في أسلوب الحياة في المجتمعات الغربية المتقدمة. ومن هنا ظهرت قائمة بموضوعات جديدة من أهمها: نوعية الحياة، وحماية البيئة، وظهور تيارات ثقافية تدعو للإحياء الديني.

ويقرر بعض الباحثين أن هذا التغير في الاتجاهات والقيم في المجتمعات الغربية، يرد أساساً إلى آثار الثورة العلمية والتقانية، التي مكنت الدول الصناعية المتقدمة من إشباع الحاجات الأساسية للجماهير، مما سمح لها أن تولي بصرها تجاه الجوانب المعنوية في الحياة. فأصبح البحث عن المعنى، هاجساً أساسياً لجماهير عريضة في هذه المجتمعات. وما دمنا انتقلنا من الإشباع المادي، إلى مجال الإشباع الروحي، فلا بد من أن يؤدي ذلك إلى حركة إحياء دينية، برزت معالمها في كثير من هذه المجتمعات المتقدمة. وهذه الحركة يفسرها بعض علماء الاجتماع مثل دانيل بل الأمريكي، بأنها ترد إلى أن الحداثة وصلت إلى منتهاها. بمعنى أنها وصلت إلى نهاية الشوط التاريخي، ولم تتحقق السعادة للبشر، بالرغم من شيوع السلع وتوافرها في مجتمعات الاستهلاك، وتحت تأثير ثقافة تحض الفرد أساساً على الاستهلاك الدائم، حتى أصبح ذلك غاية في حد ذاته. وقد أدى ذلك إلى شيوع الاغتراب في المجتمعات، مما أدى في النهاية إلى «عودة المقدس» إلى الحياة مرة أخرى، إذا استعرنا عنوان مقالة شهيرة لدانيل بل نشرها في **المجلة البريطانية لعلم الاجتماع**.

وإذا كانت المجتمعات الصناعية المتقدمة، قد انتقلت من مرحلة القيم المادية بعد أن أشبعت إلى مرحلة القيم ما بعد المادية، إلا أنه في مجتمعات العالم الاشتراكي والعالم الثالث، فإنها تمر أيضاً بالمرحلة نفسها، وإنما لأسباب مختلفة تماماً. فقد تبين في هذه المجتمعات أن مقايضة الديمقراطية بإشباع الحاجات الأساسية المادية، أدت في التحليل الأخير، إلى الفشل في إشباع هذه الحاجات، في ظل القهر المعمم، والحرمان من الديمقراطية في المجتمعات الاشتراكية ـ وحالة الاتحاد السوفياتي تعد نموذجية. فقد كان الحصول على السلع الأساسية يمثل مطلباً بالغ الصعوبة للجماهير العريضة، وتسود أوضاع مشابهة في مجتمعات العالم الثالث، نتيجة لتذبذب السياسات الاقتصادية وجمود التخطيط المركزي، ومحاولة قهر الطبيعة الإنسانية، والقضاء على الحافز الفردي، والاعتماد على الدولة في كل شيء لسد الحاجات الأساسية، مما أدى إلى نقص الإنتاجية، وتعاظم الديون، والتضخم، والانخفاض المستمر لمستوى المعيشة، والانهيار في نوعية الحياة.

وهكذا يمكن القول إن التحول الثقافي الذي لحق بالمجتمعات الصناعية المتقدمة، قد لحق أيضاً ـ وإن كان لأسباب أخرى ـ بالمجتمعات الاشتراكية ومجتمعات العالم الثالث، بحيث يمكن القول ـ من دون مبالغة ـ إن هناك بوادر تخلق وعي كوني أصبحت مكوناته لا تفصل بين القيم المادية والقيم المعنوية، ولا تعزل المادة عن الروح، ولا ترى تناقضاً بين العلمانية والإحياء الديني.

ج ـ الثورة المعرفية

إذا كنا تحدثنا عن «الثورة الهادئة» التي حدثت في مجال القيم والاتجاهات لدى الجماهير في مختلف أنماط المجتمعات الإنسانية المعاصرة، فيمكننا أن نضيف إليها ثورة معرفية بالغة الأهمية. وعلى رغم أهميتها، إلا أن المعارك الفكرية التي تنطوي عليها، لم تصل بعد آثارها إلى الجماهير، لأنها ـ أساساً ـ تدور بين النخب الفكرية في مختلف الأقطار. بعبارة أخرى ما زال الحوار الفكري محصوراً في الدوائر الأكاديمية والفكرية.

وأياً ما كان الأمر، فإن هذه الثورة المعرفية يمكن ـ في تقديرنا ـ أن تلخص في عبارة واحدة: الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

ونعني بذلك على وجه التحديد، أن مشروع الحداثة الغربي الذي بدأ أساساً في عصر التنوير الأوروبي ـ على ما يرى بعض الباحثين ـ قد انتهى، وأننا ننتقل

الآن إلى مرحلة جديدة من تاريخ الإنسانية هي مرحلة «ما بعد الحداثة». ومشروع الحداثة الغربي قام على أساس عدة أعمدة رئيسية، أهمها على الإطلاق: الفردية، والعقلانية، والإيمان بفكرة التقدم الإنساني المطرد، والحتمية في التاريخ وفي الطبيعة.

وقد أسهم في صك مفهوم ما بعد الحداثة مجموعة من أبرز الباحثين الطليعيين، في مجال النقد الأدبي والعمارة والفلسفة وعلم الاجتماع. ومن بينهم الناقد الأمريكي المصري الأصل ايهاب حسن، الذي يجمع المؤرخون لحركة «ما بعد الحداثة» على أنه أحد الرواد المعتمدين في هذا المجال، وقد جمع ايهاب حسن اسهاماته المتعددة عبر عشرين عاماً في كتاب جامع نشره عام ١٩٨٧ بعنوان **التحول ما بعد الحداثة: مقالات في نظرية وثقافة ما بعد الحداثة.**

غير أن المؤلف البارز الذي أصدر «المانيفستو» الخاص بما بعد الحداثة، والذي أطلق خبر موت عصر الحداثة هو الفيلسوف الفرنسي ليوتار في كتابه الشهير **الظرف ما بعد الحداثي: تقرير عن المعرفة**، والذي نشره بالفرنسية عام ١٩٧٩، ثم ترجم إلى الإنكليزية بعد ذلك. وقد قرر ليوتار في هذا الكتاب أن أهم معالم المرحلة الراهنة من معالم المعرفة الإنسانية، هو سقوط النظرية الكبرى وعجزها عن قراءة العالم، ويقصد بها أساساً الأنساق الفكرية المغلقة التي تتسم بالجمود، والتي تزعم قدرتها على التفسير الكلي للمجتمع، ومن أمثلتها البارزة الايديولوجيات، وربما كانت الماركسية ـ في رأيه ـ هي الحالة النموذجية. ومن ناحية أخرى سقطت فكرة الحتمية سواء في العلوم الطبيعية ـ كما عبرت عن ذلك فلسفة العلوم المعاصرة ـ أو في التاريخ الإنساني. فليست هناك ـ كما أثبتت الأحداث ـ حتمية في التطور التاريخي من مرحلة إلى مرحلة، على العكس ـ كما تدعو إلى ذلك حركة ما بعد الحداثة ـ فإن التاريخ الإنساني مفتوح على احتمالات متعددة، ومن هنا رفض فكرة «التقدم» الكلاسيكية التي كانت تتصور تاريخ الإنسانية وفق نموذج خطي صاعد من الأدنى إلى الأعلى. على العكس ترى حركة ما بعد الحداثة، أنه ليس هناك دليل على ذلك. فالتاريخ الإنساني قد يتقدم ولكنه قد يتراجع، وتضرب لذلك مثلاً على عجز فكرة التقدم، بالحرب العالمية الأولى التي كانت بربرية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ثم ظهور النازية والفاشية، واشتعال الحرب العالمية الثانية بكل ما انطوت عليه من فظائع وجرائم وحشية وخسائر مادية وبشرية.

ويضيق المجال عن الإفاضة في الجدل العنيف الذي يدور في الوقت

الراهن حول «ما بعد الحداثة». غير أنه يمكن الإشارة الموجزة إلى أن أولى المعارك دارت بين ليوتار وهابرماس الفيلسوف الألماني الشهير وريث تقاليد المدرسة النقدية (الشهيرة بمدرسة فرانكفورت والتي كان أعلامها ادورنو وهوركهيامر وماركوز وايريك فروم). فقد نشر هابرماس مقالة شهيرة بعنوان «مشروع الحداثة لم يكتمل بعد». وهو يريد بذلك أن ينسف الفكرة المحورية لحركة ما بعد الحداثة، والتي تزعم نهاية عصر الحداثة. ومن ناحية أخرى فهناك نقاد ماركسيون جدد يقفون موقفاً نقدياً عنيفاً من هذه الحركة، ومن أبرزهم ثلاثة: الناقد الأدبي الأمريكي الشهير فريدريك جيمسون، والناقد الأدبي الفلسطيني الأصل ادوارد سعيد، والناقد الإنكليزي المعروف تيري ايغلتون. وقد صاغ جيمسون نقده العنيف لحركة ما بعد الحداثة في كتاب ظهر حديثاً بعنوان **ما بعد الحداثة: أو المنطق الثقافي للرأسمالية في مرحلتها الراهنة**.

وهو يقصد بذلك أن هذه الأفكار التي تدعو لها حركة ما بعد الحداثة، أشبه ما تكون ببنية فوقية ـ لو استخدمنا المصطلح الماركسي ـ تقوم على بنية تحتية هي علاقة الإنتاج الرأسمالية الاحتكارية، وأن رؤيتها العدمية للحياة، ليست إلا تعبيراً عن الإفلاس السياسي والثقافي والاقتصادي للرأسمالية المعاصرة. لقد مرت حركة «ما بعد الحداثة» في عديد من الأطوار. فقد ظهرت أولاً في مجال العمارة، ثم انتقلت إلى النقد الأدبي، ثم إلى الفلسفة، غير أن التطور البالغ الأهمية لها، هو أنها انتقلت الآن إلى مجال العلوم الاجتماعية، وظهرت تطبيقات مهمة لأفكارها في علم السياسة وعلم الاجتماع. وبدأت تظهر مساهمات نظرية ومنهجية، بل ودراسات تطبيقية، تستوحي المبادىء الأساسية والقواعد المنهجية للحركة، مما يدعونا إلى ضرورة الاهتمام بالتأصيل النظري النقدي لها.

إن «حركة ما بعد الحداثة» أشبه ما تكون بفعل رمزي بارز، يشير إلى سقوط النماذج النظرية التي سادت الفكر والعلم الاجتماعي في القرن العشرين، لأنها عجزت عن قراءة العالم وتفسيره والتنبؤ بمصيره. وجاءت أحداث الانهيار السريع المروع للاتحاد السوفياتي، لكي تؤكد عجز هذه النماذج عن الوصف والتفسير والتنبؤ. وهناك إحساس عام يسود بين الباحثين في الوقت الراهن بأن العالم يسوده التعقيد وعدم التأكد. وليس هناك اليوم مفكر يدّعي أنه يمتلك الحقيقة المطلقة. ضاع زمن اليقين، ودخلنا في عالم الشك العميق، ليس فقط في النظريات الجاهزة، بل حتى في البديهيات والمسلمات. ومن هنا لا بد من أن نلتفت في الوطن العربي إلى حركة التفكيك التي تأخذ طريقها بعمق الآن في

صميم النظرية الغربية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي تهدف إلى حركة كبرى للتجديد النظري في النماذج، وفي المناهج وأدوات البحث، تمهيداً لصياغة نظريات جديدة، أكثر قدرة على قراءة نص العالم المعقد.

وإذا أردنا أن نشير إشارة موجزة إلى المبادىء الأساسية التي تدعو لها حركة ما بعد الحداثة، بعد نقدها العنيف لمبادىء الحداثة، فيمكننا أن نوجزها في ستة مبادىء رئيسية، لها آثار عميقة في النظرية ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتشهد على ذلك الخلافات العميقة التي تدور حولها في الوقت الراهن:

١ ـ سعت حركة ما بعد الحداثة إلى تحطيم السلطة الفكرية القاهرة للأنساق الفكرية الكبرى المغلقة، والتي عادة ما تأخذ شكل الايديولوجيات، على أساس أنها في زعمها تقديم تفسير كلي للظواهر، قد ألغت حقيقة التنوع الإنساني، وانطلقت من حتمية وهمية لا أساس لها، ومن هنا لم تقنع الحركة بمجرد إعلان سقوط هذه الأنساق الفكرية المغلقة، بل إنها انطلقت ـ في دراستها لثلاثية المؤلف والنص والقارىء ـ إلى إعلان يبدو مستفزاً للكثيرين وهو أن المؤلف قد مات! وتعني الحركة بموت المؤلف أنه ـ وفي ضوء مبادىء حركة ما بعد الحداثة ـ نحن لا يعنينا تاريخ حياة المؤلف أو المفكر أو ميوله الفكرية أو اتجاهاته السياسية، أو العصر الذي عاش فيه. ذلك أن دوره ينتهي بكتابة النص، والعبء يقع بعد ذلك على القارىء، الذي من خلال تأويل النص يشارك في كتابته في الواقع. لا هيمنة من المؤلف إذن على النص، وليس من حقه أن يصدر بياناً يحدد فيه المعاني التي قصدها، ولا نياته من كتابته، فالنص يصبح ملكاً للقارىء، بل إن النص نفسه، في ما ترى حركة ما بعد الحداثة، لا يكتبه مؤلف واحد، ذلك أن أي نص هو عملية تفاعل بين نصوص متعددة يستشهد بها أو يستحضرها المؤلف، بكل ما تترتب عليه كلمة التفاعل من نفي لبعض النصوص أو المزاوجة بينها، أو إزاحتها، وهي الظاهرة التي يطلق عليها التناص (Inter-textuality). وبالإضافة إلى ذلك تهتم حركة ما بعد الحداثة بالعوامل التي تحدد عملية القراءة ذاتها، وهي التي شغلت ما يسمى «علم اجتماع القراءة»، بالإضافة إلى المناهج التأويلية الحديثة. غير أن أهم من قلب العلاقة بين المؤلف والنص والقارىء، هو ما تدعو إليه ما بعد الحداثة، من أن المؤلف ينبغي ألاّ يقدم نصاً مغلقاً، محملاً بالأحكام القاطعة زاخراً بالنتائج النهائية، والتي عادة ما تقوم على وهم مبناه أن المؤلف يمتلك اليقين، ويعرف الحقيقة المطلقة! بل إن عليه أن يقدم نصاً مفتوحاً، بمعنى تضمنه لكتابة قد لا تكون واضحة تماماً، بل ويستحسن أن تكون

غامضة نوعاً ما، حتى يتاح للقارىء أن يشارك بفعالية من خلال عملية التأويل في كتابة النص.

في إطار مشروع الحداثة الغربي لعب المؤلف دور المشرع في المجتمع، بمعنى طرح القيم والأفكار والمعايير التي على الناس أن يتبعوها. وترى حركة ما بعد الحداثة أن موت المؤلف الذي أعلنته، بمعنى زوال سلطته الفكرية، لا يعادله إلا انهيار دور المشرع في المجتمع. فقد انتهى الزمن الذي كان يقوم فيه المشرع بتحديد أهداف المجتمع وغاياته من خلال نسق فكري مغلق ووحيد. فنحن الآن نعيش في عصر التنوع الذي لا ينبغي إلغاؤه باسم الوحدة، ونحيا في عصر التعددية السياسية، التي لا يجوز حصارها باسم ضرورة الاستقرار.

وهناك نتائج نظرية ومنهجية عديدة، يمكن أن تؤثر في ممارسة العلوم الاجتماعية، إذا ما ساد مبدأ موت المؤلف، وصعود دور القارىء.

٢ ـ هناك في مشروع الحداثة الغربي تقابل شهير بين فئتين: «الذات» و«الموضوع». وتدعو حركة ما بعد الحداثة ـ في جانبها التشكيكي ـ إلى إلغاء الذات الحديثة، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل: أولها، أن هذه الذات من اختراعات عصر الحداثة، وثانيها، أن أي تركيز على الذات يفترض وجود فلسفة إنسانية يعارضها المفكرون ما بعد الحداثيين، وثالثها، أنه لو قلنا بوجود الذات، فذلك يفترض وجود موضوع، و«ما بعد الحداثة» ترفض هذه الثنائية بين الذات والموضوع. وتربط حركة ما بعد الحداثة بين الذات والحداثة. ويرون أن الذات من اختراع المجتمع الحديث، وهي ربيبة عصر التنوير والعقلانية. ذلك أن العلم الحديث حين حل محل الدين، فإن الفرد العقلاني (ونعني الذات الحديثة) حل محل الله، كما كان يرى مشروع الحداثة الغربي. ومن هنا فالمفاهيم الحديثة سواء كانت علمية (مثل: الواقع الخارجي، أو النظرية، أو السببية، أو الملاحظة العلمية) أو سياسية (مثل: سياسة حقوق الإنسان، أو التمثيل الديمقراطي، أو التحرر) كلها تفترض ذاتاً مستقلة. وإذا ألغينا الذات، فمعنى ذلك إلغاء تلقائي لكل المفاهيم الحديثة المرتبطة بها. فمثلاً بغير ذات، تختفي الأهمية الكبرى التي كان يعطيها الماركسيون والليبراليون للمفاهيم الفكرية الحديثة مثل: الوضع الاجتماعي، والجماعة، والشخص، والطبقة. فإذا ألغينا مقولة الذات، تماماً مثلما استبعدنا المؤلف، فإن الأدوات الرئيسية للبحث بصورته الحديثة، مثل السببية أو إرادة الفاعل ستختفي، بالإضافة إلى أن إنكار الذات يؤكد نزعة التشاؤم ما بعد الحداثة في ما يتعلق بفعالية التدخل الإنساني، والمخططات الإنسانية،

والعقلانية، والعقل في العالم الحديث. لذلك كله تنتقد الحركة الدور المركزي الذي تلعبه الذات في تحليلات العلوم الاجتماعية، والتي تصور الإنسان باعتباره قادراً وفاعلاً ويستطيع الاختيار، مع أنه في الواقع ليس سوى عنصر يخضع لوقع النسق الاقتصادي والسياسي والثقافي على وجوده.

وهناك خلافات عديدة داخل حركة ما بعد الحداثة حول قضية إلغاء الذات أو إبقائها مع تحديد دائرة فعلها، لأنه لا تُتصوَّر أي ممارسة فعلية للعلوم الاجتماعية إذا اختفت الذات من إطار التحليل.

٣ ـ لحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة وجديدة حول التاريخ والزمن والجغرافيا. ففي ما يتعلق بالتاريخ كعلم مستقل، أو كمدخل لعديد من العلوم الاجتماعية، فإن الحركة تريد أن تنزله من موقعه، وتقلل من أهميته، ومن كثرة الاعتماد عليه. ولا يرون له أهمية سواء في كونه شاهداً على الاستمرار، أو دليلاً على فكرة التقدم، أو وسيلة للبحث عن الجذور، أو أساساً للفهم السببي للوقائع. التاريخ بالنسبة للحركة هو مجال للأساطير والايديولوجيات والتحيز. إن التاريخ ـ في رأي هؤلاء المفكرين ـ اختراع للأمم الغربية الحديثة، قام بدوره في قمع شعوب العالم الثالث، والمنتمين لحضارات أخرى غير غربية. والتقليل من أهمية التاريخ، يرد إلى فكرة أساسية مفادها أن الحاضر الذي نعيشه ـ باعتباره نصاً ـ ينبغي أن يكون هو محور اهتمامنا، هذا الحاضر الذي يتشكل من «سلسلة من الحواضر» الإدراكية المشتتة. وليس التاريخ مهماً إلا بالقدر الذي يلقى الأحوال المعاصرة.

ولا يتسع المجال لتعقب المناقشات الفلسفية كافة حول تقليص دور التاريخ.

ومن ناحية أخرى، فإن حركة ما بعد الحداثة لها مفهومها عن الزمن. ويرفض أصحاب الحركة أي فهم تعاقبي أو خطي (Linear) للزمن. وهذا الفهم للزمن يعتبرونه قمعياً، لأنه يقيس ويضبط كل أنشطة الإنسان. وهم يقدمون مفهوماً آخر للزمن يتسم بعدم الاتصال والفوضوية. ورفض هذا الرأي ليس سهلاً، لأن هذا المفهوم للزمن الذي تدعو له حركة ما بعد الحداثة قريب مما توصل إليه العلم الحديث. يقول مثلاً عالم الطبيعة الشهير ستيفن هوكنغ في كتابه **تاريخ موجز للزمن**، إن: «الزمن الخيالي هو حقاً الزمن الحقيقي، وما ندعوه الزمن الحقيقي ليس سوى صورة من صنع خيالاتنا».

هذا موضوع معقد، ولن نستطيع الإفاضة فيه. غير أنه بالإضافة لذلك فلهم

مفاهيم أخرى عن الفضاء، من ناحية توسيعه أو تضييق مجاله والتحكم فيه، فالجغرافيا بالنسبة لهم ليست شيئاً ثابتاً راسخاً لا يتحرك.

ويستخدم الباحثون من أنصار ما بعد الحداثة هذه المفاهيم عن الزمن والجغرافيا، لكي يلغوا الفرق بين السياسات الداخلية والسياسات الدولية. وهم يضعون العلاقات الدولية ما بعد الحداثة في حدود السياسات الداخلية والدولية، في موضع يطلقون عليه «اللامكان»، كما تحدث آشلي، وهو من أبرز باحثي العلاقات الدولية الذين يطبقون أفكار ما بعد الحداثة في مجال العلاقات الدولية.

٤ ـ هناك لحركة ما بعد الحداثة أفكار عن دور النظرية، وعن نفي ما يطلقون عليه «إرهاب الحقيقة». وهم يعتبرون السعي إلى الحقيقة كهدف أو كمثال إحدى سمات الحداثة التي يرفضونها. والحقيقة ـ كما صورها عصر التنوير الغربي ـ تحيل في فهمها والوصول إليها إلى النظام والقواعد والقيم والمنطق والعقلانية والعقل، وكل هذه مقولات مرفوضة.

الفكرة الجوهرية هنا أن الحقيقة يكاد يستحيل الوصول إليها، فهي إما أن تكون لا معنى لها أو تعسفية. والنتيجة واحدة، فليس هناك في الواقع فرق بين الحقيقة وأكثر الصياغات البلاغية أو الدعائية تشويهاً للحقيقة. ومن هنا ترفض الحركة أي زعم باحتكار ما يسمى «الحقيقة»، لأن في ذلك إرهاباً فكرياً غير مقبول.

ومن ناحية أخرى ترفض حركة ما بعد الحداثة النظرية الحديثة، في زعمها إمكانية أن تسيطر نظرية واحدة على مجمل علم أو تخصص بأسره، الزعم بأن بعض النظريات الاجتماعية أو السياسية يمكن أن تطبق مقولاتها في أي سياق مهما اختلفت الثقافات أو اللحظات التاريخية زعم باطل لا يقوم على أساس.

وتريد حركة ما بعد الحداثة تقليص دور النظرية واستبدال حركة الحياة اليومية بها والتركيز على ديناميات التفاعل في المجتمعات المحلية، تلافياً لعملية التعميمات الجارفة التي تلجأ إليها النظريات، مما يؤدي ـ عملياً ـ إلى تغييب الفروق النوعية، وإلغاء كل صور التعددية الثقافية والاجتماعية والسياسية.

وهناك مناقشات بهذا الصدد تدخل في مجال الابستمولوجيا لا مجال لها في دراستنا.

٥ ـ ترفض حركة ما بعد الحداثة كل عمليات التمثيل (Representation)، سواء أخذت شكل الإنابة (Delegation)، بمعنى أن شخصاً يمثل الآخرين في

البرلمان، أو التشابه (Resemblance)، حين يزعم المصور أنه يحاكي في لوحته ما يراه في الواقع. والتمثيل في كل صوره مسألة محورية في ميدان العلوم الاجتماعية، ومن هنا اهتمت حركة ما بعد الحداثة بنقده نقداً عنيفاً في كل صوره.

وقد استمدت حركة ما بعد الحداثة نقدها للتمثيل من رواد كبار سابقين أهمهم نيتشه وفيتغنشتين وهيدغر، ومن فلاسفة معاصرين أهمهم بارت وفوكو.

ونقنع بهذه الإشارة، لأن نقد ما بعد الحداثة للتمثيل يحتاج إلى دراسة موسعة.

٦ ـ لحركة ما بعد الحداثة أفكار محددة في مجال الابستمولوجيا ومناهج البحث. وتشمل هذه الأفكار عديداً من المقولات عن الحقيقة، والسببية والتنبؤ، والنسبية، والموضوعية ودور القيم في البحث العلمي، وعن منهجية التفكيك ودور التأويل الحدسي، وعن مستويات الحكم ومعايير التقويم.

وخلاصة ما سبق، أن لحركة ما بعد الحداثة، على الرغم من التناقضات الفكرية الواضحة بين مختلف أجنحتها، أفكاراً محددة حول المبادىء التي تريد إرساءها في ممارسة العلم الاجتماعي، بعدما قامت بدورها في محاولة هدم المبادىء التي قام عليها مشروع الحداثة الغربي.

وليس هناك مجال للاستماع إلى انتقادات المشككين الذين يرددون: وهل دخلنا حقاً عالم الحداثة حتى نهتم بحركة ما بعد الحداثة؟ ذلك أننا ـ شئنا أم لم نشأ ـ سنحيا في العقود المقبلة، في إطار مجتمع المعلومات العالمي، ومن لا يشارك في إنتاج المعلومة واستعمالها والاستفادة منها سيسقط ويموت. ونحن أيضاً ـ بالإضافة إلى ذلك ـ لن نستطيع، حتى لو أردنا، أن ننفصل بوعي محلي منغلق، أو وعي قومي محاصر، عن الوعي الكوني الذي يتخلق الآن، والذي سيتعمق في المستقبل المنظور.

لتكن الأفكار المتعددة التي طرحناها عن الثورة الكونية وبداية المجتمع العالمي، دعوة للمثقفين والباحثين العرب للمشاركة في صياغة عالم المستقبل، عن طريق المتابعة النقدية للحوار الفكري في العالم، ليس فقط من أجل أن نعيش روح العصر، ولكن بهدف محدد، هو الإسهام في تشكيل النظام العالمي الجديد، من خلال صياغة مبادرات خلاقة في مجالات التنمية والسلام العالمي والديمقراطية وحوار الحضارات، حتى نواكب تحولات العالم من انحسار المواجهة إلى تنامي التعاون.

تعقيـب

خلدون حسن النقيب(*)

تطرق الأستاذ السيد يسين إلى مواضيع شتى بعضها لم يأت في الورقة، ولكن من دون شك فقد غطى في عرضه أهم التيارات الفكرية والثقافية في المشهد العالمي، مع التركيز على الغرب، وغطاها بكل اقتدار، ولكنني وددت لو أنه بدأ من حيث انتهى، أي بدأ بالتوسع في النقاط الست أو المبادىء الستة الرئيسية لحركة ما بعد الحداثة. لذلك سوف أحاول إبراز بعض النقاط التي أعتقد أنها مهمة في هذا التيار الفكري والتي وردت بشكل مختصر في سياق ورقته.

أتفق مع السيد يسين تماماً على أن ما يسميه الثورة الكونية، هي ثورة مثلثة الجوانب، هي سياسية في التحول من الشمولية والتسلطية إلى الانفتاح السياسي وليس إلى الليبرالية كما ذكر في الورقة، لأن ديمقراطية العالم الثالث، وإن لم تكن معادية لليبرالية فهي ـ لاليبرالية (Illiberal) كما يسميها فؤاد زكريا في الفورين أفيرز (*Foreign Affairs*)، وهي من ناحية أخرى ثورة في القيم وفي التحول الثقافي من القيم المادية إلى قيم ما بعد المادية أو المعنوية، ثم هي ثورة معرفية تنطوي على الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

أنا أريد أن أقرأ الشيء الكثير في الثورة الثالثة الخاصة بالتحول من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، لأنه في تقديري أن في هذا التحول يكمن لب الموضوع الذي نتكلم عليه في هذا المشهد، وهو الثورة المعرفية التي تطرق لها السيد يسين والمتمثلة في ما بعد الحداثة، التي تمثل في نظري الإطار الأيديولوجي للثورة السياسية وثورة القيم في عصر يبدو فيه وكأن الصراع الأيديولوجي قد انحسر

(*) أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب ـ جامعة الكويت.

تماماً. ما بعد الحداثة هي ـ بطريقة أو بأخرى ـ دعوة للتوافق مع الرأسمالية في عصرها المتأخر كما يقول جيمس، بل إنني أذهب إلى أبعد من ذلك، وأزعم أن ما بعد الحداثة التي انطلقت منذ السبعينيات هي سابقة على استحداث مصطلح العولمة ومجتمع المعلومات الكوني، وتمثل نقطة تحول تاريخية كبرى (Watershed)، لأنها تمثل هزيمة جدية للنزعة الإنسانية (Universal Humanism)، التي هي بحق أهم إنجازات عصر التنوير منذ منتصف القرن السابع عشر، والتي جسدتها الثورة الفرنسية، والسيد يسين يذكر هذا ضمن سياق ضيق، وسوف أحاول أن أتوسع قليلاً فيه.

ونقطة التحول هذه لا تمثل بالضرورة نهاية النزعة الإنسانية السرمدية (Universal)، ولكنها تمثل ـ من دون شك ـ هزيمة حقيقية في هذه المرحلة التاريخية. فهذه النزعة الإنسانية انهزمت بكل تيارات الحداثة: الواقعية، والعقلانية، والليبرالية الكلاسيكية (Classical Liberalism)، والاشتراكية، والعلمانية، وحلت محلها «ما بعد الحداثة التشكيكية» (Scepticism)، و«التذرير»، وما بعد البنيوية التفكيكية، والنسبية الثقافية... الخ. وتظهر فداحة هذه الهزيمة في تجسد فكر عصر التنوير في مفهوم الحداثة.

هذه النزعة الإنسانية التي تبلورت على مدى قرنين ونصف قرن، وانحسرت الآن كانت تنادي بـ **أولاً**، أن المجتمعات البشرية متشابهة في الأساس، تسير من البسيط إلى المعقد، وليس بالضرورة في اتجاه خطي وإنما قد يكون ديالكتيكي. **ثانياً**، أن أجناس الأرض متساوون في القدرة على التوصل إلى أحكام قيمية بالرغم من النزعة المركزية الأوروبية، وهذه الأحكام القيمية تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان، مثل الحرية والمساواة والعدالة. **ثالثاً**، أن بإمكان المجتمعات المتخلفة أن تحقق التنمية بالقدر الذي يؤهلها للحاق بالمجتمعات التي سبقتها. **رابعاً**، أن بالإمكان الوصول إلى حالة من التنمية مع السلم، وتعريف السلم هنا هو غياب الحرب، بالرغم من أن أغلب الدول الحديثة قد خرجت إلى الوجود من جوف آلة الحرب، وأن السلام هدف يمكن الوصول إليه.

وقد نسفت ما بعد الحداثة هذه الأفكار جميعاً، فغابت في التسعينيات النزعة المركزية التي كانت توحد العالم في عصر الحداثة، ولكن هذا الغياب كان غياباً مزدوجاً، فقد غابت الفكرة المركزية (Centrality) عن المجتمع الحديث والسياسة الدولية، وغاب كذلك الهدف الذي كان يعطي للحياة الاجتماعية والسياسة الدولية معنى، فقد كان هناك أمل في إمكان الوصول إلى مرحلة أعلى

من الرأسمالية، ومجتمع أرقى من المجتمع الرأسمالي. وفي غياب هذا الهدف لم يعد هناك أمل في الوصول إلى مرحلة أرقى، فحينما انهارت المجتمعات التي كانت تطبق الاشتراكية القائمة فعلاً (Actually Existing Socialism) انهار معها الأمل في الوصول إلى مرحلة أعلى من الرأسمالية. وقد خلق غياب الهدف، الذي جمع الإنسانية في السابق في الوصول إلى مرحلة أرقى من الرأسمالية، قدراً كبيراً من البلبلة في الفكر والثقافة العالمية. فظهرت أفكار مثل «نهاية التاريخ» و«الانتصار النهائي لليبرالية الغربية»، وهذا زيف. وظهرت دعوات عن أن الصراع القادم سيكون صراعاً بين المدنيات المعرفة بالأديان، وظهرت مشاريع تهدف إلى إيجاد طريق ثالث بين الرأسمالية المتوحشة ـ والتي أسميها «الافتراسية» اللاإنسانية ـ والاشتراكية الديمقراطية المستندة إلى سياسات الرعاية الاجتماعية.

حينما غاب الهدف وغابت الفكرة المركزية في الثقافة العالمية تحولت «ما بعد الحداثة» إلى التوافق مع الرأسمالية، بينما كانت الحداثة ـ بأغلب تياراتها الفكرية ـ معادية للرأسمالية في الأدب والفن والفكر والعلم، بما في ذلك الليبرالية الكلاسيكية، لأن «ما بعد الحداثة» نقلت مركز الثقل في التحليل والفهم الاجتماعي من الجماعة إلى الفرد، بإلغاء الذات كما يقول السيد يسين أو بإعادة موضعة الذات (Resituating the Subject)، فأعادت طرح العلاقة بين الفرد والمجتمع، وجعلت ـ على سبيل المثال ـ القوة وممارسة القوة والهيمنة ليست ظواهر مجتمعية مؤسسية، وإنما منتشرة وموزعة في كل العلاقات المجتمعية، بلا مركز أو بناء محدد. وقد رجع «فوكو» في النهاية وحاول أن يصحح هذا الخلط.

في مرحلة «ما بعد الحداثة» في المجتمع المعولم، لم تعد هناك حدود فاصلة بين الطبقات كما يدعي جيمس، فلم يعد لليمين واليسار معنى، وتحولت الايديولوجيات إلى بناء أو إعادة بناء أو اختراع، فالتقاليد تخترع والوصول إلى قيم معيارية غير وارد، والحقيقة التي يمكن الآن قبولها هي الثلاثية التي ذكرها السيد يسين في ورقته القيِّمة: المؤلف، النص، القارىء.

كيف يشترك الأفراد في تنظيمات مجتمعية أيضاً؟ إن التحول الثقافي من القيم المادية إلى قيم ما بعد المادية يقود إلى «التذرير» (Zorarisation)، فتصبح كل الظواهر وكأنها حقائق وهمية أو افتراضية، كما ذكر السيد يسين، تظهر كصور (Images) في وسائل الإعلام، فالمجتمعات الغربية عامة ـ بسبب هيمنة وسائل الإعلام ـ على وشك أن تصبح مجتمعات وهمية أو افتراضية (Virtual Societies)، والآن عندنا ديمقراطيات افتراضية (Virtual Democracies)... الخ.

وهنا تظهر تنظيمات مستحدثة تناسب «ما بعد الحداثة» وهي «قبلية الطبقات الوسطى» (The New Tribalism)، والقبلية، أو القبائل هنا تستمد وجودها من طراز الحياة، كأنماط الاستجابة للتغير الاجتماعي، وأنماط الاستهلاك والأزياء والنوادي والحركات الاجتماعية الجديدة. . وهو ميدان واسع للعلوم الاجتماعية الغربية.

ما بعد الحداثة هي أفضل تعبير اعتذاري للعولمة وأيديولوجيتها المبهمة، وسيادة أفكار ما بعد الحداثة والعولمة ليس معناها أن ليس هناك مقاومة لهذه الأفكار، فهناك عدة طرق لمجابهة هذه الأفكار، منها ما هو سلبي من حيث محدودية الأثر على المدى البعيد أو من حيث الاستمرارية، مثلما حدث في سياتل ولندن وباريس، ويبدو أنه بعد واشنطن سوف ينتقل إلى مدن ومجتمعات أخرى، ومنها ما هو إيجابي في محاولات إحياء الفكر المعادي للرأسمالية.

وهنا عندما أقول الفكر المعادي للرأسمالية، فإنني أتكلم على شيء يمكن أن نسميه «ما بعد الاشتراكية» و«ما بعد القومية»، وليس إحياء الاشتراكية بمفهومها القديم ولا الفكر القومي بشكله القديم، لأنه من غير الممكن العودة إلى أنماط لا تستجيب للبيئة العالمية الحاضرة. فهناك مثلاً الدعوة إلى توسيع مساحة المجال العام (Public Sphere)، أي العمل العام لمؤسسات المجتمع المدني مقابل المساحة الخاصة الشخصية (Private Space)، وهذه الدعوة تهدف إلى التحول من الحكومة (Government) إلى مساهمة المجتمعات المدنية في إدارة الاقتصاد والمجتمع (Governance). وهذه المحاولة من بين محاولات أخرى تدعو إلى إعادة وضع صيغة للنزعة المركزية للمجتمع، وإعادة صياغة هدف مشترك لخلق مجتمع عالمي أو معولم حقيقي يستند إلى معايير عالمية (Global Knowns) ملزمة تحكم السلوك السياسي للشعوب والأمم. فالتحرك نحو الديمقراطية بوضعه الراهن في العالم الثالث ما هو إلا مرحلة جديدة من التسلطية التي تعتمد على آلية الانتخابات، والتفاوت في الدخل على مستوى العالم سوف يتحول إلى أداة قمع وهيمنة للمهمشين والذين تهمشهم قوى العولمة بشكل متزايد.

هناك إذن مرحلة جديدة بعد مرحلة هيمنة القطب الواحد على مقدرات العالم، وهناك هدف أرقى يتسامى على الواقع الراهن، وهناك فكرة تدعو إلى تغليب النزعة الإنسانية والفكر الواقعي. هناك حقيقة موضوعية مستقلة بمعزل عن وعي الأفراد يمكن التوصل إليها في نهاية المطاف.

المناقشات

١ ـ محمود عبد الفضيل

أثار أ. السيد يسين مجموعة من القضايا المهمة التي تحتاج إلى تدقيق في الإطار العربي: القضية الأولى حول النموذج التفسيري وفقاً لتوماس كون. ففي العلوم الطبيعية إن موضوع أن يطرد نموذج (Paradigm) نموذجاً آخر قضيةٌ معروفة ومستقرة، لكن حينما نأتي للعلوم الاجتماعية هناك مشكلة عدم الحسم لأسباب أيديولوجية واجتماعية، وأنه يمكن أن يحدث تطابق (Overlapping) مع «النموذج» لمدد طويلة جداً كما هو الحال في علم الاقتصاد. وقد أشار إلى ذلك فون نويمان، العالم الرياضي والطبيعي وأستاذ الاقتصاد في مجال «نظرية الألعاب» (Game Theory) حينما اقترح جدَلَ رؤية جديدة للمنطق وقرر أن يسقط كل ما درسه في الفصل الدراسي نفسه بينما ظلت جميع الكتب المدرسية في علم الاقتصاد تتحدث عن المنافسة الكاملة لربع قرن بعد صدور كتابه في ١٩٤٤ عن «نظرية الألعاب» والمنافسة الاحتكارية. إذن الأمور في العلوم الاجتماعية لا تحسم بالطريقة نفسها التي تحسم بها في علوم الطبيعة، ومن هنا نرى قدراً من البلبلة ويظل الصراع الاجتماعي على أشده.

القضية الثانية، حينما قال أ. السيد يسين إن العلم استُخدم لأول مرة، وعلى نطاق ليس له مثيل في الفترة الأخيرة التي هي فترة ثورة الاتصالات والمعلومات. أنا أرى أن ذلك غير صحيح، لأن فترة الثورة الصناعية استخدمت العلم على أوسع نطاق، ويقال في الكتابات التي تكتب أن ظهور التلغراف أخطر من الفضاء الإلكتروني في موضوع الاتصالات، لأنه وحد الأسواق بما في ذلك البورصات. فيجب ألا نقلل من دور العلم وخطورته بما فيه بعض اختراعات

الاتصالات التي تمت خلال هذه الفترة. فقد استخدم العلم على نطاق لا مثيل له في فترة الثورة الصناعية وما بعدها.

أنتقل إلى موضوع ما بعد الحداثة الذي يقدمه السيد يسين على أنه خطوة تقدمية مهمة جداً، وقد يكون هذا باعتباره صنعة فكرية، لكن القضية هي هل هذه المسألة ليست مشروطة بظروف المجتمع وتقدم قواه الإنتاجية وقدراته على استيعاب مثل هذه النظريات أم لا؟ هل يمكن القفز مرة واحدة من مجتمع ما قبل الحداثة إلى مجتمع ما بعد الحداثة من دون الدخول في مرحلة العقلانية والتنميط والصرامة وما إلى ذلك؟ هذا سؤال مهم، وماذا نريد أن نبشر به تحديداً؟ هل آخر صيحة يجب أن تتبناها النخبة هي ما بعد الحداثة من دون المرور بالحداثة؟ لأن مجتمعاتنا لم تمر بالحداثة وهي - في تقديري - لم تستوعبها، وإلا سنقع في المشكلة نفسها، حينما انبهر المثقفون غداة الحرب العالمية الثانية بالوجودية، وأصبحوا ينظرون إليها على أنها صياغة التقدم، ونتج من ذلك «خُلف» كبير بين النخبة والجماهير، على حد تعبير طارق البشري.

هذه القضية مهمة، وليست مجرد أن هناك نظرية ظهرت، أو أن ليوتار وأمثاله يقدمون رؤية تقوم على الأنساق المغلقة. وأعتقد أن الأخ خلدون النقيب أشار إلى سلبيات هذه النظرية، فالأنساق المغلقة ضربت في عدد من القضايا من قبل، وأنا أرى أن المدرسة الايطالية بقيادة غرامشي هي التي قادت ضرب الأنساق المغلقة، وكان «كوليتي» و«ديفولبي» أول من قاد هذه الحملة في الستينيات، الداعية إلى مزيد من الرحابة وعدم الدغمائية. فليس هؤلاء الذين بدأوا، لأن غرامشي ومدرسته ربطوها بالمجتمع والتاريخ والثقافة الوطنية. أما «التفكيكية» و«المواطن الكوني» الذي يهيم على وجهه ويتعامل مع الانترنت وما بعده، فهذه قضية في المرحلة الراهنة من تطور المجتمع الغربي. قد تكون ملائمة لأوروبا التي أنجزت مهام رئيسية من التطور ومن دولة الرفاه وغيرها، لكن حين نسقط هذه النظرية على الظروف التاريخية الراهنة للوطن العربي، أعتقد أنها قد تقود إلى مشكلات وتعقيدات كثيرة.

أيضاً في الحديث عن المرحلة الحالية - وأتكلم على المسار الموضوعي للعولمة - فإنها تدعو إلى مزيد من التنافسية والتعددية، ولكن موضوعياً فإن حركة الاندماجات الأخيرة التي شاهدناها على صعيد شركات المعلومات والاتصالات، وعلى صعيد شركات الإعلام الكبرى تؤدي إلى تضييق دائرة التنافسية والتعددية. في قضية مايكروسوفت مطروح موضوع احتكار المعلوماتية. ثانياً موضوع

«وارينر» و«أون لاين» وأثره في الإعلام، والجميع يعلم ـ وقد حضرت مناقشة ذلك في انكلترا ـ أن الـ «بي. بي. سي» الآن أقل إثراء وثقافة منها في الستينيات، وقيل إنها أصبحت أكثر ميلاً إلى أن تكون تجارية (More Business) وخاضعة للاحتكارات، ولا تعطي مساحة للثقافة. كذلك التلفزيون الفرنسي، الذي عاصره أ. السيد يسين معي في الستينيات، يختلف عن التلفزيون الراهن من حيث مساحة الحرية والتعددية والثراء الثقافي، وأعتقد أننا نواجه قضية خطيرة. ومن الناحية الموضوعية فالأمور تسير في عكس اتجاه التعددية أو التنافسية، وهذه نقطة جديرة بالتأمل.

٢ ـ محمد سيد أحمد

أريد التركيز على جانب معين مما نسميه البعد الثقافي والحضاري المعاصر، وهو الجانب التقاني المحض والتغيرات الجوهرية التي تجري في فلسفة التقانة في عصرنا. أنا أزعم أن هناك جديداً في هذا المجال جديراً بلفت نظرنا بالمنطق الداخلي لهذا التحول، وهنا لدينا فكرة أساسية عن «تجاوز عالم حواسنا»، فالتقانة ـ حتى مؤخراً ـ كانت في إطار عالمنا في حدود من الكون، وكان هذا هو العالم الذي كنا ندرك من خلاله ما يحيط بنا. لكن اليوم تجاوزنا هذا العالم إلى «المتناهي الصغر» أولاً، ثم إلى «المتناهي الكبر». فنحن اليوم استطعنا بفضل التقانة المعاصرة أن نكتشف عوالم كانت مغلقة بالنسبة إلينا تماماً، بل أكثر من هذا، استطعنا أن نرحل إلى عوالم أخرى لنعود إلى عالمنا من جديد.

فالإلكترون اليوم في الراديو وفي التلفزيون يعيد تشكيل أشكال ليست فقط فوتوغرافيا، وإنما تجاوزت الفوتوغرافيا إلى الإلكترون وعادت إلى الفوتوغرافيا بفوتوغرافيا أخرى أثرتها بكثير، وأكسبت الفوتوغرافيا أبعاداً لم تكن واردة من قبل. فنحن إذن أصبحنا نتعامل مع عالم يتجاوزنا ونعود إلى عالمنا من جديد من خلاله.

من هنا أنشأنا أشياء جديدة، فنحن كلما نزداد علماً نكتشف جهلنا، فكلما نزداد علماً نزداد إدراكاً لما لا نعلمه، ودائرة ما أدرك أنني لا أعلمه تتسع بسرعة أكبر من دائرة ما أدرك أنني أعلمه. وبهذا أتقدم بشكل مطلق وأتخلف بشكل نسبي، وهذا نوع من المعادلة المذهلة الجديدة والخطيرة.

وضمن ما يتعلق بهذا الموضوع فكرة أنه من قبل كان الصراع في حجمنا «صراع البشر مع البشر»، لكن اليوم أدخلنا في الصراع أبعاداً تنتمي إلى هذه

العوالم الأخرى، التي لم أكن أخوضها أو أصل إليها أو أدرك أبعادها من قبل. إذن التقانة تؤثر في البيئة، في الإيكولوجيا، وفي العالم المحيط، وأصبح هناك صراع بشري يتسع فوق عالمنا، ويصل إلى حد أننا ونحن نتعامل مع البيئة المحيطة نتعامل ونحن نستهدف السيطرة عليها، ولكن في الوقت نفسه وفي أحوال كثيرة، ينتهي تعاملنا مع هذه البيئة إلى ما لا نعلمه وإلى ما يتجاوزنا، وإلى ما يصير من قبل البيئة ردود أفعال ضدنا، لا نتحكم فيها، كلما زدنا تحكماً زاد الانفلات إزاء التحكم. وهذا نوع آخر من الصراع أصعب بكثير من الصراع التقليدي الذي نألفه، لأننا حين نتعامل مع «عدم» نستطيع أن نخاطبه، وهناك لغة مشتركة، لكن حينما تدفعنا التقانة إلى تصور أننا نتحكم، يصير في البيئة أشياء رهيبة: ثقب الأوزون، النينيو، أحوال الطقس.. وغيرها.

لقد أصبحنا بصدد عالم ليس فيه لغة تخاطب، وبعد أن كنا نتعامل في عالم التخاطب حيث المفاهيم أصبحنا نتجاوز هذا العالم إلى عوالم أخرى في مختلف الاتجاهات، إلى الأكبر وإلى الأصغر، وإلى المفهوم وإلى غير المفهوم، إلى المتحكم فيه وإلى المنفلت بصور جديدة غير معروفة. هذا فضلاً عن أن قواعد اللعبة تختلف. فاليوم حين نزور عالم الكم (Quanta) فإن منطق «الكوانتا» غير منطقنا وتجارب «الكوانتا» تنجح ولا نعلم لماذا. نحن غير قادرين على تفسير لماذا هو كذلك، لقد ثبت أنه صحيح لأن آلياته ومقدماته وتجاربه تنتج نتائج صحيحة، والعلم حينما تدخل أنتج نتائج صحيحة، والتجربة تقول إنها صحيحة، ولكن من ناحية أخرى، فنحن لا نستطيع بالمنطق الذي تعودنا عليه أن نفهم لماذا. يبدو أنه شكل آخر من عصر الشك. ونحن بصدد تحولات أساسية، أنشأت لدينا هويتنا المحكومة بموقعنا وهويات أخرى متعددة ومتصارعة معها، هناك هوية الانتماء إلى الكوكب وإلى الكون متعدد الجوانب.

أقول إننا بصدد طفرة في عالم المعرفة. تجاوزت ما كان، ولكن لم تستقر عند بر جديد بعد، والعالم الذي نعيشه يفرض علينا أن ننتمي إلى أشياء كثيرة جديدة لا نعلمها تماماً، ولكنها تزيد المشكلات والهموم والحاجة لمزيد من البحث والتفهم.

٣ ـ جابر عصفور

أهنىء أ. السيد يسين على هذا التقديم الممتع والثري والعميق، كما أهنىء د. خلدون النقيب على هذه المعارضة النقدية التي أوافقه عليها تماماً، وأشعر

بالراحة لأنه قد رد على بعض النقاط الرئيسية، التي كنت أود أن أواصل فيها حواري مع السيد يسين، ولحسن الحظ أيضاً، فإن د. محمود عبد الفضيل قد قلل من حيز ما كنت أود الحديث فيه.

لي بعض النقاط:

النقطة الأولى، أنا أتصور أن دلالة العولمة سواء من حيث هي عملية (Process) بمعنى (Globalization) أو من حيث هي أيديولوجيا (Globalism) قد اقتربت مما أصبح يسمى بالحقيقة الافتراضية (Virtual Reality)، وأصبحت دلالة العولمة تتلون بتلون المتحدث وبتلون التيارات. وأكاد أشك في أن هذه الدلالة قد تعددت على نحو مربك، ولهذا أقترح إجرائياً لمن يريد أن يتحدث عن العولمة سواء بالدفاع أو بالهجوم أن يبدأ أولاً بتقديم تعريفه الإجرائي لهذه العولمة.

أنا شخصياً أفهم العولمة على أنها «ايديولوجيا» أو «عملية» اقتصادية بالدرجة الأولى، وتعني في المحل الأول تنميط اقتصادات العالم بطريقة تخضع اقتصادات الكوكب (Globe) لمجموعة من الشركات المتعددة أو المتعدية الجنسية. وبالمناسبة فإن أمريكا لا تملك الكم الأكبر من هذه الشركات، وهذا الأساس الاقتصادي يحاول أن يبرر نفسه من حيث هو هيمنة رأسمالية حديثة جداً بتقديم تخيلات براقة عن نفسه مستخدماً مجموعة مما أسميه «مباهج التقنية المعاصرة»، وهي تؤكد أن هذه التقنية المعاصرة المصاحبة للعولمة مفيدة، لكن هذه الإفادة ينبغي ألاّ تجعلنا نغفل أن هناك تخيلات ايديولوجية تحاول بها العولمة أن تبرر نفسها. على الأقل، هذا هو التعريف الإجرائي الذي أعرفه عن العولمة أو الذي أحاول أن أتمسك به، والذي يتمسك به عدد كبير من الباحثين. ولهذا ألتفت دائماً لفكرة التنميط المتضمنة في عملية العولمة (Globalization)، والتي تعني بالضرورة تحويل الكوكب الأرضي إلى نمط واحد. وهذا البعد الدلالي لكلمة عولمة يعني نوعاً من القصر الذي يقضي على الخلافات ويستبدل بها نوعاً من الوحدة المفروضة من قبل مجموعة من القوى المهيمنة اقتصادياً. والسؤال الذي ينبغي أن يسأل لمن يسلم بهذا التعريف هو: كيف يمكن أن نتصور أن أساساً اقتصادياً يقوم على الهيمنة يمكن أن يؤدي إلى ايديولوجيا براقة كأنها نوع من اليوتوبيا الجديدة لبني الانسان، وكيف يمكن لهذا الأساس الاقتصادي الذي يقوم على التوحيد القسري أن يشجع على نمو التعددية والتنوع؟

أرتب على هذه النقطة أنني أختلف مع السيد يسين في نبوءته التي تقول إن

العولمة ـ من حيث هي عملية تاريخية تمت في رحم النظام الرأسمالي (وأتفق مع ذلك) ـ ستتجاوز ظروف نشأتها، وإن الهيمنة التاريخية الموجودة فعلاً ليست حتمية. لقد تعلمنا في المنطق أن النتيجة هي محصلة مقدمات منطقية، فكيف يمكن أن نتصور مستقبلاً عادلاً لمقدمات غير عادلة. هذا السؤال أطرحه على الأستاذ السيد يسين.

النقطة الثانية التي أريد أن أتوقف عندها ـ على الأقل لاهتمامي بقضية الثقافة ـ هي ما يذهب إليه أ. السيد يسين، وقد حرصت على أن أنقل كلماته التي تقول: «زعم أن الرسائل التلفزيونية تقوم بعملية تنميط للثقافة. .»، ففي الواقع أن الرسائل التلفزيونية المقدمة تقوم بعملية تنميط للثقافة فعلاً، والمسألة لا تدخل في باب الاجتهاد النظري ولا الخلاف بين آراء المتحدثين، وإنما هي الآن أصبحت محل إحصاءات متعددة ترتبط بتأثير التلفزيون في السلوك العالمي. وإذا كان الأستاذ كامل زهيري تكلم في الصباح على «مصطلح الكوكلة» (Cocalization)، وبالمناسبة، فإن هذا المصطلح مستخدم في الأدبيات المعاصرة، فنحن يمكن أن نتحدث بالقدر نفسه عن الكيفية التي تهدف بها الفضائيات الممولة من شركات متعددة الجنسية أو التي ترتبط على نحو أو آخر بها، إلى توصيل رسائل تحول العالم إلى نمط سلوكي وأخلاقي وقيمي واحد هو النمط الذي يخدم مصالح هذه الشركات. وأبسط مثال يبدأ من المقارنة بين مجموعة من الفضائيات الموجودة في عواصم العولمة والفضائيات العربية على سبيل المثال، ومقارنة سريعة بالكيفية التي أصبحت عليها، حتى الصورة والمذيعة والأغنية والمقدم. . الخ، متأثرة بعملية «التنميط» القسري التي تفرضها هذه العولمة.

النقطة الثالثة هي ما أشار إليه أ. السيد يسين عن «الخصوصية الميتافيزيقية»، وهو يعلم رأيي في هذه الخصوصية، ونحن بيننا حوار، وأنا أعرف آراءه جيداً، وأنا معه في أن الخصوصية الثقافية ليست ميتافيزيقا مغلقة ولكنها نسق مفتوح قابل للتغير، لكن تظل نسقاً، وإلا لا تعد خصوصية على الإطلاق. ولهذا نحن نتحدث عن الخصوصية العربية، ونسلم بأن هناك مجموعة من المتغيرات الجذرية والثانوية والأساسية تحدث في هذه الخصوصية العربية، لكن هناك نقطة إذا وصلت إليها المتغيرات انتفت هذه الخصوصية. فالخصوصية هنا في نسقيتها أشبه باللغة، فاللغة العربية نسق قابل للتحول والتغير، وعشرات العمليات يمكن أن تتغير بها اللغة العربية، لكن هناك نقطة إذا وصلت اليها هذه المتغيرات انتفت اللغة العربية من حيث هي حضور، وبالتالي انتفت هذه الخصوصية.

٤ ـ علي قاسم ربيعة

يتبنى الغرب العولمة الاقتصادية من منطلق وحيد هو بناء أعلى مراحل الرأسمالية، متغاضياً عن النواحي الأخرى، وهي العولمة السياسية التي يستخدمها دائماً كسلاح للضغط على الصين تارة وعلى دول أخرى في آسيا وعلى دول عربية تارة أخرى، كما استخدم العولمة القضائية في حالة بينوشيه، وما زال يهدد باستخدام هذا السلاح لتنفيذ «أغراض اقتصادية بحتة». العولمة في اعتقادي هي أعلى مراحل الرأسمالية، وأول من استشعر هذا الخطر هم الأمريكان أنفسهم داخل أمريكا، حيث المجتمع المدني مؤلف مما يزيد على ٧٥ ألف منظمة أهلية تشابكت من خلال الانترنت لإدارة صراع ضد هذه العولمة المتوحشة. فإذا كان الأمريكان هم أول ضحايا هذه العولمة، فما بالنا بتأثير هذه العولمة في اقتصادات دول العالم الثالث. نأخذ مثلاً قريباً، تدخل الولايات المتحدة لفرض هيمنتها على دول الأوبك بإلزامها بتخفيض أسعار النفط، وهذا من تأثير العولمة. وفي الوقت نفسه تستخدم الولايات المتحدة برامج الدعم من أجل زيادة صادراتها للدول الأخرى، بما فيها الدول الأوروبية التي رفعت قضية على أمريكا وصدر الحكم ضد الولايات المتحدة بعدم استخدام الدعم لتشجيع صادراتها. وما زالت الولايات المتحدة ترفض الحكم الذي صدر ضدها، إذن نحن أمام عولمة هي أخطبوط خطير سوف يهدد المنطقة العربية، وأنا أؤيد اقتراح د. علي الكواري في أنه إذا كان هناك من ملجأ أو نوع من الحماية، فلن تتحقق هذه الحماية إلا في إطار السوق العربية المشتركة وما شابهها.

٥ ـ محمود مراد

أريد أن أبدأ كلمتي بأن أوجه اتهاماً للمثقفين العرب، لأنهم ـ في ما نرى من مناقشات ـ يخدمون الغرب والعالم الأجنبي أكثر مما يخدمون قضايا الأمة العربية. العولمة ليست شيئاً جديداً لأنه بصرف النظر عن أي تفسيرات أكاديمية للعولمة، فالعالم ومنذ عشرات بل ومئات السنين كان يشهد محاولات قوى معينة لتسويد رؤاها ومناهجها على العالم كله من خلال الأسلحة والأدوات المتاحة. قرأنا عن محاولات فرض الإمبراطورية الرومانية سيطرتها وعن محاولات إمبراطوريات عديدة لفرض السيطرة، وحتى الاستعمار البريطاني الذي كون امبراطورية لا تغيب عنها الشمس، وغير ذلك من أحداث كثيرة. الآن تغيرت الصورة نتيجة متغيرات عديدة، وجاءت الأسلحة والأدوات الحديثة نتيجة للتقدم

التقاني وأهمها الإنترنت. ومن هنا يحاولون فرض سيطرتهم وتسويدها من خلال هذه الأدوات الجديدة المتاحة، وفرض المضمون وهو المصالح السياسية والاقتصادية، كما كان يحدث منذ عشرات السنين أيضاً. والأساتذة الذين تحدثوا عن الاقتصاد والشركات متعددة الجنسية والتدخلات العديدة قصدوا هذا.

المشكلة ـ وهي حيثيات اتهامي للمثقفين العرب، والمثقف في ما يمكن تعريفه أنه المهموم بقضايا الوطن والأمة وليس فقط المبدع ـ المشكلة هي أن الآخر يعرف قضيته جيداً، فهو لديه منهاجه ومشروعه الذي ينفذه عبر الفضائيات، والشركات متعددة الجنسية، والعمل الاقتصادي، وعبر ما يسمى بحقوق الإنسان، وعبر مجموعة من الدراسات والكتب. وهذه الكتب، التي جاء ذكرها في المناقشات وأشهرها كتابا فوكوياما وهانتنغتون، تنتهي في عشر كلمات فقط، وهي أنه ليس هناك مجال للبحث عن نظريات جديدة، وإنما النموذج الأمريكي هو أفضل نموذج، وبالتالي على العالم أن يأخذ هذا النموذج ويطبقه في كل جوانبه.

إذن الآخر لديه مشروعه الذي يخدم عليه أو يخدمه بكل السبل، ونحن لا نفعل شيئاً أكثر من أننا نناقش مشروع الآخر، وبالتالي نحن نضيف إليه ونفيده أكثر مما نستفيد. فعندما نتحدث عن غزو ثقافي يقال إن هذا تعبير خاطىء، في حين أن أوروبا مثلاً تتهم الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تقوم بغزو ثقافي لها. ولذلك نجد أن أوروبا تعارض في المجال الاقتصادي استيراد سلع كثيرة من أمريكا تحت أسباب عديدة. ونجد أن دولة مثل فرنسا تدعم العمل الثقافي الفرنسي، وتدعم الإنتاج السينمائي وتدعم البحث وتوجه برامجها عبر التلفزيونات غير الفرنسية باللغة الفرنسية مجاناً، لكي تقاوم هذا الغزو الأمريكي.

فإذا كان الآخر لديه مشروعه ويخدمه، فهل نكتفي نحن بأن نتحدث عن هذا المشروع من دون أن تكون لنا رؤية. أعتقد أن المفروض على المثقف العربي أن يحاول أن يناقش كيفية أن يكون هناك مشروع حضاري عربي يخدمه ويتضمن الناحية الاقتصادية والثقافية والفنية والفكرية... الخ.

٦ ـ أحمد عبد الله السعدون

عندي نقاط أرجو أن تتسع صدوركم لها:

الكل فرحان والكل زعلان من العولمة، وشيء من العولمة دخل تركيا سنة ١٩٢٩، وبعد ست سنوات تحولت تركيا إلى دولة علمانية، هذه ملاحظة للتنبيه،

ونحن دائماً نستهين بكل شيء حتى كدنا نفقد كل شيء، وإذا كانت أمريكا تريد الهيمنة على العالم، فهي معذورة. لقد كنت أحد المسؤولين في وزارة الدفاع في عمان، وعندنا ضابط هندي من السيخ، فرأيته يلبس العمامة هذه، فقلت له: إما أن تستقيل وإما أن تغير هذه العمامة وتلبس مثلنا. قال لا، أستقيل، أنا منذ خلقت لم أتنازل عن العمامة. ونحن العرب قد تنازلنا عن أشياء كثيرة، ولا شك في أننا مجبرون على أن نتنازل، ولكن الاستمرارية في التنازلات خطيرة، وأخشى أن يقلدنا أولادنا وأحفادنا، فمطلوب من كل الإخوان العرب أن يقولوا لا. البداية أولاً من البيت العربي عامة، أن يتقبلوها ويبحثوها ويعدلوها بكل عيوبها، وكلنا فينا عيوب، وكلكم مسؤولون عن هذه العيوب، ليس هناك إنسان عربي يتبرأ من عيوبه، ونحن لسنا أنبياء، ولا بد من مصداقية في العمل حتى نطلع بنتائج تنسب إلى هذا المؤتمر أو إلى هذه الظاهرة الفكرية الطيبة والتي بدأها أصحاب الدار. ولا بد من إيضاح نقاط معينة حتى لا نخلط كل شيء، فالمهم هو إصلاح البيت العربي، فإن أردتم عمل شيء لهذه الأمة فابتدئوا بهذا. فلا يمكن أن نصلح أمريكا أو الجيران والبعيد والقريب ونحن غير صالحين لاستقبال هذه الأمور ومعالجتها والتعامل معها، وبصرف النظر عن كل خطأ ارتكبه قطر عربي في حق قطر عربي آخر.

على هذا الأساس، وإذا كانت هناك نية صادقة، فالبدء يكون بالبيت العربي لتنظيفه وتقويمه، من هنا يكون هناك أمل في الخروج بنتائج جيدة يحترمنا لأجلها العالم، لأن الانسان يجب أن يبدأ بنفسه ويرتب نفسه ثم يقابل العالم. والمعدمون مثلي يستفيدون أشياء كثيرة من هذه الندوات، ولكن نشعر بأننا في آخر المطاف لا نخرج بشيء يذكر ولا نسمع عن شيء صار. وهذا في كل محافلنا. وأطلب منكم إعادة النظر بترتيب البيت العربي أولاً، وهذا مدخل رئيسي إذا كانت عندنا نية لإصلاح شيء، وأما إصلاح شيء بهذه الطريقة فهو مضيعة للوقت.

٧ ـ محمد السعيد إدريس

تساؤلي الأول حول الخلاف العربي الراهن بشأن العولمة، أتصور أن المسألة لم تعد حول قبول العولمة أو رفضها، فالخلاف حول هل نقبل العولمة أم نرفضها هو نوع من عدم الادراك في التحليل، هل العولمة هي حالة (Case) أم انها عملية (Process). أنا أتصور أنها «عملية»، ومن الضروري التفاعل معها بمنطق التفاعل الإيجابي وليس بمنطق الرفض أو القبول.

أسأل أ. السيد يسين حول موقع الصراع في المجتمع المعلوماتي، فحين أقرأ عن مجتمع المعلومات في كتابات أ. السيد يسين يخيل لي أنه مجتمع وردي، مجتمع شديد الشفافية والانفتاح، فأين موقع الصراع فيه؟ هل سيختفي الصراع في هذا المجتمع المعلوماتي أو مجتمع ما بعد الحداثة؟

السؤال الثالث، بعد إيضاحات د. محمود عبد الفضيل في ما يتعلق بمسألة ما بعد الحداثة، كيف يمكن لمجتمعات لم تشهد حداثة بالفعل أن تنتقل إلى ما بعد الحداثة؟ هذا ليس سؤالاً استنكارياً، ولكن ما هي الآليات؟ هل يمكن الانتقال مباشرة من دون المرور بالحداثة، أم أن المرور بالحداثة أمر حتمي وقطعي؟

٨ ـ علي فخرو

هناك أمر يقلقني بالنسبة إلى مناقشاتنا، سواء في هذه الندوة أو في ندوات أخرى، يتعلق بطريقة تعاملنا مع ما يحدث في العالم، لأن تعاملنا مع هذا الذي يحدث لا ينطلق من أنه أخذ وعطاء، وإنما ينطلق من أننا نتبنى ما يجري هناك كما لو كان هو قضيتنا الأساسية. ذكر د. محمود عبد الفضيل قضية «الوجودية» وأنا أذكر تماماً أنه في الخمسينيات أصبحت قضية الوجودية وكأنها قضية عربية بالغة الخطورة وبالغة الأهمية وستؤثر في مستقبل الأمة كلها، في حين أنها انطلقت كقضية تتعلق بالمجتمع الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، وكمحاولة للنظر إلى ما حدث في هذه الحرب، ، وكرد فعل على المآسي التي جاءت بها الحرب العالمية الثانية. والشيء نفسه حدث حينما نظرنا إلى القضية القومية، كأن ما جرى في ألمانيا أو إيطاليا قد غطى على ما يجري في الأرض العربية وأصبحنا نتحدث عما جرى هناك أكثر مما نتحدث عما يحدث عندنا هنا. أقول ذلك وأنا أشعر بأن ما بعد الحداثة ستكون أيضاً قضية كبرى في الأرض العربية في حين أنه يجب أن تكون أفعالنا، كمفكرين ومثقفين وقادة في الحقل الثقافي، منطلقة مما يجري في هذه الأمة، ثم بعد ذلك ننظر إلى الخارج لنرى إن كانت هنالك أشياء تسند ما ننظر إليه أو تشعرنا بأن العالم يجري وفق ما ننظر إليه.

أقول ذلك لأنه في هذا الصباح كنت أتساءل: هل من الأفضل لنا حينما نناقش قضايانا أن نبدأ أولاً بالساحة العالمية، أو أن نبدأ أولاً بالساحة المحلية ثم ننتقل للساحة العالمية؟ هذه ليست قضية سفسطائية، وإنما هي قضية تدخل في الفكر والروح وفي الطريقة التي نتعامل بها. وأنا أطرحها أمام الإخوان لأنها مسألة تقلقني فعلاً.

لقد طُلب مني مرة أن أتكلم على الحقل الثقافي العربي على مشارف القرن المقبل، ومن واقع الحال ـ أجريت قراءات متعددة باللغة الإنكليزية عن الحقل الثقافي في العالم ـ ولكن بعد قراءة مطولة قررت أن أنسى هذا كله، ثم أنتقل إلى حقلي أنا، إلى أرضي، إلى شعبي، إلى أمتي.. إلى هذا الوضع الذي أنا فيه، وأبدأ من هنا، وبعد ذلك أتراجع إلى الوراء لأنظر إلى ما يجري في العالم، لأنني شعرت أنني إن بدأت بما يجري في العالم فسوف أضيع وأهيم، وسوف آتي بقضايا تكاد تكون غير طبيعية فعلاً، كأنها مفروضة عليّ فرضاً، حتى عندما أقرأ ما يكتبه الإخوان في الصحف يومياً حول موضوعات العالم أشعر أنهم يحاربون مثل دون كيشوت حروب طواحين هوائية لا تمسهم ولا تخصهم ويتخيلونها، في حين أن قضايانا توضع جانباً أو تهمش إلى حد ما.

٩ ـ كامل زهيري

أثار الأخ أحمد السعدون بعض أشجاني، فقد ذكرني بأنني قد بلغت من الكبر عتياً، وأظن أنني قد بلغت لأنني تجاوزت الخمسين أو أكثر. ولعل عيب الذين تجاوزوا الخمسين أنهم يتذكرون ما حدث لهم كثيراً، وقد مرت بي تجربة؛ انني بدأت شاباً في القاهرة، ثم ذهبت إلى الهند لأعمل لمدة عام، ثم إلى فرنسا وبقيت ثلاثة أعوام. وتفرست بعيني في سماء الهند فوجدتها أعلى سماء في العالم أو أعلى سقف في العالم، وقد يكون في ذلك بعض التفسير لحقيقة أن الفرد في الهند يُحس بشيء من «القلة» إزاء الكون، وقد يكون ذلك مبدأ الصوفية أو المذاهب هناك. ولكن ما اهتممت به هو مقارنة السماء في الهند وفي مصر وفي فرنسا، فوجدت أن السحاب في فرنسا يكاد يطبق على الكنائس ويقترب من الأرض، بينما السحب في مصر هينة لينة لأن الجو فيها رخاء وصفاء، ولكنني اكتشفت أن ذلك قد أثر في فن التصوير، لأن البعد الثالث حيث يوجد الظل والضوء في أوروبا يميز فن الرسم الأوروبي، بينما كل فنون الرسم الشرقية، من اليابان إلى الهند إلى الصين إلى فارس إلى الفنون الإسلامية، ليس فيها هذا البعد.

وحين نتكلم على الخصوصية يقول البعض إنكم منغلقون وإنكم متعصبون لا تعترفون بالآخر، بينما هم الذين يرفعون شعار «إن كل ما لدينا ملك لنا وكل ما لديكم قابل للتفاوض»، كما يحدث في السياسة. ولذلك كنت أود من السيد يسين الذي يتميز دائماً بأبحاثه الغنية ـ ولا أقول المكتظة بالأفكار ـ أن يتوقف عند شعار أو عنوان «حوار الحضارات»، لأنها قضية في غاية الأهمية، وقد يكون من المفيد

ونحن نحس بالمواجع أن نتساءل: ماذا نفعل؟ أن نقول «حوار الحضارات» بدلاً من «صراع الحضارات» واننا نؤمن بتعدد الثقافات، وهذه الثقافات تكتشف في الفنون والعمارة، وأنا لا أعتقد أن المسافة من «قوس النصر» إلى «تويلري» في فرنسا هي المسافة نفسها بين «باب الفتوح» و«جنوب القاهرة» في مصر، ولكني أظن وأزعم أنه لا يوجد شارع في العالم مثل شارع المعز لدين الله الفاطمي الذي جمع أربعة أنماط من العمارة: الفاطمية والأيوبية والمملوكية والعمارة في عهد محمد علي، بل إنني حين أقف أمام باب الفتوح أحس بما أسميه «البعد السابع في حياتي»، حين يختلط الزمان بالمكان، ففي المكان ستة اتجاهات؛ تستطيع أن تسير إلى الأمام أو إلى وراء أو أن تميل يساراً أو يميناً أو ترتفع أو تهبط، ولكنك إذا وقفت أمام هذه الشوارع التاريخية ـ حيث تراكمت الحضارة وتراكمت فنون العمارة ـ فإنك تضيف بعداً سابعاً هو الزمن، إنك تخطو في القاهرة بضع خطوات فتنتقل ٨٥٠ سنة من «باب الفتوح» إلى «جامع السلحدار» في عهد محمد علي.

لا يعني ذلك أننا نقول، كما قال الجيل القديم وعلمونا، ان الحضارة العربية كل شيء، لكن لا يمكننا ـ ونحن أصحاب حضارة ـ ألا نعلم أطفالنا الثقافة البصرية، كي يتذوقوا العمارة، ولا يمكن أن أذهب إلى «سان جنيفييه»، التي كان يدرس فيها طه حسين، وأجد أن الفرنسيين يضعون عليها صوراً للرازي وابن سينا بجانب أرسطو وديكارت، ثم أخفي أنا ذلك عن الشباب وعن أبنائي، وإعلامنا بلاغي (من البلاغة والمبالغة)، يهتف ويغني ويرقص ويفقد مضمون ثقافتنا. أين ثقافتنا البصرية؟ لذلك فإن «حوار الحضارات» قضية مهمة جداً، وأنا لا أعتب على قدامى الماركسيين الذي تعودوا ـ لأنهم يؤمنون بالأمية ـ أن يحللوا دائماً الظاهرة من الخارج، وحين يصلون إلى الداخل يقعون من التعب ويكون كلامهم قد انتهى. أنا أقول إنه يجب أن نبدأ بتحليل هذه الحضارة ومنجزاتها، إنني أؤمن بما قاله «جوريس» وأكتبه كثيراً، حين قال: «إذا أردنا أن نعود إلى الماضي علينا أن نكتشف فيه الجذوة المتقدة ولا نكتفي منه بالرماد». ولذلك فإنني كنت أتمنى من السيد يسين الغني بالأفكار أن يتوقف عند موضوع «حوار الحضارات» لأهميته الكبيرة.

١٠ ـ السيد يسين (يرد)

أشكر الصديق العزيز خلدون النقيب، فقد تمتعت جداً بنقده العميق، وقد عودنا د. خلدون دائماً على أنه عميق الاطلاع على أحدث التيارات السوسيولوجية والفكرية. وهذا النقد الذي وجهه د. خلدون يمثل إحدى مدارس نقد الحداثة، ربما عبر عنه

فريدريك جيمسون الناقد الأدبي المعروف الذي له كتاب مشهور اسمه **ما بعد الحداثة أو منطق الرأسمالية الأخيرة** *(Postmodernism, or, the Cutural Logic of Late Capitalism)* وهو كتاب جميل وفيه التراث الماركسي للنقد ما بعد الحداثة.

أقول إننا على عتبات دراسة ما بعد الحداثة، وللأسف ليست هناك دراسة عربية متعمقة في الموضوع أحاطت بكل جوانبه، وبعض أحكامنا جزئية. ومن قراءتي في الموضوع منذ سنوات أعتقد أن هناك تيارين في ما بعد الحداثة: التيار العدمي (Nihilistic) الذي ينكر الحقيقة الموضوعية، ويركز على التشظي في الظواهر الاجتماعية، ولكن هناك تيار تحرري في ما بعد الحداثة، يتمثل في الدعوة إلى خلاص الإنسان من الأبنية الشمولية أسياسية كانت أم اجتماعية، والعودة إلى المجتمعات المحلية والمشاركة في صنع القرار. هناك أبعاد متعددة في ما بعد الحداثة في الاتجاه التحرري ينبغي أن نستكشف اتجاهاتها. لكنني واثق من أن كل السلبيات التي تحدث عنها د. خلدون النقيب، وهي سلبيات تصاغ بشكل موضوعي يمكن أن نتناقش حولها، لكننا في النهاية نقول: لا بد من أن ندرس هذه الظاهرة، وينبغي أن تكون موضوع بحث حقيقي في أصولها الفلسفية والإبستمولوجية.

أشير إلى كتاب أساسي لم يطلع عليه أناس كثيرون في الوطن العربي اسمه **ما بعد الحداثة والعلوم الاجتماعية** *(Post Modernism and the Social Sciences)*، وهو من تأليف بولين روزيناو، وهو أول كتاب في الموضوع، ويتساءل: كيف ترجمت أفكار ما بعد الحداثة في مناهج البحث، وفي الإبستمولوجيا، وفي إجراءات البحوث الاجتماعية، بمعلومات مدققة وإشارة إلى أبحاث تمت في ضوء هذه الحركة.

أعتقد أن نقد د. خلدون مفيد جداً وهناك مواضع ممتازة في هذا النقد، لكني أختلف مع د. محمود عبد الفضيل حين تكلم على النماذج (Paradigms) في علم الاقتصاد. أنا أتكلم على النموذج السائد (Dominant Paradigm)، فالنموذج الذي وصفه كينز مثلاً ساد فترة طويلة في علم الاقتصاد إلى أن ظهرت نماذج أخرى. حينما نتكلم على تصارع بين النماذج نتحدث عن أي نموذج يسود، كما حدث في النموذج السائد في الاقتصاد الأمريكي في آخر عشرين سنة.

أختلف أيضاً مع د. محمود في ما يخص الثورة العلمية، لأن هذه الثورة ـ بحسب التعريف ـ تعني أن العلم أصبح أحد عناصر الإنتاج لأول مرة في تاريخ الإنسانية. نحن نعرف أهمية العلم في بداية الثورة الصناعية، لكن مع الثورة التقانية أصبح العلم أحد عناصر الإنتاج الرئيسية. وهذا فرق جوهري بين عناصر الانتاج وبين العلم.

سؤال: هل يمكن القفز من مرحلة «ما قبل الحداثة» إلى «ما بعد الحداثة» من دون المرور بـ «الحداثة»؟ هذا سؤال تقليدي حيرنا كثيراً، فماذا نعمل في مسألة الديمقراطية؟ فأوروبا أخذت ٢٠٠ سنة حتى تتطور ديمقراطياً، هل ننتظر نحن ٢٠٠ سنة أخرى، هل نسير في مراحل التطور الطبيعي لأوروبا حتى لا نقفز؟ هناك مسألة «اللحاق». وقد قلت في بعض مقالاتي الأخيرة ان مرحلة حرق المراحل أدت إلى تشوهات، ولا نستطيع أن ننتظر، لا نستطيع ألا نلحق بمجتمع المعلومات العالمي حتى نحقق الحداثة. لا بـد من أن ندخل الآن في مجتمع المعلومات العالمي، ولا ننتظر دخول الانترنـت حتـى نتنهـي مـن تصنيع الآلـة، لأن ذلـك يكـون غير منطقي، فهذه قضية مطروحة دائماً وتقال، ولكن مشكلتنا الحقيقية أننا لا بد من أن نقفز على المراحل حتى نلحق بالتطور.

العولـمة ليست مثلمـا قال البعض موضة فكرية، والإشارة إلى الوجودية على أنها كانت موضة هي إشارة غير صائبة. العولمة عملية تاريخية وليست مفهوماً وليست نظرية نترجمها، تؤثر فينا من دون إرادتنا. وما بعد الحداثة ترجمة عن تيارات فكرية عميقة في الفكر الانساني، شارك فيها مؤلفون غير غربيين مثل إيهاب حسن وإدوارد سعيد وغيرهما، ومن ثم المسألة ليست موضات فكرية نترجمها. وحتى الأمور التي تبدو غريبة جداً، مثل أفكار ميشيل فوكو الناقد الفرنسي الآن تستخدم في المفاوضات الدولية، وما كان أحد يظن من ٣٠ سنة أن الذي كتبه ميشيل فوكو له أي صلة بالعلاقات الدولية. هناك أبحاث الآن في العلاقات الدولية تستخدم مفهوم الخطاب وكتابات فوكو في الحوار وفي التفاوض الدولي.

إذن الأمور ليست بهذه البساطة، فما يحدث في الخارج من فكر أجنبي يلحق بنا لأنه بناء عليه تتخذ قرارات سياسية واقتصادية، ولا بد من أن نتعرف إليه بشكل نقدي، وليس بالترجمة، وإنما بتطبيق المناهج العلمية.

أوافق د. عبد الفضيل حول أن التنافسية كشعار مرفوع تبدو وهماً لأن حركات الاندماج الأخيرة بالغة الخطورة، فأين التنافسية؟

وسيفتح باب ـ بعد أن تفتتح الغات سنة ٢٠٠٥ ـ لأن يتحدث البعض عن أن جميع الدول والشعوب أصبحت متماثلة، وهذا ليس صحيحاً، لأن هناك فروقاً جوهرية بين البلدان، ولا بد من أن هناك ظلماً سيلحق بالدول النامية.

طرح د. جابر عصفور انتقادات متعددة، وأنا أوافق على أن أهم شيء بشأن العولمة، أن يكون هناك تعريف إجرائي لها، لكن أرى أن د. عصفور بالغ كثيراً في

موضوع التأثيرات الثقافية في التلفزيون. . . الخ. أقول إن خصوصية الثقافة أعمق وأرسخ جداً من التأثير السطحي الذي تحدثه المؤثرات الثقافية، لأن التقاليد الموجودة، التي تبلورت عبر مئات السنين، ليس من السهل أن تنتهي بعد التعرض لها عشر سنوات في التلفزيون مثلاً. وهذه أمور بحاجة إلى مناقشة مطولة.

لو أردت أن أتكلم بصراحة على موضوع الخصوصية الثقافية، ربما تثار مشكلة. أقول إن الخصوصية الثقافية العربية تتمثل في ثلاثة: الأمية، والقهر السياسي، والفساد. ماذا لدينا من أمور أخرى؟ هذه هي الظواهر البارزة في المجتمع العربي المعاصر، مجتمع يسوده القهر السياسي، الأمية فيه ٥٠ بالمئة، الفساد فيه موجود والفكر الخرافي فيه موجود، هذه هي خصوصيتنا الثقافية التي نخشى أن تقضي عليها الأفكار الوافدة! هذه مسألة لا بد من أن نعترف بها.

يقول محمود مراد إن المثقف العربي لم يفعل شيئاً. . فماذا فعل الحاكم العربي؟ الحاكم العربي مهمته قهر المثقف العربي. المثقف عمل ما عليه واجتهد بالنقد، لنر ماذا فعل الحاكم العربي في المثقف العربي؟ هذه هي القضية. وبالتالي عند الحديث عن المجتمع العربي لا بد أولاً من أن نعمل تنميطاً للمجتمعات، هناك مجتمعات عربية «معتقلة» بالكامل لحساب النظم السياسية، والمجتمع المدني ملغى بالكامل، وهناك قتل وذبح ونفي للمثقفين. إذن حين نتكلم على مسؤولية المثقف لا بد من أن نتحدث عن مسؤولية الحاكم العربي والأنظمة السياسية العربية حتى لا يكون الحديث مجرداً لا علاقة له بالواقع.

الخصوصية الثقافية نسق، ولكنها نسق مفتوح متغير وهو ليس جوهراً مكنوناً لا يتغير، فقد تغيرنا نحن كعرب وكمصريين وكمجتمعات عربية مختلفة، ولكن في النهاية لا بد من أن نرى ما هو تأثير العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

تحدث الأخ علي قاسم عن ضرورة عمل سوق عربية مشتركة، فما الذي يمنعنا؟ هناك عولمة، ولا نستطيع أن نقول إن السوق العربية بديل من العولمة، لأن هذا غير صحيح، فهذه عملية كونية، فقد أصبحت وحدة السوق العالمية ونقل التقانة مسائل عالمية، لا نستطيع أن نتخندق ونقول لن ندخل العولمة. وكان سمير أمين يقول نعمل انفكاكاً (Delinking) عن منظومة الرأسمال العالمي، قلت له: كيف تعمل ذلك؟ اضرب مثلاً على ذلك، فليس ممكناً الانعزال عن السياق العالمي. لم يمنعنا أحد من عمل سوق عربية مشتركة، لكن هذه هي خيبة النخب السياسية الحاكمة، انها لم تتخذ القرار وانها عاجزة عن تجاوز المصالح القطرية، فالعولمة لا تمنع من عمل السوق العربية المشتركة.

بخصوص ما قاله الأستاذ محمود مراد من أن المثقفين العرب مهمومون بالحديث عن الآخر وتحليل ما يجري لدى الآخر وأنهم لا يخدمون قضايا الأمة العربية، فإن هذا الكلام حقيقة فيه إهدار لتاريخ المثقفين العرب ونضالاتهم، فقد دفع المثقفون العرب ـ بكل اتجاهاتهم ـ غالياً من حياتهم، سواء اتجاهات إسلامية أو شيوعية أو ماركسية، دفعوا الثمن غالياً جداً وضحوا بحياتهم أحياناً في سبيل إثبات قناعتهم وتثبيت وجهة نظرهم الحرة، هل أستطيع أنا كمثقف عربي أن أنعزل عما يدور في العالم؟ هذا مستحيل. وأقول إن هناك ثلاث خطوات أساسية لدور المثقف العربي في الوقت الراهن: **أولاً** التتبع النقدي لفكر الآخر وإخضاعه للنقد. **ثانياً** النقد الذاتي، ومن دون هذا النوع من النقد لا أمل في الأمة العربية (نقد الأنظمة لذاتها ونقد المثقفين لأنفسهم ونقد الأحزاب السياسية). **ثالثاً** الإبداع الذاتي، في ضوء الفكر النقدي العالمي والنقد الذاتي أبدع ذاتياً ما أستطيع أن أبدعه من نظريات سياسية واقتصادية.

أختلف مع د. علي فخرو في ما قاله بشأن هل نبدأ بالساحة العالمية أم نبدأ بالساحة العربية. هناك شعار مرفوع منذ مدة هو «فكر عالمياً وتصرف محلياً» (Think globally and act locally)، فالمسافة ضاقت بين الداخل والخارج، ولا أستطيع أن أبدأ بالداخل لأن هذا الذي في «الداخل» متأثر بما في «الخارج» فلا بد من أن أبدأ في الوقت نفسه (Simultanously) بالداخل والخارج معاً. فقد أصبحت المسافة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية بالغة الضيق، وأصبح هامش المناورة أمام صانع القرار السياسي والاقتصادي ضيقاً. ومن هنا، لا بد من أن نعرف ما هو الموقف العالمي والموقف المحلي والموقف الإقليمي في الوقت نفسه.

١١ ـ خلدون النقيب (يرد)

أريد أن أؤكد نقطة واحدة، وهي سؤال: هل نستطيع أن ننتقل من «الحداثة» إلى «ما بعد الحداثة»؟ وألفت الانتباه إلى كلمة «ما بعد»، فنحن نستعمل هذه الكلمة لأن الظاهرة ليست بعد واضحة المعالم، ولأنها لم تستقر، ولأننا غير قادرين على التنبؤ باتجاهات الظاهرة في المستقبل. ولذلك درجنا على استعمال كلمة «ما بعد» عندما لا تكون الأمور واضحة.

يمكن بمرور الزمن أن تتخذ «ما بعد الحداثة» أو حتى العولمة شكلاً آخر، أما في حرق المراحل، فإن كل مرحلة تاريخية هي بناء (Construct) نحن نفترضه افتراضاً، وهي مبنية على عدة عوامل، أحدها أنها عقلية عامة، والآخر أنها أنماط

سلـوك، والثالـث أنهـا مستويات تطور. وعلى سبيل المثال، فإن «مـا بعـد الحداثـة» تتطلب قدراً كبيراً من التعليم.

يقول السيد يسين إن أكثر من ٥٠ بالمئة من المجتمعات العربية أميون، ولكن التناقض هنا، أننا نعيش في وسط ما بعد الحداثة، ومن ثم فإن كل مؤثرات الحداثة، ما ذكره د. جابر عصفور من ناحية التنميط، هي الرسائل التي نتعرض لها يومياً. وأي مواطن من اليمن إلى السودان إلى الكويت... الخ يتعرض لمؤثرات «ما بعد الحداثة». يبقى ما هو انعكاس ذلك على أنماط السلوك وعلى العقلية العامة وعلى مستويات التطور؟ وبإمكاننا أن نرصد ما يحدث في المجتمع العربي من ظواهر غير مألوفة.

القسم الثاني

المشهد العربي ٢٠٠٠

الفصل الرابع

المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠

أحمد يوسف أحمد(*)

تمهيد

يتحدد محتوى هذه الورقة ونطاق البحث فيها بنوعين من الاعتبارات! أولهما يعود إلى الجهة القائمة على تنظيم الندوة، والثاني يتعلق بكاتب الورقة نفسه.

أما «دار الخليج» فقد طلبت إعداد ورقة عن المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠، وأرفقت بهذا الطلب إطاراً يعرف بالهدف من الندوة ومحتواها، وقد حدد هذا الإطار أننا ونحن على أعتاب قرن جديد أحوج ما نكون إلى وقفة مع الذات، نحدد فيها وضعنا في هذا العالم، ونستشرف صورة المستقبل الذي نأمله وننشده ونسعى للإسهام في تشكيله. فالمطلوب إذن وفق رؤية مخططي الندوة ليس فقط التقاط صورة ساكنة للمشهد السياسي العربي ٢٠٠٠، وإنما أيضاً محاولة البحث في اتجاه ومحصلة حركة القوى الفاعلة فيها، كذلك عندما انتقل إطار الندوة إلى التعريف بموضوعاتها حدد المطلوب في بحث المشهد السياسي العربي بأنه: تشخيص المشهد السياسي العربي بكل فرصه ومخاطره، وصفاً وتحليلاً، مع التركيز بشكل خاص على:

١ ـ النظام الإقليمي العربي وفرص ومخاطر مرحلة ما بعد السلام.

٢ ـ إلى أين يتجه الوطن العربي سياسياً على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ويؤكد التحديد السابق التوجه المستقبلي للورقة بشكل واضح، مع تركيز

(*) مدير معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة.

خاص على قضيتي النظام الإقليمي العربي والتسوية. ومن ناحية ثالثة، فإن الإطار قد قدم معالجة شاملة لموضوع الندوة بأبعاده السياسية والفكرية والثقافية والاقتصادية على الصعيدين العربي والعالمي، وخصص لكل بعد ورقة مستقلة، الأمر الذي يعني أن بحث المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠ يستحسن ـ على الرغم من الترابط العضوي بين ما هو سياسي من ناحية وما هو فكري وثقافي واقتصادي من ناحية أخرى ـ أن يركز مباشرة على موضوعه مع الإشارة الموجزة كلما كان ذلك مطلوباً إلى هذا الترابط.

وأخيراً، فإن خطاب التكليف قد أعرب عن الأمل في أن تكون الورقة المطلوب إعدادها في حدود ٢٠ صفحة، بما يعني أن منظمي الندوة أميل إلى تفضيل الإيجاز في معالجة هذا الموضوع الذي تتعدد أبعاده وتتشابك على نحو يفتح الباب للإسهاب لمن يريد.

أما كاتب الورقة فكان نصيبه من تحديد منهجية العمل في إعداد هذه الورقة أمرين: **أولهما**، أن ثمة نقطة زمنية مرجعية لا بد من تحديدها لكي نستطيع أن نحدد بدقة ماذا تعني أبعاد المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠، كأنها سنة الأساس بلغة الاقتصاديين، لأننا لا نستطيع أن نقول أين وصلنا في عام ٢٠٠٠، ما لم نحدد أين كنا في نقطة زمنية سابقة، ويقترح الباحث أن تكون هذه النقطة المرجعية هي بداية النظام العربي الرسمي بإنشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، فلن تكون المقارنة مفيدة علمياً إذا أزحنا نقطة الأساس أبعد من ذلك، حيث يختلف السياق ويصبح من السهولة بمكان مثلاً القول إننا في عام ٢٠٠٠ أفضل بكثير مما كنا عليه، هذا فضلاً عن أن كاتب الورقة ليس متخصصاً في التاريخ، وليس بمقدوره إصدار أحكام تتسم بدرجة معقولة من العلمية بعيداً عن حقل تخصصه في الشؤون العربية السياسية المعاصرة، ومن ناحية ثانية فإن تقريب نقطة الأساس أكثر إلى عام ٢٠٠٠ سيقلل من قدرتنا على الحكم على تطور المشهد السياسي العربي، خاصة أن ثمة فرضية بأن هذا التطور قد خضع لنموذج عام محدد الأبعاد في نصف القرن المنصرم، ومن المفيد أن نحاول اختبار مدى صحة هذه الفرضية في سياق هذه الورقة.

أما الأمر الثاني فهو أنني قد اخترت، في سياق الضوابط المنهجية السابقة كافة، أن تكون مستويات بحث المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠ ثلاثة: قطرية، وعربية، واقليمية، وسوف يكون المستوى العالمي في التحليل حاضراً على نحو غير مباشر، حيث إنني فضلت ألا أتناوله مباشرة لوجود ورقة تتناول المشهد السياسي العالمي ٢٠٠٠ وتداعياته عربياً.

أولاً: المشهد السياسي العربي القطري

تكوَّن النظام العربي الرسمي اعتباراً من عام ١٩٤٥ من وحدات هي الدول التي اصطلح الفكر القومي العربي على تسميتها بالدول القطرية، ومن ثم فإن التعرُّف على الخصائص البنيوية لهذه الدول ـ أي لوحدات النظام ـ وبالتالي نماذج التفاعلات بينها (وهو ما سيتناوله المستوى الثاني في التحليل) مدخل أساسي لفهم المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠.

وثمة ملاحظات أربع رئيسية على وحدات النظام العربي في هذا السياق:

١ ـ بلغ عدد الاقطار التي وضعت أساس النظام في عام ١٩٤٥ سبعة أقطار، ووصل العدد الآن إلى اثنين وعشرين قطراً، وتعكس هذه الزيادة العددية أكثر من حقيقة، منها موجة الاستقلال السياسي في الخمسينيات والستينيات حتى بداية السبعينيات، وحفاظ الاقطار التي استقلت تباعاً على معايير النظام، سواء بالانضمام إلى الجامعة العربية أو بالإبقاء على صيغة القطر ذي السيادة. وربما يكتسب النظام العربي من هذه الحقيقة مصدر قوة وضعف في آن واحد، فقد ساعدته من ناحية على البقاء، من زاوية أن معايير النظام لم تشكل إرهاقاً للأقطار التي لا تستطيع المضي بقوة أو الاندفاع في مسيرة العمل القومي، فبقيت ضمن حدود النظام، غير أنها جعلت النظام من ناحية أخرى يسير بوتيرة الحد الأدنى لما تتفق عليه هذه الأقطار.

كذلك عكست هذه الزيادة العددية تطبيقاً مرناً لمعيار العروبة الذي يشترط لعضوية النظام، وفي ظل هذه المرونة دخلت أقطار كالصومال وجيبوتي وجزر القمر في النظام العربي، من دون أن يتوافر فيها معيار العروبة بالمعنى المتعارف عليه، وكذلك من دون أن تتخذ نخبها الحاكمة من الخطوات ما يعزز هذا المعيار. وهكذا بدا أن النظام العربي لا يستطيع أن يمارس تأثيراً ما في هذه الوحدات، بينما هو مطالب من حين لآخر بتحمل تبعات انضمامها إليه، تارة في شكل ضرورة اتخاذ موقف من صراع إقليمي ضار تخوضه إحدى هذه الوحدات، أو تفكك كامل لها، أو تدخل خارجي فج في شؤون وحدة أخرى، أو انفصال لجزء منها. وهكذا فإن هذا التطور الذي عده البعض حيناً مصدر قوة جديدة للنظام وولد حيناً آخر بعض الهواجس لدى دول أفريقية عديدة من توسع النظام العربي قد أورثنا في عام ٢٠٠٠ قطراً كامل التفكك، وقطراً ثانياً يتغير الحكم فيه بفعل حفنة مرتزقة ومعرض بدوره للتفكك، وتفاعلات تقلل بصفة عامة من صدقية النظام.

٢ ـ في مقابل توافر معيار العروبة المكونة للنظام العربي، وتعرضها لتيارات وتجارب تاريخية مشتركة عبر العصور، وما أفضى إليه ذلك من قواسم مشتركة عديدة، فإن ثمة تبايناً ظاهراً بين هذه الأقطار في أمور عديدة مهمة مثل: عدد السكان، ودرجة الغنى/ الفقر، وشكل النظام السياسي. وقد كان لهذا التباين آثاره الواضحة على التفاعلات في النظام العربي، خاصة عندما تطابقت بعض أبعاد التباين في دول معينة، كما في تطابق قلة عدد السكان مع الغنى في عدد من الأقطار، وكثرتهم مع الفقر في عدد آخر، مما ولد حراكاً للعمالة عبر الحدود السياسية القطرية العربية من النوع الثاني من الدول إلى النوع الأول، كما أثار تباين الغنى/ الفقر إشكاليات معينة في التكامل العربي، وأفضى إلى نتائج محددة بشأن طبيعة ميزان القوى داخل النظام العربي، وأدى التباين في النظم السياسية في عدد من الحالات إلى صراعات حادة داخل النظام، وأحياناً إلى اختلاف واضح في التوجهات إزاء قضايا مهمة تتعلق بالنظام أو علاقاته الخارجية.

وفي غمار عملية تطور النظام العربي تفاقمت بعض أوجه التباين، وخفت حدة بعض آخر، وبقي التباين في حالات ثالثة على ما هو عليه تقريباً، وعلى سبيل المثال فإن التباين في الثروة قد تفاقم كثيراً في النصف الثاني من السبعينيات مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط. وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط بعد ذلك، واستنزاف عوائده في حروب إقليمية وعربية والتزامات دولية تتعلق بحماية الأمن في أعقاب أزمة وحرب الخليج في بداية عقد التسعينيات، إلا أن التباين في الثروة بين الأقطار العربية ما زال حاداً، ويرصد المشهد العربي عام ٢٠٠٠ الآثار السياسية لوجود قطر عربي يصل ناتجه المحلي الإجمالي وفقاً لآخر الأرقام المتاحة إلى حوالى ١٣٠ مليار دولار، وقطر آخر لا يتجاوز ناتجه هذا وفقاً للأرقام ذاتها ملياراً واحداً من الدولارات، وقطر عربي يصل متوسط دخل الفرد السنوي فيه إلى ١٩ ألف دولار، وقطر آخر لا يتجاوز فيه هذا المتوسط ٥٠٠ دولار[١].

أما على صعيد حجم السكان فقد بقيت النسبة بين الأحجام السكانية للأقطار العربية من دون تغيرات جذرية، فبقيت مصر وحدها تمثل حوالى ربع سكان الوطن العربي، والمغرب والجزائر والسودان تشكل حوالى الثلث، وتلت ذلك مجموعة من الدول متوسطة السكان وأخرى قليلة السكان. وتستمر مع ذلك الوضع مشكلاته كما في حساسيات العلاقة بين الدول الكبرى والدول الصغيرة، وحركة العمالة، بل

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٨، ص ١٨.

ومشكلات الأمن في بعض الأحيان. وكلها حساسيات تثير إشكاليات ما زالت تبحث عن حل في الواقع العربي.

ومن الملاحظ أن التباين على محور النظم السياسية بدا وكأنه يتراجع مع الزمن. بدأ النظام العربي بسبعة أقطار، اثنان منها بنسبة تقل قليلاً عن الثلث نظامهما جمهوري، والبقية تأخذ بالنظام الملكي الوراثي، وانتهى به الحال في عام ٢٠٠٠ إلى تبادل المواقع باثنين وعشرين قطراً، أربعة عشر منها تأخذ بالنظام الجمهوري بنسبة تقل قليلاً عن الثلثين، وثمانية تأخذ بالنظام الملكي. غير أن إمعان النظر في هذا المحور من محاور التباين يظهر أن دلالته السياسية من منظور المشاركة السياسية من قبل المحكومين ليست عالية. في البداية كان لدى عدد من النظم العربية الملكية والجمهورية تجارب ليبرالية منقوصة، تم التخلص منها لاحقاً، إما لوصول موجة من النظم الثورية إلى الحكم لم تجد في هذه التجارب آلية صحيحة لتنفيذ برامجها، أو لخشية بعض النظم الملكية المحافظة من تجاوز تلك التجارب لحدود معينة. وساعد الصراع بين الفئتين من النظم على ترسيخ هذا التطور، وفي أعقاب الضربة التي تلقتها النظم الثورية بهزيمة ١٩٦٧، ثم في أعقاب ما بدا أنه انتصار كاسح لليبرالية على الصعيد العالمي اعتباراً من النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين بدأت النظم العربية جميعها بدرجات متفاوتة تسير خطوة أو خطى في طريق العودة إلى التعددية السياسية، ومن هنا سُمح بعودة مقيدة للأحزاب السياسية في حوالى ثلثي الدول العربية، وأجريت انتخابات أو استفتاءات لشغل منصب رئيس الجمهورية في عشرة أقطار من الأربعة عشر ذات النظام الجمهوري، وأجريت في هذه الأقطار جميعها باستثناء الأقطار ذات الوضع الخاص انتخابات تشريعية، فضلاً عن أن ثلاثة من الأقطار الوراثية لديها سلطات تشريعية منتخبة، بل ويقدم بعضها تجارب ناضجة في هذا الخصوص بالمعيار العربي، وبقية هذه الأقطار الوراثية إما أن لديها درجة من درجات الانتخاب لمجالس تمثيلية آخذة في التطور بالتدريج أو على الأقل لديها مجالس شورى معينة[٢].

ومن دون إنكار لمغزى هذه التطورات السابقة، فإن إمعان النظر فيها يظهر أنها لم تمس جوهر النظم السياسية العربية حتى الآن. فالغالبية العظمى من الأحزاب السياسية العربية شكلية، ولم تفض أية انتخابات يدخلها الرئيس الموجود في السلطة حتى الآن في أي بلد عربي إلى خروجه من الحكم، وثمة قيود دستورية واضحة على

(٢) يمكن بصفة عامة مراجعة التفاصيل الخاصة بهذه التطورات في التقارير السنوية لـ: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي.

قدرة السلطات «التشريعية» في الوطن العربي على سحب الثقة من مجالس الوزراء القائمة، ناهيك عن القيود السياسية، وهذا إن تغاضينا عن الانتقادات التي توجه لعمليات الانتخاب في عديد من الدول العربية، واستمرار نفوذ المؤسسة العسكرية/ الأمنية في عديد منها كذلك، والتطورات المقلقة المتعلقة بتقوية دور أسر الحكام في عدد من النظم العربية الجمهورية، والتقلصات العنيفة التي شهدها عدد من الأقطار العربية بسبب وجود قوى معارضة استخدمت عنفاً غير مسبوق في حركتها السياسية. وهكذا فإن المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠ يشير إلى تواضع التطور الديمقراطي على نحو يثير القلق، بما يعنيه ذلك من استمرار غلبة الطابع الفردي على عملية صنع واتخاذ القرار العربي، وأثر ذلك في رشادة هذا القرار. كما أن البدايات المحدودة لهذا التطور وعثراتها تشير إلى أن الربع الأول من القرن الحادي والعشرين قد يمثل مرحلة ولادة عسيرة لمزيد من الخطوات في الطريق إلى التحول الديمقراطي، بكل ما يعنيه هذا من احتمالات لعدم الاستقرار، وتداعيات ذلك على النظام العربي سواء في تفاعلاته الذاتية، أو على الساحتين الإقليمية والعالمية. وتزداد هذه الاحتمالات وضوحاً بالنظر إلى أنها تتزامن مع تغيير حتمي في أشخاص عدد غير قليل من الحكام العرب سوف يقع في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بفعل عامل السن على الأقل، كما أن قوى المعارضة الرئيسة في عدد من الأقطار العربية لم تتبن أساليب ديمقراطية في الحركة، سواء لأن هذا فرض عليها بحكم الإطار السياسي القائم، أو انبثق من توجهاتها الذاتية، الأمر الذي يثير علامات استفهام حقيقية حول مستقبل التطور الديمقراطي في الوطن العربي.

٣ ـ أشار تركيب السكان في عدد من الأقطار العربية إلى وجود أقليات غير عربية عانت من أوضاع غير مؤاتية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، الأمر الذي ولد درجة يعتد بها من عدم الاستقرار السياسي نتيجة نزوع هذه الأقليات إلى تحدي السلطات المركزية في اقطارها[٣]، وهي التي لم تحسن بصفة عامة التعامل مع هذه المشكلة، مما أدى لعقود ممتدة من الزمن (وصلت في بعض الأحوال إلى أربعة عقود من الخمسة التي نخضعها للبحث في هذه الورقة) إلى استنزاف اقتصادي وسياسي هائل لهذه الأقطار، خاصة في ظل وجود دول غير عربية على الصعيدين الإقليمي والعالمي عملت على تغذية نوازع الانفصال لتحقيق انكفاء الأقطار صاحبة تلك المشاكل على ذاتها، إن لم يكن تفكيكها. وفي بعض الأحيان تحققت النتيجة نفسها في

---

(٣) نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨).

أقطار ذات موازين طائفية حساسة عندما حاولت بعض الفئات تغيير هذه الموازين لصالحها، ووجدت القوى الاقليمية والدولية الفرصة سانحة للتدخل أيضاً، أو بسبب ميراث نظام استبدادي(٤). وهكذا عانت أربعة أقطار عربية على الأقل من حروب أهلية طاحنة، وصلت بإحداها في عام ٢٠٠٠ إلى حالة التفكك الكامل وغياب الدولة، وباثنتين منها إلى الخروج الفعلي لمناطق الاقليات من سيطرة السلطة المركزية، ويعني هذا أن النظام العربي انتقل منذ مدة وما زال إلى مرحلة الدفاع لا عن تماسكه فحسب وإنما عن السلامة الإقليمية لبعض وحداته.

٤ ـ يتبنى حوالى ثلث الأقطار العربية على الأقل مطالب إقليمية تثير مشكلات حدودية تجاه أقطار عربية أخرى، وإذا أضفنا إلى هذا عدد تلك الأقطار التي تمسها هذه المطالب، أو تتخذ إزاءها مواقف محددة بحكم موازين القوى داخل الوطن العربي أو أحد أقاليمه الفرعية، فإن النسبة ترتفع إلى حوالى نصف الأقطار العربية على الأقل، ويعني هذا أن نصف وحدات النظام منغمس في مشكلات حدودية، تهدأ أحياناً لتصبح مجرد مشكلات معلقة، وتثور حيناً آخر لتصل إلى حد الصدام المسلح الذي قد يفضي بدوره إلى حرب حدودية، أو حتى غزو شامل، ولكنها ـ أي تلك المشكلات الحدودية ـ كغيرها من قضايا النزاعات العربية ـ العربية الأخرى تبقى مزمنة من دون حل لعقود من الزمن(٥)، الأمر الذي يؤثر من حين لآخر وبدرجات متفاوتة في تماسك النظام، ويستدعي تدخلات خارجية كثيفة. ويرصد المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠ عدة بؤر واضحة لهذه المشكلات، واحدة منها في المغرب العربي والثانية في الجزيرة العربية والثالثة في الجزيرة العربية/ المشرق العربي. هذا فضلاً عن البؤرة المزمنة في وادي النيل التي خفت حدتها مؤخراً بسبب تطورات داخلية في أحد طرفيها، لا يمكن الجزم بأنها سوف تفضي بالضرورة إلى التقدم نحو تصفيتها نهائياً.

وفي الوقت نفسه، فإن لستة من الأقطار العربية على الأقل مشكلات ذات طابع اقليمي أو اقتصادي/ قانوني مع أقطار متاخمة لها، وتثير هذه المشكلات صراعات شديدة التعقيد كما في حالة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو نزاعات تؤدي إلى توترات اقليمية كما في حالة الجزر الإماراتية التي تحتلها إيران، أو المسألة المائية

---

(٤) انظر: محمد جابر الأنصاري [وآخرون]، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، تنسيق عدنان السيد حسين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

(٥) أحمد يوسف أحمد، الصراعات العربية ـ العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨١): دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١١٩.

بين كل من سوريا والعراق من جهة، وتركيا من جهة أخرى، أو نزاعات معلقة لم تحل وإن لم تكن تمس في الوقت الراهن الاستقرار في مناطقها، كما في حالة المطالب السورية الخاصة بلواء الإسكندرونة تحت الحكم التركي، أو المطالبة المغربية بمدينتي سبتة ومليلة تحت الحكم الإسباني. وتعتبر اليمن هي القطر العربي الوحيد الذي نجح قرب نهاية القرن العشرين في حل مشكلات مهمة ذات طابع إقليمي مع دولة من دول الجوار استناداً إلى آليات قضائية فقط، وذلك في ما يتعلق بمشكلة استيلاء إريتريا على جزر حنيش بالقوة في عام ١٩٩٥. ويعني هذا أن النظام العربي ما زال حتى قدوم العام ٢٠٠٠ متورطاً في صراعات بعضها على الأقل يمس أمنه القومي بشكل واضح، وهو ما يؤدي إلى تساؤلات مهمة حول أداء النظام في إدارة هذه الصراعات، وانعكاس ذلك على مستقبله، وهي تساؤلات سوف يبحث المستوى التحليلي الثالث (الإقليمي) من هذه الورقة أكثرها أهمية.

ثانياً: حال النظام العربي

بني النظام العربي الرسمي في ١٩٤٥ ليكون حلاً وسطاً بين أنصار الوحدة العربية الكاملة وأنصار بقاء الوضع الراهن، فظهرت جامعة الدول العربية كرابطة بين الأقطار العربية القائمة، وليس كسلطة فوقها، غير أن ميثاقها لم يغلق الباب في وجه تطوير هذه الرابطة إلى الأقوى، ففتح المجال لآليتين محتملتين لتطوير النظام العربي:

الأولى، بتطوير الجامعة العربية ذاتها كما في الإشارة في المادة التاسعة عشرة من الميثاق إلى جواز تعديله بأغلبية الثلثين لجعل الروابط بين الأعضاء في الجامعة أمتن وأوثق، ولإنشاء محكمة عدل عربية.

والثانية، بإقامة روابط أوثق من تلك التي أوجدها ميثاق الجامعة بين قطرين أو أكثر من أقطارها، وذلك بموجب نص المادة التاسعة من الميثاق.

وقد جربت الآليتان في تطوير النظام العربي، وتفضي دلالات هذه التجربة إلى عدد من الملاحظات على النحو التالي:

١ ـ حاولت جامعة الدول العربية أن تطور ذاتها في أكثر من اتجاه: الاتجاه الأمني بعقد معاهدة للدفاع المشترك في عام ١٩٥٠، والاتجاه الاقتصادي بمحاولة تطوير التكامل الاقتصادي العربي بموجب المعاهدة ذاتها التي سميت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، ثم بموجب عديد من الاتفاقيات والاستراتيجيات

بعد ذلك، ومنها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي التي تمت الموافقة عليها في عام ١٩٨١ والتي وضعت لها قمة القاهرة في عام ١٩٩٦ برنامجاً تنفيذياً في عشر سنوات يبدأ من ١/١/١٩٩٧ لينتهي في ٣١/١٢/٢٠٠٦، والاتجاه المؤسسي بمحاولة تنفيذ إشارة الميثاق في مادته التاسعة عشرة إلى إنشاء محكمة العدل العربية، فضلاً عن السعي إلى إنشاء شبكة واسعة من المنظمات الوظيفية العربية تعمل على إيجاد بنية تحتية للتكامل العربي.

وقد لوحظ أن الخطوات التي قطعت في كل اتجاه من الاتجاهات السابقة قد تفاوتت، لكن محدودية الإنجاز أو غيابه على صعيد الواقع كانت هي المحصلة النهائية في هذه الاتجاهات بصفة عامة، فقد أتت معاهدة الدفاع المشترك على سبيل المثال بآلية معقولة للحفاظ على الأمن القومي، وذلك بالنص في مادتها السادسة على تكوين مجلس للدفاع المشترك من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للأقطار المتعاقدة أو من ينوبون عنهم، وما يقرره هذا المجلس بأكثرية ثلثي الأقطار يكون ملزماً لجميع الأقطار المتعاقدة، عكس الحال في ميثاق الجامعة العربية الذي لا تلزم قراراته المتخذة بالأغلبية سوى من يوافق عليها. ومع ذلك فإنه لم يمكن إعمال هذه الاتفاقية وهذه الآلية في أخطر أزمة واجهها النظام العربي في العقد الأخير من القرن العشرين، وهي أزمة الغزو العراقي للكويت، وما أعقبها من تدخلات أجنبية ما زالت تداعياتها باقية حتى الآن (٢٠٠٠)، بحيث ان المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠ يشير إلى أن المكون الأجنبي في معادلة الأمن في الوطن العربي صار رئيسياً، في نكسة واضحة عما كان عليه الحال في النصف الثاني من الخمسينيات، أو في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وحتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر على سبيل المثال.

وعلى الصعيد الاقتصادي تقلصت الطموحات العربية في التكامل الاقتصادي في السنوات الأخيرة التي سبقت عام ٢٠٠٠ إلى برنامج تنفيذي لإنشاء منطقة عربية للتجارة الحرة، لا يتوقع منها تنشيط يذكر للتجارة العربية البينية في ظل تشابه الاقتصادات العربية القطرية، وغياب التنسيق بين خطط التنمية فيها، ناهيك عن مراوغة الدول المعنية بالبرنامج في التنفيذ عن طريق المبالغة في طلب الاستثناءات(٦).

---

(٦) حول خلفية ممتازة لمحاولات التكامل العربي، انظر: سليمان المنذري، «التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي،» في: معهد البحوث والدراسات العربية، آليات التكامل الاقتصادي العربي، تحرير طه عبد العليم طه (القاهرة: المعهد، ١٩٩٢)، ص ٨٧ ـ ١٦٣. وحول موضوع الاستثناءات، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العادية الثالثة والستون، القاهرة، ٨ ـ ١١ شباط/ فبراير ١٩٩٩، ص ٢٧ ـ ٣٢.

وعلى الصعيد المؤسسي اعترضت الأقطار العربية على مشروع محكمة العدل العربية الذي وضعه الخبراء، فلما طلب منها إبداء ملاحظاتها على المشروع وأخذت هذه الملاحظات في الاعتبار وصف بأنه أصبح غير متجانس. وكانت هناك رغبة كادت تنجح في إخراجه من جدول أعمال مجلس الجامعة بحجة أنه من اختصاص القمة العربية وليس المجلس، علماً بأن القمم العربية حولت المشروع أكثر من مرة إلى المجلس، وطلبت منه العمل على إخراجه إلى حيز الوجود، وكان آخر هذه القمم قمة عام ١٩٩٦. ومع ذلك فإن المجلس واصل عجزه عن إنجاز المشروع، بل كاد مرة أخرى لولا جهود الأمانة العامة يرفعه من جدول أعماله، في مفارقة واضحة لقرار القمة. وما زال النظام العربي عاجزاً في عام ٢٠٠٠ عن إنجاز هذا المشروع، الذي وإن كان لا يعول عليه كثيراً في حل الصراعات العربية ـ العربية المزمنة، إلا أن انجازه سيكون من دون شك مؤشراً على رغبة الأقطار العربية في إخضاع بعض منازعاتها على الأقل ـ وليكن اليسير منها ـ لآليات قانونية، لعل ذلك يمثل بداية لعملية جديدة، يزداد فيها بالتدريج لجوء الأقطار العربية إلى حل منازعاتها البينية بالوسائل القضائية.

أما مؤسسات العمل العربي المشترك، فعلى الرغم من الطفرة الكمية والكيفية التي حدثت في المنظمات العربية المتخصصة في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، فإنه سرعان ما بدأت الاتهامات بوجود زيادة عددية غير مبررة في هذه المنظمات وتضارب في اختصاصاتها. وفي عام ١٩٨٨ أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قراراً كان توجهه العام هو تقليص عدد المنظمات القائمة، وعدم إنشاء منظمات جديدة، وكان يفترض أن تكون هذه نقطة انطلاق باتجاه تفعيل عمل المنظمات التي بقيت، إلا أن التطورات اللاحقة أثبتت أن ثمة نوعاً من الضجر بالعمل العربي المشترك في حد ذاته، وما يفرضه من تكلفة مالية خاصة بعد وقوع أزمة الخليج في عام ١٩٩٠، وتداعياتها على العلاقات العربية ـ العربية. وهكذا يمكن أن نرصد جانباً من المشهد السياسي العربي في عام ٢٠٠٠ يتعلق بوجود منظمات عربية متخصصة تعمل في ظل قيود مالية شديدة، ناهيك عن ضعف بنيتها الذاتية، الأمر الذي يثير شكوكاً حقيقية حول بقائها، أو على الأقل مدى فاعليتها[٧].

ومن الواضح أن الخيط الناظم لكل التطورات السابقة يتمثل في أن القطري ما زال يتفوق على القومي كمحدد لسلوك الأقطار العربية، ومن ثم النظام العربي، وفي

(٧) انظر: المنذري، المصدر نفسه، ص ١٥٨ ـ ١٦٠.

الوقت نفسه فإنه من الصعب أن تتنكر تلك الأقطار صراحة وعلناً للمعايير القومية للنظام. وهكذا تبلور نموذج سلوكي يقوم بصفة عامة على موافقة الأقطار أو حتى انصياعها لقرارات تفي بتلك المعايير القومية، ثم محاولة التحلل منها لاحقاً بحجج عملية. ومن ثم برزت في النظام العربي ظاهرة اتخاذ قرارات قوية، أو إبرام اتفاقيات أو إصدار بيانات تمثل نقلة نوعية في النظام، أو إنشاء مؤسسات ذات وظيفة تكاملية واضحة، ثم انتهى هذا كله ـ أو على الأقل معظمه ـ إلى لا شيء. ولهذا وصل النظام العربي إلى عام ٢٠٠٠ بغياب واضح لمفهوم الأمن القومي العربي وعجز عن إعمال آلياته القانونية، ونتائج بالغة الهزال للتكامل الاقتصادي العربي، وقيود متزايدة تحيط بمنظومة العمل العربي المشترك.

٢ ـ في مواجهة الضعف البادي للنظام العربي الرسمي وقعت محاولات من داخله لتطويره أو على الأقل لتحسين أدائه، وفي بعض الأحيان اختلطت محاولات التطوير وتحسين الأداء بشبهة الانقضاض على النظام من داخله. ويفضي بنا هذا كله إلى محاولة تحقيق وحدة عربية تتجاوز الأساس القطري للنظام (الوحدة المصرية ـ السورية)، ثم العمل على تحقيق تماسك أقوى ومن ثم أداء أفضل للنظام خاصة في مواجهة التحديات الخارجية (آلية القمم العربية)، ثم محاولة حل معضلات النظام على الصعيد الشامل بتكوين تجمعات فرعية (وهنا اختلطت الرغبة في التطوير بشبهة الانقضاض على النظام ذاته).

وقد مثلت الوحدة المصرية ـ السورية في عام ١٩٥٨ ذروة الأمل في إمكان تطوير النظام العربي بما يتجاوز أساسه القطري، وذلك بحكم أن التجربة قامت على إلغاء الدولتين المصرية والسورية معاً في ظل زخم جماهيري قومي غير مسبوق في كلتيهما. وبدا من التداعيات السياسية الأولية لهذه الخطوة على الصعيد العربي الشامل وكأنها مرشحة لكي تكون أساساً لتحقيق وحدة عربية شاملة، أو على الأقل نواة قوية لهذه الوحدة، وبلغ هذا الأمل ذروته بانتصار الثورة على النظام الملكي الموالي للغرب في العراق في تموز/يوليو ١٩٥٨، وتوقع انضمام العراق للوحدة. غير أنه سرعان ما اتضح أن هذا التطور بدلاً من أن يفضي إلى اتساع قاعدة الوحدة الجديدة، أدى إلى صراع ضار بينها وبين النظام الجديد في العراق، الأمر الذي مثل بداية لظاهرة عانى النظام العربي منها كثيراً وما زال، وهي ظاهرة الصراع بين النظم القومية العربية ذاتها. غير أن الأسوأ من هذا أن الوحدة المصرية ـ السورية نفسها أخفقت في الحفاظ على بقائها، وعلى الرغم من أن البحث في أسباب إخفاق الوحدة ليس مطروحاً في هذا السياق فإن العامل القطري بدا أحد الأسباب المهمة على

الأقل[8]. ولوحظ بعد الانفصال ومع استمرار الزخم الجماهيري العربي المؤيد للوحدة، أن المحاولات اللاحقة لتحقيقها ـ كما في محاولة الوحـدة الثلاثية المصرية ـ السورية ـ العراقية في نيسان/ ابريل ١٩٦٣ ـ قـد نبذت الصيغة الاندماجية وأخـذت بالصيغة الفيدرالية. ثم تراجعت بعد ذلك حتى عن الصيغة الفيدرالية، ناهيك عن أن أيـاً منها لـم ينجح في أن يتجاوز سطـور الاتفاقيات الموقعة، ويخـرج إلى حيـز الوجود، اللهم باستثناء الوحدة اليمنية التي تحققت عام ١٩٩٠ بين دولتي اليمن في الشمال والجنوب، وهي خطوة بقدر أهميتها ودلالتها الإيجابية لا يقاس عليها، نظراً إلى أنها كانت أقرب إلى بناء الدولة القطرية منها إلى تحقيق الوحدة العربية، فضلاً عن أن تداعياتها المتوقعة على إمكان تحقيق وحدة عربية شاملة لا يمكن أن تقارن بمثيلتها في حالة الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨[9].

وهكذا انتهت محاولات تطوير النظام العربي بما يتجاوز أساسه القطري بالإخفاق، وأصبح الحديث منذ سنوات طويلة وحتى الآن عن وحدة عربية شاملة تتجاوز الدولة القطرية العربية كافياً لاتهام صاحبه بتهم أقلها الرومانسية والبعد عن الواقعية السياسية.

وبعـد انهيار الوحدة المصريـة ـ السوريـة واتضاح صعوبـة مواصلـة السير في طريـق تطويـر النظـام بتجـاوز أساسه القطري بـدأت القيادة المصريـة (التـي كانت تضطلع بالدور القيادي في النظام العربي في ذلك الوقت لاعتبارات تتعلق بموازين القوى داخل النظام، وكذلك بمشروعها السياسي، وطبيعتها الكاريزمية) تجرب آلية جديدة لتحقيق أقصى تماسك ممكن للنظام، وتحاول حل الصراعات العربية البينية، للتمكن من التصدي للتحديات الخارجية. ويمكن القول إن آلية القمة العربية منذ تدشينها في نهاية عام ١٩٦٣ وصولاً إلى العام ٢٠٠٠ قد مرت بمراحل ثلاث:

المرحلـة الأولـى فيها، كانت فاعلة بمعيارين همـا إمكانية الانعقاد وتحقيـق الأهداف المحددة لها عندما تنعقد، وتمتد هذه المرحلة حتـى نهاية الستينيات. وفي هذه المرحلة على سبيل المثال عقدت قمم أدت إلى تهدئة للصراعات العربية، وإنشاء لقيـادة عسكريـة عربيـة مشتركـة، واتفـاق علـى مشروعـات مضـادة للمشروعـات

---

(٨) انظر: عبد المنعم المشاط، «ثلاثون عاماً على الوحدة: أسس الوحدة المصرية ـ السورية وإعادة اختبار لمقدماتها،» المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٦ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٩) أحمد يوسف أحمد، «تطورات ومحاولات الوحدة العربية بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة،» في: أحمد يوسف أحمد [وآخرون]، اربعون عاماً على الوحدة المصرية ـ السورية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩)، ص ٣١٣ ـ ٣١٥.

الإسرائيلية في نهر الأردن (قمتا ١٩٦٤ في القاهرة والاسكندرية). غير أن الأهم من ذلك كانت قمة الخرطوم في عام ١٩٦٧، التي وضعت بنجاح أساس معادلة الأمن القومي العربي في مواجهة هزيمة ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لأراض عربية: أقطار تعد للقتال وأقطار تدعمها بالموارد المالية. ويمكن أن تضاف لهذه المرحلة قمة القاهرة في عام ١٩٧٠ التي نجحت في وضع حد للاقتتال المسلح بين السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية.

وفي المرحلة الثانية، التي تمتد بطول عقدي السبعينيات والثمانينيات وصولاً إلى آخر قمة عربية عقدت في عام ١٩٩٦، أصبح النموذج العام يشير إلى أن القمم تنعقد من دون فاعلية أو بفاعلية محدودة. فقد أخفقت قمم عربية متتالية في أعقاب زيارة السادات للقدس في عام ١٩٧٧ في أن تتحدى نهجه على أرض الواقع، وأخفقت قمة القاهرة في آب/أغسطس ١٩٩٠ في مواجهة الغزو العراقي للكويت، وحدث التفاف كلي تقريباً على قرارات قمة ١٩٩٦. وهو ما أفضى بنا منذ تلك السنة وحتى العام ٢٠٠٠ إلى المرحلة الثالثة، وهي مرحلة العجز عن انعقاد القمة بدعوى الحاجة إلى الإعداد الجيد، على الرغم من أن مبررات انعقادها ـ سواء من منظور التحديات الخارجية أو الداخلية ـ هي أكثر من أي وقت مضى.

ويبدو هذا الوضع مرة أخرى مرتبطاً بغلبة النزعة القطرية على النزعة القومية في النظام، غير أنه مرتبط كذلك بطبيعة ميزان القوى الراهن في النظام العربي، الذي يشير على نحو ما سنرى لاحقاً إلى انتشار الوظيفة القيادية بين وحداته على نحو يقلل من تماسكه، فلا توجد وحدة قادرة بمفردها على ممارسة هذه الوظيفة، ولا يوجد كذلك ائتلاف بين أكثر من وحدة يمكنه بدوره أن يمارسها.

ومنذ بداية الثمانينيات بدأ النظام العربي يعرف ظاهرة التجمعات الفرعية بداية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام ١٩٨١، ووصولاً إلى مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي في عام ١٩٨٩. وبدأ اتجاه فكري يتبلور مؤداه أن آلية التجمعات الفرعية العربية من شأنها أن تعوض النظام العربي من عجز آلياته الشاملة، وذلك بما توثقه من روابط على مستوى فرعي بين الوحدات الأكثر تشابهاً وتجانساً، على أن تكون تلك مرحلة انتقالية إلى العمل العربي الشامل. وبدا أيضاً أن تلك التجمعات آخذة في الانتشار بحيث تشمل الوحدات الفاعلة في النظام العربي كافة، خاصة بعد تكوين تجمع اعلان دمشق في ١٩٩١ الذي دخلت سوريا بموجبه للمرة الأولى في واحد من هذه التجمعات.

وبعيداً عن النيات الحقيقية لإنشاء هذه التجمعات، فإن وجه الاعتراض

عليها لم يكن يتمثل في أنها تتنكر للعمل العربي المشترك على المستوى الكلي. فليس معقولاً من وجهة نظر قومية أن يتم الاعتراض على تقوية التماسك بين بعض وحدات النظام بحجة أن تحقيق التماسك بين الوحدات جميعها له أولوية، وإنما كان التحفظ عليها يتمثل في أنها تعاني من العيوب البنيوية ذاتها التي يعاني منها النظام العربي على المستوى الكلي، ومن ثم فسوف تواجه الصعوبات نفسها التي واجهها هذا النظام في بناء تماسكها الداخلي وتكاملها الفعلي. وبالفعل فسرعان ما انفجر أحد هذه التجمعات من داخله بعد سنة ونصف السنة من إنشائه (مجلس التعاون العربي) وأصيب اثنان منها بالجمود التام لأسباب مختلفة ومتوقعة (الاتحاد المغاربي وإعلان دمشق) وصمد تجمع واحد فقط في انتظام عمل مؤسساته من دون فاعلية تذكر في أداء وظائف تحقيق أمن أعضائه وحل المنازعات وتحقيق التكامل الاقتصادي بينهم (مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

وهكذا بدأ المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠ محملاً بملامح إخفاق المحاولات البديلة لضخ الدماء في عروق النظام الرسمي، ويلاحظ أننا لم نشر إلى البديل الذي يمكن أن يطلق عليه بديل المجتمع المدني العربي، وذلك لأنه ما زال حتى الآن على الصعيد العربي الشامل يعاني من ضعف ظاهر، سواء لتقييد الحكومات العربية أو اختراقها له، أو حتى للاختراق الأجنبي لبعض فصائله، وإن كان عصر الفضائيات الإعلامية العربية قد بات يبشر بآليات جديدة لبلورة الرأي العام العربي، الذي يثبت في تحركاته المحدودة من حين لآخر أن منطلقاته ما زالت قومية، وبالتالي فإن ثمة إمكانية متاحة لأن يلعب دوراً في الضغط على النظام العربي الرسمي من أجل تحسين أدائه، ولو في أزمات بعينها.

٣ ـ يرتبط كل ما سبق باستمرار ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية، بل وتفاقمها في العقد الأخير من القرن العشرين على نحو غير مسبوق.

لقد عرف النظام العربي ظاهرة الصراع بين وحداته منذ نشأته، فليس صحيحاً أن صعود الحركة القومية العربية هو الذي أفضى إلى نشأة هذه الصراعات، ولكنه ـ أي صعود حركة القومية العربية ـ حول هذه الصراعات من مجرد صراعات على مراكز النفوذ داخل النظام، إلى صراعات من أجل تغييره. وكان النظام قادراً على كبح جماح هذه الصراعات، إما بسبب تماسكه في ظل قيادة واضحة (حالة المطالبة العراقية بالكويت في عام ١٩٦١)، أو في مواجهة التحديات الخارجية (هزيمة ١٩٦٧ وصولاً إلى حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣)، غير أنه لم يكن بمقدوره التوصل إلى حلول لهذه الصراعات لعجزه عن إحداث التطور المطلوب في خصائصه البنيوية كي تحل هذه

الصراعات، وهكذا بقي عدد من أخطر قضايا هذه الصراعات من دون حل لعقود من الزمن وصلت أحياناً إلى قرابة ثلثي القرن. وقد أدى هذا إلى أن تمثل ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية استنزافاً خطيراً لموارد النظام، وهو استنزاف زادت حدته عندما فقد النظام قدرته على تغيير أوضاعه إلى الأفضل(١٠).

غير أن الجديد الذي اقترب به النظام العربي إلى عام ٢٠٠٠ من منظور ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية هو أن عام ١٩٩٠ قد شهد حالة غير مسبوقة لهذه الصراعات، ألا وهي غزو العراق للكويت، وإعلان ضمه الكويت في آب/ أغسطس من ذلك العام. وقد كان هذا الصراع غير مسبوق من أكثر من زاوية، فهو من ناحية كان أول حالة غزو وضم شامل من دولة عربية لأخرى منذ نشأة النظام الرسمي العربي في عام ١٩٤٥. وعرف النظام قبل ذلك حالتين للمطالبة الاقليمية الشاملة لم يتطور أي منهما إلى مواجهة مسلحة، كما عرف عديداً من صدامات الحدود العسكرية الجزئية، لكنه لم يشهد الغزو والضم بالقوة المسلحة إلا في الحالة المشار إليها، ومن ناحية أخرى فإن هذا الصراع قد أفضى إلى انقسام عربي حقيقي إلى معسكرين شبه متوازنين. صحيح أن دولة عربية واحدة لم تؤيد غزو العراق للكويت، ولكن اختلاف المناهج بين الدول العربية في مواجهة واقعة الغزو جعل من الممكن تصنيفها إلى دول مؤيدة للعراق من الناحية الواقعية وأخرى مؤيدة للكويت. وفي أشهر حالات الصراعات العربية ـ العربية السابقة كان نموذجها العام يشير إلى خروج دولة عربية واحدة على مألوف سلوك النظام ومعاييره، وتكتل باقي الدول ضدها في محاولة لإعادتها إلى احترام ذلك السلوك وتلك المعايير: حدث هذا في حالة ضم الأردن للضفة الغربية في عام ١٩٥٠، والعراق وحلف بغداد في عام ١٩٥٥، والعراق والمطالبة بضم الكويت في عام ١٩٦١، والأردن والصدام مع المقاومة الفلسطينية في عام ١٩٧٠، والسادات وزيارة القدس في عام ١٩٧٧، ولكنه لم يحدث في حالة غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠. ومن ناحية ثالثة أفضت أزمة وحرب الخليج في عام ١٩٩٠ لأول مرة إلى خلافات حادة بين قطاعات من الجماهير العربية بسبب ملابسات الغزو وتداعياته، وقد كان هذا أيضاً ملمحاً جديداً في نموذج الصراعات العربية ـ العربية التي كانت تتم أساساً في السابق بين الحكومات العربية(١١).

وقد أدى صراع الخليج في التسعينيات إلى تداعيات سلبية خطيرة على

---

(١٠) انظر: أحمد، الصراعات العربية ـ العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨١): دراسة استطلاعية.

(١١) أحمد يوسف أحمد، «النظام العربي وأزمة الخليج،» في: أحمد الرشيدي، محرر، الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١)، ص ٢٣١ ـ ٢٣٤.

العلاقات العربية ـ العربية، ومن الحقيقي أن الدوائر غير المباشرة لهذه التداعيات قد بدأت تختفي عربياً، غير أن بؤرة الصراع ما زالت في حالة احتقان لا يمكّن من إعادة العلاقات العربية ـ العربية في منطقة الخليج إلى سابق عهدها، ومن ثم لا يساعد على تغيير المعادلة الراهنة للأمن في منطقة الخليج إلى الأفضل، وهي معادلة يلعب فيها العنصر الخارجي الدور الرئيسي حتى الآن.

ثالثاً: التفاعلات الإقليمية للنظام العربي

لعل البعد الأهم في نموذج التفاعلات الإقليمية للنظام العربي هو ذلك المتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولقد شهد هذا الصراع تطوراً نوعياً في أعقاب حرب ١٩٦٧، حيث بدأ يدخل مرحلة التسوية السياسية، بعد أن أدركت الأطراف العربية المعنية استحالة تحقيق الهدف الاستراتيجي العربي قبل تلك الحرب، والمتمثل في استعادة الحقوق الفلسطينية بالكامل، وذلك في ظل موازين القوى الإقليمية والعالمية التي كشفت عنها الحرب أو أكدتها. ولذلك بدأت تلك الأطراف العربية تركز على هدف إزالة آثار العدوان، أي العودة بالأمور إلى ما كانت عليه قبل الحرب مقابل الاعتراف بإسرائيل في حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، ومن ناحية إسرائيل فقد قبلت الدخول في جهود التسوية على أساس الثقة بأن هذه التسوية لا بد من أن تعكس وطأة الهزيمة، فضلاً عن إدراكها المتزايد لاستحالة استمرار النتائج غير الطبيعية التي حققتها في حرب ١٩٦٧، بسبب الطفرة التي لحقت بالأداء العسكري العربي في أعقاب هذه الحرب.

ولقد كشف نموذج التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي تبلور بالتدريج في أعقاب الحرب عن عدد من الخصائص المهمة يمكن إجمال أهمها في ما يلي:

١ ـ البطء الشديد في تطور عملية التسوية، ويكفي أن نتذكر أن ثلث القرن قد مضى مذ قبلت مصر القرار ٢٤٢ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ من دون أن تتحقق تسوية إلا على مسارين: أحدهما مهم وهو المسار المصري، والثاني لم تكن قد تبقت فيه مسائل مهمة بعد استبعاد الضفة الغربية من المفاوضات بشأنه، وهو المسار الأردني. ويلاحظ أن للمسار المصري ظروفه الخاصة، لأن الثمن السياسي والاستراتيجي الذي حصلت عليه إسرائيل من انجاز التسوية مع مصر ضخم للغاية، وهو استبعادها عسكرياً على الأقل من الصراع، وإثبات أن التوصل لتسوية ممكن، ناهيك عن أن تكون من خلال آلية ثنائية. بعبارة أخرى فإن التنازلات التي قدمتها إسرائيل على المسار المصري لا تقوم في حد ذاتها دليلاً على إمكان تقديم

تنازلات مماثلة على المسارات الأخرى. وهكذا فإن شيئاً جوهرياً لم ينجز حتى الآن في مسار التسوية فلسطينياً وسورياً (حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٠) بعد مرور عقد كامل تقريباً على عقد مؤتمر مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩١.

ويرجع هذا البطء إلى عاملين على الأقل: **أولهما** أن الصراع شديد التعقيد، ومن ثم فإن من الطبيعي أن يكون التقدم بشأن تسويته بطيئاً، **وثانيهما** أن إسرائيل تتعمد البطء خاصة أنها في الوضع الأفضل باحتلالها للأرض وعدم تعرضها خاصة في العقدين الأخيرين لتحديات عسكرية عربية رئيسية. ولذلك فإن من شأن امتداد الوقت في عملية التسوية أن يتيح لها إيجاد حقائق جديدة على الأرض، بجلب مزيد من موجات الهجرة وتكثيف عملية الاستيطان في الأراضي المحتلة. ولذلك فإن المرء يصاب بقدر غير قليل من الدهشة والانزعاج عندما يراقب هؤلاء الذين يتحدثون عن تسويات تنجز في شهور، ويتفرغون للحديث عن مرحلة ما بعد السلام، وهو حديث مهم، لولا أن عملية التسوية النهائية ـ خاصة على المسار الفلسطيني ـ ما زال أمامها سنوات عديدة كي تتم ـ إن تمت وفق النهج الحالي ـ وهو ما يعني أن سؤال: ما العمل في التسوية وليس في مرحلة ما بعد السلام يبقى له الأولوية، خاصة أن مرحلة ما بعد السلام سوف تؤسس أركانها بطبيعة الحال على مضمون التسويات التي سيتم التوصل إليها.

٢ ـ إن نموذج التسوية الذي جرى تطويره منذ نهاية عام ١٩٦٧ لم يستبعد إعمال القوة بمفهومها الشامل في أية مرحلة من مراحله، وهكذا شهد ثلث القرن الذي استغرقته عملية التسوية حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، وحرب تشرين الأول/ أكتوبر على الجبهتين المصرية والسورية ـ بما في ذلك استخدام سلاح النفط العربي في هذه الحرب ـ وتصاعد المقاومة الفلسطينية، والمقاومة اللبنانية، والانتفاضة الفلسطينية. ويلاحظ أن إسرائيل لم تقدم أي تنازل للعرب إلا بعد إعمالهم للقوة في الصراع، فقد قبل الرئيس عبد الناصر القرار ٢٤٢ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ لكن مبادرة روجرز لم تتحرك إلا بعد ذروة حرب الاستنزاف في عام ١٩٧٠، وتقدم الرئيس السادات بمبادرة مبكرة للتسوية في شباط/ فبراير ١٩٧١، لكن أحداً لم يتحرك إلا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وبقي الفلسطينيون عقوداً طويلة يطالبون باسترداد حقوقهم، فلم تبدأ قضيتهم في التحرك إلا بعد تصاعد المقاومة الفلسطينية عامة والانتفاضة الفلسطينية خاصة. وها نحن نرى الآن أن الجبهة الوحيدة التي شهدت انجازاً حقيقياً على صعيد الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة هي جبهة الجنوب اللبناني بفعل تصاعد المقاومة اللبنانية المسلحة ونجاحها في رفع الثمن العسكري والسياسي لبقاء إسرائيل في الأراضي اللبنانية.

ويعني ما سبق أن أولئك الذين يتصورون أن الخروج من المأزق الراهن للتسوية في عام ٢٠٠٠ يتمثل في مزيد من إبداء الأدب في التعامل مع اسرائيل، والامتثال لمطالبها، والاستمرار في التعبير عن حسن النيات، إنما هم واهمون. فتحريك مسار التسوية باتجاه الحد الأدنى من تلبية المطالب العربية لا يمكن أن يتم إلا بالعمل على تصحيح الخلل الراهن في ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، وليس المقصود بهذا بطبيعة الحال المكون العسكري وحده في هذا الميزان، بل لعل المكونات السياسية والاقتصادية تكون أكثر أهمية في سياق الظروف العالمية الراهنة.

٣ ـ إن نموذج التسوية قد تم من الناحية الفعلية على أساس آليات ثنائية بين إسرائيل وكل من الدول العربية المعنية على حدة، وذلك على الرغم من المحاولات العربية، اعتباراً من قمة الخرطوم في آب/ أغسطس ١٩٦٧، لجعل الإدارة العربية للصراع مع إسرائيل تتسم بالجماعية، وقد ترجمت الأطراف العربية هذه الرغبة في الإصرار على أن تتمثل آلية التسوية في مؤتمر دولي تحضره الأطراف المعنية بالصراع مباشرة، بالإضافة إلى الأطراف الدولية المعنية. وقد انهار هذا الموقف من الناحية العملية بزيارة القدس في ١٩٧٧، ثم بتفكك الموقف العربي المعارض لهذه الزيارة، وعدم قدرته على تقديم بديل للنهج الذي انطوت عليه، وتمكنت الدبلوماسية الأمريكية في التحليل الأخير من أن تتوصل إلى صيغة مؤتمر مدريد الذي انعقد في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ لعدم إراقة ماء الوجه العربي: مؤتمر دولي بحق يعقد جلسة افتتاحية، ثم يتفرع إلى مسارات ثنائية. أما المفاوضات متعددة الأطراف فقد خصص جل مساراتها لقضايا لا يمكن التوصل إلى حلول لها قبل إنجاز التسوية على المسارات الثنائية. وحتى في هذا السياق لم يكن هناك ما يمنع الأطراف العربية من أن تستمر في التنسيق في ما بينها، غير أن القطري تغلب على القومي مرة أخرى.

وكانت النتيجة الأساسية للمضي في عملية التسوية وفق مسارات ثنائية هي قدرة إسرائيل الواضحة على التلاعب بالمسارات العربية المختلفة من أجل تعظيم مكاسبها من عملية التسوية، وللأسف فإن الأطراف العربية لم تلتفت كثيراً لهذه المسألة، وواصل معظمها الرقص على النغمات الإسرائيلية. وهكذا واصلت عملية التسوية في عام ٢٠٠٠ الدوران في حلقتها المفرغة مذ أعلن العرب خيارهم «الاستراتيجي» بقبول التسوية: مفاوضات عربية ـ إسرائيلية ثنائية تكشف عن أن إسرائيل لم تغير شيئاً جوهرياً من مواقفها المعروفة ـ أزمات تتعرض لها المفاوضات تتخذ بموجبها الأطراف العربية المعنية مواقف لفظية حادة ـ وساطات أمريكية وأحياناً عربية تسفر عن استئناف المفاوضات لكي تكتشف الأطراف العربية بعد حين أن إسرائيل لم تغير شيئاً جوهرياً من مواقفها المعروفة. وهكذا يستمر مرور

الوقت الذي رأينا حرص إسرائيل عليه من أجل استكمال تغيير الواقع في الأراضي العربية المحتلة بما يتسق ورؤيتها لمآل عملية التسوية.

٤ ـ ارتبط نموذج التسوية بالعمل على القضاء على النظام العربي كإطار للتفاعلات بين الدول العربية. صحيح أن التوصل إلى تسويات ثنائية كان يعني بحد ذاته دخول إسرائيل بدرجة أو أخرى كطرف فاعل في النظام. ولكن الرؤية الأمريكية ـ الإسرائيلية للتسوية ولمستقبل المنطقة بعدها كانت تقوم على أساس نظام شرق أوسطي وليس عربياً، ويلاحظ أن هذه الرؤية ليست وليدة عملية التسوية، وبالذات في العقد الأخير من القرن العشرين، وإنما هي تعود بجذورها إلى الرؤية الغربية لمستقبل المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ويلاحظ أيضاً أن الجامعة العربية كانت هي الطرف المعني الوحيد الغائب عن مؤتمر مدريد في ١٩٩١، لأنها لم تدع إليه أصلاً، ولأن تلميحات بل ومطالبات محددة أمريكية وإسرائيلية باختفائها وحلول منظمة شرق أوسطية محلها قد ترددت أكثر من مرة، وشاركت فيها للأسف أطراف عربية في بعض الأحيان. ويلاحظ ثالثاً من الدراسة التفصيلية للمشروعات الشرق أوسطية أن خطرها لا ينبع فقط من الرغبة في أن تقوم على أنقاض النظام العربي، وإنما في أنها مصممة بحيث تكون إسرائيل هي قلب هذا النظام اقتصادياً واستراتيجياً ومن ثم سياسياً.

ولقد شارك عدد من الدول العربية في آليات المشروع الشرق أوسطي، وأهمها مؤتمرات التعاون الإقليمي التي بدأ عقدها في الدار البيضاء في عام ١٩٩٤، واستمرت بعد ذلك عبر عمان عام (١٩٩٥)، والقاهرة عام (١٩٩٦) إلى أن توقفت في الدوحة عام (١٩٩٧) مع التعثر الشديد في عملية التسوية في ظل حكم نتنياهو (١٩٩٦ ـ ١٩٩٩). واللافت للنظر أن النظام العربي على الرغم من ضعفه وعدم تماسكه قد استطاع التصدي ولو جزئياً لهذا المشروع الشرق أوسطي. وثمة أسباب يمكن أن تفسر هذا النجاح الجزئي منها استخفاف المشروع بالمصالح العربية، بما في ذلك المصالح القطرية العربية، الأمر الذي جعل عدداً من الدول العربية الرئيسية تشعر بأن مصالحها لا تؤخذ في الحسبان، أو أنها مطالبة بتحمل أعباء من دون أن يكون لهذه الأعباء عوائد واضحة. ومن هذه الأسباب أيضاً المقاومة الشديدة التي أبدتها النخبة المثقفة وبعض عناصر النخب السياسية في معظم الدول العربية للمشروع الشرق أوسطي، وهي مقاومة استندت من دون شك إلى موقف الرأي العام العربي القوي المضاد للتطبيع مع إسرائيل، وبالذات في الدول العربية ذات الالتزامات التعاقدية معها، ومنها كذلك الإصرار الأمريكي الفج على استمرار آلية التعاون الاقتصادي الإقليمي بعقد مؤتمر الدوحة في عام ١٩٩٧ على الرغم من

التوقف الفعلي لعملية التسوية، الأمر الذي أفضى بمعظم الدول العربية إلى مقاطعة المؤتمر.

وتعد معركة النظام العربي مع النظام الشرق أوسطي جديرة بأن تستخلص الدروس منها، ذلك بأنها تفتح باباً للأمل في أن النظام العربي، على الرغم من الضعف البين لأوضاعه وتدني درجة التماسك فيه وغلبة النوازع القطرية على سلوك أعضائه، ما زال قادراً على أن يخوض بدرجة من النجاح معارك من أجل بقائه. ولعل التعمق في كشف التناسق بين المصالح القطرية والمصلحة القومية في هذه المعركة ما يستحق الاهتمام، فقد يشكل مثل هذا التناسق في مجالات أخرى كالاقتصاد وغيره أساساً للانطلاق باتجاه الخروج من أزمة النظام. وعلى الرغم مما يتردد حالياً (نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٠) عن استضافة مصر لمؤتمر جديد للتعاون الاقتصادي الإقليمي في هذه السنة إلا أنه لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن مثل هذا المؤتمر ـ إن عقد ـ سيغير كثيراً في المصير الذي آلت إليه محاولات إنشاء النظام الشرق أوسطي ما دامت بقيت معادلة التسوية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي على ما هي عليه.

* * *

ولا شك في أن ثمة أبعاداً أخرى مهمة في التفاعلات الإقليمية للنظام العربي، وبالذات التفاعلات العربية مع كل من دولتي الجوار الرئيستين تركيا وإيران، وإن كانت أقل خطورة على بقاء النظام وتماسكه من التفاعلات مع إسرائيل بطبيعة الحال. ومع ذلك فثمة ما يقلق في هذه التفاعلات خاصة في ضوء تطور العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، وبالذات على الصعيد الاستراتيجي في نصف العقد الأخير والمسألة المائية المعلقة والمعرضة للتفاقم بين تركيا وكل من سوريا والعراق، وكذلك في ضوء استمرار الموقف الإيراني من قضية احتلال الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح السياق الحالي بالتفصيل في هذه القضايا كافة، وإنما ينبغي التأكيد فحسب على أن التنسيق العربي يبدو هو المدخل الوحيد لعلاقات صحيحة مع هذه الأطراف قائمة على الاحترام المتبادل للمصالح والحقوق، خاصة أن سلوك هاتين الدولتين يظهر في أحيان كثيرة أنهما تفضلان بدورهما التعامل مع الدول العربية في القضايا المعلقة بين الطرفين وفق آليات ثنائية.

خلاصة ونظرة إلى المستقبل

يبدو المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠ في إطار التحليل السابق مصدراً لانزعاج شديد وخشية حقيقية سواء على مستقبل الدولة القطرية أو النظام العربي، فهناك أربعة على الأقل من الأقطار العربية تتعرض لخطر التفكيك، أو هي تفككت

بالفعل، وسجل التطور الديمقراطي في الوطن العربي إجمالاً يبدو متواضعاً حتى في مقارنته بنظم إقليمية أخرى لا تختلف في ظروفها جذرياً عنه، والنظام يبدو عاجزاً عن تفعيل مؤسساته القائمة، ناهيك عن إضافة المزيد منها، والوحدة العربية أصبحت هدفاً مثالياً لا يجرؤ حتى المؤمنون به على القول بأنه ممكن التحقيق في الظروف الراهنة، والبدائل التي كان النظام العربي قد طورها لمواجهة عجز مؤسساته الرسمية أصابها العجز أو الجمود بدورها. فالقمة العربية لا تنعقد على الرغم من إلحاح الاحتياج إليها، والتجمعات الفرعية باقية على صفحات الاتفاقيات التي نصت عليها فحسب، أو على أحسن الفروض قائمة وإن يكن بإنجاز محدود لا يتناسب مع السنوات التي انقضت على تكوينها والتحديات التي تحيط بها، والمجتمع المدني العربي ما زال في أطوار تكوينه الأولى يتعرض للاختراق من الحكومات العربية تارة، ومن القوى الخارجية تارة أخرى، ويبدو بصفة عامة أنه غير قادر على تقديم بديل غير رسمي لتفعيل النظام العربي. والصراعات العربية ـ العربية عامة، والحدودية منها خاصة، باقية من دون حلول منذ عقود من الزمان تتجاوز نصف القرن في بعض الحالات، وهي تمارس على هذا النحو تأثيراً بالغ السلبية على موارد النظام العربي وتماسكه، يصل أقصاه في منطقة الخليج حيث أطاحت هذه الصراعات مفهوم الأمن القومي العربي، وأفضت إلى سيادة المكون الأجنبي في معادلة الأمن في هذه المنطقة بالغة الحساسية.

وعلى صعيد التفاعلات الإقليمية للنظام العربي تبرز عملية التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي بإنجازات محدودة للغاية، وتمضي في مسارها المتعثر ببطء شديد يمكّن إسرائيل من مواصلة مخطط الهجرة/ الاستيطان لتكريس واقع الاستيلاء الإسرائيلي على الأراضي العربية، كما تمضي وفقاً لآليات ثنائية تمكن إسرائيل من تغييب التنسيق العربي، والتلاعب بتلك المسارات لحسابها، هذا فضلاً عن أن ثمة مشكلات مهمة معلقة في علاقات العرب بدولتي الجوار الرئيسيتين تركيا وإيران.

وللأمانة فإن ثمة أبعاداً إيجابية في المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠ قد تبدو قليلة العدد لكن دلالتها مهمة على نحو ما سيجيء، ونكتفي من هذه الأبعاد في السياق الحالي بثلاثة:

أولها، أن الرأي العام العربي استطاع في عدد من المواقف أن يظهر حيوية وتوجهاً مشتركاً مارس تأثيراً في مجريات الأحداث. وقد يقال إنها كانت فورات مؤقتة، ولكن هذه طبيعة الرأي العام دائماً، وثمة احتمال تنبغي دراسته بأن يكون لثورة الفضائيات عامة، والفضائيات العربية خاصة أثرها المساعد في مزيد من بلورة رأي عام عربي.

وثاني هذه الأبعاد، أن النظام ألعربي بشقيه الرسمي وغير الرسمي قد استطاع أن يدير معركة ناجحة حتى الآن في مواجهة المشروعات البديلة التي طرحتها عملية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وبالذات المشروع الشرق أوسطي، فقد نكص معظم النظم العربية عن الرقص أو الاستمرار في الرقص على النغمات الأمريكية ـ الإسرائيلية الشرق أوسطية، وتراوحت مواقف هذه النظم ما بين رافض أصلاً لذلك المشروع، أو قابل للمشاركة ولكن انطلاقاً من مفهوم الارتباط بالتقدم في عملية التسوية، وكذلك بالمصالح المتبادلة وليس قبولاً بالهيمنة الإسرائيلية على المنطقة. ولعبت النخبة الفكرية والسياسية ذات التوجهات القومية دوراً كبيراً وبارزاً في التنبيه إلى مخاطر المشروع، وتعبئة المعارضة ضده، واستند هذا كله إلى موقف شعبي عربي متماسك بصفة عامة في رفضه للتطبيع مع إسرائيل وبالذات في ظل استمرار الظروف الراهنة لعملية التسوية، وكان لافتاً للنظر أن الرفض الشعبي للتطبيع مع إسرائيل كان أكثر حضوراً في الأقطار التي يفترض أن عليها التزامات رسمية بالتطبيع.

أما ثالث هذه الأبعاد، فهو أداء المقاومة اللبنانية في الشريط الحدودي المحتل في جنوب لبنان، وهي مقاومة تطورت وفقاً للمسار الطبيعي لحركات التحرر الوطني حتى نجحت في رفع تكلفة الاحتلال إلى الحد الذي أصبحت تتجاوز معه العائد الأمني المتوقع لإسرائيل من جراء هذا الاحتلال، وهي النقطة التي تعين عندها دائماً على أي محتل أن يبحث في تغيير سلوكه (وهو ما حدث بانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني في أيار/مايو ٢٠٠٠ بعد تصاعد خسائرها المادية والبشرية بفعل المقاومة اللبنانية).

* * *

ويبدو تفسير المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠ ممكناً في ضوء مثلث قطري ـ قومي ـ خارجي، فقد بني النظام العربي أصلاً على أساس الدولة القطرية، وكان معنى ذلك أنه يعترف بها وبمصالحها، ولقد تبلورت هذه المصالح وترسخت عبر الزمن، خاصة من منظور نخبها الحاكمة، وكذلك في سياق حقيقة التباين الملحوظ بين أوضاع الدول القطرية الذي سبقت الإشارة إليه. وكان يفترض في الآليات القومية أن تقيم التوازن المطلوب بين المصالح القطرية والقومية، بل وأن تحاول بالتدريج زيادة القواسم والمصالح القومية المشتركة في النظام، غير أن الآليات الرسمية للنظام العربي عجزت عن ذلك على الأقل بحكم أنها مبنية على أساس احترام الواقع القطري، ولذلك احتاج النظام دائماً ـ كأي نظام ـ إلى قوة أو قوى

قائدة تحاول زيادة تماسكه، ومن ثم زيادة قدرته على تحقيق أهدافه. ولقد تمثلت هذه القوة، منذ منتصف الخمسينيات وحتى هزيمة ١٩٦٧، في مصر التي استطاعت أن تقوم بهذا الدور استناداً إلى الثقل النسبي لإمكاناتها المادية، ومشروعها التحرري الذي حظي بإجماع من النخب غير الحاكمة والجماهير العربية، والطابع الكاريزمي لقيادتها السياسية. وقد أنجز النظام العربي في هذا السياق مرحلة التحرر القومي سواء من الاستعمار التقليدي أو من مشروعات فرض الهيمنة الخارجية بكفاءة عالية.

وعندما تحول المشروع التحرري إلى مشروع يهدف إلى تطوير النظام من داخله وقعت انقسامات في النظام الرسمي العربي، وبدا ذلك واضحاً أواخر الخمسينيات وبصفة خاصة في عقد الستينيات حتى هزيمة ١٩٦٧، غير أن النظام أبقى على قدرته على الحفاظ على تماسكه وإعادة هذا التماسك في وجه التحديات الخارجية، وبصفة خاصة الإسرائيلية، وظل هذا الوضع قائماً بدرجة أو بأخرى حتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

وفي أعقاب تلك الحرب كانت ملامح بنيوية جديدة قد بدأت تتبلور بالنسبة لميزان القوى داخل النظام، فقد تراجع الدور القيادي المصري سواء بفعل الاعتماد على مساعدات الدول النفطية في إزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧، أو بسبب التغير الذي لحق بطبيعة المشروع السياسي للقيادة المصرية بعد وفاة عبد الناصر في عام ١٩٧٠، أو بسبب التغير الهائل في موازين القوى الاقتصادية في النظام العربي بعد طفرة أسعار النفط في عقد السبعينيات، وتشكلت مراكز جديدة للقوة في النظام العربي تنازعت في ما بينها الوظيفة القيادية، من دون أن تكون قادرة على أن تكوّن «ائتلافاً» يستطيع مواصلة قيادة النظام العربي باتجاه تحقيق أهدافه. ولهذا رفض النظام العربي اعتباراً من عام ١٩٧٧ نهج السادات في إدارة الصراع مع إسرائيل من دون أن يكون قادراً على تقديم بديل لهذا النهج، وما زال النظام العربي يمر بهذه المرحلة من مراحل تطور ميزان القوى في داخله حتى الآن (٢٠٠٠)، وهي مرحلة مسؤولة من دون شك عن عجز النظام عن المضي قدماً في اتجاه تحقيقه لأهدافه.

وتبقى الضلع الخارجية في المثلث التفسيري الذي سبقت الإشارة إليه، فلا شك في أن الخارج سعى عبر التاريخ ـ وما زال يسعى ـ بالنسبة لهذه المنطقة الحساسة إلى أن يمنع تماسكها وتكاملها، وذلك لأن الخبرة التاريخية تشير إلى أنها ما تماسكت وكونت كتلة إقليمية إلا وأثرت في التوازنات الدولية. ومع ذلك فإن الضلع الخارجية لم تكن لتستطيع أن تحدث آثارها التي نراها الآن لولا حالة غياب التماسك التي رصدنا وجودها في النظام العربي منذ النصف الثاني من السبعينيات

على الأقل. وثمة علاقة جدلية بين عوامل الضعف الداخلية والاختراق الخارجي للنظام، فالأولى تشجع هذا الاختراق وتيسر له، فإن وقع تمكن من العمل على زيادتها، أي عوامل الضعف الداخلية[١٢].

* * *

والآن، ماذا عن المستقبل؟ لعله مما يثير القلق والانزعاج أنه في محاولات استشراف مستقبل الوطن العربي السابقة جميعها تحقق دائماً السيناريو الأسوأ من وجهة النظر العربية[١٣]، ومعنى هذا أن عوامل الضعف البنوية في النظام العربي بقيت على ما هي عليه من دون تدخل واع لوقف التدهور إلى السيناريو الأسوأ. والمشكلة أن السيناريو الأسوأ في وضعنا الراهن يبدو مخيفاً: تواضع أو تراجع التطور الديمقراطي وسط تحديات قطرية وقومية وإقليمية وعالمية تستدعي زيادة المشاركة المجتمعية في عملية الحكم، ومن ثم مزيداً من رشادة القرار ـ عدم استقرار سياسي متزايد بسبب طبيعة المراحل الانتقالية ولجوء قوى معارضة رئيسية إلى عنف غير مسبوق ـ تفكيك فعلي لعدد من الاقطار العربية ـ استمرار عجز النظام عن تطوير آلياته الرسمية أو أية آليات بديلة ـ تسوية مجمدة للصراع العربي/ الإسرائيلي في أهم مساراته مع استمرار مخطط الهجرة/ الاستيطان لتغيير واقع الأراضي المحتلة أو تسوية تنجز بمضمون بالغ السوء ـ نجاح المشروعات البديلة للنظام العربي، ومن ثم انتهاؤه من المنظور السياسي على الأقل.

ومن الحقيقي أن سيناريواً بهذا السوء لا بد من أن يولِّد من عوامل الرفض والمقاومة قطرياً وقومياً ما قد يمكن من تصحيح الأوضاع، غير أننا نتحدث في هذه الحالة عن عقود من السنين يمكن أن تضيع من عمر هذه الأمة، وتزيد من الفجوة بينها وبين عالم المتقدمين، بينما يمكن وقف التدهور بالرؤية الواعية والفعل المؤثر

---

(١٢) حول تحليل هذه العلاقة الجدلية، انظر: حليم بركات، «المجتمع، الثقافة السياسية، وتحديات القضية الفلسطينية،» ورقة قدمت إلى: ندوة فلسطين والعالم العربي في القرن الحادي والعشرين التي نظمها مركز البحوث العربية للدراسات العربية والافريقية والتوثيق (القاهرة) ومركز تحليل السياسات، صندوق القدس (واشنطن) في القاهرة، ١٣ ـ ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٠، ص ٦ ـ ١٣.

(١٣) انظر: عمر الخطيب، الوطن العربي عام ٢٠٠٠: محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٦٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرم، ١٩٨٥)، وخير الدين حسيب، مشرف، مستقبل الأمة العربية: التحديات.. والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، التقرير النهائي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

على النحو الذي برز من عدد من الأمثلة التي سقناها على الجانب الإيجابي للحدود في المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠.

والسؤال الحيوي للحاضر والمستقبل العربيين إذن هو: كيف يمكن التدخل لوقف التدهور ومحاولة تصحيح المسار؟ لعل الاجتهادات في هذا الصدد كثيرة، وإن كان عدد لا بأس به منها يغلب عليه الطابع المثالي بمعنى تقديم وصفات لا خلاف عليها للحكومات أو الشعوب كي تنفذها. والمشكلة تكمن في غياب شروط التنفيذ، ولا مانع من الاستمرار في تقديم هذه الوصفات لعلها تؤثر بدرجة أو بأخرى، وإن لوحظ أن بعض من قدموا هذه الوصفات قد استوعبته الأوضاع الراهنة عندما قدر له أن يصل إلى موقع للقرار.

غير أنه يبقى من الأهمية بمكان أن نتساءل عن دور محدد للنخبة الفكرية القومية العربية التي يفترض أنها تمتلك رؤية سليمة للأوضاع ومآلها، وتدرك مدى خطورة المستقبل الذي نتجه إليه إذا استمرت هذه الأوضاع. وبداية يجب التسليم بأن هذه الأوضاع تكون عادة محصلة لمتغيرات قطرية وقومية وإقليمية وعالمية بالغة التعقيد في حد ذاتها وفي تشابكاتها، ومن السذاجة أن نتصور قدرة هذه النخبة وحدها على أن تلعب دوراً في تغييرها جذرياً، غير أنها تستطيع بالدراسات العلمية المفصلة والمدققة التنبيه الدائم على مخاطر الحاضر والمستقبل استناداً إلى هذه الدراسات، إن بقيت أوضاعنا على ما هي عليه، على أمل أن تصل بقدرة النظم الحاكمة والجسد السياسي العربي إلى التصدي لهذه الأوضاع في حدها الأقصى. لقد سبق أن رأينا أن بعض النظم العربية كانت له ممارساته السليمة في قضية أو أخرى ولو انطلاقاً من مصالحه الذاتية، وأن فصائل عربية استطاعت ـ في غمار مسلسل التسوية الرديء ـ أن تثبت أن المقاومة هي الحل، وأن قطاعات جماهيرية عربية واسعة قد تبنت مواقف سليمة تجاه المخططات البديلة للنظام العربي كانت لها ـ أي لهذه المواقف ـ تأثيراتها الإيجابية بصفة عامة، ونريد من الكلمة القومية العلمية أن تلعب دورها في تعظيم هذا كله. يستخف البعض أحياناً بدور الكلمة، غير أن الكلمة المسؤولة أثبتت قدرتها غير مرة على أن تكون سلاحاً مفيداً، ولو لم تكن كذلك لما انطلقت منذ سنوات تلك الحملات الكلامية المضادة لكل ما هو «عروبي»، وإن كان مصدرها ـ للأسف ـ عربي اللسان. ولا نأمل من الكلمة سوى أن تلعب دورها المسؤول في الحدود السابق بيانها، ولعلها بالإضافة إلى ذلك تساعد على إذكاء التفاعلات داخل الجسد العربي قطرياً وقومياً من أجل رفض الواقع الرديء والتحرك باتجاه مستقبل أفضل.

تعقيـب

علي فخرو(*)

لا أختلف مع أخي د. أحمد يوسف أحمد في طريقة معالجته الممتازة للموضوع ولا مع عرضه وتحليله التاريخي في الأساس للمشاهد السياسية العربية الثلاثة: القطرية والقومية والإقليمية المتعلقة بالصراعات المختلفة وخصوصاً مع دول الجوار، وبالأخص مع العدو الصهيوني.

والحق أنني وجدته عرضاً شيقاً وأميناً وواقعياً إلى أبعد الحدود. لكنني كنت أتمنى لو أن د. أحمد أعطى للعرض وتحليل الواقع حيزاً أصغر، وللإجابة عن سؤال: ماذا عن المستقبل؟ حيزاً أكبر ونظرات واقعية أعمق.

ولذلك، ومن أجل المساهمة في توجيه النقاش نحو المستقبل ونحو ساحات العمل والفعل، وأضع خطوطاً عدة تحت كلمة الفعل، أود أن أركز على ما يمكن أن نبدأ بعمله في الحال أو في المستقبل القريب، خصوصاً أن المحاضر قد أشار إلى أبعاد ثلاثة إيجابية في المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠ ليدلل بها على إمكانية تعديل مسار الوضع السياسي العربي من الأسوأ إلى الأحسن.

وبالطبع على قمة تلك المشاهد المقاومة المدنية الشعبية اللبنانية في الجنوب.

والواقع أنني كنت في الماضي وسأظل في نقاش دائم مع العديد من إخواني المفكرين والمحللين حول ضرورة التوازن بين التحليل من جهة، وتقديم مسار للفعل من جهة ثانية. وأنا شخصياً مقتنع تمام الاقتناع بأنه عندما تتضح الرؤية أمام شباب الشعب العربي ويتضح الهدف فإنهم دائماً كانوا ولا يزالون على استعداد

(*) وزير التربية والتعليم سابقاً ـ البحرين.

لتقديم التضحيات الجسام من أجل تحقيق هذا الهدف، ولم يحدث قط أن اتضح الهدف وبقي المجتمع العربي عاجزاً أمام المستقبل.

وأنتقل مباشرة إلى ما أعتقد أنها نقاط يجب أن نفكر فيها وأن ننفذها إلى أبعد إمكانية من التنفيذ.

فأولاً، لقد جرت محاولات متعددة لإيجاد أرضية فكرية مشتركة بين الحركات القومية والحركات الإسلامية وهو أمر بالغ الأهمية والخطورة، نظراً لما جره الصراع وسوء الفهم والانطباعات المسبقة بين الجهتين من تفتيت لقواهما وفشل للأهداف الوطنية والقومية في مشروعيهما.

إن النخبتين الفكرية والسياسية تستطيعان القفز بالحوار الجاري ليصل إلى نتائج معقولة وسريعة تقلل من الغموض الذي غطى موضوع العلاقة بين الفكر القومي والفكر الإسلامي وذلك تمهيداً للخطوة الثانية. وهذا موضوع أعتقد أنه يجب أن يحسم بأسرع ما يمكن، لأننا نستطيع أن نبقى قروناً نناقش الأرضية المشتركة ولا نصل إلى موافقة كاملة، ولكننا نستطيع في فترة قصيرة أن نوجد الأرضية المشتركة وننطلق منها إلى ما أعتقد أنه ضروري في الخطوة الثانية.

ثانياً، قيام جبهة وطنية قومية/إسلامية عريضة تضم بعض المؤسسات العاملة في الحقل السياسي من الجهتين، وتختار بحسب معايير صارمة، وكذلك تضم بعضاً من المؤسسات المدنية ذات الصلة كجمعية المحامين العرب مثلاً، وكذلك تضم أفراداً بصفتهم الشخصية من أصحاب الفكر والإعلام والسياسة والاقتصاد.

إن هذه الجبهة تستطيع أن تتجمع حول أهداف سياسية واضحة وبالغة الأهمية والأولوية بالنسبة للوضع الراهن كموضوع مقاومة التطبيع مع الصهيونية، وما يتفرع عن ذلك من مقاومة للهيمنة الأمريكية، وكموضوع العمل من أجل حق تكوين الأحزاب وقيام المجتمع المدني المستقل وحق الانتخابات وتداول السلطة (أي من أجل ما يؤدي إلى البناء السياسي الديمقراطي). وبمعنى آخر يستدعي الأمر في البداية تجنب كل المواضيع التي يمكن أن يختلف عليها، والتركيز على ما يتفق عليه من أجل إخراج الأمة من محنتها الحالية وإيقاف تدهور أوضاعها المأساوية الحالية نحو الأسوأ.

ثالثاً، تكوين أكبر عدد ممكن من المؤسسات المدنية في كل حقل من حقول الحياة المجتمعية، لأن ذلك سيساعد في إشراك الإنسان العربي في التعود على تحمل جزء من مسؤوليات حياته ومجتمعه، وعلى الممارسة الديمقراطية، وعلى أساليب

الاختلاف مع السلطة، من دون خوف أو تردد، وفي الوقت نفسه سيكون تهيئة لوجود قنوات تنظيمية مستقبلية منظمة تتعاون في ما بينها حول أهداف مجتمعية وقومية مشتركة.

وبالطبع فإنه لا توجد اعتراضات قوية على قيام أغلبها بخلق تجمعات قومية في ما بينها تضمها في كل حقل من حقول عملها، الأمر الذي سيسهم في إفشال المشاريع البديلة من العمل العربي القومي المشترك كالشرق أوسطية، وسيساعد في سد منافذ تسلل المنظمات المدنية الإسرائيلية المماثلة إلى داخل المجتمع العربي. ويستطيع الإنسان أن يأتي بأمثلة الآن، مثلاً قضية السينمائيين العرب وقضية الكتاب العربي.. وغيرهما من المؤسسات القومية المشتركة التي استطاعت بفعل قرارات ذاتية أن تسد المداخل أمام المؤسسات الصهيونية المماثلة في إسرائيل.

رابعاً، لقد أثبتت بعض الفضائيات العربية أن هناك قابلية كبيرة لدى الأفراد العرب في كل مكان، للتفاعل بحماس وإيجابية مع أي برامج جادة تمس حياتهم ومستقبلهم. وعليه فقد أصبح التفكير في إيجاد قناة تلفزيونية عربية مستقلة غير حكومية، أو أكثر من قناة، أمراً ممكناً. وإنني أعلم أن هناك عدة جهات عربية تفكر في الأمر، من بينها مركز دراسات الوحدة العربية الذي ناقش هذا الموضوع على الأقل مرتين. وإذا ما تم ذلك فإن عهداً جديداً بالغ الخطورة في العمل السياسي العربي سيبدأ من أجل تكوين رأي عام عربي ـ أشار إليه د. أحمد يوسف ـ مستقل عن الجهات الإعلامية الحكومية التي تغير وجهة نظرها كل يوم، إن لم يكن كل دقيقة.

إن كسر الاحتكار الإعلامي من قبل الحكومات بواسطة المجتمع المدني العربي واجب وممكن.

خامساً، لقد تحدث بعض الإخوان عن الحاجة لدعم الجامعة العربية، وهي الرمز القومي المستهدف من قبل إسرائيل وقوى خارجية أخرى، تمهيداً ـ كما نعرف ـ لإحلال الشرق أوسطية مكانها. إن هذا الموضوع أصبح أيضاً مستعجلاً ومهماً، وأعتقد أننا نستطيع أن نقوم بأحد أمرين أو كلاهما:

أ ـ تكوين جمعيات الصداقة لدعم الجامعة العربية في كل قطر عربي، وهو اقتراح سمعته من قبل أخي د. رغيد الصلح.

ب ـ قيام جامعة الشعوب العربية، كمؤسسة موازية ومكملة لجامعة الدول العربية، بحيث يكونها المجتمع المدني العربي، وبحيث يسمع العالم ويسمع

المسؤولون العرب أصوات ووجهات نظر الشعوب العربية في القضايا العربية المصيرية الكبرى. إن كثيراً من التفاصيل تحتاج لدراستها، ولكن هذه الخطوة قابلة للتفكير فيها بجدية وتنفيذها على مراحل.

سادساً، كنت وما زلت أشعر بأن المفكرين العربي أهملوا توضيح وتحديد حقل المواطنة، من جوانبه القانونية والسياسية والتنظيمية. إن المواطن العربي يحتاج إلى حملة تثقيفية تنويرية تعرّفه بحقوقه الكاملة التي يجب ألا يتنازل عنها قط وبمسؤولياته التي يجب أن يحملها. إن المواطن العربي يريد من مفكريه الذين يحللون له الأوضاع المجتمعية أن ينتقلوا إلى اقتراح حلول عملية فاعلة يدعونه للقيام بها.

والواقع أن هذا موضوع مرتبط مباشرة بموضوع الديمقراطية، لكن بعضاً من جوانبه، كحق العصيان المدني، وهو موضوع يحتاج لأن ندرسه في الأرض العربية، يمكن أن يستعمل للتوجه نحو الديمقراطية ولا يحتاج للديمقراطية نفسها، ولنا في تجارب مجتمعات أخرى أمثلة كثيرة. فوسائل الإعلام الرسمية أهملت بشكل كلي هذا الموضوع، بحيث ظل المواطن العربي يشعر بأن مسؤوليته هي خدمة القادة بدلاً من إذكاء شعور الفخر والاعتزاز بنفسه والثقة بحقه في أن يخدمه القادة ويتقربوا إليه.

أيها الإخوة، قريباً ستصل العملية السلمية بين العرب وإسرائيل إلى الطريق المسدود الذي ينتظرها، وعند ذاك ستتكشف للشعب العربي الأكاذيب الكبرى التي أخفتها الجهات الرسمية وتلاعبت بها. عند ذاك سيبرز السؤال الكبير مرة أخرى عند شباب الأمة العربية وأطفالها: ما العمل؟ وسيتطلع الشعب العربي إلى مفكريه ومثقفيه لا ليحصل منهم على تحليل للواقع فقط، وإنما أيضاً على ما يقترحونه من فعل مباشر يستطيع أن يقوم به المجتمع المدني وأن تقوم به المجموعة الشعبية العربية بل والأفراد. إن ثورة الحجارة في فلسطين والمقاومة الوطنية الباسلة في جنوب لبنان قد أثبتتا استعداداً هائلاً للعمل المباشر المبني على التضحية ونكران الذات وقيم البطولة لدى شباب هذه الأمة، فهلاّ انتقلنا نحن منذ الآن للتفكير في تقديم تصورات للفعل العربي بدلاً من الاستمرار في محاولة فهم الواقع العربي فقط؟

سؤال أطرحه عليكم لعله يلقى منكم الإجابة المطلوبة الآن ومستقبلاً.

المناقشات

١ ـ أنيس حسن يحيى

أتمنى أن تنال هذه الدراسة ما تستحقه من اهتمام من قبل الإخوة المشاركين في الندوة. وأتفق مع د. علي فخرو على أن د. أحمد يوسف قد قدم عرضاً دقيقاً، ولكن ربما خلت الدراسة من بعض التساؤلات التي تبحث عن إجابات. فالدراسة تعترف ـ وجميعنا يعترف ـ بأن وضعنا العربي وضع بائس يتسم بالتشرذم والفرقة. وبعد هذا التشخيص، فإن السؤال الذي ينبغي أن يطرح بعقلانية وهدوء، بغرض البحث عن إجابة جريئة، هو: من المسؤول عن هذا الوضع البائس، ومن يتحمل الأزمة؟ هل هي أزمة أنظمة أم أزمة شعوب؟ وإذا كانت شعوبنا العربية في الغالب مقموعة، فهل يصح أن نحملها المسؤولية عن هذه الأزمة؟

أنتقل إلى نقطة أخرى، إذا كانت هناك أزمة تعيشها الأنظمة والوضع العربي يتسم بالتشرذم والفرقة، فما هو دور القوى الحية في المجتمع على رغم أنها أيضاً مقموعة مع الأسف بدرجات مختلفة، ولكنها تبقى حية لأنها لا تزال مصممة على حمل مشروع نهضوي للمستقبل.

وصحيح أن تأثيرها في الحياة العامة يختلف من بلد إلى آخر، ولكن ينبغي أن نعول عليها، ومن أجل ذلك، فإننا نطالبها أيضاً بأن تفهم أن الحريات الديمقراطية لن تأتيها على طبق من فضة، فالحريات الديمقراطية تصنع من خلال الفعل اليومي للحياة، وهذا مهم كثيراً من أجل أن تنتصر التقاليد الديمقراطية، والخيار الديمقراطي هو خيار مقبل لا محالة.

وربما أنا متأثر بشكل إيجابي بهذا الجو الديمقراطي، قد تكون لي تحفظات

على بعض التجارب التي تتقدم نحو الديمقراطية بقدر من التدرج، لكن في كل الأحوال هناك خطوة للأمام نحو إرساء تقاليد الديمقراطية. فهل نبدأ من حيث بدأ الآخرون أم نبدأ من حيث انتهوا؟ وفي كل الأحوال فإن التقدم خطوة للأمام نحو إرساء التقاليد الديمقراطية هو أمر مهم جداً. وحين أتحدث عن التقاليد الديمقراطية يأتي الحديث عن تقارب مفترض ولكنه في الواقع غير قائم. ربما ان المؤتمر القومي الإسلامي يقوم بدور ما في هذا التقارب لكن على صعيد الواقع، فإن التيارات الحية في الساحة العربية: التيار الإسلامي، والتيار الليبرالي، والتيار اليساري، بحاجة إلى لغة مشتركة، على الأقل الاعتراف بالآخر والقبول به، والتسليم بأننا لسنا نسخاً بعضنا عن بعض، ولكن نقبل بعضنا بعضاً ونتقدم بمشاريعنا وبرؤانا، ونعود شعوبنا على أن تختار ما هو أصلح لتطور بلادنا.

وأقول إنه ما دمنا نتحدث عن الديمقراطية، فأين مكانة المرأة من هذه المسألة، أشعر بأسف لأن الظلم الواقع على المرأة وقع عليها من قبل الأنظمة التي لم تتقدم نحو الديمقراطية حتى الآن، ووقع عليها من قبل المجتمع، وكذا من قبل الرجل في المنزل. لكن الأغرب من هذا كله أن المرأة العربية تتعرض لظلم أيضاً من أختها المرأة، فإحداث نهضة في مجتمعاتنا العربية من دون دور فاعل للمرأة وهم. ولنر المأساة الحادثة في الكويت، وهي بلد شهد تقاليد ديمقراطية في وقت مبكر في هذه المنطقة، وما زال الحديث يدور حول أحقية المرأة في دخول البرلمان.

أخيراً، أود أن نعطي لنقطة عندي أهمية أكبر ونحن نناقش المشهد الاقتصادي العربي، أشير اليها الآن إشارة سريعة، وهي أنه يجب أن نطالب بتنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي، لأن تنمية بمعزل عن البعد الاجتماعي تعني أن تزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا له عواقب وخيمة.

٢ ـ حمد عبد العزيز الكواري

لي تعليق بشأن ما طرحه د. علي فخرو حول اقتراح إنشاء «جامعة الشعوب العربية» وتكوين «جمعيات الصداقة» لدعم الجامعة العربية. لا شك في أن غياب المشاركة الشعبية في العمل العربي المشترك يشكل ثغرة لا بد من ملئها بما يوصل الرأي الشعبي إلى القادة على شكل توصيات أو مرئيات في كل ما يعني الإنسان العربي سواء في الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي وما إلى ذلك.

وعلى رغم أن تجربة الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لأقطار الخليج

العربية متواضعة، إلا أنه بعد تطويرها قد تصبح نموذجاً يمكن السير عليه على المستوى القومي. لذلك يمكن أن تكون التوصية هي إنشاء «هيئة استشارية» من مجموعة متساوية من الاقطار العربية تتبع الجامعة العربية وتقدم التوصيات للقيادات العربية في كل جوانب العمل العربي المشترك.

٣ ـ محمد سيد أحمد

هناك قضية جوهرية وأساسية في المستقبل، ولم يأت أحد على ذكرها، ولم تعالج إلا بشكل هامشي، هي قضية المياه، فنحن مقبلون على مشكلة ندرة مياه، والقضية ليست قضية تركيا والعرب أو تركيا وإسرائيل، لكنها قضية مياه، بمعنى أنه مثلما أن الأرض الآن مركزية في القضية، فإن المياه بعد ذلك ستكون هي القضية المركزية، وينبغي الاهتمام بها الآن على هذا المستوى من الخطورة في المستقبل البعيد. لكن أريد أن أتكلم على موضوع مهم جداً في المستقبل القريب والمباشر، وأزعم أننا بصدد خطر حقيقي هو تسوية مشوهة تفرض علينا من أعلى في الأسابيع المقبلة، وهذا موضوع لا نستطيع أن نغفله، بل لا بد من الوضوح فيه تماماً.

أنا أرى أن هناك عمليتين متداخلتين، فالرئيس كلينتون يريد أن يدخل التاريخ بتحقيق إنجاز في هذا الموضوع بعد إخفاقات كثيرة أخرى في مجالات عديدة، وبالتالي سيواصل حتى النهاية في سبيل أن يعلن عن تحقيق شيء من السلام بغض النظر عما يعني ذلك في التطبيق. وأغلب القضايا سوف ترحل إلى مجالات أخرى. وهناك المفاوضات متعددة الأطراف كوسيلة لترحيل المشكلات، وهناك الخطابات المتبادلة من نوع ما عمله السادات مع بيغن في كامب ديفيد، فيمكن ترحيل مشكلات أخرى، وفي النهاية تنتهي الأمور بـ «إعلان»، ويصبح هذا الإعلان هو المرجع في معاملتنا. ومعنى ذلك تجريم كل سلوك عربي لا ينسحب عليه عنوان السلام، ونسبة كل النشاط العربي إلى الإرهاب، ووضعه خارج الشرعية الدولية، بينما تصبح إسرائيل هي الشرعية وهي السلام.

أخيراً أقول، إنه من غير المعقول أن نتوقع أن يقابل حافظ الأسد باراك قبل أن يقابل عرفات، وغير معقول أن يستمر الخلاف في جوهر مشكلاتنا إلى الآن بين أهم طرفين في العملية الجارية حالياً، وهما سوريا وفلسطين، فهذا غير مقبول أياً كانت الأعذار وأياً كان سلوك الحكام أنفسهم. المسألة حول مبادىء وقضايا وليست بين أشخاص، فنحن لا نملك إزاء المأساة التي نحن فيها اليوم أن تصل القضية إلى مشكلات وصراعات حكام في ظروف ينبغي اليوم إعطاء المثل، كيف

نتحدث عن جبهة عربية واحدة، أو عن عرب أو قوميين وإسلاميين. . وخلافه، إذا كنا لا نستطيع أن نعالج قلب المشكلة؟

٤ ـ كلوفيس مقصود

أعلق ببضع كلمات على التعقيب وعلى الورقة الأساسية:

أولاً، عندما نتكلم على النظام العربي المتمثل ضمن إطار جامعة الدول العربية، فإننا في هذه الأمة العربية نعيش أزمتين، أزمة الهوية وأزمة المرجعية. فحالة التردي والإحباط هي الحالة السائدة وكان لا بد من أن نبدأ بالحد الأدنى من إعادة التركيز على انتمائنا إلى الهوية العربية لحسم هذا الموضوع بعد أن دخلت عليه نتوءات انفصالية وانعزالية، وكادت تتغلب الولاءات الإقليمية والطائفية والمذهبية والقطرية.

ثانياً، علينا أن ندرك أن انتماءنا إلى بلد عربي بموجب الجنسية هو انتماء قانوني نحافظ عليه في هذه المرحلة، ولكن انتماءنا إلى الأمة العربية هو انتماؤنا الشرعي، وليس هناك بالضرورة تناقض بين انتمائنا القانوني وانتمائنا الشرعي، ولكن الشرعية باستمرار هي التي تكون الغالبة على مدى المسيرة التاريخية الطويلة، لذلك لا بد من حسم موضوع أزمة الهوية التي نعاني منها في هذه الأمة حتى ان كلمة «الأمة العربية» أصبحت في بعض الأحيان مهمشة أو غير قابلة للترويج على المستويات الرسمية والمجتمعية.

ثالثاً، بشأن النظام العربي الذي أشار إليه د. أحمد يوسف ونظام جامعة الدول العربية، فقد أشرت سابقاً إلى أنه إذا بقيت الاقطار العربية بحالتها الراهنة فإنها ستفقد مصداقيتها وفاعليتها، لذلك لا بد من إعادة التنظيم داخل آلياتها بما يوجب أن تقوم ببعض المهمات القومية، وأن تكون هي أداة التجسير والتفاعل بين الهويات الوطنية السيادية والهوية القومية، هذا التجسير لا يتم إلا من خلال إدخال المجتمع الأهلي أو المدني العربي بحالة تعامل مع مؤسسة الجامعة العربية، وقد اقترحت على الأمين العام للجامعة العربية منذ أكثر من سنتين أن تقوم الجامعة العربية ـ قبل انعقاد المجالس الرسمية للأقطار ـ بدعوة المؤسسات المهنية أو ممثلين عنها والجمعيات الأهلية لإبداء آرائها من على منبر الجامعة العربية، حتى يكون هناك مزيد من التجسير بين الفكر العربي السائد في المجتمع المدني والقرارات، لأن القرارات الرسمية العربية تعيش في حالة اغتراب عن حالة الفكر والثقافة العربية السائدة.

رابعاً، لا بد من أن ينشأ داخل الأمانة العامة والجامعة العربية مركز للدبلوماسية الوقائية، للحيلولة دون تفاقم النزاعات الثانوية داخل المجموعة العربية وبين الأقطار العربية. فقد أصبح ذلك حاجة ملحة ولا يجوز الإهمال الذي نراه اليوم. فمن المهم إنشاء آلية للدبلوماسية الوقائية يكون في صلبها «الإنذار المبكر» حتى تستطيع الأمانة العامة أن تنذر وأن تتدخل عند اللزوم للحيلولة دون أن تكون هناك خلافات ثانوية تصبح نزاعات أولية كما حدث في أزمة الغزو العراقي للكويت، حيث كان غياب هذه الآلية هو أهم أسباب الأزمة.

في ما يتعلق بما قيل عن أن الدول العربية انقسمت بشأن أزمة الكويت، فالدول العربية لم تنقسم ـ بمعنى الانقسام ـ نهائياً، فقد كان هناك إجماع تقريباً على إدانة الغزو، ولكن لم يكن هناك إجماع على التدخل بقوات أجنبية. آمل أن تبادر الكويت نفسها ـ بما عرف عن شعبها وقياداتها من التزام قومي ـ بطلب رفع العقوبات عن شعب العراق، لأن النقمة على نظام العراق لا تبرر مطلقاً الانتقام من شعب العراق، وإذا بقي هذا الاستنزاف للعراق مع الاستنزاف في المسيرة السلمية، فلن يكون للأمة العربية أي مصداقية، ولا مستقبل واضح تتأمله الأجيال القادمة.

٥ ـ عصام الرواس

الصورة التوضيحية الذي قدمها د. أحمد يوسف، حول المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠، هي صورة الجميع، وقد تعمق د. أحمد في تحليل دقائق الصورة، وخلص في نهاية تحليله إلى المناداة بتفعيل النظام العربي. فالنظام العربي الذي قام على أساس مواجهة إسرائيل يواجه مشكلات كثيرة تتعلق بما صاحب هذه المواجهة من هزائم وتراجعات، وبالتالي، فقد فشل النظام العربي الذي واجه إسرائيل كما فشل المشروع المعد للسلام حالياً، الذي نشعر معه بأنه لن يحقق في المستقبل الآمال والطموحات المنشودة للشعوب العربية وخاصة لأبناء الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل.

في الواقع، فإن هناك أكثر من سؤال عن الجامعة العربية ومستقبلها في الواقع العربي، ولا بد لنا من أن نتعامل مع الجيل الجديد بنظرة تختلف عن خبرة تلك الأجيال التي كانت، والتي تتعامل معها الأفكار التي قدمت، والتي تتحدث عن الجيل العربي في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات. فهناك أكثر من موقف يواجه النظام العربي حالياً: هناك الموقف القومي الذي عاد ليسترد عافيته في هذه الفترة، وهناك الموقف الديني المتصاعد، وهناك الموقف الإقليمي

المتنامي، وهذه المواقف كلها لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار، إذ لا نستطيع أن نقول إن الموقف القومي هو الموقف الصائب، لأن هذا الموقف تعرض لهزات، وقد أفشل في عام ١٩٩٠، ولا يمكن أن يعود ثانية إلا بمواقف أخرى مصاحبة.

القضية الأخرى، هي أن الجامعة العربية ـ ونحن لسنا ضد الفكرة العربية أو الجامعة العربية ـ ولكن الجامعة العربية لم تتح لها الفرصة لأن تمارس عملها بالصورة السليمة، حتى أصبحت الآن عبئاً وثقلاً على الأمة العربية وعلى النظام العربي، ونحن لا ندعو إلى إلغاء الجامعة العربية، وإنما إلى تصعيد وتفعيل دورها العربي. لقد ربطت مؤسسات الجامعة بقضية الصراع مع إسرائيل، والآن ربما أخرج الصراع مع إسرائيل من هذه الدائرة، ومن ثم فالجامعة العربية مرتبكة في هذه القضية، وذلك لأنها لم تقم أساساً لبناء الإنسان العربي أو لتحقيق طموحاته أو تحقيق مستقبل للاقتصاد العربي، بقدر ما هي آلية لمواجهة إسرائيل. وعلى هذا الأساس هناك تراجع كبير وواضح وتذبذب كبير في الفكر والتطبيق. أتمنى أن تبدأ القمة العربية المقبلة بوضع ميثاق جديد لجامعة جديدة ومستقبل جديد، وأن ننسى الماضي كله وأن نبدأ بمسؤولية جديدة، فالعرب هم الذين أخرجوا أنفسهم من الصراع مع إسرائيل، وعليهم أن يجدوا بدائل جديدة من إسرائيل التي شغلتنا ٥٠ عاماً من دون تحقيق أي نتائج.

أشار د. أحمد إلى أن إسرائيل لا تنسحب إلا بتصعيد دور المقاومة، وأنا أتفق معه، لكن لماذا لا نساعد رؤساء وزراء إسرائيل على أن يتخذوا قراراً شجاعاً بضغط من الرأي العام الإسرائيلي عن طريق هذا التصعيد، لماذا لا نمارس هذا التصعيد؟ فرؤساء وزراء إسرائيل المتعاقبون يجدون صعوبة في اتخاذ قرار بالانسحاب إلا إذا كان هناك رأي عام إسرائيلي ضاغط كما حدث في لبنان. لماذا لا نمارس هذه الآلية، ونحن نعرف أن التصعيد والمقاومة يؤديان إلى تقدم وانسحاب على مستوى الأرض.

٦ ـ سيف علي الجروان

تظهر التطورات الأخيرة بوضوح إفلاس عملية السلام وضعف ردود الفعل العربية الرسمية تجاه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية المستخفة والمستهينة بكل الحقوق العربية، ومن هنا، فإن الصراع العربي ـ الصهيوني ومساره أصبح يمثل خطراً على الأمة العربية، ومواجهته تعتبر ضرورة على اعتبار أنه صراع وجود لا صراع حدود، مع الدعوة إلى إنهاء عملية التطبيع بين بعض الدول العربية

والكيان الصهيوني على الصعد كافة بما فيها المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية أو المتوسطية. إن تفعيل المقاطعة العربية ضد الكيان الصهيوني وإعادة تفعيل مكتب المقاطعة التابع للجامعة العربية بما فيها المقاطعة الشعبية، أصبح امراً ملحاً، كما أن دعم مقاومة الشعبين اللبناني والفلسطيني ليوجها ضرباتهما المؤلمة والموجعة للعدو الصهيوني أمر مطلوب ايضاً، مع الرد بقوة على من يصف جهادهما بالإرهاب، وذلك من خلال إعلام عربي منسق.

أثني على الاقتراح الذي تقدم به الأخ د. علي فخرو بإقامة قناة فضائية للعمل العربي المشترك، مع حث الدول العربية لكي توضع قرارات القمة العربية الأخيرة موضع التطبيق، وفي مقدمتها البند المتعلق بحق المقاومة ضد الاحتلال، مع مطالبة الحكومات بعقد قمة عربية عاجلة من أجل تسوية الخلافات في ما بين بعض الأقطار العربية، والطلب من الأمم المتحدة توجيه دعوة لمؤتمر استثنائي لبحث حق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني، في هذا الوقت الذي تتعرض فيه حقوقه للخطر والتآكل.

إن الوضع الذي آلت إليه المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني ـ بعيداً عن النظام العربي ـ أدى في النهاية إلى الموقف الذي هي فيه بما زاد من إضعاف الجبهة العربية. ومن ثم، فلا بد من تبني بدائل أخرى لمواجهة التسوية وتعزيز مقاومة الشعب الفلسطيني، شعب انتفاضة الحجارة، لمقاومة الهجمة الاستيطانية الجديدة المدعومة من حكومة باراك والولايات المتحدة الأمريكية.

٧ ـ خير الدين حسيب

أعتقد أن ورقة د. أحمد يوسف الممتازة في تحليل الأوضاع العربية كانت تحتاج إلى استنتاج ما هو سبب هذه الأوضاع الحالية، ولماذا على رغم كل الاتفاقات لم تتحسن. المسألة إذن هي في غياب الإرادة السياسية، وبالتالي محاولة الإجابة عن سؤال: ما العمل؟ فمن المفارقات أن الجامعة العربية سنة ١٩٥٠ عملت اتفاقية الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي قبل الجماعة الأوروبية، بل قبل اتفاق الحديد والصلب الذي بدأ بمجموعة من الدول الأوروبية، ثم تطورت الجماعة الأوروبية إلى اتحاد أوروبي حالياً، ثم أبرمت الاقطار العربية اتفاقيات مختلفة خاصة بالتبادل التجاري والسوق العربية المشتركة ومجلس الوحدة الاقتصادية، ولكن هذه الاتفاقيات لم تنفذ، فلماذا؟ تقدم في هذا الإطار حجج مختلفة، كاختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية.. وغيرها. وإذا

كانت تلك هي الإجابة، فلماذا لا تنفذ اقطار مجلس التعاون الخليجي مثلاً، وهي أقطار متشابهة ومتماثلة، الاتفاقات الاقتصادية في ما بينها، إذن هناك مشكلة في «الإرادة السياسية». وأحد أسباب غياب الإرادة السياسية، أن الأوضاع في البلاد العربية عموماً هي أن كل حاكم مهتم ببقاء نظامه وبقائه شخصياً على رأس النظام. هذه هي الأولوية الأولى وكل شيء آخر يخضع لها، وللأسف معظم الحكام نظرتهم قصيرة الأمد، حتى الأفراد عموماً ـ مع بعض الاستثناءات ـ انتقلت اليهم هذه العدوى، فكل واحد يريد أن يؤمن وضعه وظروفه، ومن ثم انحسر الاهتمام بالعمل العام إلى حد كبير.

سيدي الرئيس، اسمح لي أن أحاول الإجابة عن سؤال، ما العمل؟ نحن نتكلم كمثقفين أفراد. أعتقد أنه إذا لم يقم المثقفون بدورهم فإن الأوضاع لن تتغير، وكل حديث عن دور الشارع هو قليل الأهمية، فمصداقية الشارع فقط هي في الأحزاب والمثقفين والأنظمة. هناك حاجة إلى مجموعة من المثقفين يتولون إرشاد الناس لما يجب أن يعملوه. وقبل أن يطالبوا الناس بالمصداقية لا بد هم أنفسهم من أن يثبتوا مصداقيتهم، أعتقد أن الخطوة الأولى أن تقرر مجموعة من المثقفين أن تبتعد عن السلطة، وأن ليس لها علاقة بها. وأعتقد أن من يقرر ذلك من المثقفين سوف يكون عنده قدر من الاستقلالية والقوة ما يجعل كلامه صادقاً يصغي إليه الناس.

لقد حدث تغير نوعي في خلفية المثقفين الاقتصادية والاجتماعية، ففي الثلاثينيات والأربعينيات كان معظم من يشتغلون بالعمل العام من عائلات ميسورة، وكانت لديهم استقلالية اقتصادية عن الأنظمة، ولا يزال بعض من هؤلاء موجوداً. لكن نتيجة انتشار التعليم والدراسات في الخارج جاءت طبقة وسطى صغيرة وفقيرة تعلمت وبدأ قسم منها يمارس العمل العام. هذه الطبقة ليس لها استقلالية اقتصادية عن الدولة. وإذا قطعت الدولة رواتبها أو فصلتها من الوظيفة تتعرض هي وعائلاتها للموت، وقد أدى هذا إلى زيادة تدخل الدولة، وأنا أعتقد أن المثقفين في حاجة للقيام بهذا الدور، ولعل وسيلة إعلامية كتلك التي أشار إليها د. علي فخرو (قناة فضائية) يمكن أن توصل الكلام إلى أوسع الناس.

٨ ـ أحمد يوسف أحمد (يرد)

أجد أن كل ما قيل من آراء وتعقيبات إنما هو بمنزلة تكميل لنقاط ربما لم تركز عليها الدراسة. وكل ما قيل يعد إثراء للدراسة.

لي بعض الملاحظات السريعة:

أشكر د. علي فخرو على كلماته الطيبة، وأشكره أكثر على المقترحات التي تقدم بها لأنها أفكار ممتازة إن وضعت موضع التطبيق، وأتمنى ـ اتصالاً بما ذكره وبما ختم به د. خير الدين حسيب من ملاحظات ـ لو أننا نتفق على التركيز على واحد فقط من هذه المقترحات، وليكن مشروع قناة فضائية عربية غير رسمية. وهذا مشروع ليس سهلاً أو يسيراً، ولكن مردوده ـ لو تم ـ سيكون فائقاً للغاية، لأنه ثبت فعلاً أن بعض الفضائيات العربية استطاعت أن تلعب دوراً إيجابياً رغم أن ثمة قيوداً سياسية عليها، فما بالنا لو أن هناك محطة فضائية عربية غير رسمية تنبثق من توجهات كتلك التوجهات التي سادت في جلستنا الحالية.

أشير إلى إشكالية ليست يسيرة تتعلق بما قاله د. كلوفيس مقصود في ما يتعلق بإصلاح نظام الجامعة العربية.

فلا أحد داخل الجامعة العربية يمنع أحداً من أن يجتمع بخبراء اقتصاديين أو استراتيجيين أو بممثلين للمجتمع المدني. ولكن هذا لا يحدث، ويجب أن يحدث بأسرع وقت ممكن، لكن المشكلة أنه إذا وصل التطوير إلى حد الحديث مثلاً عن آلية للدبلوماسية الوقائية ـ كما ذكر د. كلوفيس مقصود ـ فإنه لا يتحرك، وموضوع هذه الآلية مطروح على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية منذ سنوات من دون تفعيل. والجامعة تدور في حلقة مفرغة. فهناك أساس قطري لسلوك الأقطار، والأقطار تتحفظ على مقترحات معينة، وهناك مقترحات محددة بتطوير النظام والمؤسسات، ولكن هذا لا يتم. ومن ثم، نحن نحتاج إلى كسر الحلقة المفرغة بشكل أو بآخر من خلال الإرادة السياسية.

الكلام نفسه ينطبق على مطالبة د. عصام الرواس بميثاق جديد، فهي مطالبة مقبولة ومفهومة، ولكنها ستواجه الصعاب نفسها. ولكن إذا كان د. عصام يقصد بسؤاله الأخير ممارسة القوة تجاه إسرائيل ـ كما في حالة المقاومة اللبنانية ـ باعتبارها خير وسيلة لتطوير مواقف الرأي العام الإسرائيلي، فأنا أتفق معه مائة بالمائة، أما إذا كان المقصود ما يشار إليه، بمعنى أن نلعب على التناقضات السياسية الداخلية في إسرائيل، فهنا يمكن أن ترد عليه بعض الملاحظات، منها مثلاً أن فريقاً من المثقفين العرب استخدم هذه المسألة من أجل تقديم تنازلات مسبقة في ما يسمى بمشروع كوبنهاغن. وأذكر أن أول ملاحظة للأستاذ محمد سيد أحمد على هذا الموضوع، وكانت ملاحظة ثاقبة، هي ما قاله من أن المثقف خلط

بين دور المثقف ودور الدبلوماسي، وسمح لنفسه بأن يجلس مع الإسرائيليين ويتنازل مقدماً قبل الدبلوماسيين.

لا أقول إن د. عصام قال ذلك، ولكني أعلق على هذه النقطة بمناسبة ما قيل عن كيف نضغط على رؤساء وزراء إسرائيل. أنا أرى أنه من حيث المبدأ لا يوجد مشكلة في أن يكون هناك ضغوط داخلية إسرائيلية على صانع القرار الإسرائيلي، ولكن تقديري أن أفضل طريقة لكي تتحقق هذه الضغوط هي أن يتحسن الفعل العربي، لأنه عندما تحسن الأداء العربي في الجنوب اللبناني تصاعد الضغط على صانع القرار الإسرائيلي إلى درجة إجباره على الانسحاب من لبنان.

أتفق مع مداخلة د. خير الدين حسيب، ولكن بالإضافة إلى ذلك، أدعو إلى أن نهتم أيضاً بظاهرة معينة، هي: لماذا تتحول جذرياً مواقف بعض المثقفين العرب؟ هذه ظاهرة أصبحت خطيرة، وبدلاً من أن يوجه المثقف جهده لكي يواجه خصمه الواضح ـ إسرائيل ـ أصبح يوجه جهده ليدفع السهام عنه من أناس كانوا في السابق يعتبرون أفضل منه بالمعيار القومي. هذه ظاهرة لا أدري سببها، هل السبب هو ـ ما قاله د. خير الدين حسيب ـ انها لقمة العيش، أم هو الاختراق الخارجي؟ على أي حال، هي ظاهرة تحتاج منا اهتماماً شديداً ـ إذا كنا نريد حقاً لصفوفنا أن تتراص ـ من أجل الوفاء بالمهام التي أعتقد أن ثمة إجماعاً بيننا عليها كما يتضح من مجريات هذه الندوة.

٩ ـ علي فخرو (يرد)

في اعتقادي أن المؤسسات الرسمية العربية في الوقت الحاضر، أو على الأقل غالبيتها الساحقة، غير قادرة على الفعل بالنسبة للأفكار التي تطرح. فالمخاوف التي ذكرها الأستاذ محمد سيد أحمد هي مخاوف كبيرة وخطيرة جداً وأساسية، ولكن أشك في أن المؤسستين المعنيتين لهما آذان تسمع نداءاتنا أو آلامنا بالنسبة لهذا الموضوع. فآذانهما مغلقة تماماً، ولا تفكر ـ مثلما قال د. خير الدين حسيب ـ إلا في المواضيع المتعلقة بالهموم الداخلية بالنسبة لهما، وهذا وضع مؤلم ومحرج ومزعج، ولكنه حقيقي. لذلك عندما حاولت أن أدرس نص د. أحمد يوسف، وضعت في ذهني أن أبتعد تماماً عن أي توجه نحو المؤسسات الرسمية، لأنه في اعتقادي أن الأمل فيها ضعيف للغاية. علينا أن نبدأ بالتفكير الجدي في التوجه المستمر نحو مؤسسة المجتمع المدني ونحو الشعوب ونحو الأفراد. فلعل فيهم ـ وأعتقد أن فيهم ـ كل الخير للمستقبل.

الفصل الخامس

المشهد النفطي العربي والعالمي ٢٠٠٠

أحمد زكي يماني(*)

الحمد لله الذي شرفني بالاجتماع بهذه الصفوة الطيبة من رجال الفكر وأصحاب القلم ومن محبي العلم والأدب، تلبية لدعوة كريمة من أخي تريم كي أشارك في العيد الثلاثين في الاحتفال بالكلمة الطيبة والمنبر الحر، صحيفة الخليج، وإني إذ أشكره على تلك الدعوة أهنئه بهذا العيد، وأسأل له المزيد من التوفيق، وأصلي وأسلم على سيد المرسلين، وأهل بيته الطيبين الطاهرين وصحابته رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

وبعد، فالشكر لمعالي الأخ سعيد غباش على الكلمات الطيبة التي أغدقها عليّ وذلك نوع من أنواع الكرم العربي، فالعربي إذا أولم لضيوفه وضع صماتاً كدس عليه الكثير من أطيب أنواع الطعام فوق ما يحتاجون، والعربي بكرمه، إذا قدم متحدثاً أغدق عليه أيضاً من الثناء والمديح. كل ما أرجوه أن تأخذوا ذلك على محمل الثناء والمديح من كرم العربي حتى لا يرتفع عندكم ما تتوقعون، فالبضاعة التي لدي أزجيها ليست في ذلك المستوى.

بما أن الندوة تتحدث عن «الوطن العربي بين قرنين» فسأتحدث معكم عن الماضي وعن المستقبل، وسأقصر كلامي بصفة عامة على بترول الخليج العربي، أترك بترول إيران، ولكن سوف أضطر للتطرق إلى المشهد النفطي العالمي بصفة عامة،

(*) وزير سابق، ورئيس مركز دراسات الطاقة العالمي - بريطانيا.

وأعود إلى الماضي من دون أن أتوغل كثيراً، وإنما أكتفي بالقول إن البترول العربي الذي بدأ في الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات والستينيات كانت تكتشفه وتنتجه شركات الامتياز، وشركة الامتياز كانت دولة داخل الدولة، بمعنى أنها تفعل ما تشاء ولا تنصاع لقوانينها وليس لها إلا أن تدفع لنا شيئاً من ربحها.

وفي نهاية الخمسينيات بدأت أسعار البترول في الانخفاض بقرار من الشركات، مما سبب تدهوراً في دخول الدول المنتجة للبترول، فأنشئت أوبك في سنة ١٩٦٠، وكان لإنشاء أوبك أثر مهم منذ البداية، وهو أن الشركات توقفت عن تخفيض الأسعار المعلنة للبترول، ومع ذلك فلم تكن الشركات تعترف بأوبك أو تذكر اسمها أو ترضى الحديث معها، تماماً كما كنا نفعل مع إسرائيل «المزعومة»، ثم تغيرت الأمور، فأصبحت الشركات تندفع للتعاون مع أوبك، تماماً كما بدأ بعضنا يفعل الآن في التطبيع مع إسرائيل ومحاولة إجراء السلام. واستمرت أوبك تنمو بهدوء حتى بداية السبعينيات، فحدث أول تطور، ذلك أن تحديد سعر البترول تم للمرة الأولى باتفاق بين الدول المنتجة صاحبة الشأن والثروة وشركات البترول. وهنا أشير إلى اتفاقية طهران واتفاقية طرابلس، وتحركت الأمور بعض الشيء، فإذا بنا في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٧٤ ننفرد للمرة الأولى بتقرير سعر البترول.

بالطبع، بدأت في هذه المسيرة حركات المشاركة، أي أن تمتلك الدول المنتجة شيئاً من ثروتها البترولية تشارك به شركات البترول. وعندما اتخذت الأقطار العربية ما نسميه بـ «الإجراءات البترولية» بدأت مرحلة جديدة في سوق النفط وصناعة البترول. هذه المرحلة هي مرحلة المواجهة بين الأقطار العربية المنتجة للبترول والدول الصناعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن ترضى بحال من الأحوال بأن تقوم هذه الفئة الصغيرة الضعيفة من الأقطار المنتجة بالوقوف أمام جبروتها وقوتها.

أنشئت وكالة الطاقة الدولية بهندسة وقرار د. هنري كيسنجر، الرجل الذي تعرفون قدرته على الاستراتيجية، وعرف كيسنجر أن الوسيلة الوحيدة لتقليص هذه القوة الاستراتيجية العربية في البترول هي في أن يرتفع سعره فتتدفق الأموال للاستثمار خارج نطاق الخليج العربي وخارج نطاق أقطار أوبك، فارتفاع السعر يرتبط ارتباطاً جذرياً بالرغبة في اضعاف أوبك. وهذا ما حدث في الماضي.

حاول كيسنجر أن يقنع أعضاء وكالة الطاقة الدولية بما يسمى السعر الأدنى (The Floor Price)، وأن يكون ١٤ دولاراً للبرميل الواحد. كان سعر البترول الذي رفعناه في الكويت في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر هو ٥ دولارات و٢٠ سنتاً، ولم

ترض الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية بذلك ورضيت بـ ٧ دولارات. ما كان يرجوه هو أن تفرض ضرائب على برميل البترول مهما كان سعره ليصل السعر في أسواق أوروبا وكندا وبقية الدول الأعضاء وأمريكا إلى ١٤ دولاراً، ولم يتم هذا، لكنه استطاع أن يقنع شاه إيران بأن في مقدوره من أجل تقوية آلته العسكرية أن يرفع سعر البترول، فيجبي من الأموال ما يمكنه من تحقيق غرضه لتصبح إيران شرطي الخليج. وكانت هذه هي الاستراتيجية الأمريكية آنذاك.

وقام الشاه مندفعاً في ذلك الوقت برفع أسعار البترول، وتأكد للملك فيصل ـ رحمه الله ـ أن ارتفاع أسعار البترول بسرعة متلاحقة سوف يؤدي قطعاً إلى النتائج التي تقلص من اعتماد الدول الصناعية على بترول الخليج وتضعف من القوة الاستراتيجية العربية البترولية، فكان يدعو دائماً إلى إيقاف ارتفاع السعر المفاجىء والسريع، ولعل البعض يذكر ذلك. وكان يحاول دائماً هذه المحاولة. وقد أرسلني مرة إلى شاه إيراه لأتحدث معه في هذا الصدد، فقال لي الشاه بالحرف الواحد، لِـمَ تريدون تخفيض أسعار البترول؟ كي ترضوا الأمريكان؟ إنهم يريدون رفع السعر، اذهب واسأل هنري كيسنجر، بعد ذلك توقف الملك فيصل عن الحديث عن أسعار البترول مع كيسنجر الذي كان يأتيه دائماً.

لتعرفوا الارتباط بين سعر البترول والانتاج من الدول خارج أوبك، وكيف يرتفع السعر، أضع أمامكم بعض الحقائق من خلال الأرقام والجداول. وكما ترون، فقد ارتفع سعر البترول ابتداء من ١٩٧٥، ولكن الارتفاع الأكبر في سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٠ حين وصل إلى ٣٥ دولاراً للبرميل، وترون كيف بدأ الانتاج يرتفع في الدول خارج أوبك حتى وصل إلى هذه النسبة. وحين انهارت أسعار البترول سنتي ١٩٨٥ و١٩٨٦ لم تنهر الكمية التي كانت تنتج خارج أوبك، فقد بدأت في الهبوط بشكل كبير، ولكنها استطاعت أن تثبُت عند حد معين بسبب التقانة، حيث مكنت التقانة شركات البترول من تخفيض تكلفة الاستثمار والاستكشاف والتنقيب والإنتاج.

كنت أتوقع، وقد قلت ذلك في محاضرة لي في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، وكان سعر البترول آنذاك لا يزال في حدود أقل بكثير مما أريد لها، قلت إن أسعار البترول ستهبط وإن إنتاج المملكة العربية السعودية سينخفض إلى أقل من النصف. فقد كنا ننتج ما يزيد على ١٠ ملايين برميل في اليوم الواحد. قلت ذلك، وكان كلامي مدعاة للاستغراب، والحق لكم، فإن من الصعب جداً على الشارع العربي أن يقتنع بأن أسعار البترول المرتفعة ليست في مصلحة القوة الاستراتيجية العربية،

ويشارك الشارع العربي في ذلك كثير من أصحاب الفكر ومن الأحرار في وطننا العربي، ولا يلامون على ذلك. ولكن يجب أولاً أن نعرف حقائق صناعة البترول كي نلقي اللوم عليهم، ولا لوم عليهم.

بعد ذلك، حدث ما حدث في عام ١٩٨٦، وكنت أتوقع هذا الانهيار قبل ذلك، ولكن أوبك مدينة للرئيس صدام حسين في انقاذها مرتين: المرة الأولى، عندما بدأ حربه مع إيران، فأخذ من السوق البترولية قرابة ٤ ملايين برميل، فانتعشت واستمرت. وفي المرة الثانية، عندما غزا الكويت، فأخذ أيضاً من السوق البترولية ٤ ملايين فبقيت اسعار البترول ولم تنهر كما كان متوقعاً قبل ذلك، وعندما انهارت أسعار البترول سنة ١٩٨٦، لم تستطع أمريكا قبول السعر المخفض، وصرح الرئيس بوش بأن أي سعر يقل عن ١٨ دولاراً للبرميل الواحد يضر بالمصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت أمريكا أن تفرض على أوبك أن ترفع السعر إلى ١٨ دولاراً، وتم ذلك، ولكن السعر بدأ ينخفض بعد ذلك بعض الشيء.

واستمرت الأوضاع حتى جاء عام ١٩٩٧، وارتفع الإنتاج في أوبك، وبدأ عام ١٩٩٨ بالانهيار الحاد في أسعار البترول، وكان ذلك متوقعاً، وقد كتبت عنه في سنة ١٩٩٧ في مقال منشور في مجلة الأموال، وكان السعر آنذاك ١٩ دولاراً، فقلت إن السعر سيهبط إلى ١٠ دولارات، وكان ذلك أيضاً مدعاة لاتهامي في هذا الأمر. وقد هبط السعر.

أمريكا لا تستطيع قبول سعر منخفض بهذا الشكل، وقد أصبح لها من القوة أكثر بكثير مما كان أيام الرئيس جورج بوش، ذلك أن الكثير من الشركات الأمريكية قد أصابها الإفلاس، وأخذت من السوق البترولية الأمريكية ٤٠٠ ألف برميل كانت تنتج، لذلك تحرك وزير الطاقة ليفعل شيئاً، وقد فعل. ولكن الولايات المتحدة أمرها غريب، فهي تتحرك لو انخفض السعر وتنزعج لو ارتفع السعر. ولكي نعلم لماذا كان موقفها هذا يجب أن نحلل الوضع الداخلي لأمريكا.

ففي أمريكا ولايات تنتج البترول، مثل: تكساس، وأريزونا، وأوكلاهوما، وكاليفورنيا.. وغيرها. وانهيار أسعار البترول يضر بتلك الولايات، وفي أمريكا ولايات أخرى تستهلك البترول، وارتفاع أسعار البترول فوق معدلات مقبولة يزعج هذه الولايات. ولذلك فأمريكا تهدد لو انخفض سعر البترول وتنزعج لو ارتفع سعر البترول.

في المرة الأولى، استطاعت أمريكا أن تقنع بعض دول أوبك بالعمل على تخفيض جذري في إنتاج البترول، ليس كالتخفيض الذي تم خلال عام ١٩٩٨، بكميات قليلة، لا تسمن ولا تغني من جوع، فاقتنعت الدول، وكانت هناك الدول الثلاث: المكسيك من خارج أوبك، وفنزويلا، والمملكة العربية السعودية وهي الرائدة في صناعة البترول في الماضي وفي الحاضر وستكون كذلك أيضاً في المستقبل. وقد خفض الإنتاج تخفيضاً كبيراً في آذار/ مارس ١٩٩٩، فبدأ السعر في الارتفاع. وكما أن بعض شركات البترول الأمريكية أقامت دعوى ضد الحكومتين السعودية والفنزويلية عندما انخفض سعر البترول، تتهمهما فيها بإغراق السوق النفطية في أمريكا ببترولهما، أيضاً تحرك الكونغرس الأمريكي في نهاية عام ١٩٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠ ليتحدث عن عقوبات تفرض على هذه الدول التي رفعت أسعار البترول من دون مبرر.

هذه هي الصورة، وقد ارتفعت أسعار البترول الآن حتى لامست ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد، ثم أجري الانخفاض الذي جرى، وبدأ السعر في النزول، ثم في التحرك بعض الشيء نحو أعلى.

ما أريده هو أن أبين أهمية البترول في الخليج العربي ـ حجماً ودوراً ـ مقارناً بالآخرين، وسيرتبط هذا أيضاً بالسعر وفعل السعر بذلك الدور في الخليج العربي.

من سنة ١٩٧٣، كانت الأقطار العربية المنتجة للبترول تنتج ٢٦ بالمئة من البترول العالمي، والدول الأخرى في أوبك بما فيها إيران تنتج ٢٧ بالمئة، وكانت دول العالم الأخرى تنتج ٤٧ بالمئة. وعندما أتحدث عن الأقطار العربية المنتجة للبترول في الخليج، فهنا أضم العراق والكويت والسعودية وقطر والإمارات (وعمان من خارج أوبك وهي تتعاون مع أوبك، والبحرين إلى حد ما). في سنة ١٩٨٦، بعد أن ارتفع السعر ارتفاعاً كبيراً، هبط إنتاج الأقطار العربية في الخليج من ٢٦ بالمئة إلى ١٨ بالمئة، وهبط الإنتاج في الدول الأخرى في أوبك من ٢٧ بالمئة إلى ١٤ بالمئة وازداد إنتاج الدول من خارج أوبك من ٤٧ بالمئة ليصبح ٦٨ بالمئة. وهذا دليل حاسم قاطع على أن سعر البترول يؤدي إلى هذه النتيجة التي قد لا نحبها ولا نرضاها، ولكنها على رغم مرارتها واقعة.

في سنة ١٩٩٩، وبعد أن انهارت أسعار البترول، وزادت نسبة الاستهلاك في العالم ارتفع حجم إنتاج الدول العربية في الخليج من ١٨ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة ودول أوبك من ١٤ بالمئة إلى ١٧ بالمئة، وهذا يعود بالطبع للإمكانات الضخمة التي تملكها الأقطار العربية المنتجة للبترول في الخليج.

حين نتحدث عن احتياطيات البترول في الأقطار العربية المنتجة للنفط في الخليج، نجد أنه: في سنة ١٩٧٨ كنا نملك ٤٨ بالمئة من احتياطيات العالم، وكانت بقية دول أوبك تملك ٢١ بالمئة بينما العالم بأجمعه يملك ٣١ بالمئة. وفي سنة ١٩٨٨، وبعد أن انخفض سعر البترول، أصبحت احتياطياتنا ٥٢ بالمئة، ولم تتجاوز احتياطيات الدول الأخرى في أوبك ٢٢ بالمئة، بفارق ١ بالمئة، وبقية الدول خارج أوبك ٢٦ بالمئة، أي أن احتياطياتها قد نقصت بعض الشيء.

في سنة ١٩٩٩، ارتفعت احتياطياتنا إلى ٥٧ بالمئة وبقية دول أوبك إلى ٢٣ بالمئة بزيادة بسيطة. وهذه هي إمكاناتها. وأما الدول خارج أوبك فقد انخفضت احتياطياتها إلى ٢١ بالمئة.

ما أريد إيضاحه هو أن دول الخليج العربي لديها احتياطيات ضخمة لا تنتج منها إلا القليل، بينما الدول الأخرى على رغم احتياطياتها القليلة فإنها تنتج الكثير، أي أن نسبة الإنتاج إلى الاحتياطي متدنية في الخليج مرتفعة في خارجه بما فيها دول الأوبك الأخرى أيضاً.

نقطة أخرى أوضحها، وهي أن هذه الاحتياطيات بالنسبة لدول الخليج العربية ليست الحقيقة كاملة. هناك أمر يعرفه الفنيون، وهو أننا إذا اكتشفنا البترول في مكمنه، فهو يسمى «بترولاً» في المكمن. ونحن لا نستطيع إنتاج كل ما في المكمن، ولكننا ننتج جزءاً منه. وهذا الجزء مما نستطيع إنتاجه يسمى الاحتياطي. وتتراوح النسبة نتيجة استخدام التقانة. ففي الخليج العربي كانت النسبة ٢٠ بالمئة، قد تصل في أحيان نادرة إلى ٣٠ بالمئة، بينما متوسطها في بحر الشمال مثلاً ٤٥ بالمئة، وتصل إلى ٦٠ بالمئة في بعض الحقول، وهذا يعني أننا لو استطعنا استخدام التقانة لرفع نسبة استخلاص البترول من مكمنه، ما يسمى مُعامل الاستخلاص (The Recovery Factor)، فبإمكاننا ـ بجرة قلم ـ أن نرفع من احتياطياتنا ١ بالمئة فقط في إصلاح نسبة ما يمكن أخذه من المكمن في المملكة العربية السعودية، مما يزيد في احتياطياتها ٢٧ بليون برميل، وهذه الحقيقة في غاية الأهمية، وتوضح إلى أي مدى تصل أهمية دول الخليج العربية بالنسبة لاحتياطيات البترول. فما هو موجود هنا لا يمثل الحقيقة، وما يمكن استكشافه أيضاً كبير جداً، ولا يقارن بالاستكشافات في بحر قزوين أو خليج غينيا أو أي مكان آخر في العالم.

تتساءلون: تركنا الماضي بخيره وشره، ووصلنا إلى الوقت الحاضر، فماذا عن المستقبل؟ ولا أستطيع أن أتحدث عن المستقبل بصفة عامة، فيجب أن أجزئه.

الجزء الأول، هو السنوات الثلاث المقبلة. أولاً بالنسبة للتطورات التقانية، التي أدت إلى أن ترتفع نسبة إنتاج البترول في الدول خارج أوبك، فإنها لن تستطيع في السنوات الثلاث المقبلة أن تفعل شيئاً كثيراً. نحن نتوقع أن يزيد استهلاك العالم بنسبة ١,٥ بالمئة سنوياً حتى نهاية ٢٠٠٣، ولكن هذه النسبة قد تنخفض بعض الشيء لارتفاع سعر البترول، فمن المعروف اقتصادياً أن سعر البترول إذا ارتفع قل الاستهلاك بعض الشيء، وقد أدى ارتفاع سعر البترول سنة ١٩٩٩ إلى انخفاض استهلاك الوقود للتدفئة ٤٠٠ ألف برميل في اليوم الواحد. وهذه من الحقائق التي يعرفها رجال البترول. لا يعني هذا أن الاستهلاك لن يتزايد، فالاستهلاك سوف يتزايد ولكن ليس بالنسبة التي ذكرتها هنا، وهي ١,٥، قد تكون النسبة أقل من ذلك بعض الشيء، ولهذا أردت أن أتحفظ.

أما بالنسبة لعمليات التنقيب الحالية في كل من بحر قزوين وخليج غينيا وساحل البرازيل، فإننا نتوقع أن تضيف ١,٥ مليون برميل يومياً قبيل سنة ٢٠٠٣، ومن ناحية سوف يرتفع الاستهلاك، ومن ناحية أخرى سوف ترتفع المصادر البديلة في إنتاجها على الأقل بنسبة ١,٥ مليون برميل. وهذا سيكون أحد العناصر المؤثرة في السوق البترولية في السنوات الثلاث المقبلة.

ثم هناك الدور العراقي، وفي رأيي أنه أهم دور على الإطلاق بالنسبة للسنوات الثلاث المقبلة، فقد قررت حكومة العراق - كما صرح وزير البترول هناك - بأن ترفع الإنتاج إلى ٣,٥ مليون برميل يومياً في منتصف السنة المقبلة، ثم تزداد الكميات تدريجياً بعد ذلك طبقاً لما تسفر عنه قرارات مجلس الأمن. وقد رفع مجلس الأمن مؤخراً من حجم ما يمكن شراؤه من قطع الغيار حتى يصلح من شأن الصناعة البترولية العراقية، التي أصابها الأذى الكبير في السنوات الماضية.

لقد أجرينا دراسة موسعة في «مركز دراسات الطاقة العالمي» في عدة مجلدات. نحن نعرف أن في إمكان العراق أن يزيد انتاجه زيادة مفاجئة، لأن هناك الكثير من الحقول الصغيرة في العراق، التي تنتج ٥٠ ألفاً أو ١٠٠ ألف برميل يومياً مثلاً، وهذه الحقول أهملت وتدهور وضعها، وبشيء من الإجراءات والإصلاح تستطيع أن ترفع إنتاجها من ٥٠ ألف برميل مثلاً إلى ١٠٠ ألف وأن ترفع الـ ١٠٠ ألف إلى ١٥٠ ألفاً وربما إلى ٢٠٠ ألف برميل، وهذه الحقول لا تحتاج إلى مدة زمنية لرفع الإنتاج، لأن كل ما نسميه بالتجهيزات الأساسية أو البنية التحتية (Infrastructure) موجودة، وكانت تنتج في ما مضى كميات أعلى من إنتاجها الحالي.

هناك عنصر آخر في غاية الأهمية، وهو تصرفات دول أوبك في الالتزام

بقرارات الإنتاج. فالواقع أن دول أوبك عندما أصابتها تلك الصدمة الكهربائية العنيفة سنة ١٩٩٨ وتدهورت أوضاعها المالية صحت وسمعت النصائح التي تأتيها من الخارج، والتزمت التزاماً لم نعهده بإنتاج البترول والتخفيض والالتزام بالقرارات، ووصل ذلك الالتزام إلى ٩٢ بالمئة وهو أمر غير مألوف في أوبك، ولكن مع ارتفاع السعر بدأت الأعصاب ترتخي والأمور تتغير، فبدأت نسبة الالتزام تتناقص حتى وصلت في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٠ إلى ٦٢ بالمئة. لذلك، فإن نسبة الالتزام ودرجة الالتزام هي عامل مهم جداً. بالطبع مع ارتفاع سقف الإنتاج في أوبك كان الجزء الأكبر منه هو المغالطات في الإنتاج. ولذلك فإن حقيقة الارتفاع لم تكن مليوناً و٧٠٠ ألف برميل وإنما أقل من ذلك، ويعرف هذا رجال البترول.

أتوقع أن السعر لن ينخفض هذا العام (٢٠٠٠) لأسباب مختلفة، منها تدني المخزون، ومنها أيضاً أن أمريكا في حاجة إلى البنزين، وهو شيء مهم للمواطن الأمريكي في فترة الصيف، وقد تدنى مخزون الغازولين في أمريكا إلى أقل مما هو معقول بالنسبة لهم. لذلك فالمصافي الأمريكية بدأت الآن في التصفية بكميات كبيرة لتوفير كميات من البنزين تكفي للطلب عليه خلال الصيف. وإذا احتاجوا إلى مليون برميل في اليوم من البنزين فإن شركات المصافي تكون في حاجة إلى مليوني برميل من البترول الخام من أجل عمليات التصفية. وهذا يعني أن هناك طلباً إضافياً على البترول في هذه الفترة، التي كنا نتوقع أنها من فترات الصيف التي تؤدي إلى انخفاض سعر البترول.

وكما يعرف رجال صناعة البترول، فإن الدول الأوروبية تحاول دائماً زيادة المخزون، وهو متدن جداً خلال الربع الثاني من السنة، ولذا فهناك أيضاً طلب إضافي على البترول، بعد اتفاق أوبك على خفض سعر البترول. وكنت أقول دائماً إن هذا الهبوط مؤقت لأنه سيعود للارتفاع نتيجة هذا الطلب الإضافي، لذلك لا أتوقع أن ينهار السعر هذه السنة إلا إذا جاء الدور العراقي بما لا نتوقع أو حدث في العراق ما لا نتوقع، فالعراق له دور مهم، وقد يحدث فيه من المشكلات والفتن ما يوقف التصدير، وعندئذٍ سيرتفع السعر بشكل خيالي، وقد يصلحون من أمر صناعتهم البترولية بأسرع مما نتوقع وعندئذ ستزداد الكميات إلى السوق. كما أنه من الصعب أيضاً الجزم بشأن تصرفات دول الأوبك، وأرجو ألا تسترخي الأعصاب أكثر مما هي عليه الآن، فلا يزداد الإنتاج أكثر مما هو متوقع.

الجزء الثاني، وبعدما تحدثت عن المستقبل القريب في حدود الثلاث سنوات، آتي للمستقبل المتوسط. فأما الخطر الحقيقي الذي يواجهنا فهو التقانة التي غيرت

معالم حياتنا وغيرت الكثير من صناعة البترول، وسوف تغير الكثير أيضاً في المستقبل. وهي خير وشر بالنسبة لمنتجي البترول. وبالنسبة لتأثير التقانة على الطلب العالمي، فمن المعروف أن الغازولين (البنزين) يمثل جزءاً كبيراً من استهلاك البترول في كثير من دول العالم، فهو في أمريكا يزيد على نصف استهلاكها من البترول، وفي بلاد أخرى أيضاً فإن استهلاك البنزين يتم بمعدلات ونسب عالية.

وهناك نوعان من السيارات: نوع قد بدأ فعلاً في الظهور يسمى سيارة البنزين والكهرباء المولّدة (The Hybrid Gasoline Electric) أو السيارة الهجينة (Hybsido Engine)، وهذا النوع من السيارات، التي بدأت بعض الشركات الأمريكية إنتاجه وظهر في الأسواق، سيؤدي إلى تخفيض استهلاك البنزين بنسبة ٣٠ بالمئة، وهذه السيارات بها بطاريات كهربائية، فمن المعروف أن السيارة تستهلك أكبر كمية من البنزين عند تشغيل محركها واندفاعها قبل أن تصل إلى ٣٠ ميلاً في الساعة. وفي هذه الفترة فإن هذا النوع الجديد من السيارات لا يستهلك بنزيناً وإنما كهرباء، فإذا وصلت إلى سرعة ٣٠ ميلاً بدأ المحرك يعمل على البنزين ويملأ البطاريات في الوقت نفسه، وعندما تتوقف السيارة فجأة يزداد استهلاك البنزين، فتبدأ البطاريات في تحريك المحرك وليس البنزين، وهذا يؤدي إلى تخفيض في استهلاك البنزين بنسبة لا تقل عن ٣٠ بالمئة، وهذا النوع من السيارات هو ما يسمى سيارة البنزين والكهرباء المولّدة (Hybrid Gazoline Electric).

النوع الثاني من السيارات هو الطامة الكبرى، وقد أثبتت التقانة أنها ممكنة للإنتاج، وهي تعمل على الهيدروليك. وهذا النوع من السيارات سوف يؤدي إلى تخفيض الطلب على البترول، وهناك جوانب أخرى في الاستهلاك ستؤدي التقانة أيضاً إلى تخفيض الطلب فيها على البترول. ويعلم المهتمون بصناعة البترول، أنه قبل استكشاف البترول يجري نوع من الاستكشاف نسميه «الذبذبات»، وفي ما مضى لم تكن التقانة قد وصلت إلى مستوى عال، ومن ثم لم تكن النتائج الإسيموغرافية تعطي دقة في اتخاذ القرار، أما بعد هذا فإن ما نسميه الثلاثة د والأربعة د (The Three D and Four D) أعطتنا دقة كبيرة، فقد كنا نحفر آبار البترول بشكل واضح إلى أدنى، أما الآن فتحفر آبار البترول بشكل متشعب، وتُحفر البئر نفسها في اتجاهات مختلفة (Directional Digging)، وهذه الطريقة خفضت تخفيضاً جذرياً من تكلفة إنتاج البترول بحفر الآبار.

الواقع أيضاً، أنه بالنسبة للمناطق المغمورة، كما ذكرت، فإن بعض نفط بحر قزوين يقع في البر وبعضه في البحر، وخليج غينيا مياهه عميقة جداً، والعمق أكثر

في بحر الشمال وساحل المكسيك، وهذه من المناطق المخيفة لنا في الخليج بالنسبة لما بعد الثلاث سنوات. وفي هذه المناطق سوف يتم استخدام التقانة بشكل كبير من نـوع الإنتـاج الطافي (Floating Production)، بمعنى أنهـم يضعـون على سطح الماء جهازاً طافياً، ومن هناك يتم الإنتاج، فتخفض التكاليف بشكل جذري.

ذكرت بالنسبة للتخفيضات أن تخفيض تكاليف تطوير وتنمية الإنتاج وصلت إلى ٣٠ بالمئة، وبالنسبة لرفع نسبة الاستخلاص إلى أكثر من ٤٠ بالمئة بينما كانت في الخليج ٢٠ بالمئة، فهذا هو معامل الاستخلاص (Recovery Factor) الذي ذكرته. ولو استمر هذا التطور، فإن احتياطياتنا في الخليج سوف تزداد ويزداد الانتاج المنافس من خارج أوبك. وقد يتساءل البعض: ما الذي يوقف هذا التطور؟ والذي يوقف هذا التطور الخطير بالطبع هو خطر مثله، يصعب أن أذكره. فلكي نوقف هذا التطور يجب أن نخفض سعر البترول إلى ١٢ دولاراً، وهذا أمر لا يمكن، فخزائننا لا تستطيع أن تتحمل وشعوبنا لا تستطيع أن تستمر في ظل سعر يتراوح ما بين ١٢ دولاراً و١٥ دولاراً، وعلى الرغم من أنه من الأمور التي تشبه المستحيل، فقد أصبح من واجبي أن أذكره.

وهناك خطر آخر يهدد صناعة البترول في المستقبل، وهو موضوع الانحباس الحراري، وثقب الأوزون.. وغيره، وكثير من الدول الصناعية تسعى إلى محاربة استخدام البترول لأسباب بعضها سياسي - أو جلها سياسي - وبعضها مالي للحصول على أموال كثيرة لخزائنها. كان هناك بروتوكول «كيوتو»، فقد اجتمعت الدول الصناعية وغير الصناعية في «كيوتو» واتخذت قرارات مهمة جداً بشأن تخفيض ثاني أكسيد الكربون، الذي يتأتى من استخدام الفحم بشكل رئيسي ومن استخدام البترول أيضاً بشكل كبير جداً، فهم يريدون أن تنخفض نسبة ثاني أكسيد الكربون سنة ٢٠١٠ بنسبة ٧ بالمئة عما كانت عليه سنة ١٩٩٠، وهذا يعني تخفيضاً جذرياً في استخدام الفحم، وأيضاً تخفيضاً كبيراً جداً في استهلاك البترول بفرض ضرائب الكربون، ولقد أوقفتنا ضرائب الكربون هذه ولم نقعد. فقد كنا نحتج على قيام الدول الصناعية بفرض ضريبة على البترول الخام، ولكنها فعلت ما تريد وأكثر مما تريد بفرض ضرائب على المنتجات البترولية.

دول أوروبا مثلاً تفرض ضرائب على المنتجات البترولية بشكل خيالي. لذلك ففي بريطانيا مثلاً، فإن ما يزيد على ٨٠ بالمئة من سعر البترول هو ضرائب، وأقل من ٢٠ بالمئة هو سعر الخام وتكاليف تصديره وإنتاجه وتصفيته. فسعر المنتجات البترولية عبارة عن ضرائب.

ذكرت أن الثروة البترولية في الخليج لا يتوازى حجمها مع انتاجها، ونسبة الاحتياطيات ـ رغم أنها متدنية في توقعاتنا ـ تكفي لـ ٩١ عاماً على الأقل في دول الخليج العربية و٤٩ عاماً لبقية دول الأوبك بما فيها إيران و٣٨ عاماً لبقية دول العالم. وما يشغل بالنا بالنسبة للمستقبل هو أن عصر البترول قد ينتهي قبل انتهاء البترول، وقد قلت إن العصر الحجري لم ينته بانتهاء الحجارة، والعصر البترولي سوف ينتهي مع وجود البترول في مكامنه، ومع الأسف الشديد سيبقى في مكامنه هنا في منطقة الخليج أكثر من أي منطقة أخرى.

وبالطبع، فإن سياساتنا النفطية تبنى على احتياجاتنا المالية الآنية وليس على المستقبل طويل الأجل، وهذا هو ما عليه الحال، أما إذا نظرنا إلى ما بعد عصر النفط فليس أمامنا الآن إلا أن ننمي الإنسان العربي وأن نحصل على التقانة وأن ننمي مصادر الدخل، لأن تنمية الإنسان العربي هي أهم ما يجب فعله.

والواقع أن إمارة الشارقة تعطينا مثلاً جميلاً لما يجب أن يكون عليه الحال، فتنمية الإنسان العربي الذي يجب أن يعيش في المستقبل في ظل أنظمة تمنحه الكرامة الإنسانية وحريات الرأي والمساواة هي ضرورة، حتى يستطيع أن يقوم بما يجب عليه القيام به في ظل ظروف قد تكون صعبة وقد تكون خطيرة، إذا لم نهيىء أنفسنا لذلك.

المناقشات

١ ـ علي خليفة الكواري

سرني أن أسمع اعترافاً من الشيخ اليماني بأن الأوبك لم تكن هي التي زادت الأسعار أو خفضتها في عقد السبعينيات من دون أن يكون هناك تأثير أو تحبيذ أمريكي. وربما كان ارتفاع الأسعار نتيجة تخفيض الإنتاج العربي بسبب حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ هو الاستثناء الوحيد. إن هذا ما كنت أعتقده وأقول به من واقع خبرتي كمدير لتسويق النفط في بلدي منذ منتصف عقد السبعينيات إلى نهايته. فقد كنت أستغرب الضجة المثارة حول أسعار النفط على حساب الاهتمام بالنفط نفسه، باعتباره مادة ناضبة يهدد التقدم التقني أسعاره وبالتالي ريع صادراته التي اعتمدت على استمرار تدفقه من قبل الدول المصدرة للبترول. كما لاحظت أن الشيخ اليماني قد دعا في ختام محاضرته إلى الاستفادة من النفط في عملية بناء قاعدة اقتصادية بديلة، وهذا ما لم نر أثراً فعلياً له في السياسات النفطية لدول المنطقة عندما كان الشيخ اليماني من أهم صانعيها ومنفذيها.

ويهمني أن أفهم من الشيخ اليماني شيئاً عن طريقة اتخاذ القرارات المؤثرة في الأوضاع النفطية، وعلى الأخص تلك المؤثرة في نمط استخدام عائدات النفط ودمج النفط تدريجياً في الإنتاج الوطني بدلاً من الاستمرار في تصديره خاماً، خصوصاً في الحقبة التي تولى فيها مسؤولية حقيبة النفط في بلده وكان مؤثراً في الأوبك والأوابك وقراراتهما أبلغ تأثير. ولديّ في هذا الصدد تساؤلان محددان أرجو أن يجيبني عنهما. ولديّ ملاحظة تقول بوجود ظاهرة تلاشي ريع صادرات النفط الخام وعلى الدول أن تنتبه في ما تبقى من وقت إلى أبعاد هذه الظاهرة وانعكاساتها.

التساؤل الأول: حول أسباب غياب سياسات نفطية لدى الدول المصدرة

للنفط يمكن ترجمتها إلى استراتيجية لأوبك قادرة على مواجهة استراتيجية وكالة الطاقة الدولية المعلنة، والتي تعمل على تقليص الحاجة إلى استيراد النفط بشكل عام وتخفيض واردات النفط من الدول الأعضاء في الأوبك بشكل خاص؟

من المعروف أن الاجتماع الذي دعا إليه كيسنجر في واشنطن في شباط/ فبراير عام ١٩٧٤، بعد أشهر من ارتفاع أسعار النفط نتيجة المقاطعة العربية بسبب حرب تشرين الأول/ أكتوبر، كان يهدف إلى وضع استراتيجية تمكن الدول المستهلكة من السيطرة على أسعار النفط بعد أن فقدت شركات النفط الكبرى السيطرة الكاملة عليها. وقد تشكلت نتيجة لذلك وكالة الطاقة الدولية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، ووضعت استراتيجية «تخفيض الحاجة إلى استيراد النفط من دول الأوبك بشكل خاص».

وقد عملت منظمة الطاقة الدولية بشكل منظم ومنتظم ودؤوب على تحقيق تلك الاستراتيجية تدريجياً من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٦، من خلال التعاون بين الدول المستهلكة ومتابعة مدى أدائها ومساعدتها فنياً على تحقيق الأهداف المرحلية التي كانت تقرها وكالة الطاقة الدولية من خلال مجلسها الوزاري، وتحاسب الدول الأعضاء على تحقيقها. وكانت تلك الأهداف أهدافاً كمية قابلة للقياس وأخرى نوعية خاضعة للتقييم، مثل معدل استخدام الطاقة بالنسبة لوحدة الناتج المحلي، وتنمية المصادر البديلة وإحلالها تدريجياً محل النفط بحيث ينخفض الاستهلاك المطلق من منتجاته، وتخفيض استهلاكها من الغازولين وغيره من المنتجات بنسب محددة، وشراء نسبة متزايدة من منتجي النفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك، وما شابه ذلك من أهداف مرحلية وعامة ذات معنى في تحقيق استراتيجية وكالة الطاقة الدولية المشار إليها سابقاً، ومن ثم تخفيض أسعار النفط والسيطرة على معدلات أسعاره بتحويل السوق إلى سوق مشترين.

وقد تحقق ذلك من دون ضجة وادعاء ومن دون اجتماعات استعراضية أو اهتمام إعلامي مثير يركز على أهمية وكالة الطاقة الدولية واجتماعات وزراء الطاقة فيها وشركات البترول الكبرى، على عكس اجتماعات الأوبك الوزارية التي كانت وما زالت فقاعات إعلامية فارغة من المحتوى وعاجزة عن تبني استراتيجية لمواجهة استراتيجية وكالة الطاقة. فقد حدث بكل بساطة في ذلك الوقت: «تخفيض حاجة الدول المصدرة للنفط إلى تصدير النفط الخام بشكل عام وتصديره إلى الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية» بشكل خاص، وذلك من خلال العمل على بناء قاعدة اقتصادية وطنية بديلة للنفط تدريجياً تؤدي إلى تخفيض الحاجة إلى تصدير

النفط الخام، بعد أن تدمج النفط في اقتصاداتها وتوفر مصادر دخل بديلة لصادرات النفط الخام في مجال الصناعات النفطية والنشاطات غير النفطية التي يتم تنميتها من خلال استثمار عائدات النفط، بدلاً من توجيه معظمها للاستهلاك العام والخاص من دون مراعاة للطبيعة الرأسمالية لعائدات النفط والتي كان يجب توجيه معظمها إلى الاستثمار بعيد المدى. لقد فاتت المنطقة خاصة والدول النفطية عامة فرصة ذهبية تقوم على توظيف الميزات النسبية من مواد خام وطاقة رخيصة وقدرة على التمويل، من أجل تنمية ميزات تنافسية في المدى البعيد.

إنني أرغب في أن أسمع من الشيخ اليماني إجابة حول الطريقة التي اتخذت بها القرارات، والتي لم تؤد إلى وجود سياسات نفطية وطنية في دول المنطقة تخفض حاجتها تدريجياً إلى تصدير النفط الخام.

التساؤل الثاني، حول أسباب إلغاء مؤتمر البترول العربي في منتصف السبعينيات واستبداله بمؤتمر الطاقة؟ إنني أعتقد أن هذا القرار كان يهدف إلى استبعاد النفط، باعتباره مصدراً للتنمية وتنويع مصادر الدخل وبناء القاعدة الاقتصادية البديلة من دائرة اهتمام المواطنين العرب، والتركيز على النفط باعتباره مصدراً للطاقة بالنسبة للغرب، وما علينا سوى تصديره خاماً واستهلاك عائداته. لقد كان لمؤتمر البترول العربي فضل في اهتمام العرب حكومات وشعوباً وكوادر بالنفط وبروز رأي عام عربي مدرك لإمكانات النفط، وكيفية التعامل السليم مع طبيعته الناضبة والمتعرضة لأخطار التغيرات التقانية. وفقدنا ذلك الاهتمام الشعبي بالنفط عندما اغتيل مؤتمر البترول العربي ونصب مكانه مؤتمر الطاقة. فهل لي أن أسمع من الشيخ اليماني مبررات اجتهاده في ذلك الوقت؟

وأختم مداخلتي بملاحظة حول ظاهرة تلاشي ريع صادرات النفط الخام، وأهمية التنبيه إلى تداعيات هذه الظاهرة في المدى المتوسط والبعيد، إذا بقيت الدول المصدرة على اعتمادها على صادرات النفط الخام، ولم تبن قاعدة اقتصادية بديلة توفر مصادر دخل قومي وحكومي ومصادر توظيف القوى العاملة المواطنة، التي أصبحت تعاني مستويات البطالة وتتعرض إلى تقويض مركزها الاقتصادي وتدني مستويات المعيشة بشكل مستمر. وقد ذكر المحاضر الكثير من مظاهر تقنيات التنقيب والتطوير والانتاج التي أدت إلى تخفيض تكاليف الإنتاج في الحقول الصعبة في ألاسكا وبحر الشمال، مما أدى إلى انخفاض التكلفة اليوم في أصعب الحقول المتمثلة في أعماق المحيطات على عمق ٤٠٠ متر إلى ١٧ دولاراً، وهذا يعني أن أسعار النفط في المستقبل سوف تتراوح عند مستوى العشرين دولاراً. وفي تقديري،

أن أسعار النفط مهما تم التدخل فيها فإنها لن تبتعد كثيراً ولفترات طويلة عن مستوى تكاليف المنتج الحدي للنفط الذي يتطلبه مستوى استهلاك العالم من النفط.

وفي هذا الصدد، فإنني أعتقد أن التوجهات الحالية للدول المصدرة للبترول عاجزة عن مواجهة حاجة مجتمعاتها إلى سياسات نفطية وطنية تساعد في ما تبقى من إمكانات نفطية على بناء قاعدة اقتصادية بديلة. ولعل انتقال بعض الدول المصدرة للنفط إلى تسييل الغاز الطبيعي وتصديره، بدلاً من دمجه في الاقتصاد المحلي والاستفادة من الميزات النسبية التي يتيحها للصناعات البتروكيماوية وصهر المعادن وإنتاج الكهرباء للتصدير بدلاً من تصدير الغاز المسال في شكله الخام، لعل ذلك هو من أجل زيادة الإنتاج الصناعي المحلي وخلق فرص عمل منتجة حقيقية وتنويع مصادر الدخل وتعظيم القيمة المضافة وتنمية القدرات التنافسية لاقتصاداتها في ظل العولمة، عندما تكتسب الخبرة التجارية والفنية لإنشاء الصناعات وتشغيلها وإدارة الجوانب التجارية والتسويقية والتقنية فيها.

فما هو رأي المحاضر: **أولاً**، في تأثير ظاهرة تلاشي ريع صادرات النفط الخام في مستويات المعيشة والتوظيف والاستقرار في دول المنطقة، **وثانياً**، في أهمية وإمكانية دمج النفط وعلى الأخص الغاز الطبيعي في الإنتاج المحلي بدلاً من تصديره غازاً مسالاً لن تتعدى إيراداته تغطية تكاليف إنتاجه وتسييله وشحنه في البواخر المبردة، والتي تصل إلى حوالى ٣,٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية، هذا في حين أن أسعاره العالمية لن تتعدى ٣,٥ دولار للمليون وحدة حرارية، إذا استقرت أسعار النفط بين ١٨ و٢٠ دولاراً للبرميل؟ أليس من الأجدى أن تستفيد الدول المنتجة للغاز الطبيعي غير المصاحب لإنتاج النفط، مثل قطر واليمن وعمان ومصر والجزائر، من استخدامه مرتكزاً للصناعات القائمة على الغاز الطبيعي كمادة خام وكمصدر للطاقة في نطاق تعاون صناعي إقليمي وتصدير المنتجات المصنعة والكهرباء إلى الخارج بدلاً من تصدير الغاز الخام المسال؟

٢ ـ وليد خدوري

في ضوء الشرح الذي قدمه لنا معالي الشيخ يماني حول العقود الثلاثة الماضية، والتعقيدات المتعلقة بالصناعة النفطية، وفي ضوء التذبذبات في الأسعار والعرض والطلب والتقنية والسياسة، وما لهذه العوامل جميعاً من آثار في أسعار النفط، هل من الممكن الحديث عن أسعار معقولة للنفط في المستقبل القريب أو المتوسط، أسعار تستطيع أن تخدم الاحتياطيات الضخمة الموجودة في الدول العربية

وتحافظ في الوقت نفسه على حصة الدول العربية من الأسواق العالمية؟ وما أثر هذا الجواب في ضوء حزام التسعير (Price Band) الذي وافقت عليه الأوبك في الشهر الماضي وهو في حدود ٢٢ إلى ٤٨ دولاراً، والشيخ يماني تكلم على أسعار ما بين ١٢ إلى ١٨ دولاراً؟

٣ ـ خير الدين حسيب

أتيح لي في الفترة الأخيرة أن أشاهد عدداً من البرامج في الفضائيات التي تحدث فيها الشيخ يماني، وتأكدت من تلك البرامج ومن محاضرة اليوم أن الشيخ يماني ليس خبيراً نفطياً متميزاً فقط لكنه أيضاً محام بارع، فاستطاع أن يعرض وجهة نظره بدفاع يصعب لغير المتخصص أن يناقشه.

لديّ عدد من الأسئلة:

أولاً، إن الشيخ زكي يماني أعطانا صورة عن أثر الأسعار في حصة أوبك من الإنتاج العالمي، وكنت أتمنى أن يعطينا صورة عن دخل البلدان العربية من البترول خلال هذه الفترة، لأنه إذا كان تخفيض الانتاج أدى إلى زيادة في الدخل فإن ما يهم الدول العربية هو الدخل وليس الإنتاج لأن احتياطياتها كبيرة، لذا نريد أن نعرف ما هو دخلها وكيف تطور هذا الدخل؟

ثانياً، يقول الشيخ يماني إن الأسعار الحالية ما بين ٢٠ و٢٥ دولاراً، وحتى السعر الأقصى الذي وصله النفط ٣٥ دولاراً، فما هي القيمة الحقيقية لهذا السعر بأسعار ١٩٧٠ أو ١٩٧٣ قبل الطفرة في الأسعار النفطية؟

ثالثاً، أنا افهم من التداعيات المنطقية لوجهة نظر الشيخ يماني في ما يتعلق بتخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج أو في ما يتعلق بجانب العرض، لكن لا أستطيع أن أفهم المحاضرات التي ألقاها الشيخ يماني في أوائل الثمانينيات في أمريكا والتي طلب فيها من الأمريكان الاستمرار في الاقتصاد (Conservation) في استهلاك النفط، فما هي مصلحة العرب في دعوة الأمريكان للاهتمام أكثر بالاقتصاد في استهلاك النفط وتخفيض قيمة الطلب، هل ذلك في مصلحة العرب، ولماذا؟

رابعاً، هل هذا التطور الجديد عند الشيخ زكي يماني في مخاطبة الناس وتثقيفهم في قضايا النفط يرجع إلى اقتناعه الآن بأن انتقال قضايا النفط ومناقشتها من غرف مغلقة إلى مستوى شعبي هو موضوع مفيد وضروري، وهو ما كان المرحوم الشيخ الطريقي يحاول أن يقوم به، وقد قام به بنجاح؟

خامساً، ما هو السعر المناسب للبلدان العربية المنتجة للنفط التي يعتقد الشيخ يماني أنه يحقق مصلحتها ومصلحة الدول المستهلكة أيضاً بحسب السياسة التي يقترحها: ما هو هذا السعر؟

وسؤالي الأخير هو: يعتقد البعض أنه نتيجة حرب الخليج الثانية، أخذت السعودية حوالى ثلثي حصة العراق من النفط بحسب توزيع حصص الانتاج من الأوبك، فقبل حرب الخليج الثانية كانت السعودية تنتج ما يزيد قليلاً على ٥ ملايين برميل يومياً، والآن تنتج ما يزيد على ٨ ملايين، وقدرت قيمة هذا النفط الذي أخذته السعودية ـ بحسب بعض الخبراء ومنهم د. فاضل شلبي الذي يعمل مع الشيخ يماني والذي نشر هذا الكلام ـ بما يزيد على ١٠٠ مليار دولار، وهي أكثر مما صرفته السعودية في حرب الخليج كلها. فهل من المعقول أن تنتج السعودية ـ بعدد سكانها وبالبنى التحتية المستكملة فيها تقريباً ـ ٨ ملايين برميل يومياً بينما ينتج العراق في وضعه الحالي ـ والذي يحتاج إلى إعادة بناء بنيته التحتية وعدد سكانه أكبر ـ ثلاثة ملايين ونصف المليون برميل، ويتساءل البعض عما اذا كانت هناك حاجة لإعادة توزيع حصص الانتاج؟ فما هو رأي الشيخ زكي اليماني في ذلك؟

٤ ـ وليد النصف

هذه هي المرة الأولى التي أحضر فيها محاضرة للشيخ زكي يماني، وقد فوجئت بتبسيطه لمسألة تحديد الأسعار. وفي السنة الماضية لم يصدق إلا تنبؤ واحد من بين ثمانية تنبؤات للشيخ زكي يماني لأسعار النفط، فحينما قال إن الأسعار ستهبط، ارتفعت. وحينما كان السعر ١٢ دولاراً قال الشيخ يماني في قناة الجزيرة إن السعر سوف ينزل إلى ١٠ دولارات وأنه سيستمر ٤ سنوات، وبعد سنة وصل السعر إلى ١٨ دولاراً، وحين كان السعر ١٢ دولاراً قال إنه لن يصل إلى ١٨ دولاراً بمعجزة إلهية، وعندي التواريخ وأسماء القنوات التلفزيونية التي قال فيها الشيخ يماني ذلك. وحين وصل إلى ١٨ دولاراً قال د. يماني إن الأسعار سوف تنهار، فوصلت الأسعار إلى ٢٩ دولاراً، وحين وصلت إلى ٢٢ دولاراً قال لمحطة أوسترالية إن الأسعار سوف تصل إلى ٤٠ دولاراً. هذا كله مدوّن عندنا في مركز المعلومات عن تنبؤات الشيخ يماني. قال الشيخ يماني إن الأمريكان يريدون سعراً مرتفعاً، وقبل شهرين زار وزير الطاقة الأمريكي المنطقة ليحض على تنزيل الأسعار.

وسؤالي للشيخ يماني: إنه إذا كان تحديد الأسعار بهذه البساطة التي تكلم عليها، فلماذا لم يوفق هو في التنبؤ بها؟

٥ ـ جاسم المناعي

لدي تساؤلان أعرضهما بشكل سريع ومختصر:

التساؤل الأول، أن الكل يعرف أن طبيعة صناعة النفط تتعرض لذبذبات كثيرة مثل ما هو حاصل بحسب التاريخ وبحسب التجارب السابقة. نتكلم على تجارة سلعية (Commodity Business)، فبالطبيعة سوف تستمر التذبذبات معنا مثلما حصل عام ١٩٨٦، ومثلما حصل في عام ١٩٩٨، وقد أصبحت هذه التذبذبات تشكل في الواقع نوعاً من الصدمات القوية جداً التي نفاجأ بها ـ خاصة في دول منطقة الخليج ـ ولا نعرف كيف التصرف في هذه الحالات، فدائماً ما نفاجأ من دون أن تكون لدينا الاستعدادات والاستراتيجية الهادئة والصائبة في هذا الشأن.

فهل نستطيع أن نعتمد الآن على ما تم من خلال ترتيبات الأوبك؟ هل نعتبر الترتيب الذي توفقت إليه الأوبك مؤخراً ضماناً لاستمرار مواجهة مثل هذه الصدمات في المستقبل، أم نحتاط من خلال استراتيجيات أو ترتيبات أخرى؟

والتساؤل الثاني، يرتبط بفقداننا فرصة مهمة جداً في ما يتعلق بإدراج النفط ضمن السلع الخاضعة لترتيبات منظمة التجارة العالمية، فقد فقدنا فرصة مهمة جداً في هذا الشأن، وقد يكون السبب راجعاً إلى عدم الحضور النشط للدول المنتجة للنفط في مفاوضات الغات آنذاك. والسؤال المطروح في ضوء هذه المعطيات: هل أصبح الوقت الآن متأخراً لمحاولة ادراج النفط ضمن السلع القابلة للتحرير في التجارة أم أن العملية متأخرة إلى درجة كبيرة؟ وهل الأمر يخضع لسياسات سوف تحد أو تمنع من عمل مثل هذا الترتيب؟

٦ ـ كمال حمدان

في معرض دراسة نجريها الآن لإحدى المنظمات الدولية، أتيح لنا تركيب سلاسل زمنية إحصائية حول عدد كبير من دول المنطقة مقارنة بدول كانت في وضع مماثل لجهة معدلات النمو في أوائل الخمسينيات. والاستنتاج الأساسي الذي تكون لنا من هذه المقارنة هو أن دولاً نامية كثيرة كانت في وضع أدنى منا مرتبة في الخمسينيات، ولا تمتلك ثروات أولية، وبالتحديد بترولية، ونجدها الآن في مرتبة أرقى لجهة مستوى تطورها الاقتصادي.

وفي معرض هذه الدراسة أيضاً، والتي تؤكدها القواعد الإحصائية المتاحة لدى البنك الدولي والمنظمات الدولية، أن المنطقة العربية (شمال أفريقيا والشرق الأوسط) اعتبرت في الفترة الممتدة ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٥ المنطقة الأسوأ أداء من الناحية الاقتصادية، سواء لجهة معدلات النمو الاقتصادي أو لجهة ما تنفقه على السلاح، أو لجهة درجة انكشافها الخارجي التي تقاس بصادراتها ووارداتها مقسومة على إنتاجها المحلي من دون إشارة إلى بنية الصادرات أو الواردات، وهنا الطامة الكبرى، أو لجهة مؤشرات قياس درجة المساواة في هذه الكتل الاقتصادية المختلفة، حيث برز اتجاه واضح لتردي مؤشر المساواة في هذا الجزء من العالم، مع ملامح كثيرة تعزز مقولة إننا بنينا اقتصاداً ريعياً بشكل عام.

وسؤالي، بعد المحاضرة القيمة التي استمعنا إليها والمخاطر التي أشار إليها معالي د. يماني، بشأن التعديلات التي تطول جانب العرض وجانب الطلب وجانب التقانة، وانعكاس ذلك على حصص الدول العربية المنتجة وعلى الأسعار، فإذا كانت درجة المخاطر كبيرة إلى هذا الحد، ألا ينبغي علينا أن نعيد تقويم سياستنا النفطية عموماً؟ وبالتالي: هل هناك من إصلاحات لترشيد استخدام هذه الثروة النفطية الناضبة التي قد لا يتاح لنا المجال لاستثمار احتياطياتها بالكامل نتيجة التحولات في بنية العرض والطلب والتحولات التقانية؟ ثم: هل الضمانة بالنسبة للدول العربية المنتجة هي التقوقع ضمن المجال الجغرافي أم الانفتاح على مدى اقتصادي أوسع تتوافر فيه عوامل انتاج مكملة، ويتم من خلاله ـ مع اصلاحات كبيرة ـ تحصين الكل؟ لأن تحصين الجزء مع تدهور ما تبقى قد يطيح الوضع كله.

٧ ـ جاسم السعدون

عندي ثلاث قضايا:

القضية الأولى، لي قراءة تاريخية مختلفة ـ إلى حد ما ـ للأحداث. وإذا قلنا إن التاريخ غير مهم، فأريد أن أركز بشأن المستقبل على بعض المؤشرات. في ما يتعلق بالمستقبل، هناك «حمّى» تسود المنطقة للاستعانة بالشركات الأجنبية، وتحديداً في قطاع الإنتاج النفطي، والآن من قراءتي للمستقبل طبق ما عرضه الشيخ يماني، يقول إن النفط لن يدوم كمادة للطاقة إلى هذا المدى الطويل، ولدينا ما يكفي، فهل يعني هذا تلقائياً أنه لا حاجة إلى الشركات الأجنبية للاستثمار في النفط، لأن مزيداً من الاستثمار في النفط يعني الضياع، حيث انه لن يستمر إلى هذه الفترة الطويلة من الزمن، ولدينا في الوقت الحاضر ما يكفي، خصوصاً إذا عرفنا الأرقام، فإذا كانت

احتياطيات الكويت تحتاج إلى ٠,٠٧ مليار دولار للتطوير، فهذا يعني أن السعودية تحتاج إلى ٢٠ ملياراً لتطوير احتياطياتها، وهذا رقم كبير سوف يذهب هدراً، إذا كانت رؤية الشيخ يماني صحيحة.

القضية الثانية، اتصالاً بسابقتها، يقول الشيخ يماني إن أرقام احتياطيات النفط الموجودة عندنا غير صحيحة، وأنا أتفق معه في ذلك، لكنها غير صحيحة في الاتجاه المعاكس، بمعنى أنها أقل من المعلن بكثير، والسبب أنه مثلما نلاحظ في الرسومات البيانية لاحتياطيات وأسعار النفط نجد أنها بدأت في ١٩٨٥ في الكويت تحديداً، ثم انتقلت عدواها إلى كل دول الخليج بشكل مفاجىء سنة وراء أخرى، والسبب هو أن أسعار النفط هبطت فصار هناك صراع، أنه كلما أعلنت دولة أن عندها احتياطياً أكبر، فإن حصتها في أوبك تزداد، وبالتالي صار الصراع على «الكذب» في تقدير الاحتياطيات، وقد يكون الرقم غير صحيح.

القضية الثالثة، هي قضية الجرعة السياسية، أعتقد أن الأمر ليس ببساطة أن الأمريكان يريدون السعر ١٨ دولاراً، وإلى الأبد، وإنما تدخل في هذا قضايا تتأثر بعوامل المدى القصير، مثلاً سنة ١٩٩٦ وصل الرقم إلى ما يريده الأمريكان، وهو ٢٠ دولاراً، ومع ذلك استخدم الأمريكان الضغوط، ومن ضمن الضغوط التي استخدموها أنهم قاموا بزيادة الاستهلاك من المخزون الاستراتيجي.

٨ ـ محمد السعيد إدريس

لديّ سؤالان:

السؤال الأول: هل الالتزامات السياسية للدول النفطية تجاه قوى دولية تؤثر في سياستها النفطية؟ والى أي حد أثرت الالتزامات السياسية لهذه الدول النفطية في سياسات النفط؟ ففي منتصف السبعينيات سمعنا تصريحات بعضها للشيخ يماني يتحدث عن أن تخفيض أسعار النفط يخدم حكومات صديقة في أوروبا، وبالتحديد الحكومة الإيطالية، وأن من مصلحة دول النفط أن تدعم اليمين الإيطالي؟

السؤال الثاني: يتعلق بتأثير النفط في الصراعات الإقليمية الخليجية، ففي سنوات السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات لعب النفط والسياسة النفطية دوراً بارزاً وواضحاً في الصراعات الإقليمية النفطية وجسدت حربا الخليج الأولى والثانية، في معظمهما صراعات نفطية، فإلى أي حد ـ ونحن نواجه أزمة حقيقية تهدد مستقبل المنطقة ـ يمكن أن نعدل من سياستنا النفطية في سبيل نهج سياسة

تعاونية بين أقطار الخليج بدلاً من السياسة الصراعية التي استمرت على مدى العقود الثلاثة الماضية.

٩ ـ عبد الله النيباري

مكمن المشكلة في الخلل في اقتصادات الأقطار العربية، وبالذات الدول النفطية، هو في اعتمادها على نحو شبه كامل على عائدات النفط التي تشكل ما يزيد على ٤٠ بالمئة من ناتجها القومي، وهذه النسبة (الـ ٤٠ بالمئة) هي القاعدة الأساسية للـ ٥٠ أو الـ ٦٠ بالمئة الأخرى من الناتج القومي.

ومن دون شك، فإن ما أنهى به الشيخ يماني محاضرته من ضرورة الاعتماد على الانسان وتقليل الاعتماد على النفط، هو الشيء الأساسي، بمعنى أن يكون النفط في الاقتصادات العربية كما هو الحال مثلاً في النروج (١٥ بالمئة) أو في بريطانيا (أقل من ٨ بالمئة)، وما إلى ذلك. لكن من الآن وإلى أن نصل إلى ذلك المستوى، فنحن في مأزق أو مصيدة، بين كون النفط مهدداً إما بالنضوب الفعلي، إذا استمرت مستويات الانتاج والاستهلاك على حالها الآن حتى بمعدلات زيادة سنوية ١,٥ أو ٢ بالمئة في الطلب العالمي، أو النضوب التقني الذي أفاض فيه الشيخ اليماني من إمكانية الاتجاه إلى البدائل، سواء بدائل الانتاج النفطي أو بدائل الحصول على الطاقة من مصادر أخرى.

فما هو السعر المناسب الذي يمكن أن ينقذنا من هذه «المصيدة» على الأقل في المدى القصير والمتوسط؟ ما هو السعر الذي يحمي دول المنطقة من الوقوع في مصيدة العجز المالي؟ وما هو السعر الذي يحد في الوقت نفسه من الاستثمار في بدائل الطاقة؟ ولو أخذنا مثلاً السعودية والكويت من الدول النفطية، وهما الأكثر من حيث العائدات النفطية، نجد أن أسعار ١٩٩٧ غطت بالكاد احتياجات النفقات المالية. وفي السنوات السابقة على ذلك، كانت كل دول الخليج تواجه عجزاً مالياً، وهذا العجز يؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية، وربما أيضاً مشكلات سياسية.

في عام ١٩٨٧، حدد السعر المناسب بـ ١٨ دولاراً بالأسعار الثابتة للبرميل، وكان الشيخ يماني في ذلك الوقت ممثل السعودية في الأوبك، أخذاً في الاعتبار أن أسعار اليوم تقل عن ذلك في السعر، لكن حتى السعر الصدمة ـ الذي هو ١٢ دولاراً ـ قد لا يحمينا من هذه المخاطر، فنحن في سباق مع انخفاض تكاليف الانتاج، و١٢ دولاراً الآن تمثل السعر الأعلى للحقول الهامشية، فتكلفة كثير من

الحقول عالية، وفي بحر الشمال وغيره أقل من ذلك، فحتى ١٢ دولاراً لن تحمينا من هذه المخاطر المتعلقة بـ «النضوب التقاني» والاستثمار في البدائل. وهذا يعني أن التسابق مع تكاليف الانتاج ربما يؤدي بنا إلى الهبوط إلى ٨ دولارات وربما إلى ٦ دولارات، وهذه كارثة بالنسبة للاقتصادات العربية، وخاصة اقتصادات دول الخليج، ما دامت تعتمد بنسبة ٤٠ بالمئة أو ٥٠ بالمئة على قطاع النفط.

١٠ ـ أنيس حسن يحيى

بعد هذا العرض الشيق، أما كان بمقدور الشيخ يماني أن يقترح اتجاهات عامة لاستراتيجية عربية في مجال النفط؟

بالاستناد إلى محاضرة الشيخ يماني، فإنه يبرر تعامل المثقفين العرب والشارع العربي مع مسألة النفط بعدم دراية كافية. إن النفط مصدر مهم، بل هو أكثر المصادر أهمية بالنسبة لنا نحن العرب، لأنه شكل عنصراً أساسياً للثروة، فلماذا لا تخصص ندوة يشارك فيها متخصصون عرب كبار يقدمون دراسات حول هذه المسألة، ونخرج من النقاشات إلى نتائج حيوية بالنسبة لنا نحن العرب؟

١١ ـ محمد سيد أحمد

إلى أي حد يمكن أن تأخذ أسعار النفط كما هي مطروحة الآن في الاعتبار حقيقة استعداد إسرائيل من الآن لشح المياه في المنطقة، بحيث تنفرد على اتساع المنطقة بتحلية مياه البحر بأسعار اقتصادية تكون على استعداد لمواجهة ما هو منتظر حدوثه مستقبلاً؟ اليوم يقتضي الأمن العربي استخدام النفط من أجل المياه كمشروع طويل الأمد في مواجهة استعداد إسرائيل لحروب المياه بعد حروب الأرض، وهذه مسألة في حاجة إلى تعبئة عامة ووعي عام واستعداد لها منذ الآن.

١٢ ـ سعيد غباش

لديّ استفساران:

الاستفسار الأول: موضوع السعر الأدنى (Floor Price). نحن نعلم أن منظمة الطاقة العالمية وضعت سعراً قبل ٢٥ عاماً، بحيث لا ينزل سعر النفط حتى لا يشجع مصادر جديدة للطاقة، وأذكر كما ذكرت أنه ١٤ دولاراً، وبعد ٢٥ سنة، هل ما زال هذا السعر مستمراً أم تغير؟

الاستفسار الثاني: مع تضاؤل الدخول النفطية للدول العربية المطلة على الخليج وحاجتها لتمويل الموازنات الحكومية وتطوير الطاقات الانتاجية النفطية لمواجهة الطلب العالمي ولزيادة مداخيلها المالية، كيف تستطيع هذه الدول أن توفق بين هاتين المعادلتين؟

١٣ ـ الشيخ أحمد زكي يماني (يرد)

يتساءل الأخ جاسم السعدون عن دور أوبك، والواقع أن دور أوبك كان مهماً إلى أن بدأ الصراع من داخلها، فداخل المنظمة هناك دول ذات احتياطيات كبيرة وأخرى ذات احتياطيات ضئيلة، ومن ثم فالمصالح متضاربة، فالدول ذات الاحتياطيات الكبيرة تحتاج إلى أن يطول عمر البترول والأخرى تحتاج إلى ارتفاع أسعار البترول كي تحصل على أكبر نسبة من الدخل لمواجهة ما تريد أن تفعله لشعوبها. هذا صراع مستمر من البداية، وهو يجيب عن أسئلة كثيرة برزت في ما بعد.

وقد سأل الأخ جاسم السعدون: لماذا لم تتبن أوبك استراتيجية تواجه استراتيجية وكالة الطاقة الدولية؟ لقد أنشئت من داخل أوبك لجنة لدراسة «الاستراتيجية» تشرفت برئاستها، وقضينا سنوات طويلة، ولكن الصراع داخل أوبك كان سبباً في تدهور أعمال اللجنة وإيقافها، وحين كنت أمثل بلدي في هيئة الأمم المتحدة وطالبت بقيام مؤتمر دولي للبحث في موضوع الدول النامية والدول الصناعية والتقانة والديون والمواد الخام بما فيها البترول، قاومت أمريكا هذه الفكرة، ولكن الرئيس جيسكار دستان تبنى الفكرة واتفق مع الملك فيصل، وأقيم مؤتمر باريس، لكنه ولد ميتاً لأن أمريكا إذا أرادت شيئاً فالقول لها.

أما موضوع الغاز الطبيعي فهو في غاية الأهمية لأنه مصدر من المصادر المهمة للبترول. ومن الأشياء التي أغفلتها، ووجد هنا أن هناك الآن تقانة لتحويل الغاز الطبيعي إلى سائل (from gaz to liquid)، وهذه التقانة ستبدأ في العمل، وستستطيع دول مثل قطر وإيران ودول أخرى تصدير غازها في شكل سائل بتكلفة بسيطة جداً، وهذا السائل سينافس البترول أيضاً.

سأل الأخ وليد خدوري ما هو حزام التسعير (Price Band)، والجواب عن هذا يشبه المستحيل، لأن حزام التسعير في أوبك سيعجل بالنتائج الوخيمة التي ستحدث. وهناك سعر ـ ذكره الأخ عبد الله ـ سيطيل عمر النفط، وهو ١٢ دولاراً،

ولكن هذا يشبه المستحيل ويؤدي إلى انهيار مالي في الدول المنتجة حتى في الخليج، ولذلك ذكرته من باب ذكر الشيء.

لكن ما هو السعر الذي يمكن أن يخفض من الاندفاع، ويطيل بعض الشيء في عمر النفط، ويأخذ في الاعتبار حاجة الدول المنتجة؟ وإذا أخذت في الاعتبار حاجة المملكة العربية السعودية في ذلك، فإن هذا السعر يتراوح ما بين ١٦ دولاراً للبرميل الواحد ـ وهذا السعر يكفي للميزانية التشغيلية للمملكة العربية السعودية مع شيء قليل من الصيانة ـ و٢٠ دولاراً، وهذا السعر يعطي المملكة العربية السعودية مقدرة على الاستثمار في بعض وسائل التنمية.

وقد عقد في لندن مؤتمر تحت اسم «I.B.» وقد شاركت فيه وكنت سعيداً لأنه بحسب دراسات المركز عندنا، فإن السعر الملائم هو ١٨ دولاراً للبرميل الواحد، لأنه يطيل بعض الشيء ويؤخر النتائج الوخيمة التي ذكرتها. وقد توصل المؤتمر إلى سعر ١٨ دولاراً ـ أقل بدولارين أو أكثر بدولارين ـ وهذه النتيجة منشورة ومعروفة. وقد سعدت لأن ما ذهب اليه المركز هو ما ذهب اليه المؤتمر نفسه الذي حوى كبار العقول في صناعة البترول في مدينة لندن قبل شهرين من الآن.

بصدد تساؤلات الأخ خير الدين حسيب، فقد قصرت حديثي في الواقع على الموضوع الذي جئت له، وهو بحث أسعار البترول والوضع البترولي فقط، ولم أتطرق إلى الجوانب السياسية التي تترتب على هذا. لكن د. حسيب ذكر أنني كنت أطالب بتخفيض السعر في الثمانينيات، وهذا غير صحيح، فقد كان ذلك في السبعينيات، ففي بداية السبعينيات، وفي الستينيات كان استهلاك البترول يتزايد بنسبة ما بين ٧ و٩ بالمئة سنوياً، وكادت احتياطيات البترول تستنزف، ولذلك خشينا من هذا، وحدث الانفجار سنة ١٩٧٠، حين توقف خط «التابلاين»، وأظهرت الأسواق أن الوضع سيىء، وبدأ سعر البترول يرتفع بالاتفاق بين الطرفين ثم أصبح يرتفع بالاتفاق معنا، والسعر الذي سعينا إليه في أوبك وهو ٥ دولارات و٢٠ سنتاً كان هو السعر الذي يعطي لأوبك ما تريد وفي الوقت نفسه يسهم في تنمية احتياطيات أوبك وإطالة عمر البترول.

بشأن موضوع حصة السعودية، ففي الواقع، ارتفع انتاج السعودية من ٥ ملايين و٦٠٠ ألف برميل قبل حرب الكويت إلى ٨ ملايين برميل، لكن إذا نظرنا إلى المسألة في ضوء ارتفاع الطلب على البترول وما فعلته بقية دول أوبك، نجد أن ما كان يجب أن تكون عليه حصة السعودية الآن يزيد على ٨ ملايين، لأن الدول الأخرى في أوبك رفعت ـ بطريق شرعي أو غير شرعي ـ من انتاجها.

أما بشأن ما حصلت عليه الدول العربية من دخول في تلك الفترة فهو رقم مذهل وهو منشور، فهو تريليونات الدولارات، وأما عن كيف صرفت هذه الأموال، فهذا موضوع لا يخصني، إنه موضوع سياسي.

أما بشأن الأخ وليد النصف فإنه يقول إن كل تنبؤاتي التي ذكرتها لم يثبت منها إلا واحد. وأنا أتحدى أن يقال إن تنبؤاتي لم تصح، فالكلام يؤخذ من غير مضمونه كما فعلت هنا، فقد وضعت المعايير التي تؤدي إما لارتفاع السعر أو إلى انخفاضه وذكرت أرقاماً، فنسيت المعايير وذكرت الأرقام، وهذا شيء غير عادل. وإذا أراد الأخ السائل أن يأتي إليّ بهذه التصريحات التي ذكرتها الصحافة وأنا آتي بحواراتي ومحاضراتي في سياقها الكامل، وكل ما قلته حدث. لكن صحيح أنه عندما جاء ريتشاردسون إلى المملكة العربية السعودية وقال إن سعر البترول سيصل إلى ١٨ دولاراً، أنا قلت إن هذا من أحلام اليقظة. والواقع أنني اعترفت بهذا الخطأ وقلت إنني أسأت تقدير قوة أمريكا وسلطانها. لكن أمريكا استطاعت أن ترفع سعر البترول عن طريق تخفيض جذري من حجم الانتاج في الدول المختلفة. وفي ما عدا هذا فأنا أتحدى، فكل ما قلته كان من داخل الإطار والعوامل التي ذكرتها.

وإذا جردت الرقم من العوامل عندئذ تستطيع أن تقول إنني مخطىء، وجل من لا يخطىء. فالأسعار في صناعة البترول تتحدد بالعرض والطلب، وهذا قانون إلهي لا يستطيع أحد أن يتحكم فيه، فإذا زاد العرض انخفض السعر، وإذا زاد الطلب على العرض ارتفع السعر. وكل ما يستطيع أهل السياسة أن يفعلوه هو التحكم في العرض، إما بإجراء حصار ضد العراق أو إيران أو ضد ليبيا وغيرها من الدول، أو بفرض ضرائب بالنسبة للطلب، أو بالوسائل الأخرى، وبعض هذه الوسائل سريع وبعضها بطيء لكن القانون الإلهي الذي لا يمكن أن نغفله هو قانون العرض والطلب والطريقة التي يتم بها التحكم في العرض.

بالنسبة للأخ د. جاسم الذي سأل عن ترتيبات الأوبك الآن، فإن أوبك في وضع جيد الآن، ولكن المهم أن يلتزموا التقيد بحصص الانتاج، وأما بشأن إدراج النفط في منظمة التجارة العالمية فنحن داخلون منظمة التجارة العالمية كالحمل بين الذئاب، وهذا موضوع آخر يخرج عن إطارنا هنا، وأساساً فإن الدول الصناعية لا تعطي أي بال لموضوع أسعار البترول الخام والضرائب عليها. فالضرائب تتم على المنتجات البترولية، ويقولون لنا إن هذا الأمر ينبع من السيادة ولا دخل لنا به وهذا هو الأمر الواقع، وهناك أمور كثيرة تخرج عن موضوع إدراج البترول في المنظمة، وهناك أمور أخرى تخرج عن نطاق ما أقوم به الآن.

أما عن موضوع الإصلاحات والخدمات الذي تحدث عنه الأخ كمال حمدان والإصلاحات الاقتصادية الشاملة، فهذا أمر واجب، ونحن في المملكة العربية السعودية بدأنا السير في هذا الطريق، وأنا أرفع يدي إلى الله أن يوفقنا في هذا العمل، وأرجو أن يتم ذلك في جميع البلاد المنتجة للبترول لأن الأمر في غاية الخطورة والحساسية.

أبرز الأخ جاسم السعدون نقاطاً في غاية الأهمية خاصة بالتساؤل: إذا كان هناك احتياطيات كثيرة وستبقى داخل الأرض: لماذا تدعو شركات البترول للاستثمار في قطاع النفط؟ هناك سبب وحيد، وهذا السبب هو أنه في العالم هناك مناطق تسمى مناطق مرتفعة الكلفة (High Cost Area) وهناك مناطق الكلفة المنخفضة (Low Cost Area)، أي أن البحث عن البترول وإنتاجه وتنميته يتم فيها بتكلفة قليلة، والمناطق ذات التكلفة القليلة هذه هي مناطقنا، أما مناطق التكلفة العالية، فهي مثلاً: خليج غينيا وساحل البرازيل وبحر قزوين، حيث إن تكلفة الإنتاج في هذه المناطق عالية جداً، تصل إلى ١٢ دولاراً أو ١٤ دولاراً أو ١٠ دولارات، بينما هنا في منطقة الخليج لا تتجاوز الدولار الواحد إذا أحسن التصرف، فهذه الشركات تسعى وراء الربح، وتستطيع أن تأتي هنا، وإذا جذبناها للمجيء عندنا توقفت عن استثمار مليارات الدولارات. وحين أقفلت الأبواب، فإن شركة شيفرون وحدها في سنة ١٩٩٩ قررت ثلاثة مليارات دولار للاستثمار في كازاخستان، وارتفاع أسعار البترول هو من مصلحة شركات البترول، وهي تسعى لهذا حيث تتراكم الأرباح لديها، فلا تعطيها للمساهمين وإنما تصرفها في استثمارات جديدة. والسبب الوحيد الذي قد يدعونا لفتح الأبواب هو أن نجذب هذه الشركات بملياراتها لتبقى هنا، فإذا استثمرت هنا فإن البترول الذي يخرج من عندنا سيكون مقدماً على بترول المناطق الأخرى لأن الموضوع موضوع مصالح مادية. ثم يجب أن تعود هذه الأمور ليس في شكل شركات الاستثمار التي كانت تتحكم فينا ولكن بطريقة تجارية محضة تخضع لقوانيننا وتأتمر بأمرنا.

والقول إن السبب في انهيار السعر سنة ١٩٩٨ هو موضوع آسيا غير صحيح، وقد كتبت دراسات مختلفة بشأن ذلك وهي موجودة، والأخ جاسم رجل اقتصادي، وأنا أتتبع ما يكتب، وأشعر بالفرح والفخر لما يكتب، ولو قرأ الأخ جاسم في هذه النقطة وعرف أسبابها الرئيسية، وهي أيضاً من أسباب ارتفاع سقف الإنتاج في مؤتمر بالي ١٩٩٧، وأسباب أخرى مقدمة لما كان سيحدث، ستتضح الصورة عنده، وهو من أقدر الناس على فهم الأرقام ولغة الأرقام.

أما موضوع السياسة النفطية وكيف يتم تحديدها، وهو سؤال الأخ محمد

السعيد إدريس، فقد قلت إنه يتم تحديد السعر على أساس العرض والطلب، أما في مجتمعنا فإن السعر يتحدد الآن بحسب متطلباتنا واحتياجاتنا في الميزانية وهي نظرة آنية، فليس لدينا سياسة بترولية طويلة المدى، وقد لا يكون الظرف مؤاتياً لمثل هذه السياسة. وقد كان الظرف مؤاتياً في ما مضى في نهاية السبعينيات، عندما تألفت لجنة للدراسات الاستراتيجية ولكنها باءت بالفشل في ما بعد.

سأل أخي عبد الله النيباري عن السعر الذي يحمي من التدهور المالي؟ وبالنسبة للسعودية فقد ذكرت أنه ما بين ١٦ و٢٠ دولاراً، وهذا السعر يعطي قدرة لكنه لن يوقف المد الذي يجري في الاستثمار وإن كان يخفف من السرعة. الكويت وضعها المالي مختلف بعض الشيء عنه في السعودية. وأنا أعترف أنني لم أجر دراسة عن الكويت، لكني أعرف موضوع السعودية معرفة شبه كاملة.

يريد الأستاذ أنيس حسن يحيى عقد ندوة عن النفط لتثقيف المثقفين العرب بالنفط، وهذا أمر واجب، فهو من الأمور الأساسية حتى لا يُساء فهم النفط مثلما أسيء في البلاد التي تنتج النفط، وأصبح هناك فريقان: فريق يعرف بواطن الأمور، وإذا تحدث عنها اتهم بالرجعية والعمالة... الخ، والفريق الآخر يقول ويقول. فمن الذي لا يريد لبلده أن تمتص من خزائن الدول التي استعمرتنا وحكمتنا في ما مضى شيئاً من المال؟ كلنا نريد ذلك، ولكن بعض الأمور إذا عرفت يختلف الحكم عليها، ومن ثم، فإن عقد ندوة بترولية أمر ضروري وواجب، وهناك الكثير ممن يعرفون صناعة النفط من دون شعارات، وإنما بحقائق وأرقام، يذكرونها حتى لو آذت مشاعر البعض، فلا خوف إذا كان الضمير مرتاحاً.

بخصوص موضوع الماء وأسبابه في الحروب، فهو أمر معروف، وإسرائيل تفعل ما تريد ولها الحماية الكاملة، وهي فوق القانون، شئنا أم أبينا، إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولا. وبخصوص موضوع تصفية مياه البحر، فليتنا بدأنا عندما كانت مئات المليارات مكدسة في الخزائن لإجراء دراسات في هذا الأمر، ومع ذلك فالوقت ما زال معنا، ويجب أن نقوم بذلك الآن، وهذا هو المخرج الوحيد الذي يعفينا.

بخصوص موضوع السعر الأدنى فقد كان اقتراحاً من د. كيسنجر رفض في وكالة الطاقة الدولية، فانخفض من ١٤ دولاراً، وأصبح ٧ دولارات، وقد وافقوا عليه، ولكن، لله الحمد، فإن ما تم من شاه إيران بعد هذا أعفى د. كيسنجر من محاولات في داخل وكالة الطاقة الدولية، نحن أعطيناه ما أراد. وبعد الثورة الإيرانية وما تم من هزة سيكولوجية في السوق أدت إلى هذا الانهيار الذي نشاهده.

الفصل السادس

المشهد الاقتصادي العربي ٢٠٠٠

محمود عبد الفضيل(*)

حفلت حقبة التسعينيات بالعديد من التطورات على الصعيدين الإقليمي والعالمي في مجال العلاقات الاقتصادية. وقد طرحت تلك التطورات بدورها تحديات مهمة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد العربي ومسيرته التكاملية. ويمكن الإشارة إلى بعض أهم التطورات ذات العلاقة الوثيقة بالمستقبل العربي:

١ ـ عقد «اتفاقية السلام» الإسرائيلية ـ الفلسطينية، والإسرائيلية ـ الأردنية، التي تمثل نقلة نوعية في عمليات التطبيع والتعاون الاقتصادي بين إسرائيل وأطراف عربية في المشرق العربي.

٢ ـ «مؤتمر الدار البيضاء لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بتخطيط إسرائيلي ـ أمريكي لتدشين نظام «شرق ـ أوسطي جديد» في مجال الاقتصاد والمال والأعمال، وما تلاه من مؤتمرات في عمان (١٩٩٥)، والقاهرة (١٩٩٦)، والدوحة (١٩٩٧).

٣ ـ عمليات التفاوض بين بعض البلدان العربية والاتحاد الأوروبي حول «اتفاقات الشراكة التجارية» وبلوغها مرحلة متقدمة. فقد تم توقيع «اتفاقات مشاركة» بين الاتحاد الأوروبي وكل من المغرب، وتونس، وما زال التفاوض جارياً مع كل من مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان.

(*) رئيس قسم الاقتصاد ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

٤ ـ انتهاء دورة أوروغواي للغات (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥) بما تضمنته هذه الاتفاقية الجديدة من بنود لتحرير التجارة في الخدمات والسلع الزراعية والملكية الفكرية والسلع العامة والاستثمارات المرتبطة بالتجارة (TRIM'S)، وما ترتب من تبعات وتداعيات بالنسبة للبلدان العربية الموقعة على اتفاقية الغات أو التي في سبيلها إلى التوقيع.

وقد رافق تلك التطورات تزايد الضغوط الدولية والتنافسية على الاقتصاد العربي الذي يعاني من التفكك والتمزق، إذ شهدت التسعينيات:

ـ استمرار وتشديد الحصار الاقتصادي على العراق وليبيا، وما يحمله ذلك من إرهاق وتدهور للأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلدين، ومصادرة عمليات النمو والتراكم فيهما.

ـ تعثر وبطء عمليات «إعادة الإعمار» في لبنان ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطيني، رغم كل الوعود والتوقعات.

ـ تزايد الضغوط المالية والسياسية على اقتصادات بلدان الخليج، نظراً لتراجع العوائد النفطية، والسحب من الاحتياطيات المالية. هذا بالإضافة إلى فرض «ضريبة الكربون» وخفض الامتيازات الجمركية التي كانت تتمتع بها صادرات البلدان الخليجية في ظل نظام الأفضليات المعممة (GPS). وما زال الاقتصاد العربي يعاني من انخفاض القيمة الحقيقية لعائدات النفط، نتيجة تدهور أسعار برميل النفط خلال حقبة التسعينيات.

ومن ناحية أخرى، اتسمت فترة التسعينيات بعدد من مؤشرات الأداء السلبية على الاقتصادات العربية، نوجز أهمها في ما يلي:

(١) معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان العربية (النفطية وغير النفطية).

(٢) استمرار تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان العربية في مجموعها.

(٣) استمرار تدهور معدلات البطالة، ولا سيما بخصوص الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.

(٤) تسجيل مزيد من التدهور في الفجوة الغذائية.

كما أن معظم البلدان العربية ما زالت تعاني من محدودية قدراتها التصديرية، وعدم تنويع سلة الصادرات، إذ تشير البيانات المتوافرة عن الأعوام الأولى من

التسعينيات، إلى أن الصادرات الصناعية غير التقليدية لا تزيد على ثلث جملة الصادرات السلعية في البلدان العربية ذات البنية الصناعية المتقدمة. وعلى رغم تواضع حجم الصادرات الصناعية، تشير بيانات الجدول رقم (٦ ـ ١) إلى زيادة نسبة تلك الصادرات إلى جملة الصادرات خلال الأعوام الأخيرة من التسعينيات، وقد سجلت أعلى نسب في تونس، حيث بلغت نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات ٧٨ بالمئة عام ١٩٩٧ (ولدينا شكوك حول مصداقية هذه النسبة!). وتأتي مصر في المرتبة الثانية حيث سجلت النسبة ٣٨ بالمئة، تليها المغرب التي بلغت فيها النسبة ٣٥ بالمئة.

الجدول رقم (٦ ـ ١)

الصادرات الصناعية في بعض الدول العربية

الدولة	الصادرات الصناعية (مليون دولار أمريكي)		النسبة المئوية من إجمالي الصادرات	
	١٩٨٣	١٩٩٧	١٩٨٣	١٩٩٧
سوريا	١٩٢٣	٣٩١٦	١٥	١٠
الأردن	٥٨٠	١٧٥٠	٤٦	٠٠
مصر	٣٢١٥	٣٩٠٨	١٢	٣٨
الجزائر	١٢٤٨٠	٩٣٨٠	١	٤
المغرب	٢٠٠٦	٧٢٩٥	٤٠	٣٥
تونس	١٨٥٠	٥٧٤٦	٤٤	٧٨
الكويت	١١٥٠٤	٩٧٠٠	١٩	٤

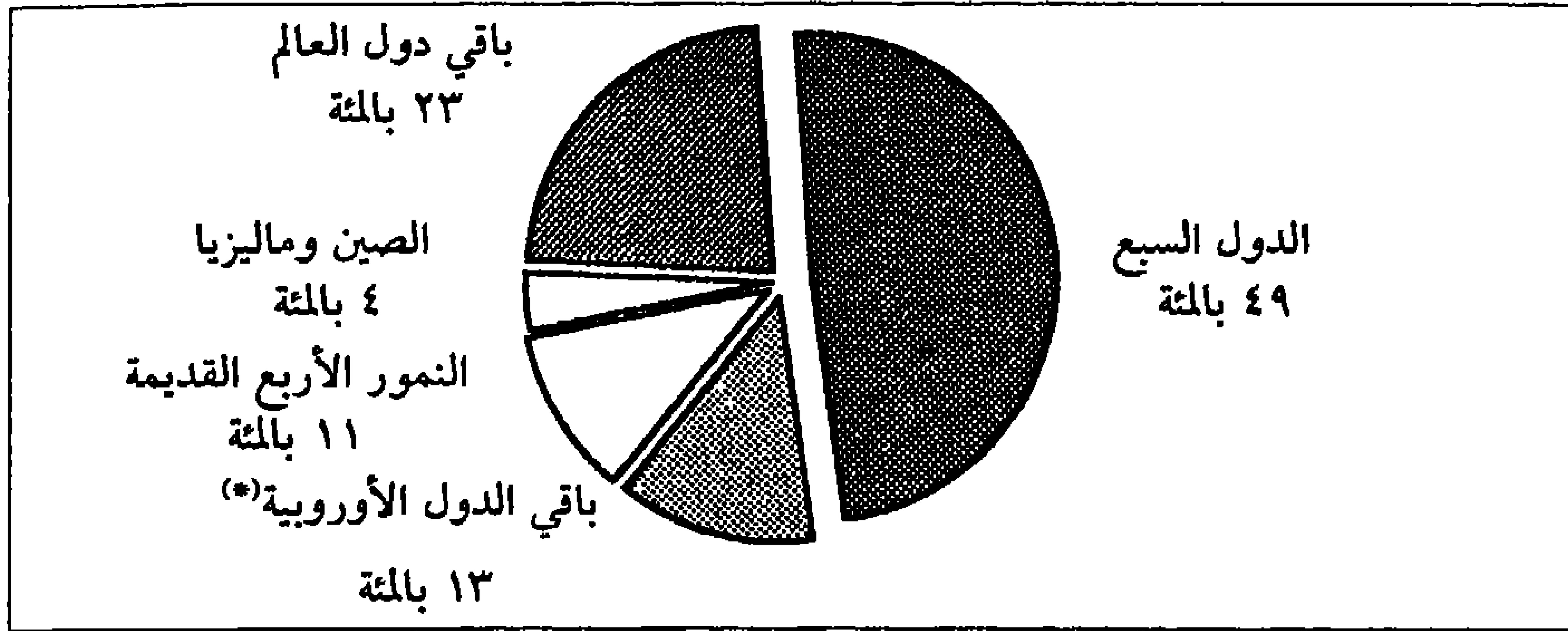
المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٩/ ٢٠٠٠.

وإذا عرفنا أن نسبة الصادرات العربية إلى جملة الصادرات العالمية لا تزيد على ٤ بالمئة، معظمها صادرات للنفط الخام والسلع الأولية، ندرك مدى هامشية مساهمة الاقتصاد العربي في تدفقات التجارة الدولية بمكوناتها الحديثة، مقارنة بالبلدان الآسيوية حديثة التصنيع (راجع الشكل رقم (٦ ـ ١)).

ويعود هذا التخلف في الأداء التصديري لضعف مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العربي، إذ لم تزد تلك النسبة على ٢٦ بالمئة

الشكل رقم (٦ ـ ١)

الأهمية النسبية في التجارة الدولية للسلع (١٩٩٦)



(*) ألمانيا، إسبانيا، السويد، روسيا، نيوزيلندا.
المصدر: منظمة التجارة العالمية.

في حالة مصر (عام ١٩٩٨)، تليها تونس (١٨ بالمئة)، لبنان والمغرب (١٧ بالمئة لكل منهما)، كما يوضح الجدول رقم (٦ ـ ٢). وتلك بلا شك نسبة متواضعة بالمعايير جميعها، وتشير إلى الحاجة الماسة لحدوث قفزة صناعية كبرى في البلدان العربية خلال السنوات العشر المقبلة. ومن دون ذلك سوف يعاني الاقتصاد العربي من التهميش المتزايد على صعيدي الإنتاج والتصدير.

الجدول رقم (٦ ـ ٢)

تطور القيمة المضافة لفروع النشاط الاقتصادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية (١٩٨٠ ـ ١٩٩٨)

الدولة	الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨
الأردن	٨	٣	٢٨	٢٥	١٣	١٣	٦٤	٧٢
مصر	١٨	١٧	٣٧	٣٣	١٢	٢٦	٤٥	٥٠
الجزائر	١٠	١٢	٥٤	٤٧	٩	٩	٣٦	٤١
المغرب	١٨	١٦	٣١	٣٠	١٧	١٧	٥١	٥٤
تونس	١٤	١٤	٣١	٢٨	١٢	١٨	٥٥	٥٨
السعودية	١	٦	٨١	٤٥	٥	١٠	١٨	٤٩

المصدر: المصدر نفسه.

وعلى الصعيد الخارجي، ما زال الاقتصاد العربي يرزح تحت عبء المديونية الخارجية «الثقيلة»، إذ تلتهم المدفوعات السنوية لخدمة الدين الخارجي (أقساط أصل الدين+ الفوائد) جانباً مهماً من حصيلة النقد الأجنبي في العديد من البلدان العربية. وعلى الرغم من التراجع في حجم المديونية العربية منذ عام ١٩٩٤ (طبقاً لتقارير البنك الدولي) إلا أن الدول ذات المديونيات الثقيلة: الأردن، سوريا، العراق، الجزائر، المغرب، لم تستطع حتى الآن التوصل إلى آلية تكفل تقليص أعباء مدفوعات الدين الخارجي بصورة كافية. وتظل الحاجة قائمة للبحث عن حلول عاجلة لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان العربية لوقف نزيف موارد النقد الأجنبي، وإعادة توجيه هذه الموارد لأغراض التنمية والتراكم.

خلاصة القول هنا، إن اقتصادات البلدان العربية تعاني في الأجل القصير من ثلاثية: «الركود، البطالة، المديونية»، مما يستدعي اتباع سياسات اقتصادية تدفع في اتجاه الانتعاش الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة والمديونية الخارجية والداخلية. وعلى المدى الأطول، فإن اقتصادات البلدان العربية (نفطية وغير نفطية) في حاجة ماسة لعمليات إعادة هيكلة للاقتصادات العربية (Structural Transformation)، وليس عمليات إصلاح وتكيف هيكلي (Structural Adjustment)، على النحو الذي يوصي به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، للخروج من أعناق الزجاجات. ومن دون ذلك لا يمكن تحقيق «قفزة تقانية» و«تصنيعية» كبرى تؤدي إلى تحديث وتطوير بنية الاقتصاد العربي، وتصحيح العجز المزمن في موازين المدفوعات العربية.

إن غياب خطة تنمية طويلة الأجل، تحدد طبيعة توجهات عمليات التراكم للوحدات القطرية التي يتكون منها الاقتصاد العربي، وتهتم بالعدالة الاجتماعية، يجعل برامج التثبيت التي يوصي بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مجرد برامج انكماشية، تحقق التوازنات الأساسية على المستوى الكلي في الأجل القصير، في ظل مستويات منخفضة للنشاط الاقتصادي والتوظف.

كما أن تلك الحزمة من برامج التصحيح الهيكلي، ذات الطبيعة الساكنة، يمكن أن تصبح بمنزلة حصان طروادة الذي يتم بواسطته تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد سوق مندمج في الاقتصاد العالمي، من دون حدوث عملية تنمية متواصلة وتنويع للهياكل الإنتاجية والقضاء على البطالة والفقر. لذا فإن الوضع الأمثل، هو تصميم برامج التثبيت وبرامج التصحيح الهيكلي، كجزء عضوي من برامج وخطط التنمية الوطنية طويلة الأجل، وليس بمعزل عنها.

وغني عن القول، أن البرامج الوطنية للتحول الهيكلي (وليس التكيف الهيكلي) لن تؤتي ثمارها بنجاح في إطار القطر الواحد، إذ إن البعد التكاملي العربي، على صعيد مجموعة من الأقطار العربية، يعتبر ضرورة تنموية للاستفادة من وفورات الحجم والنطاق وقانون الغلة المتزايدة.

تطور العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية

لم تحقق العلاقات الاقتصادية العربية ـ العربية أي تقدم يذكر خلال التسعينيات، سوى في مجال العلاقات الثنائية، بينما لم يتحقق أي تقدم يذكر على مستوى العلاقات متعددة الأطراف (دول إعلان دمشق)، أو على مستوى العلاقة بين التجمعات الفرعية (مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغاربي)، بل على العكس، يمكن القول إن الأردن قد بدأ في الانسلاخ عملياً من دائرة الترتيبات الاقتصادية العربية، واقترب بدرجة كبيرة من مشروع مثلث البينيلوكس، الذي تخطط له إسرائيل كتجمع اقتصادي بقيادتها، ويضم تحت جناحيه الأردن والأراضي الفلسطينية التي تتمتع بالحكم الذاتي.

كذلك لم تتعمق العلاقات الاقتصادية بين الدول المغاربية، بل على العكس تفاوضت كل من المغرب وتونس على اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، بشكل منفرد ومن دون تنسيق. وتعيش الجزائر حالة تمزق سياسي وتدهور اقتصادي، كما تعيش ليبيا حالة عزلة اقتصادية، مما يضعف من فعالية الترتيبات الاقتصادية في ما بين البلدان المغاربية.

ومن ناحية أخرى، ظل حجم التدفق السنوي للاستثمارات العربية البينية جد متواضع، بالمقارنة مع حجم الفوائض المالية التي تمتلكها كل الدول العربية، غنيها وفقيرها، والمهاجرة في الأسواق المالية الدولية بحثاً عن الأمان والربح، التي تقدر ما بين ٧٠٠ و٨٠٠ مليار دولار. والنتيجة الحسابية البسيطة تشير إلى أن كل دولار عربي جرى استثماره في الوطن العربي يقابله ما يقارب ٦٠ إلى ٧٠ دولاراً جرى توظيفها في الأسواق المالية الدولية. ورغم ذلك، يجب التفرقة بين نوعين من تدفقات رأس المال العربي الخاص في ما بين البلدان العربية:

(أ) التدفقات التي تحركها اعتبارات الكسب السريع واقتناص واغتنام الفرص، من دون نظرة طويلة الأجل لتطوير البنية الإنتاجية والاقتصادية العربية، إذ توجد فئة من رجال الأعمال العرب والمافيات المالية والسمسارية تجري وراء

الصفقات العاجلة، ولا تبحث سوى عن الكسب السريع من دون أدنى اهتمام بتطوير الاقتصادات العربية.

وهذا النوع من التحركات لرؤوس الأموال العربية عبر عنه بشكل نموذجي عدنان خاشقجي (الملياردير السعودي)، في مقال نشرته له جريدة **الأنترناشونال هيرالد تريبيون** *(International Herald Tribune)* (بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٤)، حيث تحدث عن أن «توجهات التغيير لم تعد تجيء من خلال رؤى الفلاسفة الكبار أو القادة السياسيين.. بل هي محصلة القرارات الفردية لرجال الأعمال الساعين لاقتناص الفرص».

(ب) تدفقات رؤوس الأموال العربية الخاصة التي تحكمها رؤية تنموية للمستقبل، وتسعى للجمع بين الربحية الخاصة والمنافع العمومية والإنمائية.

لذا، فإن من الخطأ النظرة أحادية الجانب لحركة رأس المال العربي الخاص، من دون تمييز بين الأجنحة المختلفة لرأس المال العربي، ودورها في مسيرة التنمية العربية.

ولعل الإنجاز الوحيد المهم الذي تم خلال التسعينيات كان في مجال الربط الكهربائي بين دول المشرق العربي والمغرب العربي. وتلك نقطة على قدر كبير من الأهمية، نظراً لما لقطاع الكهرباء من أهمية مستقبلية في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، إذ إن الربط العضوي للشبكات الكهربائية العربية يساعد على تطوير التعاون والتكامل العربي في مجال تصنيع المعدات الكهربائية من خلال توحيد المواصفات الأساسية للمعدات والتجهيزات الكهربائية (معدات شبكات النقل والتوزيع، خاصة الأبراج والكابلات)، مما يؤدي إلى توسيع السوق العربية أمام صناعة المعدات الكهربائية، إذ لا تتسع السوق القطرية في بلد عربي واحد لصناعة هذه المعدات الثقيلة.

التحديات المستقبلية التي تواجه الاقتصاد العربي

تنقسم التحديات التي يواجهها الاقتصاد العربي عند بداية القرن الواحد والعشرين إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تحديات تفرضها التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية العالمية، من خلال تيارات العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي. وتتضح تجليات تلك التحديات على مستقبل الاقتصاد العربي في جانبين مهمين:

١ ـ أثر اتفاقات الشراكة القطرية مع الاتحاد الأوروبي على مستقبل الاقتصادات العربية.

٢ ـ التحديات الجديدة التي تطرحها نتائج دورة أوروغواي لاتفاقية الغات ونشوء منظمة التجارة العالمية على الاقتصادات العربية.

المجموعة الثانية: تحديات إنمائية ذات طبيعة حرجة، تواجه الاقتصاد العربي في عدد من القطاعات المهمة والحساسة:

١ ـ مستقبل قطاع النفط والغاز ودوره في الحياة الاقتصادية العربية.

٢ ـ تحدي الأمن المائي والتنمية الزراعية وقضايا الأمن الغذائي.

٣ ـ مستقبل عمليات التطوير التقاني، وأهميتها الحرجة بالنسبة لمستقبل الأمة العربية.

٤ ـ تحدي حركة الاندماجات الكبرى على الصعيد العالمي.

وسوف نشير بإيجاز لطبيعة تلك التحديات على الصعيدين الخارجي والداخلي.

أ ـ التحديات الخارجية التي تواجه الاقتصاد العربي

(١) حول الآثار المحتملة لـ «اتفاقات الشراكة» مع الاتحاد الأوروبي في الاقتصادات العربية: شهدت التسعينيات توقيع كل من المغرب وتونس على اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبدأت مصر عمليات التفاوض حول اتفاق شراكة منذ عام ١٩٩٥، بينما طلبت الأردن رسمياً من الاتحاد الأوروبي البحث في إمكانية عقد اتفاق شراكة معها، وجارٍ حالياً التفاوض مع سوريا ولبنان والجزائر. وتقوم فكرة اتفاقات الشراكة على أنها خطوات تمهيدية في اتجاه قيام تجمع اقتصادي جديد أوروبي ـ متوسطي. وتختلط تلك الرؤية الاقتصادية بالرؤية الأمنية، إذ تنظر بعض الدوائر الأوروبية إلى قيام هذا التجمع الأوروبي ـ المتوسطي نظرة أمنية قصيرة النظر، وليس نظرة إنمائية بعيدة المدى، إذ عادة ما ينظر لدول جنوب حوض المتوسط ـ ومن بينها الدول العربية شرقي المتوسط وغربه ـ باعتبارها عمقاً أمنياً لبلدان الشمال والجنوب الأوروبي، على النحو الذي أكدته القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة أسن بألمانيا (٩ ـ ١٠/١٢/١٩٩٤). وهكذا يجب النظر إلى اتفاقات الشراكة التي تعقدها بعض البلدان العربية على أنها جزء من التحرك الأوروبي لتحقيق بعض المصالح الجيو ـ اقتصادية في المنطقة العربية.

وتدور اتفاقات الشراكة القطرية مع الاتحاد الأوروبي ـ قيد التفاوض والتوقيع ـ حول عدد من المحاور المهمة:

- مدى نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الأوروبية.
- مخاطر التبادل التجاري مع أوروبا على بنية الصناعات الوطنية القائمة في البلدان العربية.
- مسائل التعاون المالي والمعونات.
- قضايا نقل التقانة والبحث العلمي.

وتظل مشاكل الصادرات الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، وكذا طول الفترات الانتقالية قبل التحرير الكامل للمبادلات التجارية، من أهم المشكلات المطروحة على جدول أعمال التفاوض بالنسبة لكل قطر على حدة. بينما تدخل مسائل التعاون المالي ونقل التقانة ضمن الإطار الأوسع للحوار السياسي والأمني بين تلك البلدان والاتحاد الأوروبي.

ويلاحظ أن اتفاقات الشراكة القطرية مع الاتحاد الأوروبي لم يسبقها أي تنسيق بين البلدان العربية التي تسعى للشراكة: مصر، والمغرب، وتونس، والأردن. ولعل أهم المشكلات التي ترتبت على تلك الاتفاقات، وتؤثر في مستقبل الاقتصاد العربي في مجموعه تتمثل في:

- الأثر التحويلي لتدفقات التجارة في السلع والخدمات.
- مدى تناقض اتفاقات الشراكة، المنفردة، مع السيناريوهات المطروحة للتكامل الإقليمي العربي، خاصة أن اتفاقيات الشراكة هذه تفضي إلى إقامة منطقة تجارة حرة متوسطية بحلول عام ٢٠١٠.

(٢) تحدي «دورة الأوروغواي» لاتفاقية الغات لمستقبل الاقتصادات العربية:
جاءت «دورة أوروغواي للغات» لتقود عملية تحرير شبه شامل لأنواع المبادلات جميعها بما في ذلك الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والعقود العامة (Public Procurements). وفي الوقت الذي يفيد هذا التحرير الشامل لعناصر التجارة الدولية كل البلدان الأكثر تطوراً في العالم: بلدان الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان «النافتا» ومجموعة «آسيا ـ الباسفيك»، باعتبار أن تلك البلدان تتمتع ببنية اقتصادية متطورة تسمح لها بفتح أبواب المنافسة الدولية على مصاريعها، فإن العديد

من بلدان العالم الثالث ـ ومن بينها البلدان العربية ـ سوف تعاني من أضرار وخسائر في العديد من القطاعات مهما طالت فترات السماح!

بيد أن أهم ما سوف يواجه البلدان العربية، مثلها في ذلك مثل العديد من البلدان النامية التي تريد أن تستكمل مسيرتها التصنيعية، هو تحديات جديدة وكبيرة خلال السنوات المقبلة، نتيجة ما أسفرت عنه «دورة أوروغواي» لمنظمة الغات من التدخل في قوانين الاستثمار التي تؤثر في مسارات التجارة الدولية (TRIM'S)، مما سوف يؤثر في شروط العملية التصنيعية في البلدان النامية نتيجة عدم الاعتداد ببعض الاعتبارات الحمائية الضمنية التي تتضمنها قوانين الاستثمار في المجال الصناعي.

فعلى سبيل المثال، تشترط قوانين الاستثمار في بعض البلدان العربية استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية في إنتاج سلعة أخرى (المكون المحلي)، كذلك اشتراط أن يقوم المستثمر بتصدير نسبة معينة من إنتاجه، لا تقل قيمتها بالنقد الأجنبي عن مقدار العملات الأجنبية التي يستخدمها في استيراد مستلزمات الإنتاج، أي تقييد استيراده في حدود ما يصدره. ومن هنا، وفي ظل مقررات دورة أوروغواي للغات تصبح تلك الاشتراطات منافية لمتطلبات تحرير التبادل التجاري.

ب ـ التحديات الداخلية التي تواجه الاقتصاد العربي

(١) **مستقبل دور قطاع النفط والخروج من الحالة «الريعية»**: لعب المتغير النفطي خلال السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات دوراً مهماً وحاكماً في حياة المجتمعات العربية، من خلال عملية إعادة تدوير الأموال النفطية داخل الاقتصادات العربية، مما أدى إلى نمو وتوسيع وازدهار أنشطة ثلاثة قطاعات رئيسية هي:

(أ) التشييد والبناء.
(ب) التجارة.
(ج) المال.

وفي تقديرنا، أن الأزمة قادمة عندما ينتهي مفعول المخدر النفطي، وتفيق المجتمعات العربية من غفوتها ـ التي غذتها السكرة النفطية ـ على حقائق الوضعية الجديدة: وضعية ما بعد النفط، حيث يصعب إعادة إنتاج الأوضاع الاقتصادية وحالة السيولة الطبقية التي سادت خلال الحقبة النفطية، بفعل دخول ريعية غير مرتبطة بالأساس المادي لعمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج في الاقتصاد العربي.

وتدل كل الشواهد والمؤشرات على أن السنوات المقبلة الممتدة خلال الحقبة الأولى للقرن الواحد والعشرين، سوف تشهد أزمة تصدع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، المستندة إلى الحالة الريعية، التي ولدها الريع النفطي ومشتقاته في معظم البلدان العربية. ويمكن رصد ذلك من خلال بعض المؤشرات:

- تصدع ما يمكن تسميته عقد الرشوة الاقتصادية - غير المكتوب - بين الطبقات الحاكمة والفئات الوسطى في البلدان العربية، إذ لم يعد في مقدور الدولة والفئات الحاكمة تقديم المزيد من المزايا المالية والعينية للفئات الوسطى.

- لم تعد الهجرة للبلدان النفطية متاحة بالدرجة نفسها، كآلية تساعد على وقف تدهور الأوضاع المادية والمكانة الاجتماعية للفئات الوسطى والعمالة في البلدان المصدرة للعمالة، وذلك في ظل تراجع العائدات النفطية وانحسار تيارات الهجرة من البلدان غير النفطية إلى البلدان النفطية.

- تضاؤل آثار التساقط التي تذهب للفئات والجماهير الشعبية العريضة (العمال، صغار وفقراء الفلاحين، والفئات الهامشية المسحوقة)، وذلك نتيجة الأزمة العامة لمالية الدولة.

(٢) تحدي ندرة المياه: يشير العديد من الكتابات والتقديرات إلى أن معظم البلدان العربية سوف تعاني أزمة حادة في توافر الموارد المائية خلال السنوات المقبلة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نصف البلدان العربية تقع تحت خط الفقر المائي، الذي يقدر بمليون متر مكعب من المياه لكل ألف من السكان. ووفقاً لذلك، فإن الأقطار العربية مثل: الجزائر، والأردن، وفلسطين، وسوريا، وتونس، واليمن سوف تعاني من شبح ندرة المياه خلال السنوات القليلة المقبلة.

وغني عن البيان، أن توافر الموارد المائية يعتبر ضرورة للتنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي في ظل الزيادة المطردة في أعداد السكان. كما أن له أهمية كبيرة في مجال الصناعة والاستخدامات المنزلية.

وتحتل تلك المشكلة أهمية كبرى بالنسبة للمستقبل، باعتبار المياه مورداً حرجاً، سوف تدور حوله الصراعات (بل الحروب) في المستقبل، وهناك العديد من المقترحات حول معالجة شح المياه عن طريق المطالبة بترشيد استهلاكها والحد من الهدر، أي تحسين إدارة الموارد المائية في بلدان المنطقة العربية. كذلك طرحت

العديد من المقترحات حول مبادلة الموارد النفطية (التي في سبيلها إلى النضوب اقتصادياً) بالموارد المائية (المتجددة على مدار الزمن). وبهذا الصدد، يمكن إنشاء هيئة عربية لتنمية الموارد المائية، تساهم في تمويلها البلدان العربية ذات الفوائض المالية، مقابل الحصول على حاجياتها الغذائية وتحقيق مزيد من الأمن الغذائي المشترك على الصعيد العربي[1].

(٣) **تحدي التقانة وبناء رأس المال البشري**: لعل أهم الموارد الحرجة التي سوف تؤثر في مستقبل الاقتصاد العربي عموماً هو حجم الاستثمار في التقانة الحديثة ورأس المال البشري، إذ تشير الكتابات الحديثة إلى أن أهم محركات عمليات التنمية الحديثة لم تعد تستند إلى مجرد قوة العمل ورأس المال المادي (دول الإنتاج التقليدية)، حيث أصبح رأس المال البشري والمعرفة (التقانة) أهم الموارد الحرجة التي تساهم في صنع التنمية والتحول الهيكلي وتحقيق التنافسية.

ويلعب النظام التعليمي دوراً مهماً في تكوين رصيد رأس المال البشري، وتنمية القدرة على الابتكار والاختراع، في عالم أصبحت فيه صادرات التقانة المتطورة من أهم عناصر سلة الصادرات الحديثة لبلدان العالم المتقدم. وما زال الطريق طويلاً أمام الأقطار العربية لتكوين رأس المال البشري والرصيد التقاني الملائم للنهضة والتطوير.

وتشير الإحصاءات المتاحة (راجع الجدول (٦ ـ ٣)) إلى انخفاض:

(أ) أعداد الحاسبات الشخصية لكل ألف من السكان.

(ب) مواقع الإنترنت لكل عشرة آلاف من السكان.

(ج) أعداد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحوث والتطوير.

(د) عدد براءات الاختراع للمقيمين داخل المنطقة العربية.

وكل ذلك يحتاج إلى قفزة كبرى في مجال العلم والتقانة، وتأهيل قوة العمل العربية على اختلاف مستويات مهاراتها، لكي تكون أكثر قدرة تنافسية في ظل التقسيم الجديد للعمل على الصعيد العالمي.

---

(١) محمد سيد أحمد، «مشروع يحقق معاً الأمن المائي والأمن القومي العربيين،» شؤون عربية، العدد ١٠١ (آذار/ مارس ٢٠٠٠).

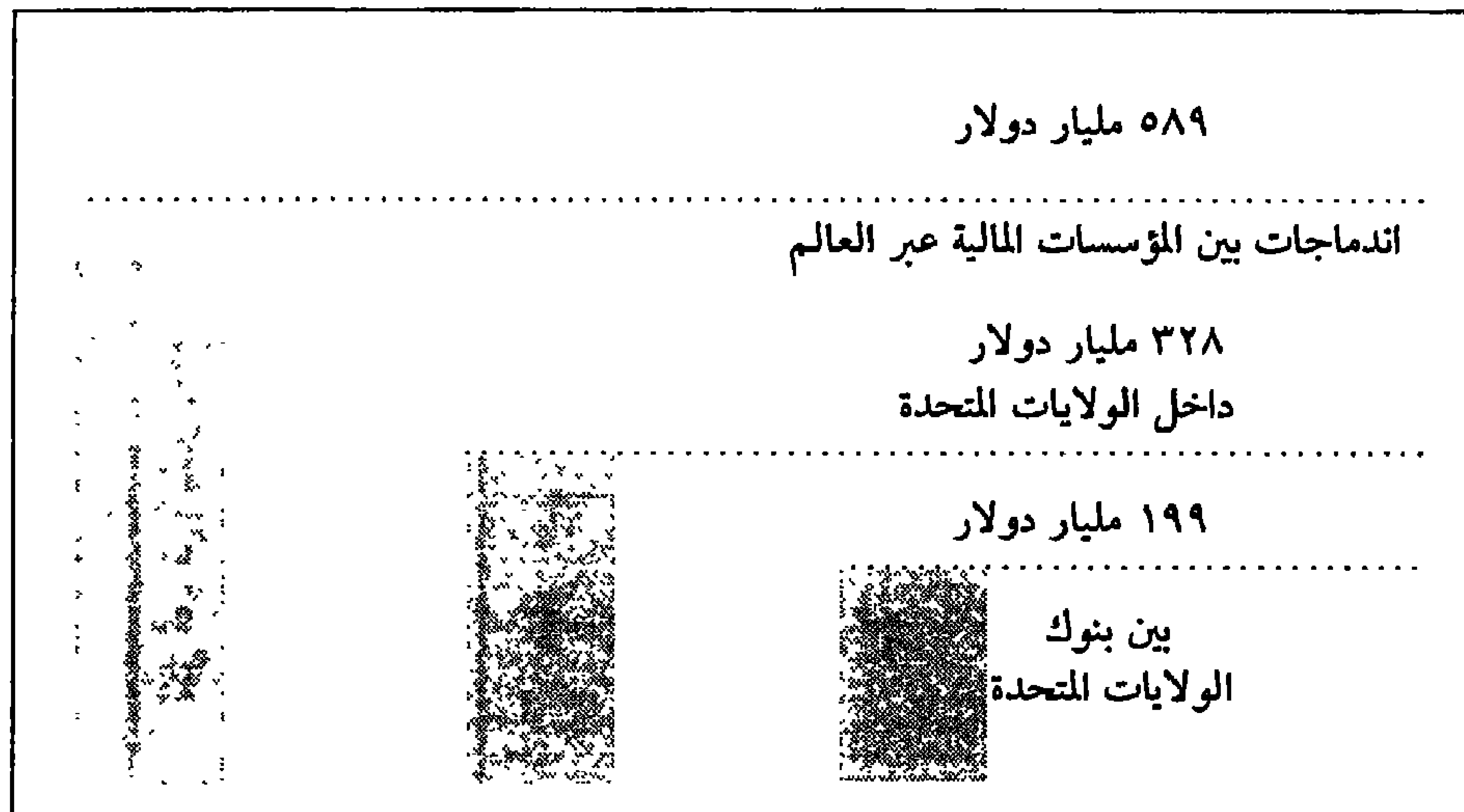
الجدول رقم (٦ ـ ٣)
الاتصالات، المعلومات والعلوم والتقانة في البلدان العربية

الدولة	لكل ألف من السكان (١٩٩٧)				مواقع الإنترنت لكل ١٠ آلاف من السكان (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩)	المهندسون والعلماء العاملون في مجال البحوث والتطوير لكل مليون من السكان (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)	عدد براءات الاختراع (١٩٩٦)	
	أجهزة التلفزيون	خطوط التليفون	خطوط التليفون المحمول	الحاسب الشخصي			مقيمون	غير مقيمين
لبنان	٣٥٤	١٧٩	١٣٥	٣١,٨	٥,٥٦	٠٠	٠٠	٠٠
سوريا	٦٨	٨٨	صفر	١,٧	صفر	٠٠	٠٠	٠٠
الأردن	٤٣	٧٠	٢	٨,٧	٠,٨	١٠٦	٠٠	٠٠
مصر	١٢٧	٥٦	صفر	٧,٣	٠,٣١	٤٥٨	٥٠٤	٧٠٦
الجزائر	١٦١	٢٣	١	٠٠	٠,٣	٠٠	١	١٨,٧٦١
المغرب	١٦٠	٥٠	٣	٢,٥	٠,٢	٠٠	٩٠	٢٣٧
تونس	١٨٢	٧٠	١	٨,٦	٠,٠٧	٣٨٨	٤٦	١٢٨
الكويت	٤٩١	٢٢٧	١١٦	٨٢,٩	٣٢,٨	٠٠	٠٠	٠٠
السعودية	٢٦٠	١١٧	١٧	٤٣,٦	٠,١٥	٠٠	٢٧	٨١٠

المصدر: المصدر نفسه.

(٤) **تحدي حركة الاندماجات الكبرى في القطاع المصرفي**: لعل أخطر عمليات الاندماج هي التي تمت بين المؤسسات المالية والمصرفية الكبرى. ويلاحظ من الشكل رقم (٦ ـ ٢) أن حجم الاندماجات بين المؤسسات المالية عبر العالم بلغ ٥٨٩ مليار دولار، مما يؤكد أهمية الدور المتصاعد لرأس المال المالي في قيادة عمليات التوسع والاندماج عبر الاقتصاد العالمي. وهذا يفرض بدوره تحديات مهمة على قطاع المال والمصارف في الوطن العربي، ولا سيما في ظل «مقررات دورة» أورغواي لمنظمة التجارة الدولية في ظل اتفاقية الخدمات المالية، الأمر الذي يستدعي موجة موازية من الاندماجات العقلانية للبنوك والشركات العربية الكبرى داخل القطر الواحد، أو عبر مجموعة من الأقطار العربية.

الشكل رقم (٦ ـ ٢)
قيمة عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية
خلال الفترة ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧



المصـــدر: J.Christopher Flowers, «U.S. Bank Merger Still Proliferate, but Cross-segment Activity is on the Rise among the Largest Player,» Ernest and Young LLP, Financial Services, Current Issues, Spring 1998, pp. 2-3. (http://www.ey.com/publicate/fsi/current-issues/ci98.pdf).

وفي حين هناك أمثلة كثيرة في الماضي القريب لحركة الاندماج الاختياري للبنوك خارج الوطن العربي، فإننا لا نرى لها أمثلة تذكر في الدول العربية (باستثناء حالات قليلة أكثرها في الخليج ولبنان والمغرب). هذا بالرغم من أن البنوك العربية هي في مجملها بنوك صغيرة قد لا تقوى على المنافسة، حتى في السوق المحلية، إذا

فتح باب المنافسة على مصراعيه مع البنوك الأجنبية، كما هو متوقع في المستقبل، في ظل اتفاقية الغات للخدمات المالية. لكن النزعة الفردية ما زالت تغلب على العمل العربي العام والخاص، في هذا القطاع كما في غيره. وفي مقدرة عدد قليل من البنوك العربية الكبيرة نسبياً، سواء في دولة عربية واحدة أو في عدد من الدول العربية، تكوين بنك عربي قوي قادر على المنافسة على المستوى الإقليمي، إن لم يكن على المستوى العالمي لو أنها اختارت هذا الطريق.

منهج التخطيط التأشيري كأداة للتنسيق التكاملي العربي

قامت عمليات التنمية القطرية على أرضيات مختلفة، من حيث تفاوت مستويات نمو القوى الإنتاجية وتباين طبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدى كل منها. فبعض الأقطار قد نشأت لديها مجموعات قليلة من الصناعات الخفيفة وبعض المرتكزات الأساسية في فترات سابقة، كما في حالة مصر (منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية)، وكما في حالة سوريا ولبنان والعراق وبعض أقطار المغرب العربي (بعد تلك الحرب). أما أكثرية الأقطار العربية الأخرى، فقد كانت اقتصاداتها ما تزال في مرحلة زراعية ـ رعوية عند البدء بمساعي التنمية.

كذلك فإن المساعي الداعية إلى إقامة علاقات تنسيق وتكامل بين الاقتصادات العربية لم تتضمن عمليات توفيق ومواءمة جدية بين المصالح الاقتصادية للكيانات القطرية المنفصل بعضها عن بعض. ولعل تعقيدات المساعي التكاملية تنبع من كون خطوات التنسيق والتعاون والتكامل إنما تجري بين أطراف يسعى كل واحد منها إلى تحقيق مصلحته الذاتية في نطاق المصلحة الجماعية. والأمر الأخير يستدعي إيجاد توازنات وتكافؤات المصالح والمنافع المتبادلة في ما بين الأطراف الداخلة في ترتيبات عمليات التكامل الاقتصادي.

ونحن نرى أن منهج التخطيط التأشيري، يمكن أن يشكل دليلاً تسترشد به عمليات التنمية القطرية التي تواجه تحديات كبيرة في ظل تيارات العولمة، إذ إن عمليات التنمية القطرية العربية الجارية ما زالت بحاجة ماسة إلى دليل عمل يعين لها اتجاهاتها ومراميها بعضها إزاء بعض، بما يتضمن لها أكبر قدر من التناسق والتكامل في ظل رياح العولمة العاتية.

وجدير بالإشارة هنا أن منهج التخطيط التأشيري، على الصعيد العربي، ليس مجرد نهج فني مناسب، بل يشكل ضرورة اقتصادية وسياسية من منظور المستقبل العربي، من أجل تحقيق أكبر درجة من التناسق، ولا نقول التنسيق، بين سياسات

التنمية القطرية في اتجاه التكامل الاقتصادي العربي، وبناء درجة أكبر من التنافسية. وبعبارة أخرى، فإن منهج التخطيط التأشيري على الصعيد العربي سوف يساعد على التنسيق بين الخطط الإنمائية القطرية، في إطار رؤية بعيدة المدى للمتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

ويمكن لمجهودات التخطيط التأشيري أن تدور وتتمحور حول قطاعات أو أنشطة رئيسية، تمثل نقاط التقاطع الممكنة بين مجهودات التنمية القطرية وعمليات التكامل الاقتصادي العربي، ولا سيما في مجالات الأمن الغذائي، والصناعات الأساسية، وهياكل البنيان الارتكازي، والوساطة المالية، التي يصعب تخطيطها وتشغيلها بشكل كفء على مستوى القطر الواحد. وبالتالي يصبح التخطيط التأشيري أداة فعالة لتحقيق الكفاءة التنافسية.

وفي ظل الأوضاع الراهنة للمنطقة العربية، يجب التسليم بعدد من المعطيات التي لا يجوز الاصطدام بها أو تجاهلها حتى يكتب لمجهودات التخطيط التأشيري النجاح. ونخص من بين هذه المعطيات ما يلي:

١ ـ حق كل قطر عربي في استقلالية توجهاته الاقتصادية وحرية استخدام موارده الاقتصادية لتحقيق أهدافه الإنمائية الذاتية طبقاً لنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

٢ ـ حق كل قطر في تحقيق أكبر قدر من الاعتماد على الذات (أو الاكتفاء الذاتي) في بعض المنتجات أو بعض الموارد، من دون أن يكون ذلك في تناقض صارخ مع اعتبارات تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد على الصعيد العربي.

٣ ـ ضرورة احترام ما جاء في ميثاق العمل الاقتصادي العربي ـ الذي أقره مؤتمر القمة العربية الحادي عشر ـ من حيث ضرورة تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة.

وضمن حدود هذه المعطيات، يجب دراسة الصيغ المختلفة للتنسيق والتكامل بين الخطط والسياسات الاقتصادية القطرية، بما يحقق أكبر قدر من المواءمة بين أهداف التنمية القطرية وأهداف التكامل الإنمائي العربي، وبما يسمح بحل التناقضات القائمة بين المصالح القطرية في الأجلين القصير والمتوسط.

وغني عن البيان أن عمليات التخطيط التأشيري على الصعيد العربي، يجب أن تنطلق من افتراض التقارب السياسي بين النظم الاقصادية العربية، بالرغم من الفروق النوعية في تطور قوى الإنتاج، والهياكل الاجتماعية والمؤسسية.

نحو جهاز عربي للتفاوض الدولي

وفي ظل كل هذه التحديات التي تجابه البلدان العربية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، في مطلع القرن الواحد والعشرين، نجد أن تلك التحديات الجمة تستدعي إعادة النظر في أسلوب إدارة العرب لعلاقاتهم الاقتصادية الخارجية، وخاصة في مجال التفاوض الدولي. وذلك حتى يمكن تحقيق أكبر قدر من المكاسب، من خلال عمليات المساومة الجماعية.

وفي ضوء كل هذه الاعتبارات، فإن الأمر يستدعي تشكيل جهاز عربي للتفاوض الموحد مع المنظمات الاقتصادية الدولية حول قضايا النقد والمال والتجارة الدولية ونقل التقانة. إن الجهاز الذي نتحدث عنه يجب أن يكون على غرار الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والأمانة العامة لحلف مجموعة بلاد الأنديز (Andean Pact)، الذي يضم مجموعة مهمة من بلدان أمريكا اللاتينية.

ولعل البعض قد يعترض على هذا الاقتراح، بحجة أن لدينا في المنطقة العربية العديد من المنظمات والأجهزة التي تقوم بهذه المهام، على أسس نوعية أو قطاعية، أبرزها:

- الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.
- الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).
- صندوق النقد العربي.
- لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان غربي آسيا (ESCWA).

إذ تختص إدارة الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتحديد أهم القضايا والمشكلات التي تواجه البلدان العربية وتتولى القيام بالدراسات الخاصة بها، كما تقوم بالتنسيق بين المنظمات العربية المتخصصة في المجالات المختلفة. ومن ناحية أخرى، فإن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تختص بمسائل التنسيق بين البلدان العربية في مجال تحرير التجارة والمبادلات في ما بينها، وكذلك تطوير قطاع المشروعات العربية المشتركة، كمدخل يساند ويطور علاقات التكامل الاقتصادي في ما بين الأقطار العربية المختلفة.

وعلى صعيد آخر، تقوم الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بالتنسيق في ما بين البلدان الأعضاء في مجال استخراج وتكرير النفط والتسعير

والإنتاج، وتنسيق السياسات القطرية في مجال النفط والغاز، بينما يختص صندوق النقد العربي بالتنسيق في ما بين البلدان العربية في مجال الشؤون المالية والنقدية ونظم المدفوعات على الصعيد العربي. كما أنه من المفترض أن يلعب صندوق النقد العربي دوراً تنسيقياً بين مواقف البلدان العربية المختلفة في الساحة الدولية في مجال إصلاح النظام النقدي العالمي.. ولا سيما إزاء الخط المتشدد لإدارة صندوق النقد الدولي والخزانة الأمريكية.

بيد أن كل هذه المنظمات ـ على اختلاف درجات كفاءتها ـ لا تصب في وعاء واحد يمسك بالأطراف المختلفة للقضايا المطروحة على جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، حيث آليات العولمة الجديدة، وحيث السعي إلى معمار مالي دولي جديد، ناهيك عن إصلاح النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف، بعد معركة سياتل الشهيرة! ولذا لا بد من وجود أمانة فنية جديدة، تقوم بالتنسيق بين أنشطة كل المنظمات العربية المتخصصة، وتقوم بحساب درجة الترابط والتفاعل بين كل هذه القضايا المختلفة، وخاصة في مجالات: المال، والطاقة، والمبادلات التجارية، ونقل التقانة، والاستثمارات الأجنبية.

ولذا تجيء أهمية مقترحنا بضرورة إنشاء جهاز تنسيقي جديد يقوم بتحديد موقف عربي تفاوضي واضح القسمات ومحدد المعالم إزاء مجموع القضايا التي تحدد علاقة المنطقة العربية بالنظام الاقتصادي العالمي، في ظل عمليات العولمة المتصاعدة. ولا غرو أن يكون هذا الجهاز الجديد المقترح مرتبطاً بإدارة الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وينشط في إطارها، مثلما كان الحال بالنسبة لوحدة الحوار العربي ـ الأوروبي التي أصيبت بالسكتة القلبية، منذ زمن طويل!

وترتبط بذلك عمليات التنسيق الضرورية مع التكتلات الاقتصادية الدولية المهمة، حول القضايا التي تهم العرب على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، ويجيء على رأس تلك التكتلات:

(١) الاتحاد الأوروبي.

(٢) تجمع بلدان عملية برشلونة (المجموعة المتوسطية).

(٣) تجمع بلدان آسيا+ ٣ (الصين+ اليابان+ كوريا الجنوبية).

(٤) تجمع بلدان «الميركسور»، الذي يعتبر أهم التجمعات الاقتصادية في بلدان أمريكا اللاتينية.

(٥) بلدان مجموعة الخمسة عشر (G 15)، التي تضم مجموعة مهمة من البلدان النامية التي تدافع عن المصالح والحقوق الاقتصادية لبلدان العالم النامي.

إذ يمكـن التنسيق مع كـل مجموعـة على حـدة، أو أكثـر من مجموعـة عنـد الضرورة، حـول القضايـا المتعلقـة بتحسين موقع بلـدان الجنوب فـي إطـار النظـام التجاري الدولي متعدد الأطراف، الذي تحكمه اتفاقية «منظمة التجارة الدولية»، أو في مجال إصلاح النظام المالي الدولي، وتحديد الدور المستقبلي لصندوق النقد الدولي. كذلك يمكن التنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة الأنكتاد، ولجنة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة لبلـدان غربي آسيـا (ESCWA) حول تعظيم المكاسب مـن عمليـات الشركـات دوليـة النشـاط في البلدان المضيفة، ولا سيمـا في مجـال التنميـة الصناعية والتحديث التقاني.

إن الوعي التاريخي بتعقيدات المرحلـة الصعبة الراهنة التـي يمر بهـا الاقتصاد العربي والعالمي، في ظل العنجهية والغطرسة المتزايدة للبلدان الصناعية الكبرى (G 7)، يحتم الإسراع بتكوين هذا الجهاز التفاوضي العربي ومده بالخبرات والكفاءات، ليكون للعرب صوت مسموع ومحترم في مجال إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، بما يعود بالنفع على العرب، كل العرب.

تعقيب

عبد الله النيباري(*)

صورة المشهد الاقتصادي العربي، كما طرحها د. محمود عبد الفضيل، هي بالتأكيد صورة بائسة ومحبطة، وأبعد ما تكون عن تحريك التفاؤل في نفوسنا، وقد وصف الاقتصاد العربي بأنه ممزق ومفكك وضعيف، وهذه أوصاف حقيقية. تتسم هذه الصورة بانخفاض إجمالي الناتج القومي للبلاد العربية، حيث هو أقل من ٦٠٠ مليار دولار، وهو نصف الناتج القومي لدولة متوسطة الحجم مثل بريطانيا، وهي دولة متوسطة النمو مقارنة بالولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا.

وأيضاً فإن مكونات هذا الناتج القومي المتدني ضعيفة جداً، تعتمد كثيراً على المواد الأولية والاستخراجية، والقطاع الذي يفترض أن يكون قطاعاً نامياً ومتحركاً وهو قطاع الصناعة التحويلية، هو قطاع ضعيف في البلاد العربية، ولا يشكل أكثر من ١١ بالمئة من الناتج القومي. يتبع ذلك بالطبع انخفاض نصيب الفرد، فالدخل الفردي في البلاد العربية منخفض جداً، وفي الوقت الذي نرى فيه أن دخل الفرد في الدول الصناعية تجاوز ٣٠ ألف دولار في العام، وهذا لا يقتصر على الولايات المتحدة فقط، وإنما يشمل الدول الإسكندنافية وسويسرا وسنغافورة، فإننا نجد أن الدخل الفردي في البلاد العربية في المتوسط هو حوالى ٢٠٠٠ دولار سنوياً، وهذا لا يعكس تشوه الصورة، إذ إن قليلاً من البلدان العربية يتمتع إلى حد ما بدخل متوسط أو مرتفع، ومثل هذه الدول هي الكويت والإمارات وقطر، وعدد آخر من الدول العربية بما فيها السعودية التي لا يزيد دخل الفرد فيها على ٦٠٠٠ دولار، وهنالك بالطبع أقطار عربية كثيرة يقل فيها دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار، وربما

(*) نائب في مجلس الأمة ـ الكويت.

أدنى من ذلك بكثير. وفي بعض البلدان العربية لا يزيد دخل الفرد على دولار واحد في اليوم، يتبع ذلك انخفاض مستوى المعيشة بسبب انخفاض نصيب استهلاك الفرد من الناتج القومي، وهذا يعني بالطبع تفشي الفقر وتدني المستوى الصحي. . وغير ذلك. فمستوى الحياة في البلاد العربية بشكل عام نتيجة لكل هذه العوامل متدنٍ.

على رغم انكشاف الاقتصاد العربي ـ كما قال د. علي الكواري بأن الاقتصاد العربي معولم ـ إلا أنه مع ذلك، فإن حجم التجارة الخارجية العربية ضعيف وقليل. وقد ذكر د. عبد الفضيل أن حجم التجارة العربية هو ٤ بالمئة من التجارة العالمية، وربما أنني قرأت أرقاماً تشير إلى أقل من ذلك: ٢ بالمئة. قد يكون حجم سكان الوطن العربي ٤ بالمئة من حجم السكان العالمي، إلا أن نصيبه من التجارة العالمية أقل من نصيبه في حجم السكان. ومأخوذ بعين الاعتبار هنا كثير من البلدان النامية.

أشار د. عبد الفضيل إلى أن مكونات التجارة العربية ضعيفة جداً، فنسبة كبيرة منها مواد أولية، تتمثل في وقود معدني مثل النفط والغاز. . . الخ، إذن تركيب التجارة الخارجية العربية هو أيضاً ضعيف.

وأشار إلى أن مكون المنتجات الصناعية التحويلية في التجارة الخارجية العربية ضعيف أيضاً لغلبة المواد الاستخراجية والمحروقات التي تكون حوالى ٧٥ بالمئة من التجارة الخارجية العربية. فما زال الاقتصاد العربي يعتمد إلى حد كبير على المواد الأولية، وبالذات على النفط. وكما نعرف، فإن النفط معرض لتقلبات سعرية في الأسواق العالمية التي ليس باستطاعتنا التحكم فيها، ومن ثم ينعكس ذلك على المستويات الاقتصادية في البلدان العربية.

كما أشار د. عبد الفضيل إلى الركود، بمعنى تدني معدلات التنمية في البلدان العربية، إذ إن معدل التنمية في البلدان العربية كبلاد نامية يعتبر ضعيفاً، فهو في حدود ٥ بالمئة، وهذه النسبة غير كافية لبلاد في مستوى التخلف، لكي تستطيع أن تستعجل سد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، أو بينها وبين ما هو منشود ومطلوب لرفع مستوى المعيشة من ٢٠٠٠ دولار لتصل إلى مستوى معقول وهو ١٥ ألف دولار مثلاً، وهو مستوى الدخل في إسرائيل. ومعدل النمو السنوي بوضعه الحالي غير كاف لتحقيق القفزة أو النقلة النوعية في الاقتصاد العربي، حيث إن هذا المعدل هو بالأسعار الجارية وليس الحقيقية، بمعنى أن علينا أن نخصم معامل التضخم ومعامل زيادة السكان. وهذا المعدل يكاد يكفي بالكاد لامتصاص جزء فقط من الداخلين للعمل، ولا يمكن أن يحلّ مشكلة البطالة المتضخمة، وقد أكد

المتحدث موضوع البطالة في البلدان العربية. فالأرقام تشير إلى أن البطالة في الدول العربية هي ١٥ بالمئة، لكن أعتقد أن من الصعب أن نجد أحداً يصدق هذا الرقم، وهو رقم يتستر على فضيحة البطالة في الدول العربية، فالرقم قد يكون ضعفي هذا، فقد يصل إلى ٢٠ أو ٣٠ بالمئة، لأنه ببساطة لا يمكن أن يكون معدل البطالة ١٥ بالمئة مع وجود هذه النسبة من التخلف والفقر، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنه في البلاد الأوروبية الصناعية تتراوح نسبة البطالة الآن بين ٧ و٨ بالمئة، ومن ثم فإن نسبة البطالة في البلدان العربية لا يعقل أن تكون بهذا المستوى.

أشار الباحث إلى نوع جديد من البطالة، وهي بطالة خريجي الجامعات، وهذه ظاهرة أصبحت منتشرة في البلدان العربية جميعها بما فيها البلدان المنتجة للنفط، حيث أصبحت تواجه بطالة المتخرجين ومتخرجات المعاهد التدريبية ومعاهد التأهيل المهني، بما يعني أن القدرة الاستيعابية لدول الخليج ـ التي كانت يوماً ما قادرة على امتصاص واستيعاب جزء من البطالة في البلدان العربية ـ القادرة على امتصاص جزء من العمالة العربية حالياً قد ضاقت مساحتها أيضاً، حيث أصبحت هي ذاتها تواجه مشكلة البطالة.

إلى جانب البطالة هناك المشكلة الخاصة بانخفاض إنتاجية العامل العربي بشكل عام، بسبب ضعف الأداء وضعف التأهيل، فنجد أن نسبة الأمية بين البالغين في البلدان العربية، على رغم ما تحقق من انتشار التعليم، ما زالت عالية. فقد انخفضت ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٥، ولكنها انخفضت من ٦٠ بالمئة بين البالغين إلى حوالى ٤٣ بالمئة وهي نسبة ما زالت عالية ومرتفعة.

المناقشات

١ ـ أحمد المدفع

تتفقون معي أن الاقتصاد هو محور ديناميكية الحياة، اجتماعية كانت أو سياسية أو ثقافية، وأن تشخيص الأوضاع الاقتصادية وتحليلها في وطننا العربي يعني النظرة الموضوعية لأداء نشاط الاقتصاد العربي وتطوره على مدى حقبة زمنية محددة، بما يحمله من معوقات ومشكلات وتوجهات وطموحات وآمال متعلقة بالمستقبل في ظل بروز المستجدات وانعكاس المتغيرات الإقليمية والدولية على هذا الاقتصاد.

إن نجاح الأقطار العربية في تعبئة قدراتها وطاقاتها ومواردها، واستغلالها الاستغلال الأمثل من دون الاعتماد على مبدأ أحادية الدخل، ومتابعة خطوات إنجاز منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وتحقيق المزيد من الترابط بين الهياكل الإنتاجية والتسويقية، ومضاعفة التجارة البينية وتعزيز الاستثمارات المشتركة مع دور فاعل للقطاع الخاص في ظل متابعة تحقيق استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، إلى جانب بذل الجهود المشتركة لإزالة المعوقات والمشكلات التي تواجه هذا العمل الجماعي، كل ذلك هو الذي يمكن من مواجهة تحديات العولمة، ويمثل قوى دافعة للاقتصاد العربي في خطواته المستقبلية نحو الألفية الجديدة، كما أنه يساعد في تعزيز ديناميكية الاقتصاد العربي في التعامل مع آليات السوق والتجارة الإلكترونية والتكتلات والمؤسسات الاقتصادية المتخصصة، الدولية منها والإقليمية.

إن استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك يجب أن تعتمد إدارتنا لها على وجود إطار مؤسسي قادر على الإشراف والمتابعة، ومن ثم تقوم على إنجاز يتم لصالح أهداف هذه الاستراتيجيا حتى يمكن معالجة أي خلل أو مواجهة أي عائق في حينه.

٢ ـ عوني فرسخ

السؤال الأخير الذي طرحه الأستاذ عبد الله النيباري في تعقيبه يحسم الأمر بالنسبة للعرض الجيد الذي قدمه د. محمود عبد الفضيل حول الواقع الاقتصادي العربي، والذي يذكر، أن الدراسات المعاصرة انتهت إلى أن أي كيان سياسي لا يبلغ تعداد مواطنيه مائة وخمسين مليون نسمة ودخله القومي السنوي مائتي مليار دولار ليس له مستقبل اقتصادي، وليس ممكناً له أن يلحق بالدول الصناعية الكبرى، أو أن يحقق استقلالاً اقتصادياً في واقع العولمة المعاصر. ولما كان الشرطان المطلوبان غير متوافرين في أي من الأقطار العربية، ولكنهما متوافران في حال تحقق القدر المطلوب من التكامل القومي العربي، فإن في مقدمة مهام المثقفين والاعلاميين العرب تعزيز دعوة التكامل الاقتصادي العربي، والدعوة لتحرر الإرادة السياسية العربية لتحقيق التكامل المطلوب.

ألاحظ أن د. عبد الفضيل عندما تحدث عن تصاعد أرقام البطالة العربية لم يأت على ذكر دور بيوت الخبرة والعمالة الأجنبية، علماً بأن في الوطن العربي ما يزيد على ستة ملايين عامل أجنبي. كما ألاحظ أن المحاضر الكريم لم يشر إلى تأثير تهميش اللغة العربية في النشاط الاقتصادي، ذلك لأن التوسع في استخدام اللغة الانكليزية في المراسلات والنشاط الاقتصادي يعوق استيعاب الشباب العربي في العديد من المجالات. وعليه فإن الاهتمام بمواجهة محاولة تهميش اللغة العربية يجب أن يحظى باهتمام المثقفين والإعلاميين العرب، باعتبار ذلك ليس فقط دفاعاً عن الثقافة العربية، وإنما أيضاً سبيل توفير العمل لأعداد متزايدة من الخريجين العرب الشباب في أسواق عمل عربية تضيق بتسارع ملحوظ.

٣ ـ عصام بن علي الرواس

يعد المشهد الاقتصادي العالمي اليوم أكثر تنظيماً وأكبر خطراً على الدولة القطرية، ذلك أن الدورة الاقتصادية العالمية تقودها مجموعة قليلة من الدول النخبوية التي تمتلك وسائل المال ووفرة الانتاج والقوانين المنظمة والقوة العسكرية التي تحمي هذه الثروات، في مقابل تشرذم معظم دول العالم ووهن الحكومات وسقوط الأنظمة وقيام الحروب الأهلية، وتخريب الاقتصاد في الدول الفقيرة بسبب الفساد والحروب والخلافات الثنائية.

وتأتي الأقطار العربية على قائمة الدول المثلية التي يقوم اقتصادها على الهشاشة وأنظمتها على تبعات سياسية ذات رؤى قصيرة النظرة لا علاقة لها بالواقع الاقتصادي ولا ترتبط بالحراك الاجتماعي ولا تتمحور على النظام الجمعي الذي يشكل بحد ذاته جوهر النجاح ومصدر الفلاح لأي سياسة رشيدة تأخذ بهذا النظام.

إن الهزيمة العسكرية التي منيت بها الأقطار العربية من جراء حروبها مع إسرائيل وما تلاها من هزائم سياسية عديدة وأخرى اقتصادية عمقت الفجوة بين الدول وشعوبها وخلقت أجواء من عدم الثقة في النفس العربية مع بقية العالم على الرغم من أننا نتقدم على كثير من الدول الأخرى التي تعاني من أمور شبيهة بالواقع العربي.

ومن هنا فإن إيجاد تكتل عربي اقتصادي موحد أصبح حاجة ملحة لا تحتاج إلى كثير من الأقوال وإنما إلى تطبيق الأفعال، لتحمي النظام العربي من تداعيات آثار العولمة وتحصن الأمة بسياج اقتصادي حصين يجعلنا نستفيد من المعطيات التي يوفرها نظام العولمة الاقتصادية بدلاً من أن يصبح النظام العربي بأبعاده المختلفة ضحية يقودها إلى الأمية الجديدة، أمية النظم المعلوماتية، للشعوب التي لا تستطيع استيعاب استحقاقات العولمة ومتطلباتها.

٤ ـ جاسم المناعي

كنت أتمنى ضمن ما توقعناه عن المشهد الاقتصادي العربي أن نتعرف على هذا المشهد بحسناته وسيئاته، لكن ـ بحسب انطباعي الشخصي ـ للأسف كان التركيز على السيئات ولم تتطرق الدراسة البحثية ولا التعقيب إلى أي جانب إيجابي. وإذا كان السبب عائداً إلى أسلوب محمود عبد الفضيل وطرحه، فأعتقد أن ذلك لا يعطي للدراسة التوازن المطلوب، وإذا لم تكن هناك أية إيجابيات فأنا أختلف مع الدراسة في هذا الشأن، لأننا بذلك لا نكون قد أنصفنا الجهود التي بذلتها كثير من الأقطار العربية.

لا أقول إننا وصلنا إلى وضع جيد ومثالي وإننا لا نحتاج إلى أن نعمل حتى نحسن من أوضاعنا الاقتصادية، لأن تدني الأداء الخاص بالجوانب السلبية ينطبق على كل دول العالم، بما فيها الدول المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا اللتين تعانيان اليوم من نسبة عالية من البطالة وتحتاجان لمعالجات، فضلاً عن المشكلات الهيكلية والاجتماعية الأخرى. وإذا كانت الأقطار العربية قد أنجزت بعض الإنجازات وبقيت أمور كثيرة تحتاج إلى معالجات، فإن هذا شيء طبيعي جداً.

لا بد من أن ننصف جهود كثير من الأقطار العربية في مجال تحسين السياسات الاقتصادية، وهذه الجهود لم تنته حتى الآن في ما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، وما تم منها انصب على جانب الطلب من الاقتصاد، مثلما ذكر د. محمود في ما يتعلق بتحقيق الموازنات وضبط التضخم وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات. وما زال أمام الأقطار العربية جهود كبيرة ينبغي بذلها في جانب العرض من الاقتصاد حتى تحقق التحسن المطلوب خاصة في ما يتعلق بتحقيق معدلات نمو أفضل ومواجهة البطالة والتصدي لها. وبخصوص نسبة الـ ١٥ بالمئة بطالة، فربما لا تعني الحد الأقصى

للبطالة في الوطن العربي ولكنها متوسط البطالة العام في الاقطار العربية، لأن هناك أقطاراً مثل الأردن والجزائر واليمن فيها مستويات بطالة أعلى بكثير من ذلك.

في ما يتعلق بضعف الأداء التصديري ـ الذي طرحه د. عبد الفضيل ـ فإن هذا واقع، ولكن لا بد من أن نذكر الأسباب، فلماذا ظل الأداء التصديري في الوطن العربي ضعيفاً حتى الآن؟ إذا استثنينا النفط، فإن الوطن العربي لا يصدر أكثر مما تصدره دولة صغيرة يسكنها ٥ ملايين نسمة مثل فنلندا، التي تفوق صادراتها جميع صادرات الأقطار العربية غير النفطية. فما هو السبب؟ أتمنى أن نتعمق في هذا الموضوع ولا نكتفي بذكر المسألة كواقع قائم. السبب الرئيسي هو نتيجة لتجربة الماضي في السياسات الاقتصادية التي هيمن فيها القطاع العام وتحكم بمقدرات الاقتصاد في الوطن العربي. لقد تسبب في ذلك التخطيط المركزي، والاقتصاد الموجه وإغلاق الأسواق والتوجه الداخلي وشعارات مثل إحلال الواردات والاكتفاء الذاتي، كل هذه الأمور هي التي سببت تقلص التجارة العربية، وعدم تنفس الصادرات العربية. ونحن في هذه الآونة بصدد معالجة إخفاقات الماضي، وقد اتجه العديد من الدول العربية إلى تحسين الأداء، ولكن تركة الماضي ثقيلة، ولا بد من أن نتيح الفرصة لإجراءات التصحيح حتى نتوسع في موضوع الصادرات، لكن الأداء التصديري للأسف في التجارة لم يعط فرصته. في السابق، كانت هناك شعارات براقة مثل الاكتفاء الذاتي وإحلال الواردات.. وغيرها، وهذا أدى إلى عدم الاهتمام بالتصدير، مما أوصلنا إلى ما نحن عليه الآن.

تطرق د. محمود أيضاً إلى موضوع الاستثمار العربي، وتحدث عن الاستثمار العربي المهاجر بحثاً عن الأمان والربح، فماذا في ذلك؟ من الطبيعي جداً أن يبحث الاستثمار عن الأمان والربح، هل نتوقع من الاستثمار العربي أن يتجاهل هذه الأمور، ويذهب إلى دول عربية أو غير عربية لا يتوافر فيها الأمان والربح؟

أيضاً قسم د. محمود موضوع الاستثمار إلى قسمين: قسم لا نريده وقسم نريده، والسؤال: هل نحن في الدول العربية في وضع يسمح لنا بأن نشترط في موضوع الاستثمار وأن نقول إن رأس المال ذاك يبحث عن الفرص السريعة والربح السريع ولا نريده، وإن هذا الاستثمار ذو رؤية بعيدة نريده؟ أعتقد أن هذا نوع من الترف، ونحن في الدول العربية لسنا في وضع مترف في ما يتعلق بمستقبل الاستثمار لأننا محتاجون لرؤوس أموال كثيرة، وقد أخفقنا حتى الآن في استقطابها بالشكل المطلوب.

أما بخصوص موضوع أسعار النفط وأنه لا يقلقنا ارتفاعها في الوقت الحاضر

وأن هناك كارثة مقبلة، فأنا لا أعرف كيف استنبط المتحدث أن هناك كارثة مقبلة، قد تكون هناك كارثة مقبلة فعلاً، ولكنني لم أفهم الأسباب التي تجعله يتنبأ بوجود كارثة في النفط.

وقد ربط المتحدث أيضاً بين موضوع التضخم والبطالة، وفسر بأن ضبط مستوى التضخم وتحسين وضع البطالة هو عملية غير ممكنة، وأعتقد أن الجانبين غير متناقضين، فمن الضروري ضبط التضخم حتى نستطيع أن نحقق استقرار الاقتصاد وننعشه بالاستثمارات المطلوبة، لكن أسوأ وأكثر أعداء الفقراء هو التضخم، وأرجو ألا يكون تقليل مشكلة التضخم على حساب التوسع وإنعاش الاقتصاد والعمالة.

ذكر د. محمود أن أداء البورصات العربية جميعها سيىء، وأنا لم أفهم هل يقصد أن نشاط البورصات سيىء أم أن أداء ومؤشرات البورصات العربية كلها سيئة؟ اعتقد أن البورصات العربية بحسب الأداء والمؤشرات مثلها مثل بورصات العالم تعرضت لانخفاضات لكنها حققت ـ في كثير من الدول العربية بما فيها مصر ـ معدلات ارتفاع عالية جداً، والبورصة في مصر تشهد تزايداً كبيراً في الإقبال وتعبئة مدخرات كبيرة لا تشهدها بورصات كثيرة في الدول النامية بشكل عام.

أشار د. محمود إلى أن الخصخصة ضياع للموارد، وأعتقد أن أكثر ما يضيع الموارد هو هيمنة القطاع العام على المؤسسات الاقتصادية، ولدينا التجارب الفاشلة في هذا الصدد، وحتى ننقذ ما يمكن إنقاذه الآن فمن الضروري أن نتخلص من هيمنة القطاع العام على المؤسسات الاقتصادية. وحين تناول المتحدث موضوع الخصخصة أضاف أيضاً أنها إذا كانت عربية فهي مقبولة، أما إذا تم فتحها للمؤسسات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية، فإن الأمر مشكوك فيه، وأعتقد أننا في حاجة من أجل تمويل مشاريعنا واقتصادنا وإدارة المؤسسات التي تحال للقطاع الخاص إلى استثمار عربي وأجنبي، وحاجتنا للأجنبي لا تقتصر فقط على الاستثمار ولكن تتعدى ذلك إلى أشياء لا تتوافر لدينا، منها الخبرة في التسويق والتقانة والمعرفة الإدارية. وكل هذه الأمور ضرورية ومهمة لتقدمنا، وأرجو ألا تكون لدينا حساسية حادة تجاه الأجانب وتجاه المؤسسات الأجنبية.

كذلك تساءل د. محمود: ما هي الفائدة من العولمة ومعظم التجارة يتم بين الدول الصناعية؟ وبالطبيعة فإن معظم التجارة يتم بين الدول الصناعية، لأنها تشكل الجزء الأكبر من الإنتاج في العالم، والدور يقع على الدول النامية في أن تستطيع أن تنمي صادراتها، وحتى الآن فإن تصديرنا ضعيف، ولكن إذا استطعنا أن نصدر أكثر، فأعتقد أنه بإمكاننا أن نستفيد من العولمة بشكل أفضل.

٥ ـ أنيس حسن يحيى

نحن ما زلنا أمام مدرستين تتناطحان من دون الاحتكام إلى رؤية عقلانية لمسألة التنمية في بلداننا العربية. والحديث عن فشل مؤسسات القطاع العام بشكل مطلق هو حديث يجانبه الصواب، فهناك مؤسسات قطاع عام فشلت فعلاً، وهناك شركات خاصة فشلت أيضاً، فلماذا نتحدث عن فشل بعض مؤسسات القطاع العام ولا نتحدث عن فشل بعض الشركات الخاصة؟

وثانياً، فإن التنمية في كل دول العالم بما فيها أمريكا ـ من دون بعد اجتماعي ـ تعني أن تزداد الهوة بين أصحاب الدخول العليا وذوي الدخول المحدودة. فماذا تعني وماذا تعبر مظاهرات سياتل في عقر دار البلدان الرأسمالية المتوحشة؟

إن العولمة هي طور من تطور الرأسمالية بوجه عدواني في هذه المرحلة، وعندما أتحدث عن تجربة بلادي في ما كان يسمى باليمن الديمقراطية قبل الوحدة، فقد أخطأنا عندما همشنا دور القطاع الخاص وأسندنا للدولة وظيفة فوق طاقتها، ولكن مع ذلك كانت هناك مؤسسات قطاع عام ناجحة جداً، وكانت ترفد الخزانة العامة بموارد كبيرة، والآن يجري ما يشبه الانتقام من مؤسسات القطاع العام بالمطلق، ولا أعرف كيف نتعامل مع هذه المسألة بهذا الشكل. وإذا أريد أن نحقق تنمية شاملة ومتكاملة في كل قطاعات الاقتصاد الوطني وفي كل مناطق الدولة، فلا أعتقد أن هذا يمكن أن يحدث إلا بإيجاد شيء من التوازن الضروري، فحيثما يعجز القطاع الخاص عن القيام بدور ما لمصلحة تطور المجتمع يمكن أن تلعب الدولة في هذه الحالة دورها لمصلحة المجتمع.

ومن تجربتي الخاصة، ومن خلال قراءات متواضعة، توصلت إلى اقتناع بأن السوق حقيقة موضوعية، وأن من بين أخطاء الفكر الاشتراكي أنه تجاهل أن السوق حقيقة موضوعية، وأعطي مثالاً مصنع الغزل والنسيج في عدن، حين نبحث في خطته الإنتاجية نجد أنه ينفذها بنسبة ١٠٠ بالمئة، ولكن خطته التسويقية فشلت، لأن الإدارة تجاهلت رغبات السوق ومن ثم تكدس الإنتاج في المستودعات. إذن السوق حقيقة موضوعية، ولكن تركها إلى قوانينها العمياء، هذا أيضاً خطر على المجتمع.

٦ ـ محمد حسين الشعالي

بشأن تحرير التجارة والخصخصة والعولمة، فإن المنهج المتبع لدى مفكرينا هو منهج رافض للخصخصة وتحرير التجارة والعولمة، وهذا يدل على خوفنا من

المستقبل. فهذه الظواهر الثلاث هي حقائق واقعة ومقبلة في المستقبل. وإذا بقي مفكرونا يعالجون الأمور الاقتصادية بالنهج نفسه الذي عالجنا به أمورنا الماضية، فإننا لن نستطيع التفاعل أو التواصل مع العالم.

أشار د. عبد الفضيل إلى فشل التجربة السوفياتية، ولكنه لم يشر إلى نجاح التجربة الصينية في تحرير التجارة، وهذا مثل ناجح مقابل مثل فاشل.

وأشار البعض إلى مظاهرات سياتل وواشنطن باعتبارها نهاية للعولمة وتحرير التجارة، وهذه المظاهر في الحقيقة هي مظاهر استثنائية في تيار عام، ولن تؤثر فيه، ويجب أن نركز على التيار العام وليس على المظاهر الاستثنائية.

٧ ـ صلاح الدين حافظ

كنت أتمنى أن تضع المناقشة المفاهيم الاقتصادية الكثيرة التي أوردتها الدراسة، والتي وردت في تعقيب عبد الله النيباري، في إطارها السياسي الأشمل حتى نعيد وضع الأمور في نصابها لأن الاقتصاد لا ينفصل عن السياسة وهو لا يختص فقط بمسائل فنية.

طرح د. محمود مجموعة من الثلاثيات اللافتة للنظر، وأنا أطرح ثلاثية أخرى، فمن معوقات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي مثلاً موضوع الفساد في الدول العربية، في الأداء، وفي الإنفاق، وفي تبديد الثروات، وهو موضوع أساسي ويجب أن يوضع في مكانه. ومقابل الفساد هناك سوء توزيع الثروة وتركزها، وهناك الاستنزاف في مجالات أخرى غير مفهومة وليست خاضعة لأي رقابة مثل صفقات شراء السلاح، وهناك بعض التقارير الدولية، التي تورد بأن هناك ٧٠ مليار دولار أنفقتها الدول العربية على السلاح خلال عامي ١٩٩٨/ ١٩٩٩، وهناك بعض الدول العربية تستنفد ٤٢ بالمئة من ميزانياتها على شراء السلاح. ولا أعتقد بأن هذا السلاح موجه إلى العدو الحقيقي الذي يهدد الأمن القومي العربي بالفعل وهو إسرائيل. وهناك أموال أسيرة، خاصة بالإيداعات والاستثمارات العربية في الأسواق الغربية غير المعروفة وأرقامها تتراوح ـ لأنها أرقام تقديرية وليست يقينية ـ ما بين ٨٠٠ مليار دولار و ١,٢ تريليون دولار، ولا أدري مدى صدق هذا الكلام.

الثلاثية الأخيرة خاصة بالقرار المستقل، وأن فكرة استقلال القرار الوطني اليوم لم تعد في النقاش أو في الصورة ولم تعد تطرح، لأننا ارتبطنا بأشياء أخرى.

وخطورة هذا كله في أنه يتم في ظل غياب الرقابة الشعبية في الأقطار العربية المختلفة من جانب البرلمانات، التي تحولت إلى أداة من أدوات تضليل المواطن العربي

وليست أداة من أدوات التشريع أو الرقابة. ففي ظل غياب الرقابة الشعبية من جانب الصحافة ووسائل الإعلام، وفي ظل تغييب حقيقي لمنظمات المجتمع المدني وللرأي العام، فالقرار هنا قرار فردي في ما يتعلق بالحصول على الثروة وإنفاق الثروة. وهذا يتم بينما ترتفع نسبة الفقر في مجموع الأقطار العربية فتشير إلى أن ٤٢ بالمئة من العرب تحت خط الفقر، وقد أتفق مع الأخ عبد الله في أن نسبة الأمية أيضاً وصلت إلى حوالى ٤٠ بالمئة، فما زال ٨٦ مليون عربي أمياً حتى الآن. ونسبة الأمية بين النساء في بعض الأقطار العربية تصل إلى ٩٧,٨ بالمئة وفقاً للتقرير الأخير الصادر من عدة شهور عن مؤتمر عقدته اليونسكو. وهذا هو الإطار العام الذي يجب أن نضع فيه تعرقل أو بطء الاقتصادات العربية وقدرتها على التنافس أو الحياة في ظل العولمة.

وأسأل سؤالاً أخيراً: كيف يمكن لمثل الاقتصادات العربية أن تواجه إسرائيل في القريب العاجل في ما يسمى بمرحلة ما بعد التسوية، سواء بمحاولات دمج إسرائيل بالأقطار العربية أو بالاحتفاظ بموقف التنافس بين اقتصاد إسرائيل والاقتصادات العربية، مع علم الجميع أن إسرائيل هي ذراع من أذرع العولمة الجديدة؟

٨ ـ أحمد عبيدات

في موضوع الخصخصة الذي أشار إليه د. محمود عبد الفضيل، لا أظن أن الأمر يتعلق فقط بحلول القطاع الخاص محل القطاع العام، خاصة إذا علمنا أن القطاع الخاص في دولنا يحتاج إلى إعادة هيكلة تماماً مثل القطاع العام، والمسألة في رأيي تتلخص في ضرورة وجود أسباب موضوعية للخصخصة، وضرورة استمرار القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص بحسب الحاجة، وهناك أمثلة عديدة ـ حتى في بعض الأقطار العربية ـ تبين نجاح مشروعات أو مؤسسات كبيرة يديرها القطاع العام، والعكس صحيح. والأمر الآخر من وجهة نظري يتعلق بالدول النامية ومن بينها الأقطار العربية كالأردن مثلاً، حيث يجب أن ينظر إلى المشاريع الاستراتيجية الإنتاجية بما يضمن استمرار ملكية الدولة لأصول هذه المشاريع باعتبارها ملكاً للمواطنين عموماً، بينما يمكن خصخصة إدارتها مثلاً.

أما الأمر الآخر الذي لا بد من الإشارة إليه، فهو أن الدول التي تورطت في مديونية خارجية عالية، واضطرت إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات الدولية المشابهة، غالباً ما تجد نفسها أمام خيار وحيد يفرض عليها

الانصياع لوصفة تلك المؤسسات وهي معروفة، أو الاسترشاد بخبرات متخصصة ومعتمدة لدى تلك المؤسسات، فهل هناك إمكانية لقيام بيوت خبرة عربية متخصصة ومستقلة، يمكن اللجوء إليها مثل بيوت الخبرة الأجنبية، ويكون لديها تصورات واضحة ومتكاملة حول طبيعة وصنوف وأساليب الخصخصة التي ينصح بها، بما في ذلك دراسة الأولويات، وبيان الآليات التي تضمن وجود الرقابة الفاعلة من خلال صلاحيات قانونية ملزمة، كما هو موجود في العديد من الدول التي دخلت عالم الخصخصة من أبوابها، واستطاعت أن تتحكم بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية؟

٩ ـ محمود عبد الفضيل (يرد)

أياً كان موقفنا الاقتصادي أو السياسي أو الفكري، أعتقد أنه يجب ألا نختلف على حقيقة أن الاقتصاد العربي يمر بمرحلة تدهور بنيوي حقيقي، بمعنى أنه يغلب عليه الطابع الريعي أكثر من الطابع الإنتاجي بحد يفوق ما كان عليه الحال في الفترات السابقة. وكل المؤشرات الإحصائية تثبت ذلك. وكما أشار بعض الإخوان إلى أن العملية يدخل فيها دخول ريعية كثيرة ودخول مدفوعات كثيرة، وتخلق دورة فاسدة تقوم على المضاربات والريع.. وغيرها. وهذه قضية بنيوية أهم بكثير من الحديث عن قطاع عام أو خاص أو تثبيت اقتصادي أو إيجابيات قصيرة الأجل. وهذا هو جوهر القضية، وهو أن الماكينة الاقتصادية تفسد وتتدنى كفاءتها، سواء عمل أو بشر أو رأس مال. والأكثر من ذلك ففي دوائر الإنتاج الحديثة، الأهم من هذا وذاك هو رأس المال المعرفي والقدرة التنظيمية. في آسيا هناك قدرة تنظيمية، أما عندنا فإن «التفكيكية التنظيمية» هي الأقوى. هذه قضية جوهرية، لا نختلف حول تشخيصها بغض النظر عن المؤشرات.

أتفق مع د. رغيد الصلح في إمكانية أن تنشأ أمانة جديدة للتفاوض الدولي في إطار جامعة الدول العربية أو إدارة الشؤون الاقتصادية أو صندوق النقد العربي أو صندوق الإنماء أو أي جهاز عربي آخر، لكي تقوم بعملية التنسيق التفاوضي وحتى لا تتحول إلى بيروقراطية أخرى.

أشار الأستاذ عوني فرسخ إلى موضوع الأيدي الوافدة هنا في منطقة الخليج وغيرها، القضية هي كيف يمكن إعادة تدوير الأيدي العاطلة العربية، هناك قضايا خاصة بالتكاليف وهناك قضايا أمن، لكن لا بد من طرح هذه القضية. لا يمكن أن يُعاد تدوير المال العربي بهذه الطريقة وأن يكون هناك تكدس في العمالة الوافدة من آسيا، وبطالة موجودة في مجتمعاتنا. فآسيا تستطيع أن تعيد تدوير العمالة داخلها،

ونحن أيضاً نريد أن نعيد تدوير الأيدي العاطلة داخل المنطقة العربية، وسواء كان الأمر يخص الأيدي غير الماهرة أو غير المعنيين أو بيوت الخبرة، فإن هذه قضية جوهرية.

كل ما قاله الأخ كمال حمدان، حول «الدورة الفاسدة» و«الدورة المنتجة»، سليم وقد أشرت إليه.

أما بالنسبة للأخ د. جاسم المناعي، أعتقد أنه بخبرته وحرفيته الاقتصادية أثار كل القضايا التي تحتاج إلى نقاش. ولكن أنا وهو ننتمي إلى مدرستين مختلفتين، كما ينتمي ستانلي فيشر إلى مدرسة، وجوزيف ستيغلتس إلى مدرسة، وكل له رؤيته والرهان حول التاريخ، مثل طبيبين يشخصان المرض على نحو مختلف. أنا أرى أن الاقتصاد العربي يجب أن يدخل غرفة الإنعاش، أما د. جاسم فإنه يرى الإيجابيات كثيرة وقد عددها، وإذا كنت قد قصرت في بيان الإيجابيات، فإنه قد بينها.

بالنسبة لضعف الأداء التصديري، فإنه دائماً ما ينسب إلى الماضي وجراحه، ويقال إننا إذا صححنا الأمور في المستقبل وخصخصنا وعولمنا فإن التصدير سينطلق، وكل الدراسات الآسيوية الحديثة ـ وأحيل إلى «براتفور» وغيره ـ تؤكد أن العلاقات السببية ـ خارج هونغ كونغ وسنغافورة ـ أساس التنمية الجادة هي التي أدت إلى تقوية الأداء التصديري وليس العكس، فقد قلبت السببية، فإذا لم تكن تنتج جيداً وتعمل جيداً وتنظم جيداً لن تستطيع أن تكون تنافسياً، مهما خصخصت ومهما عولمت، والإحلال محل الواردات (Imports Substitution) مسألة مهمة. وفي البلاد التي ليس فيها منصات تصدير مثل سنغافورة وهونغ كونغ، لا بد من أن تبدأ بمرحلة شديدة من الإحلال محل الواردات، وأتحدى إن كانت البيانات الصادرة عن الهند والصين وكوريا الجنوبية لا تشير إلى مجهودات قوية وجادة في الإحلال محل الواردات، قبل أن يعملوا القفزة الاقتصادية، ويمكن الاحتكام في ذلك إلى كتابات واضحة. فلم تكن الصين قادرة على التصدير قبل مرحلة من إحلال كل الواردات بجدية وبكفاءة وبعمق، وكذلك الهند وكوريا الجنوبية، فقد مروا جميعاً بمرحلة إحلال محل الورادات، لأنه لا يمكن التصدير من لا شيء إلا إذا كانت هناك منصة تصدير تأتي إليها الخامات وهي تشغلها وتخرجها للتصدير، فإذا كنا نبحث عن أداء تصديري متميز، فيجب أن نبدأ بالإنتاج والكفاءة والتعليم والإحلال محل الواردات بعمق لأن الأداء التصديري المتميز لا ينشأ من فراغ.

بخصوص ما قيل عن حاجتنا إلى رأس المال «القناص»، فأشير أولاً إلى أن عندنا أموالاً هائلة في البنوك وعندنا اقتصاد عالي السيولة، فلماذا لا تعبأ هذه

المدخرات قبل أن نأتي بالأرصدة التي في الخارج؟ صحيح نحن لسنا مع رأس المال القناص على طريقة خاشقجي وإنما نحن مع رأس المال بتعريف شومبيتر، الذي تكلم على رأس المال «المنظم» الذي يأخذ رزقه ويكون خلاقاً. أما بشأن أمان الاستثمار في الخارج، فكيف يكون هناك أمان إذا كانت البورصات تلتهم الكثير من أموال العرب. وقد قيل إن الوليد بن طلال خسر ملياراً ونصف المليار من أسهم التقانة الحديثة في بورصة نيويورك، فلا يوجد أمان، والقضية هي قضية موازنة، ولا نقول أن نسحب كل الأموال وإنما أن تأتي ١٠ بالمئة منها مثلاً لتستثمر في الداخل ويعاد حرثها في التربة الوطنية، فليس هناك ما يسمى بـ «تسليم المفتاح».

بشأن نشاط البورصات العربية، أرى أن أداءها سيىء، والبورصة في مصر من عام تقريباً بين صعود وهبوط في كل يوم. وقد خسر الناس بالإضافة لخسارة وثائق صناديق الاستثمار (سلا) التي خسرت نصف أموالها، ويقال في مصر في كل الكتابات إن لدينا بورصة في السهم الواحد أو السهمين. هذه بورصات غير صحية، قاعدتها ضيقة جداً، ولم تبدأ ببنية تحتية ملائمة للخدمات المالية قبل إنشائها. وقد كنت في دول خليجية، ووجدت أزمة في عمان في البورصة وبورصات الدول الخليجية تتأثر بشدة بأسعار النفط. أعتقد أن تلك المؤسسات كمؤسسات في السوق تحتاج إلى نظرة.

أنا لم أقل أن نهمل التضخم لحساب معالجة البطالة، وإنما قلت إنه يجب ألا نقول إنا نجحنا في معالجة التضخم ونهمل خطورة مشكلة البطالة. أما كيف نوازن هذه المعادلة، فهذا دور السياسات المالية والاقتصادية، لكن لا يمكن أن نتغنى بضبط التضخم ونهمل خطورة البطالة.

أما بشأن الصين، فإنها نجحت في تحرير التجارة بعد أن تأهلت لدخول العولمة، وظلت تعمل لـ ٣٠ سنة بأسلوب مغلق حتى وصلت إلى حد التنافسية وتمكنت من الدخول في عالم العولمة.

بشأن سؤال الأستاذ عبد الله النيباري، عما إذا كان النظام الحالي يصلح بتركيبته الراهنة لتحقيق تنمية وتعاون اقتصادي؟ بالطبع لا، وهذه قضية اقتصادية سياسية، ويجب أن نناقش أين يكون القطع وأين يكون الوصل حتى ينشأ نظام اقتصادي من المفترض أنه جديد، يتضمن: حكومات رشيدة وغير فاسدة، وقطاعاً خاصاً جاداً منتجاً ومبدعاً، ومجتمعاً مدنياً حقيقياً، ومن دون تلك الثلاثية لا يمكن أن يكون هناك نظام اقتصادي جديد.

أما بالنسبة للرهانات المستقبلية، فإذا كان البعض يرى أن الوقت غير كاف

لإثبات نتائج الإصلاح الاقتصادي، دعونا نلتقي بعد عشر سنوات في ندوة أخرى، وليطل الله في أعمارنا، لنرى أي الرهانات كسب، يجب أن نقبل أنه لن تكون هناك نظرة أحادية لمستقبل الاقتصاد العربي، ويجب أن نعرف الاختلالات، ومن بينها موضوع إحصاءات توزيع الدخل، وخرائط الثراء والفقر في المنطقة العربية، وهي خطيرة، لأنها تدفع إلى أن يتحول الاقتصاد العربي والمجتمع العربي إلى اقتصادات شمال وجنوب وأن تتآكل الطبقة الوسطى، وهذه قضايا أهم كثيراً من مجرد الاقتصاد البحت، وعلينا أن ندرك خطورة تلك المؤشرات. وقد ظل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يركزان مؤخراً على قضايا الفقر لأنهما أدركا أن هذا المرض خطير.

أما حول كارثة النفط التي أشرت إليها، فقد كنت أقصد أننا إذا لم نبادل الأصول النفطية بأصول انتاجية منتجة ومتجددة، وإذا لم نأخذ بالنا مما قاله الشيخ اليماني حول أنه يمكن أن يحدث تقادم تقاني للنفط ومع ذبذبة الأسعار وتقلباتها، فنحن مقبلون على كارثة بلا شك.

١٠ ـ عبد الله النيباري (يرد)

لي ملاحظة حول ما ذكره الأستاذ جاسم المناعي عن أن ضعف الاقتصاد العربي ليس نتيجة للسياسات القائمة، أعتقد إذا لم نكن قد استطعنا إصلاح هذه السياسات خلال ٣٠ سنة فمتى نصلحها؟ لقد رحل عبد الناصر عام ١٩٧٠ وتبعه السادات، وحتى الآن نعلق الشماعة على أوضاع ما قبل ٣٠ سنة وسياسات عبد الناصر. أعتقد أن هذا ليس به إنصاف ولا يتضمن نظرة واقعية. عندنا في الكويت الآن مثال آخر، فكل شيء خطأ يعزى إلى الغزو العراقي، هل نظل إلى أبد الآبدين نعلق أخطاءنا على سلوكيات الماضي.

بالنسبة للملاحظة الأخ صلاح الدين حافظ عن قدرة الاقتصادات العربية على مواجهة التحدي الإسرائيلي، فإنني أخشى أن يصبح تعاون الاقتصاد العربي مع إسرائيل وإمكانية هيمنة إسرائيل، تماماً مثل تعاون السلطة الفلسطينية مع إسرائيل، مع الفارق. فمن كان يتوقع يوماً أو يتصور أن تصبح السلطة الفلسطينية أداة في يد إسرائيل لإخضاع الشعب الفلسطيني؟ ومن كان يتصور أن تتحول الثورة الفلسطينية إلى إنتاج سلطة جديدة من هذا النوع عبارة عن عصا في يد إسرائيل؟

هذا ما نخشاه بسبب الضعف العربي، فقد يكون ضرباً من الخيال أن تهيمن إسرائيل على الاقتصاد العربي، لكن إذا كان من استمرار للضعف العربي اقتصادياً وسياسياً، يبقى وارداً احتمال أن يتحول الخيال إلى حقيقة.

الفصل السابع

المشهد الفكري والثقافي العربي ٢٠٠٠

محمود أمين العالم(*)

أرجو ألا أبدو في مستهل هذا الحديث، شكلياً أو متزايداً أو متزمتاً، إذا ما حرصت على تأكيد الحاجة إلى تعريف الثقافة قبل الانتقال إلى واقع المشهد الفكري والثقافي العربي ٢٠٠٠. أعرف ـ بغير شك ـ أننا جميعاً نتلقى الثقافة ونمارسها أو نبدعها. ولكني أخشى أحياناً من أننا نقلص مساحتها الدلالية والتداولية تقليصاً أيديولوجياً ـ بوعي أو بغير وعي ـ تجنباً لمصادمات يفرضها بالضرورة فرضاً ـ في ما أزعم ـ المفهوم الحقيقي للثقافة! وأعترف أنني سأقول كلاماً معروفاً مكرراً، ولكنه غير معترف به في أغلب ممارستنا العملية.

الثقافة ـ في تقديري ـ لا تقتصر دلالتها على المعارف والأنشطة الأدبية والفنية والعلمية والعقلية والروحية والعقائدية والقيمية والأخلاقية، وإنما تمتد وتتسع لمختلف الممارسات والتجليات العملية والسلوكية والحياتية، الفردية منها والاجتماعية ـ فضلاً عن أشكال الحكم وأنماط الإنتاج ومضامين المواقف والممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، إلى غير ذلك.

وهكذا يتوحد في مفهوم الثقافة الجانب المعنوي المعرفي بالجانب المادي العملي للحياة الإنسانية، ولعلنا نجد هذا المفهوم كامناً في أصل كلمة الثقافة في لغتنا العربية وفي بعض اللغات الأجنبية. فهي استعارة مجازية في لغتنا من عملية تثقيف الرمح أو

(*) كاتب ومفكر مصري.

السيف إرهافاً لهما بالنار. ويقترب من عملية الزراعة ومفهومها في بعض اللغات الأجنبية.

والخلاصة أن الثقافة هي رؤية شاملة للعالم ـ بمستوى أو بآخر ـ تتجلى أو تتجسد فردياً ومجتمعياً في المفاهيم والقيم وظواهر السلوك والممارسات المعنوية والعملية والحياتية المختلفة، توحدها اللغة في المجتمع الواحد، وإن تنوعت ـ في الوقت نفسه ـ بتنوع فئات هذا المجتمع من حيث مواقعها الاجتماعية ومواقفها الفكرية، بما يشكل الخصوصية الثقافية والقومية العامة لهذا المجتمع. هذا هو المعنى الانثروبولوجي للثقافة، وهو ـ في تقديري ـ المعنى الحق للثقافة، باعتبار أن الثقافة هي الخصوصية الإنسانية بامتياز.

ولهذا فللثقافة أولاً بعد انساني عام هو ثمرة وحدة التركيب العضوي والاجتماعي بين البشر جميعاً، إلى جانب التفاعل المتصل بين الثقافات القومية المختلفة لشعوب الأرض، هذا التفاعل الذي يفرز تجليات شتى، بعضها إيجابي وبعضها سلبي بحسب طبيعة هذا التعامل ونوعيته.

أما الإيجابي فقد يتمثل في العلاقات التجارية المتكافئة، وتبادل المعارف والقيم المستنيرة، وأما السلبي فقد يتمثل في الغزو، والاحتلال الاستيطاني، والهيمنة الشاملة كما هو الحال في عصرنا الراهن وما يسوده من رأسمالية معولمة.

وهكذا تتحقق الثقافة الإنسانية في صورة شبكية من العلاقات والمفاهيم والقيم والمؤسسات التي لها جذورها في الماضي التراثي وفي الراهن القومي، ولها تطلعاتها ورؤاها المستقبلية التي تشكل معارك حاضرنا في تنوع تجلياته.

ولهذا فالثقافة تعبر عن إنسانية الإنسان، وصراعه لا من أجل مجرد الحياة والبقاء، بل أساساً من أجل التجاوز المتصل للواقع الإنساني القائم وحدوده المعرفية والقيمية والحياتية. فالثقافة في جوهرها ظاهرة تاريخية كذلك لا تدرك دلالتها المتشابكة إلا على أرضية سياقاتها الاجتماعية الخاصة.

وعلى هذه الأرضية الاجتماعية نتبين دائماً أن الثقافة من حيث الممارسة تتمثل في توجهين أساسيين متناقضين هما «ثقافة السلطة» السائدة بالمعنى السياسي والاجتماعي والإداري لهذه السيادة، و«سلطة الثقافة» المعبرة معنوياً ـ على الأقل ـ عن قوى الاختلاف والنقد والمعارضة والتقدم في المجتمع.

وهكذا يجتمع في مفهوم الثقافة الواحدة ـ كما رأينا ـ ما هو ذاتي وما هو موضوعي، ما هو فردي خاص وما هو مجتمعي وطني عام، ما هو ثقافة نخبوية

عالمة وثقافة قاعدية شعبية، ما هو سلطة سائدة وما هو مجتمعي مدني معارض مهمش عادة، ما هو قومي وما هو إنساني مشترك.

فإذا انتقلنا من هذه التعريفات العامة للثقافة إلى التحديد الخاص لثقافتنا العربية الراهنة موضع حديثنا هذا، لوجدنا أنها امتداد لحضارتنا العربية الإسلامية، ترث من ناحية مجد صعودها التاريخي القديم، كما ترث اليوم كذلك انطفاءها وتفككها ـ تاريخياً ـ إلى كيانات قطرية مختلفة ومتخالفة، فضلاً عن تدهور فاعليتها الإنتاجية والإبداعية، وتبعيتها في وقتنا الراهن لحضارة تتمثل في نمط الإنتاج الرأسمالي المعمم أو المعولم الذي تهيمن عليه بعض دول رأسمالية كبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا تأملنا اليوم ملامح هذا الحاضر الثقافي العربي ـ بالمعنى الذي عرضنا له لمفهوم الثقافة ـ لتبيّنا بعدين أساسيين يسيطران على هذا المفهوم وإن اختلف الأمر من مستوى إلى آخر، بين هذا البلد العربي أو ذاك.

البعد **الأول** هو استمرار التراث العربي الإسلامي القديم متمثلاً في الدين واللغة والإحساس بوحدة الهوية التاريخية، وهي وحدة يمتزج فيها الوجدان القطري بالوجدان العروبي، بالوجدان الروحي والديني، كما تتنوع فيها مستويات التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين بقايا العشائرية والقبلية والتسلطية الأبوية والتخلف شبه الاقطاعي، مع سيادة التخلف الإنتاجي واستشراء الهشاشة الفكرية التي تتراوح بين الفكر السلفي الجامد، والرؤية التجزيئية النفعية، وروح المتاجرة والربحية السريعة، فضلاً عن الفساد المؤسساتي الذي يضاعف من تخلف مؤسسات السلطة نفسها، في إطار أنظمة حكم تسلطية تشكلت جميعاً من أعلى، تحكم وتتحكم باسم منظومة أيديولوجية تتألف من رؤية دينية طقوسية، ورؤية قومية دعائية، تضمر خلاف ما تصرح به، كما تحكم باسم شورى أو ديمقراطية مظهرية، وظيفتها ـ إن وجدت ـ هي تحسين وتجميل صورة التسلط وإضفاء المشروعية عليه، وليس من أجل تنمية المشاركة الشعبية في توجيه السياسات والمشروعات وتأمين مصالح الناس وضمان حقوقهم وحرياتهم، مع الحرص على إضعاف وتفكيك المعارضة الثقافية باحتوائها أو قمعها، هذا فضلاً عن سيادة نمط إنتاجي رأسمالي رث، يغلب عليه الطابع التجاري والريعي التابع، وبالتالي انعدام أي خطة لتنمية شاملة سواء داخل البلد العربي الواحد، أو بين البلدان العربية جميعاً، وذلك اكتفاء بعمليات متناثرة مبعثرة من النمو البذخي، أو التي تعبر عن المصالح الذاتية الخالصة، هذا مع المفارقة الصارخة، بين أكثر البلدان العربية ثروة

وأقلها حداثة وتحديثاً اجتماعياً وثقافياً من ناحية، وأقل البلدان العربية ثقافة وأكثرها حداثة وتحديثاً من ناحية أخرى في أغلب الأحيان.

أما البعد الثاني للثقافة العربية الراهنة السائدة، فيتمثل في استمرار وتفاقم هيمنة رأس المال المعولم، سواء من حيث الهيمنة المعنوية بما يتضمن ذلك من مفاهيم وقيم ورؤى وأساليب حياة وتشكيلات تجارية واقتصادية واجتماعية، وأنماط إعلامية وتعليمية وفكرية وعلمية وتقانية وفنية وقيمية، إلى جانب الهيمنة السياسية والاقتصادية، بل الوجود العسكري المكثف ـ المدفوع الأجر ـ باسم حماية بعض البلدان العربية بعضها من بعض! هذا إلى جانب دعم «إسرائيل» بحيث تصبح القوة المركزية الاقتصادية والتقانية، فضلاً عن العسكرية في المنطقة بتواطؤ أمريكي، وتراخ عربي، إن لم يكن بتواطؤ معنوي أو عملي كذلك من جانب بعض البلدان العربية، في الوقت الذي تتم فيه محاصرة بعض البلدان العربية كالعراق وليبيا، وفرض سياسات اقتصادية على البلدان العربية، عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية، هذه السياسات التي تضاعف من تبعية البلدان العربية، وتوقف إمكانات نموها المستقل، وتوحدها، أو على الأقل تناسقها وتكاملها اقتصادياً وتجارياً في أضعف الإيمان.

وبين هذين البعدين، البعد الخاص الداخلي المتهالك، والبعد الدولي الخارجي المهيمن، تتخذ الثقافة العربية ـ في مجملها ـ طابعاً ثنائياً، ولا تملك أن تحقق نمطاً مجتمعياً إنتاجياً موحداً له خصوصياته الذاتية، بل يكاد يحتفظ بثنائية قلقة مستلبة تتحقق الغلبة فيها دائماً للبعد الخارجي، وخاصة في جانبه المادي العملي الذي يفرض بالضرورة الجانب المعنوي القيمي كامتداد له.

ولهذا تسود في المجتمعات العربية الراهنة في نهاية القرن العشرين وبدايات هذا القرن الحادي والعشرين، ثقافة ثنائية ملتبسة غير متوازنة، فضلاً عن هشاشة وسطحية بنيتها المعنوية والمادية على السواء، فلا القديم التراثي الذاتي عميق الجذور في تأصيله المعرفي والقيمي والوجداني في ثقافتنا العربية عامة ـ اللهم إلا في بعض الاجتهادات المستنيرة التجديدية الفكرية والعلمية ذات الطابع النخبوي لبعض القوى الثقافية المعارضة ـ ولا الفاعل الخارجي له أسسه وركائزه الراسخة المستنبتة النابعة في الوقت نفسه من الإبداع المجتمعي الذاتي، بل إن هذا الفاعل الخارجي يمارس تأثيره السلبي في عرقلة التنمية الذاتية.

ولهذا تكاد تصدق العبارة الشائعة في أغلب كتاباتنا التي تقوّم الوضع الثقافي

الراهن والتي ترى أن مفاهيم عصر النهضة العربية التي بزغت في القرن التاسع عشر، لا تزال مفاهيم معلقة، بل مجهضة حتى اليوم في كثير من الأحيان.

والواقع أن الثنائية التي أشرنا إليها، والتي تمثل في تقديري جوهر ثقافتنا العربية السائدة الراهنة، إنما نشأت مع هذه المرحلة التي يطلق عليها عصر النهضة. والواقع ـ في تقديري كذلك ـ أنها كانت عصر نهضة مشروخة أو ملتبسة منذ تلك النشأة الأولى. ذلك أنها كانت نهضة مفروضة من أعلى، تشوبها مصالح سلطوية توسعية خالصة، ولم تكن تطويراً مجتمعياً ذاتياً، بل لعلها كانت إجهاضاً لنهضة ذاتية بدأت إرهاصاتها الأولى تنمو في مصر، وربما في بلاد الشام كذلك، منذ القرن التاسع عشر كما يذهب إلى ذلك العالم الأمريكي بيتر غران، والعالم المصري عبد الرحمن عبد الرحيم عبد الرحمن، أو منذ القرن السادس عشر كما تذهب الباحثة المصرية نيللي حنا ـ كما أشرت في أكثر من دراسة سابقة ـ بل قد ترجع إلى القرن الخامس عشر كما يذهب الباحث عماد أبو غازي في دراسة حديثة له.

لقد جاءت الحملة الفرنسية فحققت ما يسمى بصدمة الحداثة ـ كما يقال ـ على أنها بحسب هذه الدراسات التي أتفق معها منهجياً وفكرياً كانت في العمق صدمة إجهاض لحداثة ذاتية، وفرض حداثة غربية من أعلى، استكملها نظام محمد علي بعد ذلك مستفيداً ومستنداً إلى كل ما أرهصت به هذه الحداثة الذاتية المجهضة من امكانات معنوية وعملية. ولولا هذا ما أمكن محمد علي أن يحقق مشروعه التنموي والتوسعي الخاص في سنوات محدودة. ولا مجال هنا للتفصيل على رغم أهمية هذه القضية.

ولهذا اتسمت ثقافة ما يسمى بعصر النهضة ببذرة الثنائية والالتباس منذ بدايتها، ذلك أن هذه النهضة كانت ـ كما أشرنا ـ نهضة فوقية برّانية مفروضة، من دون أن يعني هذا إنكار ما حققته من منجزات حداثية وتحديثية، حاول الفكر العربي البازغ آنذاك أن يتلاءم ويتواءم معها بشكل إيجابي، وذلك بالسعي إلى التوفيق بينها وبين جذور تراثنا الديني، فضلاً عن تراثنا الثقافي القديم عامة. وقد اختلفت ـ في الحقيقة ـ مستويات التوفيق والالتباس بين الوافد الرأسمالي المفروض والمتبنّى والموروث العربي الإسلامي والاجتهاد في تأويله وتجديده، وإن برزت في الوقت نفسه، ظواهر مقاومة للوافد الأجنبي، وخاصة في مظهره العسكري السياسي حيناً، والسلطوي الاستبدادي حيناً آخر، والاقتصادي والثقافي حيناً ثالثاً.

وقد تبدّى هذا في أكثر من ثورة أو مشروع اقتصادي أو انتفاضة شعبية

سياسية أو كتابات أدبية أو مواقف حداثية ثقافية عامة، في مصر وفي بلدان عربية أخرى، في مراحل متواقتة أحياناً.

وفي تقديري ان ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر عام ١٩٥٢ كانت امتداداً لهذه الثورات والانتفاضات والمشروعات والكتابات والمواقف السابقة عليها، طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وكانت في الحقيقة أعلى موجة بلغتها الحركة الوطنية والديمقراطية العربية، من حيث أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية. على أنها - على رغم هذا - كانت ثمرة حركة انقلابية من أعلى، وإن تكن تحمل أهداف وتطلعات الحركة الشعبية آنذاك، قام بها أساساً فصيل وطني من الجيش المصري في تحالف مع بعض القوى السياسية في البداية، وفي إطار حماس وتأييد عربي شعبي شامل.

لقد قامت ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢، لتحقيق الأهداف المجهضة الذاتية الأولى نتيجة الغزو الفرنسي، ثم الغزو البريطاني بعد ذلك، إلا أنها على رغم توجهها في البداية لحسم الثنائية التي تواصلت طوال هذه السنين، واستقطاب المجتمع المصري والحركة العربية عامة، استقطاباً وطنياً قومياً تقدمياً عقلانياً إنسانياً، تتحقق به نهضة عربية شاملة، في مواجهة الإمبريالية والصهيونية والتخلف الاجتماعي والتمزق القومي، ومتحالفة مع كل القوى الوطنية والتقدمية في العالم، على رغم هذا الطموح الفاعل والخطوات والمبادرات التي اتخذت، سرعان ما أجهضت كذلك هذه الثورة، وهذا التوجه من خارج الثورة ومن داخلها كذلك، وأكاد أقول من داخلها أساساً، ولعل الطابع العسكري وما فرضه من وصاية علوية كان عاملاً مساعداً من عوامل هذا الإجهاض. وسرعان ما تحقق استقطاب مضاد لأهدافها، استقطاب يعبر عن إرادة الحسم كذلك، ولكنه حسم في اتجاه ما يسمى اليوم بالتكيف الهيكلي مع النظام الرأسمالي العالمي الجديد في أعلى صيغته المعولمة! وهذا ما يمثل اليوم التوجه العام السائد رسمياً الذي يسعى إلى هيكلة الواقع العربي كله، في جميع تجلياته وممارساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هيكلة شاملة في بنية النظام الرأسمالي المعولم.

والواقع ان هذا التوجه إلى الاستقطاب الرأسمالي، كان توجهاً كامناً في نسيج الثنائية والتوفيقية طوال القرن العشرين قبل هذه المرحلة الجديدة من العولمة الرأسمالية، ذلك أن هذه الثنائية رغم ثنائيتها - كتيار سائد - تتضمن تيارات ثقافية وفكرية مختلفة. فقد كان هناك التيار السائد الذي يرفع شعار الثنائية والتوفيقية بشكل جهير، والذي يتمثل اقتصادياً في الليبرالية الرأسمالية التابعة، وفكرياً في

التوجه التوفيقي بين الأصالة والمعاصرة، بين الموروث والوافد، بين القديم والحديث، بين الدين والعلم، بين الدين والقومية، بين المحلية والقومية، بين رفض الدولة الصهيونية والسعي للتعامل والتحالف معها. والواقع ان الدول والسلطات العربية الرسمية جميعاً كانت تتبنى هذا التوجه التوفيقي نظرياً وعملياً بمستويات مختلفة، باختلاف أوضاع كل بلد عربي.

على أنه كان هناك ولا يزال ـ إلى جانب هذا التوجه الثنائي أو التوفيقي ـ توجه أصولي سلفي يغلب عليه طابع الأحادية الدينية أساساً للحكم والتقويم والتنظيم الاجتماعي، ويتمثل في شعار «الحاكمية لله»، وإن وجد داخل التيار الديني عامة تيار يتبنّى الثنائية والتوفيقية في الممارسة العملية والفكرية كذلك، ويطلق على نفسه أحياناً اسم «اليسار الإسلامي»، أو العقلاني. وكان هناك ولا يزال تيار قومي، نجد في بعض توجهاته تياراً أصولياً متعصباً يرفض كل تعامل أو تفاعل فكري مع الثقافة التي تنتسب إلى الآخر الأجنبي الاستعماري. على أننا نجد تياراً غالباً داخل هذا التيار القومي العام يقيم ثنائية حميمة بين القومية والإسلام باعتبار أن الإسلام هو الجذر الأساسي للعروبة، فضلاً عن أن هذا التيار لا يغلق نوافذه الفكرية دون التعامل والتفاعل مع فكر الحداثة ذات الجذور الرأسمالية.

وهناك أخيراً وليس آخراً التوجه العلماني والعقلاني بتياراته المختلفة التي ينحو بعضها نحو الاستقطاب مع الليبرالية الرأسمالية العالمية سياسياً واقتصادياً وثقافياً ومع نظريتها الوضعية البراغماتية، كما ينحو بعضها الآخر نحو الاستقطاب الاشتراكي ونظريته الماركسية.

على أن الملاحظ أن هذه التيارات جميعاً، وغيرها من التفريعات المنبثقة عنها، سواء تلك التي تغلب عليها الثنائية الجهيرة، أو تلك التي يغلب عليها طابع الاستقطاب الليبرالي الرأسمالي، أو الديني أو الاشتراكي، تتسم ـ بمستوى أو بآخر ـ بالهشاشة والسطحية في فكرها النظري، فضلاً عن التناقض بين فكرها وواقعها العيني الذي تتعامل معه، كما تتسم بغلبة الجمود والركود في تعاملها مع التغيرات الواقعية والمكتشفات العلمية والتجديدات الفكرية، ويكاد الالتباس والتوفيقية والانتقائية والتلقائية وافتقاد الرؤية العلمية الاستراتيجية الشاملة والخطط المرحلية العقلانية والتجريبية يكون السمة العامة لهذه التيارات جميعاً على اختلافها.

على أن هذه السمة العامة لا تنطبق فقط على الجانب المعنوي أو الفكري، بل نتبيّنها كذلك في السياسات والممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والإعلامية والثقافية. فلقد خرجت البلدان العربية جميعاً ـ بمستوى أو

بآخر ـ من مرحلة العلاقات والأبنية شبه القبلية وشبه الإقطاعية، ودخلت مرحلة اقتصادات السوق الرأسمالية، إلا أن بقايا هذه العلاقات القديمة لا تزال قائمة مؤثرة في كثير من المؤسسات والمشروعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ففي كل بلد عربي هناك مؤسسات للشورى أو الحياة النيابية، ودساتير أو وثائق تنص على الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والاعتقاد والإبداع، على أنها في مختلف تجلياتها مختلقة أو مختنقة أو محاصرة أو مراقبة أو محدودة أو معرضة دائماً للمصادرة والقمع. إنها في أرفع مستوياتها المتحققة، «ديمقراطية هايدباركية» لا تتعدى مجالات مسوَّرة محدودة، ومحددة. وهذا مظهر آخر من مظاهر الثنائية بين إطلاق حرية السوق التجارية التي بلا حدود، وتقييد الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان بلا حدود أيضاً! وهو مظهر آخر من مظاهر الثنائية، ولكنها الثنائية الضدية وليست الثنائية التوفيقية. إنها الثنائية الاستعلائية بين الذكورة من ناحية، والأنوثة من ناحية أخرى، بين هيمنة الرجل ودونية المرأة، وهي كذلك ثنائية التناقض بين الفكر والواقع، بين التنظير والتطبيق، وثنائية التناقض بين «ثقافة السلطة» و«سلطة الثقافة»، ثقافة السلطة التي يمارسها وعاظ السلاطين وماسحو أجواخهم وأحذيتهم والداعون إلى تجسير العلاقة بين المثقفين والأمير! وسلطة الثقافة الناقدة ذات الرؤية الاستراتيجية البعيدة التي تقاوم ما هو سائد مهيمن جامد متخلف مستغل أو مستعمر، وتسعى للتغيير والتجديد والتحرير والتجاوز المتصل. إن هذه الثنائية بين ثقافة السلطة وسلطة الثقافة ليست ثنائية توفيقية، بل هي تعبير عن التناقض والصراع الخصب المحرك للمجتمع والصانع للتاريخ، على رغم ما تواجه سلطة الثقافة من عنت وقمع وقهر إلى حد الإزاحة والاغتيال المعنوي والمادي.

على أننا لا نكاد نجد لسلطة الثقافة مكاناً أو مكانة في وسائل الإعلام والتعليم سواء ما قبل الجامعي أو الجامعي إلا في ما ندر، لأن الإعلام والتعليم أداتان من أدوات ثقافة السلطة. وقد نجدها في بعض التعابير التنويرية، والكتابات النظرية أو لدى بعض الهيئات الأدبية والفنية والثقافية عامة، أو في بعض مشروعات الترجمة أو في بعض الكتابات الفكرية والإعلامية، وفي الإبداع الأدبي، وبخاصة في الشعر الفصيح منه والشعبي، وفي القصص والروايات، وفي قلة نادرة من الإنتاج المسرحي والسينمائي والفنون التشكيلية، وفي ندرة من المسلسلات التلفزيونية والإذاعية، وبعض الندوات والمؤتمرات الثقافية في بعض المدن العربية الكبرى وبعض أقاليمها. على أننا لا نستطيع القول إن هناك جبهة ثقافية نقدية نظرية إبداعية ذات سلطة فاعلة مؤثرة ـ على المستوى القطري أو القومي ـ في مواجهة سلطة ثقافة السلطة العربية السائدة، فليس ثمة حوار مجتمعي مفتوح، على المستوى القومي العام حول مختلف

القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اللهم الا داخل «هايد بارك» بعض الصحف أو برامج الإذاعة والتلفزيون أو مقرات الأحزاب والهيئات الرسمية أو الندوات، والمؤتمرات في القاعات الداخلية المصرح بها في أفضل الأحوال! ولكن لا وجود لحوار سياسي مجتمعي عام صريح مفتوح خارج حدود هذه الحدود والمقرات المصرح بها. ولا سبيل لتعبير احتجاجي بالتظاهر أو الإضراب أو أي شكل من أشكال التجمعات الشعبية أو الفئوية أو الثقافية، فلا يزال سيف قانون الطوارىء أو ما يماثله من أساليب أخرى مشهراً منذ سنوات في مختلف البلدان العربية باسم حماية المجتمع من الإرهاب والإرهابيين أو المتمردين الخارجين على الشرعية السائدة. والحق أن بعض البلدان العربية قد نجحت بالفعل ـ مشكورة ـ في السيطرة ـ بمستوى أو بآخر ـ على الإرهاب الدموي، ولكنها تركت الإرهاب الفكري باسم الدين بأسلحته المتخلفة الجاهلة، فضلاً عن الفكر الخرافي الغيبي واللاعقلاني، يتحرك بحرية ونفوذ، في مؤسساتها التعليمية والإعلامية والاجتماعية. لهذا يضيق ويكاد يخفت صوت العقلانية والعلمانية والعلمنة والرؤى الموضوعية والنقدية والإبداعية وقيم الحداثة والاستنارة، التي هي أسلحتنا لتنمية خصوصيتنا الثقافية وهويتنا القومية وتفتحنا الحضاري الفكري والانتاجي على السواء في مواجهة العولمة الرأسمالية وهيمنتها الأمريكية.

على أن قضية الثقافة وتبيئتها كسلطة اجتماعية فاعلة، لا تُحل في ملكوت الذهن وحده، كما ذكرت في أكثر من دراسة سابقة ـ وفي ضوء تعريفنا للثقافة في بداية هذا الحديث ـ وإنما تحل في ارتباط بالواقع الموضوعي نفسه وذلك بتوفير عاملين أساسيين: **الأول** هو التغيير التنموي الإنتاجي التصنيعي الشامل المتكامل في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى القومي العام مع مراعاة خصوصية كل بلد عربي. والثاني هو المشاركة الشعبية الديمقراطية وبخاصة قواها المنتجة والمبدعة ومجتمعاتها المدنية النقابية والسياسية والهيئات المعبرة عن المصالح الاجتماعية الأساسية، مشاركة فعالة في مختلف جوانب الشأن القومي العام.

إن الثقافة مشروع تنموي في الجوهر ولا سبيل إلى حسن فهمه والتعامل معه إلا من هذا المنطلق التنموي.

أذكر أنني في محاضرة في أواخر الثمانينيات ألقيتها في تونس، حول قضية تنمية الثقافة وثقافة التنمية أنني قلت: قل لي ما هو مشروعك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أقل لك ما هو مفهومك للثقافة، ذلك أنه لا تنمية بلا ثقافة ولا ثقافة

معزولة عن مشروع تنموي، فكل تنمية ـ أياً كانت ـ تستبطن أيديولوجيا ورؤية ثقافية معينة، وكل فلسفة ثقافية تستهدف مشروعاً تنموياً معيناً، ولهذا فالمحاولات التي تسعى للفصل أو تعمية العلاقة بين التنمية والثقافة تستهدف في الحقيقة تغييب القضية الإشكالية الحقيقية وهي: أي ثقافة وأي تنمية تريد!

إن التنمية ليست مجرد ظاهرة موضوعية واقعية تقنية في عصرنا بوجه خاص، بل ترتفع من تلقائية القانون الموضوعي الاجتماعي الاقتصادي إلى إرادة الاختيار والتحكم في هذا القانون، أي ارتفعت من أحكام الواقع فحسب إلى أحكام القيمة كذلك، ومن مستوى الوقائع إلى مستوى المواقف. فمع نشأة المجتمعات البورجوازية وأنساقها الرأسمالية، برز الوعي الذاتي الرأسمالي بالقوانين الموضوعية لهذه المجتمعات، كما برز الوعي الذاتي بنقيضه الاشتراكي.

وهكذا تطور في عصرنا الراهن نسقان من التنمية يرتبطان بنسقين من الوعي والفكر والثقافة، يسعى كل منهما لتجاوز واقعه القومي والثقافي الخاص تحقيقاً لرؤية فلسفية اجتماعية ثقافية خاصة. ولهذا، فكل تنمية هي تنمية مستقلة وإلا لما كانت تنمية أصلاً، ولست أقصد باستقلالها انفصالها عن التجارب التنموية الأخرى أو العزلة عن العصر ومنجزاته الاجتماعية والعلمية والتقانية والثقافية عامة، وإنما أقصد بالاستقلال أن تكون التنمية موجهة كهدف نموذجي لا إلى فئة اجتماعية محددة أو لمصلحة قوى خارجية، مهيمنة داخلياً، وإنما للمجتمع نفسه في كليته، وهذا هو معنى كونها تنمية مستقلة من ناحية، ومعنى ارتباطها كذلك بخصوصية ثقافية قومية أياً كان توجهها الأيديولوجي الوطني والتقدمي.

ولكن.. هل هناك إمكانية لهذه التنمية المستقلة المرتبطة بخصوصية ثقافتنا القومية، في إطار عصرنا الراهن الذي أخذت تسود فيه الرأسمالية المعولمة من ناحية، وهيمنة بعض الدول الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، بما يعني طمس الخصوصيات الثقافية والقومية وبالتالي استحالة التنمية المستقلة؟! هل هناك إمكانية لتحقيق تنمية ثقافية عربية مستقلة أو ثقافة تنموية عربية مستقلة في إطار هذا الواقع الرأسمالي المعولم المهيمن؟

إن هذا الواقع الرأسمالي المعولم والمهيمن ـ في الحقيقة ـ ليس جبهة منسقة موحدة مستقرة، إنما يزخر بالتناقضات والصراعات والأزمات سواء بين دوله الرأسمالية الكبرى نفسها أو داخل هذه الدول نفسها، أو بينها وبين دول العالم الثالث، بل لعل المسألة الثقافية بوجه خاص تكون مسرحاً لصراع حاد بين الدول الكبرى نفسها، ولا أدل على ذلك من «الاستثناء الثقافي» الذي فرضته بعض الدول

الكبرى على مشروع الغات ومنظمة التجارة الدولية، ولا أدل على ذلك كذلك من المقاومة العنيفة التي يبديها العديد من الهيئات والجماعات المدنية في أكثر من موقع في العالم ضد شروط التجارة الدولية التي يراد فرضها على العالم وضد الهيمنة الأمريكية السياسية والاقتصادية والثقافية.

حقاً، إن الأمر بالنسبة لأمتنا العربية يبدو بائساً في هذه المرحلة الآنية، التي تعجز فيها عن مجرد عقد قمة عربية للشؤون السياسية العاجلة، أو مجرد إقامة سوق عربية مشتركة بين البلدان العربية أو بين بعضها، أو الوقوف وقفة موحدة حاسمة ضد الحصار المضروب على الشعبين العراقي والليبي، أو ضد غطرسة العدوانية والتوسعية الاسرائيلية والتواطؤ الأمريكي معها، فضلاً عن هذا التكيف الهيكلي الذي اختارته كل الأنظمة العربية سياسةً لها بما يعني تفاقم التخلف والتبعية، وسياسة العداء للديمقراطية التي تمارسها هذه النظم العربية ضد شعوبها بمستويات مختلفة.

حقاً، إن واقعنا العربي الراهن سواء على مستوى الأنظمة العربية، أو على المستوى الشعبي واقع واقع! والمسؤولية كبيرة للنهوض به فضلاً عن أن ذلك النهوض واجب، ولكن من قال إن الأعمال والتغييرات النهضوية الكبرى أعمال ميسورة هينة، ومن قال إن هناك كلمة سر أسطورية تفتح الأبواب المغلقة!؟ إن القضية في البداية والنهاية، هي قضية وعي وفعل وتجاوز، تستند إلى الثقة بالجماهير العربية والمعرفة العميقة بتطلعاتها وقدراتها واحتياجاتها وقضاياها الأساسية المعنوية والمادية. إنها في البداية والنهاية مسؤولية نضالية جماعية.

وهنا ـ في تقديري ـ تبرز سلطة الثقافة بمعناها الشامل الذي كررت الإشارة إليه، هذه السلطة التي يبنيها المثقفون الواعون من مختلف قوى الإنتاج والإبداع والمعرفة ومنظمات المجتمع المدني، ويطورونها بحسب الملابسات الخاصة لواقعنا العربي في تعدد ساحاته وخصوصياته. وعندما أقول «يبنيها المثقفون» فلست أقصد المثقف المهني، أو المثقف المتخصص فحسب، وإنما أقصد أساساً المثقفين بالمعنى الشامل للثقافة، المثقفين المدركين للشرط الاجتماعي والمهمومين بالشأن العام، والحريصين على التغيير والتجديد، والمدركين في الوقت نفسه حقائق المنجزات العلمية والتقانية والمعرفية وعلاقات القوى السياسية المختلفة والمتناقضة في العالم، إنهم المثقفون العضويون الذين يمثلون بثقافتهم القوى الثورية التغييرية في عصرنا الراهن كله، عصر المعرفة والعلم والاتصالية والمعلوماتية. وهنا أتساءل، كما تساءلت في أكثر من لقاء وندوة وبخاصة في الجامعة السورية منذ سنتين: ألا تفرض

اللحظة التاريخية هذه، أن تتحقق جبهة أو برلمان لهؤلاء المثقفين العرب على المستوى القومي كله، ليصوغوا عقداً قومياً لأمتهم العربية في هذه المرحلة، ويشاركوا في تقديم مقترحات عملية لجراح وإشكاليات واقعهم العربي، ويطرحوا مقترحاتهم للحوار المجتمعي القومي الشعبي العام؟ ألا تفرض اللحظة التاريخية هذه أن تقيم كل القوى المنتجة والمبدعة في أمتنا جامعة للشعوب العربية لا تكون بديلاً من جامعة الدول العربية بل تكون عمقاً ديمقراطياً لها؟

ذلك لأنه لن يحدث تغيير جاد حقيقي إن لم تتحرك القواعد الشعبية العربية، وتتلاقى وعياً وفاعلية على المستوى القومي وتمسك بالقضية بكلتا يديها وعياً وفعلاً. وهم بهذا لن يكونوا وحدهم في معركتنا الاجتماعية والقومية والثقافية، فالمعركة اليوم ليست معركتنا وحدنا، بل هي معركة قوى عديدة في العالم أخذت تناضل اليوم نضالاً مشتركاً جماعياً ضد هذه العولمة الرأسمالية وهيمنتها الشرسة الجشعة.

والمثقفون العرب عامة ليسوا بعيدين، وينبغي ألا يكونوا بعيدين عن هذه المعركة النبيلة بوعيهم ووحدتهم وفاعليتهم الإبداعية.

تعقيب

جابر عصفور(*)

المشهد الثقافي العربي مشهد مأزوم، يعاني توترات لافتة، ويواجه مشكلات دالة، خصوصاً في هذا الزمن العربي الحاضر الذي يمكن أن نصفه بأنه زمن التحول الذي يجمع بين النقائض والأضداد، سواء في تمزق هذا الزمن بين عصور ماضيه الذي يشدّه كل عصر إليه، فيحتويها جميعاً في حضوره الآني، جامعاً بين تمثيلات الماضي الزاهر ومحاكيات الماضي المتخلف، أو في التقلب المحموم لهذا الزمن العربي في علاقاته بأزمنة الآخر الأجنبي المتقدم، أقصد الأزمنة التي تبدأ من عصر النهضة وتصل إلى عصر الإنترنت، وهي الأزمنة التي ينجذب إليها زمن المشهد الثقافي العربي محيراً بينها، وجامعاً بين تعارضاتها وتناقضات تمثيلاته التراثية على السواء. والنتيجة هي تحول الزمن الآني للمشهد الثقافي العربي، الآن، إلى زمن يجمع بين الأضداد، ويجاور بين النقائض، كما لو كان لا يتقلب بين قرن وقرن أو عصر وعصر على مستوى التعاقب، وإنما يتقلب بينها جميعاً على مستوى التزامن الآني، فيبدو كما لو كان لا يفارق توتره بين نقائضه، ولا أزمته بين أضداده الآنية، وذلك بما ينعكس على ملامحه النوعية التي ترتبط بخصوصيته.

ولعل أول ملمح من الملامح النوعية لخصوصية هذا المشهد هو كثرة مفارقاته، سواء تلك التي تنتج من تجاور الأضداد، أو تلك التي تنتج من درجة عليا من اتساع المسافة بين الظاهر والباطن، المعلن والممارس، المنطوق والمسكوت عنه.

ومن أمثلة الأولى، المجاورة الصادمة التي تجمع في وقت واحد، وفي حيز مكاني واحد، بين أقصى منجزات التقدم التقني وأقسى مظاهر التخلف البشري،

(*) الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة ـ القاهرة.

بين أقصى درجات الثروة وأقسى درجات الفقر، بين أحدث أدوات التقدم الصناعي أو الإلكتروني وأبأس تقنيات العمل اليدوي، بين أحدث صرعات الموضة في الملبس وأقدم الأزياء في التراث، تماماً كما تجمع هذه المجاورة بين ثمرات أعظم طوفان معلوماتي تضخه تقنيات اتصالات العولمة، وأبشع مظاهر عدم الاكتراث بالمعلومات، جنباً إلى جنب مع مظاهر الأمية التي تتزايد معدلاتها، في هذا المشهد الثقافي العربي، الذي لم يدخل ـ بعد ـ إلى القرن الحادي والعشرين، ولا أحسبه سيدخل قريباً إذا ظل على ما هو عليه.

أما المفارقات الناتجة من اتساع الهوة بين الظاهر والباطن، المعلن والممارس، فما أكثرها في المشهد الثقافي العربي الحاضر. حسبي أن أشير إلى مجموعة دالة من النماذج، على سبيل التمثيل العفوي فحسب:

١ ـ تأملوا ـ أولاً ـ ما يحدث في الوطن العربي من ارتفاع معدلات إنشاء الجامعات وتزايدها، بل تسابق وتنافس الأقطار في إقامة جامعات أكثر من غيرها. وواقع الحال يقول إن التعليم العالي في الوطن العربي لا يتقدم، وإنه يتقهقر على أكثر من مستوى، سواء في مجال البحث العلمي أو مساحة الحرية الأكاديمية المتاحة للجامعيين، تلك التي تتناقص يوماً بعد يوم مع معدلات الأداء ودرجات استقلال الجامعة. والنتيجة أشكال جامعية بلا مضمون حقيقي، ومبان جميلة المظهر المعماري لكن قبيحة المخبر العلمي والمعرفي.

٢ ـ وتأملوا ـ ثانياً ـ أجهزة الإعلام وأدواته المرئية والمسموعة والمقروءة، حيث شعار الحرية المعلن في التعبير كل يوم، لكن راقبوا ـ في الوقت نفسه ـ علاقة المنطوق به بالمسكوت عنه في هذه الأجهزة والأدوات. وسرعان ما تلاحظون، مثلي، أن مساحات السكوت عنه هي الأكثر، وأن ضغوط المنهي عن قوله تتكاثر، وتهيمن حتى على أقل القليل من المنطوق به.

٣ ـ واسمعوا ـ ثالثاً ـ ما يتحدث به حكامنا، صباح مساء، عن الشورى والديمقراطية والتعددية، بعد أن تحدث بعضهم من قبل عن الشعب القائد، والشعب المعلم، وتمعنوا في ما يقع بالفعل على مستوى الممارسة من هؤلاء الحكام الذين يفرون من الديمقراطية العملية والفعلية فرار السليم من الأجرب، ولا يترددون في قمع الشعب المعلم والشعب القائد بالأجهزة القمعية والأجهزة الأيديولوجية للدول التي يتربعون على عروشها. والهدف المضمر هو إبقاء هذا الشعب على ما تعود عليه من عادات الاتباع الفكري والتبعية السياسية والاقتصادية.

٤ ـ ودعونا نتأمل ـ رابعاً ـ حواراتنا، نحن المثقفين، خصوصاً حين نعلن

حق الاختلاف، ونتكلم على ضرورة احترام المغايرة، ولاحظوا ـ في مرايا الذات ـ سلوكنا الفعلي في لحظات الاختلاف الذي لا نتقبله عادة، مندفعين إلى إقصاء المخالف لنا بأساليب قمعية مباشرة وغير مباشرة.

٥ ـ وراقبوا ـ أخيراً ـ إلحاحنا على ضرورة الانتقال من صيغة المركز والأطراف في علاقات العواصم الثقافية العربية، وتكرارنا لأهمية وجود مراكز عربية متعددة، متكافئة، ينبني كل مركز منها على تعدديته الخاصة، وقارنوا ظاهر الأقوال بواقع الممارسات، تجدوا أن هذه العاصمة أو تلك لا تزال تحلم بالمركز الأوحد المهيمن على مراكز بقية العواصم، وذلك بدعاوى قومية أو دينية أو حتى إقليمية (Regional)، كما تجدوا أن جميع العواصم الثقافية ـ بدرجات متفاوتة بالطبع ـ لا تمارس مبدأ التعددية، وإنما تستبدل به ـ عملاً وفعلاً ـ مبدأ بطريركية العلاقة بين التيار المهيمن وبقية التيارات التي تتوزع قسراً ما بين الهوامش وأطراف الهوامش.

ومن الطبيعي ـ والأمر كذلك ـ أن يتمثل ثاني ملامح المشهد الثقافي العربي في أنه مشهد يعكس كياناً غير متجانس، كياناً متنافر العناصر والمكونات، وذلك بالقدر الذي يجمع في ملامحه العديد من الأزمنة المتعارضة في زمن واحد، أو العديد من التيارات المتناقضة في حيز مكاني واحد، حيز يتعامد عليه هذا الزمن المتعارض. ولذلك فهو مشهد يشبه طبقات أرضية، اختلت علاقاتها الجيولوجية على مستوى التعاقب، وذلك بفعل زلزال نتج منه اختلال تراتب الطبقات الجيولوجية، فحدثت المجاورة بين طبقات متباعدة من حيث عصور التكون وأزمنة النشأة.

ويرجع هذا التنافر إلى أسباب عديدة:

ـ منها (أولاً) ما يمكن تسميته بالتطور غير المتكافىء للمجموعات المنتجة للثقافة والمستقبلة لها في كل قطر على حدة.

ـ ومنها (ثانياً) التغير غير المتكافىء لثقافات الأقطار العربية، خصوصاً في توجه كل منها إلى التحديث، وعلاقتها التاريخية به.

ـ ومنها (ثالثاً) عدم التساوق بين التغير المادي للتحديث (Modernization) والتغير الفكري أو المعنوي للحداثة (Modernity).

ـ ومنها (رابعاً) ضعف أبنية المجتمعات المدنية في الأقطار العربية، بدرجات متفاوتة بالطبع، جنباً إلى جنب الكيانات الرخوة لنماذج الدولة المدنية السائدة بتسلطيتها المألوفة.

ومنها (خامساً) ما هو شائع من طبائع الاستبداد في تجلياتها المختلفة التي لا تزال تستند إلى ثقافة الاتباع التي تعادي الابتكار أو الابتداع.

ومنها (أخيراً) التباين الحاد في توزيع الثروة على امتداد الأوطان العربية، بين أكثرية لا تجد ما يسد احتياجاتها الإنسانية وأقلية تملك ما لا تنفق، مستندة في ظلمها إلى موروث يحض على طاعة أولي الأمر وعدم الثورة على الحاكم وإن جار، حسبما يقول الحنابلة وغيرهم في تراثنا العربي.

وليس من الضروري التسليم بترتيب هذه الأسباب كما ذكرتها، إذ يمكن تغيير الترتيب، بل الإضافة إلى الأسباب السابقة أو حتى تعديلها، فالأهم هو أن هناك حزمة من الأسباب المتضافرة، أدت إلى أن يتسم المشهد الثقافي العربي بالتنافر وعدم التجانس في آن.

ويكتمل معنى هذا الملمح الثاني بملمح ثالث، يتمثل في أن الاتجاه السائد في المشهد العربي الراهن هو اتجاه ثقافة «نقلية» «تقليدية»، «بطريركية»، تنفر من الاجتهاد، وتخاف من التجريب، وتستريب بالمخالفة، وتتوجس من حضور الآخر أو المغاير. والإطار المرجعي في معرفة هذا الاتجاه السائد (الذي ينطوي ـ بدوره ـ على تيارات متنافرة) هو القياس على ما سبق، أو ما مضى، سواء على هذا القرن أو ذاك من عصور الماضي العربي في حالة اليمين السلفي، أو هذا القرن أو ذلك من قرون الحضارة الرأسمالية الغربية، في حالة اليمين الليبرالي المستغرب، أو هذا الكتاب أو ذاك الأصل من كتب الاشتراكية وأصولها تعميماً، أو الماركسية تحديداً في حالة طوائف اليسار. ولذلك فالسبيل لقبول أي جديد لدى كل التيارات المتعارضة لهذا الاتجاه السائد هو رد الجديد ـ أي جديد ـ إلى شبيه له في ما مضى، أو في ما وقع، أو حتى في ما قيل من قبل.

ويعني القياس الدائم على القديم، ومن ثم الماضي، عدم القياس على ما لم يقع بعد، أو ما هو ممكن أو محتمل، أو ما نحلم به في الزمن الآتي أو المستقبل الذي يبدو في حكم الغائب عن العلاقات التكوينية لتيارات هذا الاتجاه السائد. وينتج من ذلك أن الحلم المتكرر بالنهضة لدى كل التيارات المتنافرة في هذا الاتجاه السائد ـ بدرجات متفاوتة بالطبع ـ هو حلم استعادة بأكثر من معنى، أو حلم نقل بأكثر من دلالة. ويتجلى ذلك في رغبة استعادة ما مضى، إحياءً أو بعثاً أو صحوةً، لدى التيارات السلفية، أو الوصول إلى ما سبقنا إليه الغرب الأوروبي ـ الأمريكي يميناً أو يساراً، على سبيل المحاكاة أو التمثل أو حتى إعادة الإنتاج، لكن في الحدود التي تستبقي الملامح النوعية الثابتة للأصل المحتذى.

وأتصور أن الطابع البنائي لهذا الاتجاه السائد هو ما يبرر التكرار الذي لا يفارق خصائصه أو ملامحه النوعية، سواء على مستوى البنية السطحية الظاهرة أو

البنية التحتية العميقة. أقصد بذلك التكرار الرأسي المتعاقب الذي تعيد به تيارات الاتجاه السائد المبررات والتقنيات وعمليات التبرير والعقلنة والآليات الدفاعية نفسها المستخدمة في الثقافة العربية منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم. ولذلك، ما أكثر ما نلاحظ أن كل ما قيل قد قيل من قبل بالآليات نفسها، وأقصد كذلك التكرار الأفقي المتزامن، أو الآني، الذي يعيد به كل تيار في هذا الاتجاه العناصر التكوينية الأساسية في غيره من التيارات. ولذلك فإن الخطابات المتنافرة لتيارات هذا الاتجاه سرعان ما تكشف عن عناصرها الوظيفية المتشابهة، ومن ثم عن تماثلها البنيوي الذي يرد تكثر الإخوة الأعداء إلى واحدية رحم المكون التوليدي الذي خرجوا منه جميعاً، وظلوا محافظين على حبله السري الذي يتخفى وراء تباين الشعارات المتباعدة، وتصارع الواجهات المتعادية.

وتوازي هذه الخاصية التكرارية خاصية ملازمة، تؤدي إلى شيوع فهم بعينه للتاريخ في تيارات هذا الاتجاه، فهم مضمر يحيل التاريخ إلى حركة دائرية، هي نوع من رد العجُز على الصدر، كما كان يقول علماء البلاغة قديماً، أو هي نوع من العود الدائم على البدء الدائم، وتلزم عن ذلك، بالقدر نفسه، عقلية اتباع هي الوجه الآخر من عقلية التبعية، كلتا العقليتين تلازم قرينتها وتدور معها وجوداً وعدماً. أقصد أن الاتباع الفكري الذي يرتبط بالنقل عن القديم أو السابق (العربي أو الغربي) وتقليده، يفضي إلى التبعية السياسية الاقتصادية، والعكس صحيح بالقدر نفسه. والنتيجة هي تقليص الإرادة المستقلة للأفراد أو المجموعات على السواء، وتناقص معدلات الإبداع الذاتي، ومحاصرة الملكات الفردية القادرة عليه ـ علماً وفكراً وإبداعاً ـ في مجالات الثقافة المختلفة، وذلك في موازاة التناقص المتزايد لمؤهَلات الاستقلال في المعارك الوطنية والقومية المتتابعة، وآخرها معركة الحفاظ على استقلال الدولة الوطنية (القومية) في مواجهة عولمة الشركات متعددة (Multinational) ومتعدية (Transnational) الجنسية، تلك الشركات التي تفرض تبعية ناعمة براقة، هي التبعية التي تحدث عنها كاتب أمريكي جهير الصوت الآن هو توماس فريدمان في كتابه الذي يمكن أن نترجم عنوانه **السيارة ليكزس وشجرة الزيتون**. وتفرض هذه الشركات أيضاً اتباعاً تخييلياً خادعاً، يغطي آليات النهب الاقتصادي الجديد الذي هو شكل أكثر حداثة وإتقاناً من آليات النهب الاستعماري القديم.

والتعصب هو الملمح الرابع من ملامح المشهد الثقافي، خصوصاً في خضوعه لهيمنة الاتجاه السائد بكل تياراته المتنافرة والمتصارعة.

ويجد هذا التعصب، بالطبع، ما يدعمه في غياب الديمقراطية السياسية وتجذر طبائع الاستبداد بكل تجلياتها لعصور طويلة، فضلاً عن الموروث السلفي السائد

الذي ينزل المخالف للجماعة منزلة إبليس من البشر (واقرأوا ما كتبه ابن تيمية ـ على سبيل المثال ـ عن شرور الاختلاف في كتابه تلبيس إبليس)، وكل ذلك جنباً إلى جنب الموروثات الشيوعية أو القومية التي تنزل المختلف منزلة الخائن أو العميل أو التحريفي على أقل تقدير. ويتجلى المظهر العملي لهذا التعصب ـ خصوصاً في ممارساته المتطرفة ـ في نوع من الأصولية الشائعة التي تمثل في الاستجابات الحدية العدائية بين التيارات الفكرية المختلفة الموجودة في المشهد الثقافي (ومنها التيارات الأربعة التي عددها الأستاذ العالم، وهي: التوفيقية، السلفية، القومية، العقلانية العلمانية). وتظهر هذه الأصولية في ادعاء احتكار الحقيقة والمعرفة اليقينية، والثبات الجامد في اتباع الأصل وتجريم كل خروج على تأويل واحد أو وحيد لهذا الأصل، وإنزال هذا التأويل البشري في النهاية منزلة المعتقد الديني أو النص الديني الذي لا يجوز الخروج عليه أو الاختلاف عنه، ومن ثم إلزام الجميع بطاعته وتصديقه، طاعة عمياء وتصديقاً لا يخالطه شك أو سؤال.

ويوازي تعصب الاتجاه السائد، في أصوليته، ما يلازمه من نزعة إقصاء متكررة، تتجلى في ممارسات تيارات الاتجاه المتنافرة في علاقة كل تيار منها بغيره، ولذلك تغلب رغبة رفض الآخر على رغبة قبوله في تيارات هذا الاتجاه، وقسر الآخر على تقبل الرأي بدل الحوار فيه، وبدء عملية الحوار من موقع رغبة الاستحواذ التي تنتهي برغبة الاستئصال للمختلف.

وربما كانت أبرز مظاهر أصولية التعصب، أو تعصب أصولية الاتجاه السائد في المشهد الثقافي الراهن، هي ممارسات العنف التي نرى تجلياتها الأخيرة، والحدية، في جرائم التطرف الديني الذي ينتهي إلى الإرهاب في ممارساته الاعتقادية. تلك الممارسات التي تتميز بالطابع التسلطي القمعي نفسه، الذي تميزت به ـ ولا تزال تتميز ـ الأنظمة العسكرية وشبه العسكرية التي كان لسقوطها المدوي أثره في خلخلة حضور المشروع القومي الذي لم يخل من تسلطية العنصر التكويني، والذي أتاح سقوطه الفرصة لصعود دعاوى الدولة الدينية، وذلك بهدف ملء الفراغ الذي حدث مع توابع زلزال هزيمة العام ١٩٦٧.

وأتصور أن ممارسات العنف العاري ـ أو الدموي ـ لإرهاب جماعات التطرف الديني هي الوجه الموازي لممارسات العنف نفسها التي تمارسها الأنظمة التسلطية على معارضيها. والنتيجة المباشرة، أو غير المباشرة ـ هي هيمنة خطاب العنف الذي يتسلط ـ بدرجات متفاوتة لا تنفي معنى التسلط ـ على مجادلات ومناقشات المشهد الثقافي العربي الراهن. ويبدو الأمر ـ من هذا المنظور ـ كما لو كانت اللغة المستخدمة بين المتحاورين تعيد إنتاج ممارسات العنف في علاقاتها الدلالية والتركيبية

والمعجمية والإيقاعية على السواء، وتصوغ موازيات رمزية بالكلمات لأفعال العنف العاري التي تهدف إلى الغاية نفسها من القسر والفرض، التخويف أو الترغيب، النفي أوالإقصاء أو حتى الاستئصال. فخطاب العنف هو استخدام قمعي للغة التي يستخدمها الإخوة الأعداء من أبناء التيارات المتصارعة، ليقمع كل واحد منهم نظيره، وذلك في الفعل اللغوي الذي يعيد إنتاج الفعل المادي للعنف، وفي العملية نفسها التي ينعكس بها قمع الدولة التسلطية على مثقفيها. فيعيدون إنتاج القمع في ما بينهم، حالهم في ذلك أشبه بحال المرآة التي تعيد توجيه مسار الضوء الواقع على صفحتها، وذلك بواسطة الكلمات التي تصبح دليلاً على حوارات المقتولين القتلة.

واللازمة الغائية لخطاب العنف الشائع في المشهد الثقافي الراهن هي إقامة ثنائية قسرية، طرفها الأول الفرقة الناجية التي يمثلها فاعلو الخطاب، وطرفها الثاني الفرق الضالة المضلة التي تقع موقع المفعول به من الخطاب. وتلك ثنائية تجسد غياب الحوار المجتمعي المتكافىء من ناحية، وتعبر عن اختلال العلاقة السياسية بين الدولة ومواطنيها من ناحية ثانية، وتوازي رمزياً تصاعد درجات العنف السلوكي في المجتمع بأسره من ناحية ثالثة، وتدل على هشاشة الصيغ المعرفية (أقصد «الإبستيمات» بالمعنى الذي قصد إليه ميشيل فوكو) لتيارات الإخوة الأعداء، ومن ثم تغدو دليلاً على خلل متجذر في علاقات إنتاج المعرفة العربية السائدة وأدوات إنتاجها على السواء.

وأتصور أن النتيجة المنطقية لغلبة الاتجاه السائد في المشهد الراهن للثقافة العربية تتمثل في أمرين، يخص **أولهما** ثقافة الجماهير الشعبية، ويخص **ثانيهما** ثقافة الطليعة التي تناقض بتياراتها الاتجاه السائد في المشهد العربي المعاصر.

أما الجماهير فتشيع بينها ثقافة الاتباع والتبعية، فضلاً عن منطق الخرافة والتواكل ونزعات اللامبالاة والسلب وكل ما تعمل على إشاعته وتثبيته الأجهزة الأيديولوجية للدول التسلطية وأجهزة المجموعات الموازية للدولة، والمماثلة لها في المنطق البنائي القائم على تراتب التسلط. وتلك ظاهرة تبرز أهمية التمييز بين القوة الاجتماعية (Social Power) التي يتزايد جنوحها إلى الجمود والتقليد وممارسة العنف، والقوة السياسية (Political Power) التي تجد نفسها في حالات كثيرة واقعة في تناقض مع القوة الاجتماعية، خصوصاً في عمليات التحديث المادي، حيث تبدو القوة الاجتماعية الغالبة متوجسة من التحديث، معادية لما يقترن به من الحداثة. وأحسب أن تعاظم التأثير السلبي للقوة الاجتماعية هو ما يفسر لنا أن تزايد اضطهاد المثقفين والهجوم عليهم في السنوات الأخيرة إنما يأتي غالباً من خارج سلطة الدولة وبواسطة المجموعات التي تمارس ضغطها الاجتماعي، مستندة إلى

ثقافة الاتباع السائدة المنتشرة بين الجماهير. ولولا ذلك ما حدث اغتيال الفنان المسرحي عبد القادر علولة في الجزائر، والمفكر فرج فودة في مصر، وما وقعت محاولة اغتيال نجيب محفوظ في مصر، وما صدر حكم التفريق بين نصر أبو زيد وزوجه في مصر، ولا حكم السجن الذي صدر على الدكتور أحمد البغدادي في الكويت، أو الحكم بالسجن مع إيقاف التنفيذ على كل من ليلى العثمان وعالية شعيب في الكويت، جنباً إلى جنب محاكمة مارسيل خليفة في لبنان، وسيد القمني في مصر، وقس على ذلك عشرات الأمثلة التي تؤكد تعاظم الدور السلبي لقوى الضغط الاجتماعي في المشهد الثقافي الراهن.

أما الأمر الثاني، فيتصل بفئات الطليعة الخارجة على الاتجاه السائد، وهي طليعة تجمع بين عناصر متباينة، سواء في منظور مواجهة الاتجاه السائد أو أساليب مقاومته ووسائل نقده وتفكيك آلياته القمعية وتعريتها على السواء. وهي طليعة مهمشة، منبوذة في الأغلب الأعم من النموذج السائد للدولة التسلطية، ومن الاتجاه السائد بمختلف تياراته، ومن الجماهير التي تغلب عليها ثقافة الاتباع والتبعية، وتستريب بهذه الطليعة وتنظر إليها نظرتها إلى الخارجين على القانون أو إلى الكفار. ولذلك تتسم ردود أفعال هذه الطليعة بالعصابية التي تتحدد بدرجات الضغط الواقع عليها، كما تتميز بالتوتر الذي لا يفارق العديد من صياغاتها، جنباً إلى جنب نبرة الإحباط التي تتناسب والعزلة المفروضة على هذه الطليعة التي لا يحميها سوى إصرارها. ولذلك لا تستطيع بعض فئات هذه الطليعة سوى إعادة إنتاج القمع الواقع عليها، ومن ثم ممارسة نوع من الخطاب الاستفزازي الحدي الذي يهدف إلى تنبيه الغافلين، ولكنه خطاب يهدف إلى ما تهدف إليه بقية التجليات الخطابية للطليعة، من منظور مواصلة الحلم بالمستقبل، والعمل على الانتقال بالمجتمعات العربية من مستويات الضرورة المتباينة إلى مستويات الحرية المتنوعة.

ولا ينقص هذه الطليعة سوى إيجاد أرضية مشتركة بين طوائفها، أو تياراتها، وذلك بتأسيس حوار خلّاق، يسعى إلى إقامة جبهة قوية، كتلك التي اختتم الأستاذ العالم كلمته بالإشارة إليها، وتكلم عليها كما لو كان يتكلم على إمكان المستقبل الواعد الذي يستنزل الغد الآتي بالنجوم الوضاءة على الكفين: الحرية والعدل والتقدم الذي يتحقق بواسطة الإبداع الذاتي المنفتح على العالم كله. أما نقاط الحد الأدنى التي يجب أن تتفق عليها أطراف هذه الجبهة، فتحتاج إلى تأمل آخر لا يحتمله الوقت. ولذا اضطر إلى تأجيل الحديث فيه مراعاة للوقت.

ولا أختم إلا بتحية الأستاذ «العالم» على ورقته التي دفعتني إلى كتابة ما كتبت اليوم، وتحية الحضور الكريم على حسن استماعه وعلى كل تعليق يمكن أن أفيد منه.

المناقشات

١ ـ محمد خالد

سئل جحا أيهما أفضل: المشي أمام الجنازة أم المشي وراءها؟ فأجاب، لا تكن في النعش وامش حيث تشاء. هذه الإجابة موجهة إلى نمط من المثقفين قيد التشكيل، نمط يعتمد البلبلة مناخاً مقصوداً، ويتأتىء بأفكار متناقضة، لتكون هذه التأتأة هي الجسر الذي يعبره من موقف المثقف الوطني القديم إلى موقف التطبيع الجديد مع العدو، بكل ما يحمله من ذرائع الواقعية والفهم الجديد للعصر ونعي الأفكار الوطنية القديمة العاجزة، وأن العين لا تقاوم المخرز.

لقد سقط الحصن السياسي العربي وسقط الحصن العسكري والاقتصادي، ولكن أخطر الحصون هو الحصن الثقافي الذي لم يسقط بعد، ويعرف العدو الأمريكي والصهيوني أن هذا الحصن قادر على استنبات كل أشكال المقاومة لوقف وإفشال المشروع المعادي للأمة، لذلك يحاول العدو أن يستميل ـ من داخل الحصن الثقافي ـ جماعة تفتح كوة في جدار المقاومة الثقافية. إن ذريعة العين التي لا تقاوم المخرز وأن العدو يتفوق تفوقاً ساحقاً، وأن ميزان القوى يميل لصالحه، وأن الإمكانات العربية عاجزة عن تحقيق النصر، وبالتالي فإن مقولة اتباع المنطق، وإحناء الرأس أمام العاصفة والتكيف مع الواقع، هي الأرضية التي يلجأ إليها المثقف الجديد الذاهب إلى التطبيع.

إن تلك الرسالة الآتية من الأميرة العربية الأندلسية قبل ٨٠٠ سنة لا تعنيه، فعندما شكا ابنها الأمير الشاب: أماه، سيفي قصير، أجابته بحزم: تقدم خطوة إلى الأمام يصبح سيفك أطول، لقد كان أطفال الحجارة يتقدمون بلا خوف إلى المدى الذي تصيب حجارتهم الدبابة والشاحنة والجندي الإسرائيلي.

وسوف يتوزع المثقف التطبيعي إلى ثلاثة نماذج: نموذج الذي يتسلل بصمت إلى الضفة الأخرى، ونموذج الذي يطلق الذرائع لانتقاله من دون أن يشتم أو يعادي رفاق الأمس، ولكن أوقحهم نموذجاً سيكون ذلك الذي يحمل على عاتقه تهميش رفاق الأمس وشتمهم وتخطئة الموقف الوطني السابق بأكمله. وسوف يتصدى علانية وبحماس شديد ليهدم الحصن الثقافي المقاوم، على قاعدة: «لا تشتر كلباً إذا كنت ستقوم بالنباح».

ما يليق حقاً بهذا المثقف التطبيعي هو كلمة الشهيد غسان كنفاني: «يتمنى المرء أحياناً أن يكون له وجهان، لكي يبصق في أحدهما». أما تأنيب الضمير الناتج من عدم الوفاء للمبادىء القديمة، فإن المثقف الجديد سوف تعفيه التضحية الستالينية الفظة، فعندما استلم ستالين الحكم تحالف مع جزء من اللجنة المركزية ضد الجزء الآخر، وقام بمحاكمته وإعدامه، ثم التفت إلى حلفائه وأعدمهم الواحد تلو الآخر. وعندما جاء دور رفيقه «زينوفييف» قال الأخير: أيها الرفيق ستالين، لقد كنت حليفك، فأين الوفاء؟ فأجابه ستالين بجملته الفظة المشهورة: الوفاء مرض يصيب الكلاب.

النقطة الثانية، أن التطبيع مع العدو الصهيوني يكتسب نجاحات إضافية على أرضية ازدياد عدد الفضائيات العربية التي تتسابق لاستضافة رموز العدو المدربين جيداً لغة ومعلومات في فضائياتها والدخول المجاني لكل بيت عربي، وشرح الفكر الصهيوني ووجهة نظر العدو، علماً بأن التلفزيون الإسرائيلي لا يسمح لأي مثقف عربي أو سياسي أو مفكر بالإطلال على المجتمع الإسرائيلي من خلال التلفزيون. ولنا مثلان صارخان، مثل مقابلة التلفزيون الإسرائيلي للرئيس حسني مبارك، وتمت إذاعة المقابلة بعد حذف وشطب وتشويه ما جاء فيها، مما أدى إلى احتجاج الحكومة المصرية على ذلك، والثاني، اقتراح الوزير الإسرائيلي تدريس بعض أشعار الشاعر الفلسطيني محمود درويش في المدارس الإسرائيلية، وهو ما كاد يؤدي إلى انفراط عقد التحالف الحكومي، حيث قامت الأحزاب السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

إن التقانة محايدة، وهي تخدم من ينجح في توظيفها، فنحن مع مشروع إيجاد فضائيات عربية قومية، لتكون رافعة إعلامية مهمة لنشر الوعي وتحصين المواطن العربي في كل مكان، كما أننا لا بد من أن نجد وسائل للاتصال بالفضائيات العربية التي تستضيف الرموز العدوة والطلب إليها العدول عن ذلك، وسد هذا الباب الذي تتسرب منه الكثير من رياح السموم. وهذه الفضائيات هي: الجزيرة، أوربت، إم. بي. سي، الفضائيات الأردنية والمصرية والإماراتية.

السياسي هو سيد الكلمة التي لم يقلها، والمثقف هو سيد الكلمة التي قالها. ويعرف المثقف الوطني أن الشعوب تدافع عن أوطانها ولكنها لا تدافع عن سجونها، ويعرف أيضاً أنه إذا وقف الهرم الاجتماعي على رأسه فإن قضايا الوطن تتقلص إلى واحد من اثنين: العدالة أو الحرب الأهلية.

إن التوصيف الدقيق لواقع الأمة وكمية الحلول الناجعة لأوضاعها موجودة بكثرة لدى المثقفين العرب، وما هو غائب هو كيفية تنفيذها، وعلى عكس مقولة فرويد: «إن أول شخص ألقى مسبة بدلاً من حجر هو مؤسس الحضارة»، فإن علاقة المواطن العربي مع أنظمته تجعله مؤسس حضارات على مستوى يومي، ولكن ما هو مطلوب حقاً هو إلقاء ذلك الحجر الذي يصيب رأس الداء ويفتح الباب أمام حلول جذرية ونظام جذري جديد.

نتوجه إلى المثقفين بضرورة الإسراع في ذلك على قاعدة: سأل القاضي محكوماً بالإعدام، ماذا تطلب؟ فأجاب: سيدي، السرعة.. السرعة.

٢ ـ جاسم عبد الغني

لمست من خلال عرض الأستاذ محمود أمين العالم وتعقيب د. جابر عصفور استعراضاً كبيراً للثنائيات في الفكر العربي، وما يسميه د. محمد جابر الأنصاري بـ «صراع الأضداد» في الثقافة العربية. وتحدث الأخوان عن أزمة السلطة وكأن القضية تنحصر فيها، وربما عرج د. جابر عصفور حين تحدث عن أن القضية ليست قضية السلطة فقط وإنما أيضاً تكوين هذا الإنسان.

الأزمة ليست في الحكومات والقمع الفوقي، ولكن في تكوين الإنسان ومكوناته من ثقافة الاستبداد واللاتسامح وإلغاء الآخر وامتلاك الحقيقة واحتكارها، وفضلاً عن هذا وذاك غياب الحرية. وبالتالي فقد نمت عند هذا الإنسان الباطنية الفكرية بمعنى من المعاني. ومن ثم، فهو لا يفصح عما يجول بخاطره لأنه لا يعرف مدى سقف الحرية ومن ثم يخاف، وهذه هي ثقافة الخوف، وهي المشكلة الحقيقية، فالقضية ليست سلطة عليا فقط، وإنما تكمن في المعارضة وفي المثقفين أيضاً.

وفي بحث د. جابر الأنصاري تعرض لهذا الموضوع، ولدينا مشروعان بحثيان حول سؤال: ما هو الخلل؟ المشروع المغاربي الذي تولاه د. محمد عابد الجابري، والذي تحدث عن البنية القومية العقلية، والمشروع الآخر ما يسميه د. محمد جابر الأنصاري، «المشروع الذي غاص في القاع السوسيولوجي»، حيث أراد أن

يعرف: لماذا يعاد تكرار وإنتاج الأزمات والكوارث في السياسة العربية وفي الحياة العربية، وأعتقد أنه بدأ يلامس الحقيقة كثيراً في هذا الموضوع عندما نظر في المكونات المعرفية والثقافية للإنسان العربي.

هل هناك احترام للحقيقة في وطننا العربي؟ لا، ليس هناك احترام للحقيقة، هناك «أدلجة» للحقيقة. وهذا سقط في ما سقط من قضية التعليم، ونحن الآن نحصد ما زرعناه خلال العقود الأربعة الماضية، فقد بدأ التعليم «مؤدلجاً» إلى حد كبير، وهذا معناه إلغاء هامش الحرية، وإلغاء مهارات التفكير الحديثة والفكر النقدي تماماً. وقد كتب د. علي فخرو في هذا الموضوع. أعتقد أنه يجب فحص هذه التربة السوسيولوجية التي تنتج مثل هذه المفاهيم وتعمقها.

الموضوع الآخر، هو قضية استيراد مفاهيم وإسقاطها على التربة العربية والبيئة العربية. مثلاً نتحدث الآن عن المجتمع المدني وعن الثورية والتقدمية، وهذه الألفاظ فقدت دلالاتها. أعرف أن مفهوم المجتمع المدني يعني أن قيم المدن هي التي تحكم، ولكن الذين يسودون في هذه السلطات ليسوا إنتاج المدن. وقد تحدث د. غسان سلامة في أحد بحوثه عن «تريُّف السلطة» وعن الأصول العصبوية والريفية للسلطة، ويجب أن نتعمق في هذا الموضوع.

أدعو إلى إعادة النظر في كثير من المصطلحات والمفاهيم التي تتداول في الفكر الثقافي العربي لأنها بحاجة إلى إعادة قراءة وإلى قراءة نقدية واعية. نحن للأسف نلبسها رداءات وكأنها فعلاً ما يتم في البيئة العربية، والبيئة العربية الحقيقية لا تسمح في اعتقادي لهذه المفاهيم بالتداول، ولذلك فإن الحديث عن الديمقراطية وعن تداول السلطة هو حديث في الهواء وحراثة في بحر، لأننا لم نستطع أن نعد البنية التحتية السوسيولوجية الحقيقية لهذا البناء. وفي الكثير من الأحيان نتحدث عن أمور غير موجودة إطلاقاً في الوطن العربي. وحين نتحدث عن الديمقراطية علينا أن نجيب عن سؤال: أين الديمقراطي الذي سيرعى هذه الديمقراطية؟ حتى لا يكون الحال «ديمقراطية من دون ديمقراطيين»، فنحن لسنا ديمقراطيين في تركيبتنا المعرفية والثقافية. ولذلك فالأزمة ليست أزمة أنظمة، إنها أزمة معارضة ومثقفين، الجميع مستبد وغير قابل للرأي الآخر، بل يلغيه.

٣ ـ محمد عبد الملك المتوكل

أشير إلى أمرين:

الأمر الأول، أننا نخلط بين المعرفة والثقافة وبين المتعلم والمثقف. المعرفة هي

مجموع المعلومات التي يمكن توافرها، لكن الثقافة هي الحياة، أي تحول المعرفة والقيم إلى سلوك معيش في حياة الناس، في أكلهم وشربهم وعاداتهم وطريقة بناء مساكنهم وقيمهم إلى غير ذلك مما أصبح جزءاً من حياة الناس والمجتمع.

أما المتعلم فهو ذلك الذي لديه معلومات ومعرفة مخزونة لكنها لم تتحول إلى سلوك وممارسة، فقد نجد من لديه معلومات كثيرة عن الديمقراطية والحرية واحترام الرأي الآخر، لكنها معلومات لم تتحول إلى سلوك في حياته، وهو يختزن هذه المعلومات كما يختزنها الكمبيوتر أو كما وصفه القرآن الكريم ﴿كمثل الحمار يحمل أسفاراً﴾[1]، أما المثقف فهو الذي تحولت المعلومات والمعرفة عنده إلى سلوك يمارسه في حياته.. وفي ضوء هذا التعريف لنا أن نسأل: كم لدينا من مثقفين من مجمل المتعلمين من أبناء الأمة؟ للأسف نحن ما زلنا نحمل ثقافة الحكم الشمولي، رغم ما نملكه من معرفة عن النظام الديمقراطي. فمؤسسات المجتمع المدني السياسية وغير السياسية تطالب بالديمقراطية ولكنها لا تمارسها في إطارها، وتطالب بدولة المؤسسات ولكنها تعمل بشكل شللي، وتطالب بالحرية بينما لا تمنحها لأعضائها.

الأمر الثاني، اللافت للنظر في مشهدنا الثقافي هو الازدواجية في المواقف، مما يعكس عدم مصداقيتنا سواء في الإيمان بالنهج الديمقراطي أو في الإيمان بوحدة الأمة. فقد نجد من بين متعلمينا من ينادي بالديمقراطية ويطالب بها في بلده ولكنه يمتدح النظام الدكتاتوري الشمولي ويشيد به في بلد عربي آخر.

الأمر الثالث، هو انبهار متعلمينا بالسلطة ومواقعها إلى حد تراهم يبالغون في تبجيل رجالها، سواء القائمين أو السابقين، بصرف النظر عن دورهم الذي قد يكون مناقضاً لكل التوجهات التي نطرحها، وذلك يؤكد أننا ما زلنا نتقمص بعمق شخصية «الرعوي» الذي لم يتحول بعد إلى «مواطن»: ﴿**إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم**﴾[2]، وتلك سنة الله في الكون.

٤ ـ كلوفيس مقصود

لدي ثلاث نقاط:

النقطة الأولى، انه في كثير من المضمون هناك رجحان للاتفاق والتوافق بين محمود أمين العالم وجابر عصفور، والتباين أو الاختلاف هو في منهجية التعامل مع

(١) القرآن الكريم، «سورة الجمعة،» الآية ٥.
(٢) المصدر نفسه، «سورة الرعد،» الآية ١١.

التحدي الثقافي الذي تواجهه الأمة العربية. وبشأن «المخاض» الذي تحدث عنه الأستاذان، أعتقد أن هذا المخاض لم يرس بعد إلى حقائق ثابتة تشكل معالم الثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين، وهذا ناتج في اعتقادي من الصدمات الكثيرة التي واجهتها الأمة والتي أربكت المثقفين كما أربكت الجماهير. وهذه الصدمات متعددة، منذ قيام المشروع الصهيوني، إلى النكبة التي وقعت عام ١٩٦٧، إلى اتفاقيات كامب ديفيد، إلى اتفاقيات وادي عربة.. الخ، وكل هذه النكبات وضعت المثقف بحالة كان لا بد له من أن يرد عليها أو أن يتفاعل معها، ولا يستطيع المثقف أن ينظر منفصلاً عن المعاناة الجماهيرية.

النقطة الثانية، انني أختلف مع د. جابر عصفور في موضوع «الجماهير»، فالجماهير في كثير من الأحيان، على رغم أنها لا تبلور أفكارها بالشكل المعهود لدى المتعلم أو المثقف أو العلمي، إلا أنها مثقفة سياسياً نتيجة التصاقها بالواقع، وهي التي تمنح المثقف مصداقية، إذا تمكن أن يلتصق بدوره بمعاناتها وطموحاتها. صحيح أن الجماهير معرضة في أوقات معينة ـ نتيجة للكبت ـ إلى الانبهار ببعض الصياغات الخاطئة والديماغوجية، ولكن في أصالتها، وجدنا أن الجماهير هي التي قامت ببعض ما ظهر في تاريخنا العصري من انتفاضات مضيئة، سواء في فلسطين أو في مصر، أو في غيرهما.

النقطة الثالثة، خاصة بالمتحدثين، فهما من مصر، وهي البلد الذي عشقته وعشقت جماهيره ومثقفيه، ومصر هي بلد أساسي في الأمة العربية، وهي ساحة التلاقح بين تجربتين أساسيتين في الحركات القومية والوطنية: الإسلام الذي كان الدافع الأساسي والمضمون لحركات التحرر الوطني والقومي في افريقيا العربية، والتجربة العلمانية في المشرق العربي. كانت مصر ساحة التلاقح والتعريف بكل من التجربتين عندما كانت في أوج نهضتها والتزاماتها القومية العربية. وكانت إحدى النكسات الأساسية للمثقفين ما حدث في اتفاقيات كامب ديفيد. ولذلك فإنني أوافق وأتفق بحماس مع د. جابر عصفور بأنه يجب أن يكون هناك احترام للرأي الآخر، واحترام للفكر، وألا يكون هناك إرهابٌ فكري تمارسه السلطات وأحياناً المثقفون بعضهم على بعض، وأميز في هذا الصدد، لأنه قيل إن من ذهب إلى كوبنهاغن هم مثقفون، لأن المثقف الذي ينسلخ عن حالة الجماهير يفقد أهليته كمثقف ويبقى متعلماً وقادراً.

كيف نستطيع أن نتسامح مع فئة من المثقفين أرادوا أن يقوموا بحملة التطبيع قبل استكمال المشروع القومي العربي وقبل ردع المشروع الصهيوني. والموضوعية

والتجرد في العمل الثقافي لا تعني المسافة المتوازية بين الخطأ والصواب، وبين الباطل والحق. ولذلك فإن الرأي الآخر يجب أن يستمر، ويجب أن تكون المخالفة والاختلاف جزءاً من الشرعية السائدة في الخطاب السياسي والثقافي العربي. ولكن يجب أيضاً أن يكون هناك نوع من «الفرملة» حتى لا تتحول الحرية ـ التي نطالب ونلتزم بها، والتي أعاق عدم وجودها تقدم هذه الأمة ـ إلى التسيب الذي من شأنه أن يستنزف المشروع القومي.

٥ ـ جاسم مراد

يجب أن نركز على أمرين: **أولاً**، احترام العقل، لأنه ما لم نحترم العقل فلن نتقدم. **ثانياً**، أن تدرس كلمة «لا» في المدارس، لأننا دائماً ما نقول «نعم»، وعلينا الآن أن نغير هذه المفاهيم. نعم الرئيس عبد الناصر رجل عظيم، ولكنه لم يخلف الديمقراطية خلف السد العالي والحزب الواحد. وسبب مشكلاتنا هو غياب كلمة «لا» في قاموس خطابنا العربي حتى الآن، وإذا لم نحترم هذه الكلمة فلن يصبح لنا وجود.

٦ ـ محمد السعيد إدريس

هناك جانب لا يزال بعيداً، أو لم يتم الحديث عنه باستفاضة، وهو الخاص بعلاقة الأزمة الثقافية العربية بأزمة الهوية، فأخطر ما في عملية التفكيك التي تحدث للبيئة السياسية العربية، وعملية الاستيعاب في إطار نظام أكبر، هو ما يطرح الآن باسم «ثقافة السلام»، التي يتم طرحها كثقافة بديلة للثقافة العربية. وعلى رغم أن مشروع السلام لم يكتمل بعد، فإن دعوة ثقافة السلام اتسعت أكثر مما يجب، في وقت ضعفت فيه الثقافة العربية، وتتعرض فيه الهوية العربية لاختراقات خطيرة، سواء من خلال التركيز على ثقافات إثنية، أو تفكيك البنية الوطنية لدول عربية، والهجوم على الثقافة العربية، كما يحدث الآن في فرنسا بالنسبة للغة العربية والمدارس العربية، حيث يمنع تعلم اللغة العربية وتفرض كتابتها بحروف لاتينية أو أمازيغية؛ هذه كلها تحديات أمام المثقف العربي لمواجهة خطورة موقف مقبل، لا تقدر الثقافة العربية الآن على تحديه.

٧ ـ كامل زهيري

ما رأيت محمود أمين العالم إلا وتذكرت د. طه حسين، فحين التقيته لأقدم له عدداً من أعداد مجلة **الهلال** ، كان سؤاله الأول عن محمود العالم، وأحسست أنه يتذكر تماماً معركته التي بدأها عام ١٩٥٤ عن مستقبل الثقافة، ولذلك أحيي محمود

العالم على جهاده المتواصل والمتفائل. وإن كانت دراسته قد بدأت بتعريف واسع جداً للثقافة، ثم دخل إلى كثير من جوانب التحليل السياسي، شأنه شأن أهل الديالكتيكية، فقد وضع «سلطة الثقافة» أمام «ثقافة السلطة»، وأخشى أن هذه الديالكتيكية تكون ضارة، لأنني أعتقد أن مهمة المثقف هي إزعاج السلطات، ولا يجوز وضع سلطة الثقافة أمام ثقافة السلطة.

وأستشهد بطه حسين عن المثقفين في مصر وفي غيرها، فحين طرد من الجامعة بسبب رفضه الانصياع للحكومة، أطلق عليه المثقفون «عميد الأدب العربي»، بدلاً من «عميد كلية الآداب». وشأننا في مصر أن أهل الثقافة والفكاهة ينازعون الدولة السلطة، فحين ابتكرت الدولة ألقاب صاحب العزة وصاحب الدولة وصاحب الرفعة.. إلى غير ذلك من الألقاب، ابتكر أهل الثقافة وأهل الفن ألقاب عميد الأدب العربي، كوكب الشرق، مطرب القطرين، وشاعر القطرين.. لذلك كنت أتمنى ألا نعرض الصورة القاتمة فقط، ولكن أن نتحدث عن جوانب مضيئة. أوافق على أن بعض العيوب قائمة، وفي الحوارات بيننا نحن المثقفين تستبد بنا ما تسمى نزعة تأكيد الذات أو إثبات الذات، وإغفال فضيلة السمع، وقد حاولت تجريب فضيلة السمع مرات عديدة، ولكن حتى الآن لا أستطيع أن أتمتع بها.

أوافق على ما قاله د. جابر عصفور في شرحه وتحليله للأزمة الفكرية في مصر، وأرى أن الأزمة الفكرية في مصر تعود إلى أنها ثقافة سمعية تقوم على السمع والطاعة، وتهتم بالقديم، ولا تأخذ بفكرة أننا حين نعود للقديم فإننا نستكشف الجذوة لا لنكتفي من الماضي بالرماد. نحن بحاجة إلى أن نضع إلى جوار الثقافة السمعية الثقافة البصرية، التي تساعد على الاكتشاف والرسم والتذوق الفني وتساعد على التكوين الجغرافي والمسافي. لقد اضطهدنا العين، وأنا أطالب دائماً بما أسميه محو أمية العين.

٨ ـ محمد سيد أحمد

استغلت أسبانيا بعدها عن الشرق الأوسط جغرافياً وقربها من تاريخ أطراف الصراع في الشرق الأوسط لكي ترتب عبر السنوات الأخيرة مجموعة ندوات لإشاعة فكرة البحر/ أوسطية وبالتالي فكرة الشرق/ أوسطية.

أزعم أن الإمارات تجمع بين صفة البعد الجغرافي عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي والحكمة القومية، وقربها بهذا المعنى يمكنها من أن تكون المكان المناسب لعقد ندوات تتتابع مستقبلاً وتلبي مهمة إنضاج ما قد تنتجه فكرتا البحر/ أوسطية والشرق/ أوسطية من التباسات لدى المثقفين العرب. وهذا يكون تطبيقاً عملياً لفكرة عنوان الندوة الذي هو «دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين».

٩ ـ أحمد عبيدات

اسمحوا لي أن أقول إن حيوية وأهمية الأبحاث والأفكار والرؤى والمداخلات التي أتيح لي شرف الاستماع إليها ومتابعتها في هذه الندوة تنبيء بوضوح عن حجم وثراء العطاء الخير الكامن في أمتنا وفي صدور أجيالها من المحيط إلى الخليج، وتؤكد قدرة الطلائع والنخب من المثقفين وأهل الرأي والخبرة والاختصاص في هذه الأمة، على القيام بدور فاعل في التغيير من أجل مستقبل الإنسان العربي، وهو ما يبعث فينا العزم والأمل ويبدد اليأس الذي يتسلل إلى نفوسنا بين الحين والآخر.

وأود ـ بعد أن استمعنا إلى أ. محمود أمين العالم ـ أن أشير إلى قضية مهمة تطرق إليها أ. السيد يسين بحكم العلاقة بين الدراستين، حيث قال بأن الأمية والقهر السياسي والخرافة هي خصوصية المجتمع العربي. وأقول ابتداء إنني لا أتفق مع هذا الرأي، وإذا كان مفهوماً أن يقال إن المجتمعات العربية ابتليت بقيادات أمية أو مستبدة وهذا صحيح، إلا أنني لا أرى أن خصوصية المجتمع العربي يمكن تلخيصها بالخرافة والأمية، فتلك عيوب أو ظواهر عارضة في المجتمع العربي وليست مكونات أساسية له، وهي عيوب موجودة في العديد من المجتمعات التي تنتشر فيها الشعوذة والخرافة والسلوكيات المنحرفة بما فيها الشذوذ بأشكاله المختلفة، ومع ذلك فإن بعضنا يعتبرها مثلاً يحتذى.

أنا أفهم أن يقال بأن المجتمع العربي تغلب عليه الفردية مثلاً أو أنه مجتمع عاطفي إذا صح التعبير، إلا أن وحدة اللغة من أبرز خواصه، كما أن استمرار وجود الأسرة كوحدة إنسانية أساسية في تكوينه تعتبر خاصية إيجابية، في مواجهة الهجمة الثقافية للغرب، التي تعمل بصورة منهجية من خلال الآلة الإعلامية المتطورة، والتي تهدف إلى تحطيم الأسرة ونسف مفهومها وضرب منظومة القيم العربية والإسلامية. وأعتقد كذلك بأن المجتمع العربي مجتمع مقاوم على الرغم من عيوبه، وقد أنتج أجيالاً من المفكرين والعلماء والمبدعين من الرجال والنساء، وتعامل بندية مع الحضارات الإنسانية وثقافات الشعوب المختلفة.

١٠ ـ محمود أمين العالم (يرد)

أتبنى كل ما قاله د. جابر عصفور، ولكننا نختلف في المنهج. أنا أزعم أنه يركز على البنية الداخلية للذهن العربي، وبالتالي يتحدث عن صفاته السلبية كذهن عربي في ذاته أياً كانت أسبابه، ولعل بداية دراستي تحفل بما أنا حريص عليه.

أرى انه لا حديث عن الثقافة من دون حديث عن التنمية، ولا حديث عن الثقافة من دون تناول البنية المجتمعية، ولا نستطيع أن نفسر الثقافة سلباً أو إيجاباً

من دون الحديث عن بنيتها الاجتماعية، ولهذا أتكشف في البنية الذهنية عناصر الواقع، وأرى أنه لو تغير الواقع العربي تغييراً تصنيعياً علمياً لتغير الفكر، ولكن حتى يتغير الواقع العربي تغييراً على هذا النحو لا بد من أن يكون هناك فكر أيضاً، فالقضية ليست أيهما يسبق الآخر، وإنما المطلوب الرؤية الشاملة. نحن في حاجة إلى خطة تنمية، وهي لا تعني خطة تنمية للاقتصاد فقط، وإنما خطة تنمية شاملة، لها معنى العمق والبعد السياسي والاجتماعي والثقافي أساساً، فنحن نفصل أحياناً بين الثقافة والاقتصاد والمجتمع. وفي رأيي لن نستطيع أن نحل أزمة الثقافة من دون حل أزمة البنية المجتمعية والاقتصادية والسياسية، والأمران يتكاملان. ولهذا أزعم أن د. جابر عصفور ضغط على جانب التفكيك الداخلي أو البنية الداخلية للفكر، ولعلي غاليت في العلاقة بالنسبة للواقع، وكلاهما من الضروري أن يتكاملا.

أتفق مع د. كلوفيس حول ما قاله، ولكن القضية تحتاج إلى أن نتبين العلاقة بين الثنائيات، بين الفكر والواقع والعلاقة بينهما، لنتكشف أزمة كل منهما من خلال مدى فاعلية الفكر في الواقع واستجابته له.

بالنسبة لكامل زهيري، فإن كل ثقافة تتعلق بسلطة وكل سلطة مرتبطة بثقافة، فالسلطة تحكم بالثقافة والتلفزيون والإذاعة، والسلطة تحقق مشروعيتها بثقافتها المعينة، ولكي تواجه هذا ينبغي أن تواجه بسلطة أخرى، وليس بالضرورة أن تكون المسافة مطلقة، ولكن ينبغي أن تواجه من أجل التغيير الحسمي والحاسم بسلطة أخرى ثقافية تتعلق ببنية اجتماعية وثقافية أخرى ورؤية فلسفية أخرى. ولهذا من الضروري أن تتصادم الثقافات في تصادم الأفكار.

أشار د. محمد السعيد إدريس إلى ثقافة السلام، وينبغي أن نحذر فعلاً. نحن مع السلام، السلام العادل الذي يحقق العدل، ولكن هناك محاولة باسم ثقافة السلام لتمييع قضية السلام الحقيقي، وهذه مسألة ينبغي أن نحذرها.

أقترح إقامة برلمان للمثقفين بالمعنى الواسع للثقافة من أجل أن يتدبر ويتحاور المثقفون حول قضايا الأمة العربية، وهذه المبادرة ينبغي أن تبدأ من المثقفين الذين هم يعبرون عن الجماهير، إذا كانت ثقافتهم تنبع من مصالح الجماهير، والأمر يحتاج فعلاً إلى وحدة المثقفين في شكل مؤسسة عليا ما تتبادل فيها الأفكار من أجل تقديم حلول ولا يقتصر دورها على أن تشجب أو ترفض أو تؤيد، ولكن أن تقدم حلولاً عملية لبعض المشكلات، من المياه إلى إسرائيل. . . الخ، وتنزل بها إلى القاعدة الشعبية للأمة العربية، وتكون أساساً لحوار وضغط من أجل التغيير ومشاركة الواقع الشعبي في هذه العملية. أتمنى أن تنتهي ندوتنا هذه بدعوة إلى هذا الأمر.

كلمة الختام

يوسف الحسن (*)

في البداية أود أن أعبر باسمي وباسم أعضاء اللجنة التحضيرية لهذه الندوة عن اعتزازنا بمشاركتكم احتفالنا بالعيد الثلاثين لـ الخليج، هذه المناسبة التي أردناها ليس مجرد مظاهرة احتفالية، بل مناسبة لوقفة مع النفس، نراجع فيها تقويماً لمسار الوطن: إخفاقاته وإنجازاته، ونستشرف مستقبله مع إطلالة قرن حل، وفي ظروف معقدة ومتغيرات جارفة متسارعة. ولا شك في أن هذه العملية من المراجعة والاستشراف لا يمكن تحقيقها من غير إعمال للفكر النقدي والتحليلي، نقد للذات، ومعرفة نقدية للآخر وتحقيق الإبداع الذاتي، والوقوف على ما يمكن تغييره.

جئتم أيها الأخوة وأنتم تحملون في عقولكم وقلوبكم آمال أمة وهمومها. صحيح أننا أحياناً نقسو على أوضاعنا، لكننا في المحصلة نمتلىء إيماناً بعدالة وبمشروعية مشروعنا القومي الحضاري لهذا الوطن ونتمسك بقرار البقاء وبقرار الاستجابة الفاعلة، والمقاومة. وهذا يتطلب منا عملاً طويل النفس على الصعد كافة من أجل النهوض، ومن أجل إنارة الطريق واستنهاض الهمة، وصياغة رؤية متكاملة للمستقبل، ووضع أجندة عمل استراتيجية، تتعامل مع الإمكانات المتاحة وتدرك كنه وحقيقة المتغيرات المتلاحقة.. وتعي الأسباب الكامنة في تخلفنا وانكشافنا، وعجزنا عن إقامة مجتمع القدرة والعدالة والتنمية الذاتية المستديمة، والتعامل مع مطالب العصر.

المشروع النهضوي لم يسقط، إنما تعثر ولم يتحقق. السقوط يعني أنه خيالي

(*) رئيس مجلس الإدارة ـ مركز الدراسات الإنمائية والاستراتيجية ـ الإمارات العربية المتحدة.

وغير قابل للعيش، لكن التعثر يعني وجود أخطاء ونواقص. والمراجعة النقدية تعني استخلاص الحكمة والدلالة، خاصة أننا نقف أمام عالم جديد، بتياراته وتجلياته وانقلاباته بل وثوراته، عالم قادم مدثر بتحولات واحتمالات لا حدود لها في الفكر والقيم والمعارف والسياسات والرؤى. . . فهل وفقنا في طرح المسألة خلال الندوة. . وما تومىء إليه من حلول؟ حسبنا أننا اجتهدنا وتحاورنا، والتقينا على أن بناء المستقبل ليس مهمة واجبة فقط، بل مهمة ممكنة أيضاً.

رغم ما أدركناه في مناقشاتنا من ضعف راهن في حشدنا لإمكاناتنا، ومن هشاشة في إدارتنا للصمود وللتعامل مع المتغيرات، خاصة منها العولمة والهيمنة و«الأسرلة» وغيرها، ومن غياب في الإرادة على شتى الصعد. . قطرياً وقومياً، تنمية وتجديداً، تعاوناً وتكاملاً، تفاعلاً وفعلاً على المستوى الكوني. . . أفكار ورؤى، رصد وتحليل، ومقترحات، بعضها يستحق المتابعة والمزيد من البحث، وبعضها يتكرر في ندوات أخرى هنا أو هناك. . . وتنتظر من يلتقطها لتصبح فعلاً على الأرض، لكن في كل الأحوال فإن صحيفتكم وأقلامكم، ستواصل العطاء ونشر الكلم الطيب، وتوسيع خيارات الناس، وزيادة حجم الكوة في الجدار.

وأخيراً، بقيت كلمة أستشعر من واجبي قولها عن الخليج الصحيفة، المؤسسة، الرسالة، أستشعر أهمية بثها أمامكم، وأنتم في معظمكم كتاب في الخليج ومحبون مخلصون لما تمثله من فكر حر ومهنية راقية في مكان وزمان. . . تدركون ولا شك الظروف التاريخية والراهنة المحيطة بهذا المكان والزمان.

١ ـ لقد كانت الفكرة حلماً، ولد من رحم الفكر القومي الإنساني المستنير، في أزمنة صعبة محلياً وقومياً وظروف قاسية لا يعرف آلامها إلا من كابدها. . . ونحمد الله أن تحقق هذا الحلم. . . وصار له: اسم، ووطن، ولون، وطعم، ورؤية، وعشاق، وعذال أيضاً. . . قد تختلف مع هذا الحلم الذي تحقق لكنك تحترمه. وتحرص على حمايته وعافيته.

٢ ـ حينما ولدت الخليج الصحيفة كان الخليج المكان الثغر بشوق للالتصاق بالعرب، بعد عزلة مفروضة عليه وحرمان لقرون طويلة قاسية، وجاءت الخليج الصحيفة ومن بين أعز أهدافها تحقيق هذا الشوق الطبيعي. . وحينما بلغت العشرين والثلاثين، كانت مياه كثيرة قد جرت في بحور العرب وخلجانهم، وصار بعض الخليج المكان، وبعض العرب، يلتقيان في دائرة اللعن، لعن العرب من ناحية، ولعن الخليج النفط في آن. . . ولعل كل هذا اللعن هو ملعون في ذاته وهو فاسد.

وظلت الخليج الصحيفة الأكثر حرصاً على عروبة المكان وعروبة التوجه والقبض على الجمر . . .

واحتضنت طوال عمرها أقلاماً عربية عانت في أوطانها من ضيق مساحة الحرية، أو مساحة العروبة، أو مساحة العيش الكريم.

لم يكن ذلك مجرد تأكيد للانتماء الثابت في الجذور وفي حليب الأم، بل أيضاً رد الجميل إلى (المراكز) العربية، التي غرف أبناء المنطقة من علمها وعلومها وتمدنها الكثير، من جزء من (الأطراف) العربية إذا قبلنا هذه التعريفات، أو من مناطق التماس والثغور.

٣ ـ إن الخليج المكان، صار بفضل هذا التفاعل والتبادل بوتقة قومية تتفاعل مع قلب الوطن وثغوره الأخرى، ولعبت الخليج الصحيفة دوراً مهماً في التعريف وتصحيح مفاهيم فاسدة وقبول التتويج العربي، في إطار التوحد في حضرة الوطن الواحد والمصير الواحد.

٤ ـ لا شك في أن هناك تياراً أو مدرسة في أكثر من موقع في الخليج وفي غير الخليج، ضاق لأسبابه ودوافعه بالعرب والعروبة، وارتحل بفكره وبمصالحه الضيقة، وبعقده النفسية إلى قوى من معسكر الهيمنة، فأساء إلى نفسه وإلى وطنه. ومع ذلك نحترم خياره، لكن آن الأوان لأن نصحح مرة وإلى الأبد هذه الصورة المقولبة للخليج المكان في أذهان البعض، وهذا التنميط الظالم بوضع الجميع في سلة واحدة.

إن مدرستنا ومؤسستنا ومعها الشريحة الأكبر على امتداد الخليج، عروبتها وانتماؤها ورؤاها النيرة والقومية والإنسانية لا تختلف عن مثيلتها في بلاد الشام وشمال افريقيا العربي. هذه المدرسة وهذه المؤسسة، وهذا القطاع الأوسع، التي بكى من أجلها جاسم القطامي ذات يوم في بيروت، بحاجة إلى شيء من الحنان والاحتضان والاقتراب.

٥ ـ ولعلي لا أبالغ، وأنقل ذلك عن كثير من إخوتنا المشاركين في هذه الندوة، في أن هذا اللقاء ـ وهو يضم، أكثر من أي ندوة أخرى، أعداداً كبيرة من أبناء الخليج في تفاعل إيجابي رائع مع إخوتهم في بلدان عربية أخرى ـ جاء خالياً لأول مرة من كل شوائب الشحنات السالبة والانفعالات المغشوشة التي عهدناها في لقاءات أخرى. فلنبن على هذا اللقاء، ونتقدم خطى إلى الأمام. . فكلنا في مركب واحد، في بحر متلاطم لن يرحم أحداً.

برنامج الندوة

السبت في ٢٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٠

٢١,٠٠ ـ ٢٣,٠٠	حفلة استقبال يقيمها الأستاذ تريم عمران، والدكتور عبد الله عمران (مؤسسا دار الخليج) في فندق «هوليداي إن ريزورت» ـ الشارقة، على شرف السادة المشاركين والصحفيين والمراقبين في الندوة.

الأحد في ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠

الجلسة الصباحية الأولى:	رئيس الجلسة: أ. محمد بن حسين الشعالي
٩,٠٠ ـ ٩,١٥	افتتاح الندوة كلمة الأستاذ تريم عمران، رئيس مجلس إدارة دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر
٩,١٥ ـ ١١,٠٠	**المشهد السياسي العالمي ٢٠٠٠** مقدم البحث: د. كلوفيس مقصود المعقب: د. عبد الخالق عبد الله مناقشة عامة
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة

الجلسة الصباحية الثانية:	رئيس الجلسة: د. خير الدين حسيب
١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	**المشهد الاقتصادي العالمي ٢٠٠٠**
	مقدم البحث: د. جاسم المناعي
	المعقبون: د. علي خليفة الكواري
	أ. جاسم السعدون
	أ. سيف علي الجروان
١٣,٣٠ ـ ١٧,٣٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر:	رئيس الجلسة: أحمد عبيدات
١٧,٣٠ ـ ١٩,٣٠	**المشهد الفكري والثقافي العالمي ٢٠٠٠**
	مقدم البحث: أ. السيد يسين
	المعقب: د. خلدون حسن النقيب
	مناقشة عامة
٢٠,٣٠	احتفال «الخليج» بفندق «هوليداي إن ريزورت» الشارقة

الاثنين في ٢٤ نيسان/ ابريل ٢٠٠٠

الجلسة الصباحية الأولى:	رئيس الجلسة: أ. سامي المنيس
٩,٠٠ ـ ١١,٠٠	**المشهد السياسي العربي ٢٠٠٠**
	مقدم البحث: د. أحمد يوسف أحمد
	المعقب: د. علي فخرو
	مناقشة عامة
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية:	رئيس الجلسة: أ. سعيد غباش
١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	**المشهد النفطي العربي والعالمي ٢٠٠٠**
	مقدم البحث: د. أحمد زكي يماني
	مناقشة عامة
١٣,٣٠ ـ ١٧,٣٠	فترة الغداء

جلسة بعد الظهر:	رئيس الجلسة: أ. أحمد المدفع
١٧,٣٠ ـ ١٩,٠٠	**المشهد الاقتصادي العربي ٢٠٠٠**
	مقدم البحث: د. محمود عبد الفضيل
	المعقب: أ. عبد الله النيباري
	مناقشة عامة
١٩,٠٠ ـ ١٩,١٥	استراحة
جلسة بعد الظهر الثانية:	رئيس الجلسة: د. عبد الله عمران
١٩,١٥ ـ ٢١,٠٠	**المشهد الفكري والثقافي العربي ٢٠٠٠**
	مقدم البحث: أ. محمود أمين العالم
	المعقب: د. جابر عصفور
	مناقشة عامة
٢١,٠٠ ـ ٣١,٣٠	اختتام الندوة

فهـرس

ـ ث ـ

ـ ج ـ

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب حصاد الندوة الفكرية التي عقدتها وحدة الدراسات في دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر بعنوان: «الوطن العربي بين قرنين: دروس من القرن العشرين وأفكار للقرن الحادي والعشرين»، وشارك فيها أكثر من ٧٠ باحثاً ومفكراً من أرجاء الوطن العربي، وذلك بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس جريدة **الخليج**.

يحتوي الكتاب على وصف للمشاهد السياسية والاقتصادية والفكرية العالمية ورصدها وتحليلها. وفيه تساؤلات حول طبيعة اللحظة السياسية العالمية الراهنة، وكيفية التعامل مع المشهد السياسي العالمي عربياً. . . وفيه أيضاً تشخيص لطبيعة المشهد الاقتصادي العالمي بكل مؤشراته ومؤسساته وتجلياته، بما في ذلك فرص العولمة الاقتصادية ومخاطرها. ويستعرض المشترك بين المشهد السياسي والاقتصادي والفكري والثقافي العالمي والمشهد نفسه على الصعيد العربي ويقارن بينهما.

إن هذا الكتاب بفصوله السبعة المزودة بالتعقيبات والمناقشات، والموزعة على قسمين رئيسيين هما: «المشهد العالمي ٢٠٠٠»، و«المشهد العربي ٢٠٠٠» يأتي ليحمل إلى القارىء العربي ما من شأنه أن يعزّز مسيرة التنمية والديمقراطية والوحدة العربية.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقيا: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمـ